الفكر الشرطي

دورية ربع سنوية، علمية محكمة ومفهرسة

تعنـــى بالأبحـــاث الشرطيـــة

تصدر عن

مركز بحوث الشرطة

القيادة العامة لشرطة الشارقة

الإمارات العربيـة المتحـــدة

المجلد الرابع والثلاثون – العدد الرابـــع

العدد رقم (135) أكتوبر 2025م

ISSN: 1681 – 5297

E-ISSN: 2218 - 7073

ULRICH's: 1312297

ISO 9001:2008

تاريخ ورقم شهادة الموافقة MEA 6021211 / يناير 2015

الناشر

مركز بحوث شرطة الشارقة

يعد مركز بحوث شرطة الشارقة أحد مراكز البحوث الأمنية التي أنشئت في دولة الإمارات العربية المتحدة بوصفه مركزاً يهتم بإعداد البحوث والدراسات العلميـــة حـــول قضايا الشـرطة والأمن والعدالـة الجنائية، وباعتباره مؤسسة علمية بحثية جادة وطموحة تعتمد في تحقيق أهدافها على أفضل الأساليب وأحدث الإمكانيات.

وتشمل مجالات عمل مركز بحوث الشرطة، الدراسات والبحوث الأمنية والشرطية والموضوعات المرتبطة بالعدالة الجنائية حيث يهتم المركز بجمع المعلومات والبيانات وإعداد الدراسات الإحصائية ودراسة القضايا والتطورات السياسية والاجتماعية والأمنية والجنائية على مختلف الصعد المحلية والإقليمية والدولية التي تنعكس على الوضع الأمني في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما يولي المركز اهتماماً خاصاً بالدراسات الاستشرافية التي تعتمد على الاطلاع على التاريخ ودراسة معطيات الواقع من أجل رسم السيناريوهات المستقبلية وتبني مبادرات تمكننا من استثمار الفرص ومواجهة التحديات المستقبلية.

ويهتم المركز اهتماماً خاصاً بإعداد الدراسات التشغيلية التي تدعم متخذي القرار على مستوى الإدارة العليا، كما يقوم المركز بإجراء الدراسات والبحوث والمسوح الميدانية، كما يهتم بإعداد الكوادر البحثية وتنظيم مؤتمرات وندوات وبرامج تدريبية وتثقيفية وتنويرية كما أنه يعكف على زيادة الوعي الأمني داخل مجتمع الإمارات وإثراء المكتبة الأمنية من خلال نشر وإصدار المؤلفات العلمية، ويهتم بعمل البحوث والدراسات مع مؤسسات المجتمع المدني.

المراسلات:

دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز بحوث شرطة الشارقة، ص.ب. 29 الشارقة
هاتف 5945130 6 971+، فاكس 5382013 6 971+
E-mail: alfikr.alshurti@shjpolice.gov.ae www.shjpolice.gov.ae
www.facebook.com/Alfikralshurti - http://twitter.com/#!/Alfikralshurti

جميع حقوق الطبع والنشر الورقية والإلكترونية محفوظة لدورية الفكر الشرطي

دورية الفكر الشرطي

دورية الفكر الشرطي، دورية ربع سنوية علمية، محكمة، ومفهرسة تعنى بالعلوم الشرطية وتصدر عن مركز بحوث الشرطة بالقيادة العامة لشرطة الشارقة بوزارة الداخلية بدولة الإمارات العربية المتحدة. وتقبل الدورية البحوث للنشر باللغتين العربية والإنجليزية وتعتمد مبدأ الوصول الحر للمعلومات (CC By – NC- ND 3.0) حيث يمكن طباعة أو تحميل المحتوى من موقع المجلة الإلكتروني للاستخدام الشخصي العلمي الخاص فقط وغير التجاري، شريطة عدم المساس بجميع حقوق النشر أو إشعارات الملكية الفكرية ولا يجوز تعديل أو نشر أو إعادة إنتاج أو نقل أو ترجمة أو إنشاء أعمال مشتقة من أخرى أو بيع أو تأجير أو ترخيص كل أو أي جزء من المحتويات التي يتم الحصول عليها إلكترونياً بأي وسيلة كانت باستثناء ما هو مسموح به صراحة ضد قواعد الوصول الحر للبيانات. وهي مجلة دولية تهدف إلى تأصيل وتطوير العلوم الشرطية بهدف مساعدة نظام العدالة الجنائية على تحقيق أمن المجتمع وسلامة أفراده، وتنشر الدورية المساهمات الأصلية في العديد من التخصصات العلمية في مجالات العلوم الشرطية أو العلوم المتصلة بها.

استراتيجية القيادة العامة لشرطة الشارقة

2024-2027

الرؤية:

مجتـمع آمــن وشرطــة رائــدة.

الرسالة:

نسعى أن تكون شرطة الشارقة رائدة في مجال الأمن من خلال مواهبها المؤهلة، وتسخير التكنولوجيا المتقدمة للحفاظ على النظام العام، وتقديم خدمات شرطية تعزز جودة حياة المجتمع.

القيم:

- **الإنسانيــة.**
- **العدالـــــة.**
- **الاحترافية.**
- **النزاهة والشفافية.**
- **التشاركية والتكامل.**
- **الريادة والابتكار.**

الأهداف الاستراتيجية:

1. **تحقيــق الأمـــن والأمـــان.**
2. **تعزيـز السلامـة المروريـــة على الطـرق.**
3. **رفع الجاهزية لإدارة الأزمات والكوارث.**
4. **تعزيز الشراكة المجتمعية وتحسين تجربة المتعامل.**
5. **توفير خدمات مؤسسية وبنية تحتية رقمية كفؤة وفعالة بأعلى معايير الحوكمة.**
6. **تعزبز ممارسات الابتكار والجاهزية للمستقبل.**

استراتيجية دورية الفكر الشرطي
2024 - 2027

الرؤية:

أن تكون دورية الفكر الشرطي من أفضل الدوريات العربية العلمية المحكمة والمفهرسة التي تعنى بالبحوث الأمنية الشرطية.

الرسالة:

أن نعمل بكفاءة وفاعلية لتعزيز جودة البحوث العلمية الأمنية الشرطية المنشورة في الدورية، من خلال تقديم البحوث العلمية المحكمة بشكل دوري ربع سنوي في دورية مفهرسة محلياً ودولياً.

القيم:

- العمل بروح الفريق.
- الحيادية والأمانة العلمية.
- المسؤولية المجتمعية للمجتمع العلمي.
- الموضوعية العلمية.

الأهداف الاستراتيجية:

- تسليط الضوء بشكل علمي على القضايا الأمنية والشرطية التي تهم المجتمع، والعمل الشرطي.
- الإسهام جدياً في إثراء البحث العلمي في مجالات العلوم الشرطية، من خلال نشر البحوث الأمنية والشرطية.
- إطلاق طاقات الإبداع والتنافس العلمي وفتح المجال أمام الترقي الأكاديمي.
- دعم المكانة العلمية والأكاديمية لـ "مركز بحوث شرطة الشارقة".
- تعزيز رضا المتعاملين بالخدمات المقدمة.

الجمهور المستهدف:

- منتسبو قوة الشرطة والأمن من الضباط وصف الضباط والأفراد والمدنيين وطلبة الأكاديمية والكليات والمعاهد الأمنية والشرطية والخبراء والباحثين في المجال الأمني.
- متخذو القرار الأمني ومراكز دعم اتخاذ القرار.
- الجامعات ومراكز البحث العلمي والهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية ووسائل الإعلام والخبراء والمتخصصون في مجالات اهتمام الفكر الشرطي.

سياسة جودة دورية الفكر الشرطي
2027 - 2024

تسعى وحدة الفكر الشرطي بإدارة مركز بحوث الشرطة بالقيادة العامة لشرطة الشارقة للعمل بفعالية في إصدار دورية علمية ربع سنوية محكمة ومفهرسة تعنى بالعلوم الشرطية والعلوم الأخرى ذات الصلة بها، من خلال آلية معتمدة لاستلام البحوث وتصنيفها وتحكيمها وطباعتها وإخراجها وتسليمها للمطبعة بعد التدقيق اللغوي والإخراج العلمي والفني وبعد ذلك نشرها وتوزيعها محلياً ودولياً، بما يتوافق مع متطلبات المواصفة الدولية ISO 9001:2015، كما تهدف دورية الفكر الشرطي إلى:

- إثراء الفكر الشرطي الأمني من خلال التنمية المستديمة للمعارف ذات الصلة بالعمل الشرطي.
- نشر الدراسات والبحوث الشرطية والأمنية والإدارية والقانونية وأية دراسات أو بحوث معرفية أخرى ذات الصلة بالمجال الشرطي والأمني.
- نشر الدراسات والبحوث الشرطية والأمنية والقانونية المترجمة أو المعدة باللغة الإنجليزية.
- نشر تقارير المؤتمرات والندوات ومراجعات الكتب ذات العلاقة.

كما تلتزم وحدة دورية الفكر الشرطي بالقيام بعمل المراجعات الداخلية بصفة دورية مع اتخاذ الإجراءات التصحيحية والوقائية المناسبة بهدف استمرارية التطوير والتحسين.

وتحرص دورية الفكر الشرطي على أن تكون مرجعاً علمياً موثقاً يتسم بالحداثة والأصالة والاعتمادية والاستجابة وأن تكون متاحة للباحثين والمهتمين والعاملين في المؤسسات الأمنية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

اللواء
عبـــدالله مبـــارك بن عامـــر
قائـــد عـــام شرطـــة الشارقـــة

قواعد النشر في دورية الفكر الشرطي

تنشر البحوث بالدورية على مسؤولية أصحابها
وهي تعبر عن آرائهم ولا تعبر بأي حال عن رأي دورية الفكر الشرطي

أولاً – شروط النشر:

1- تقبل الدورية نشر البحوث العلمية الميدانية الأمبريقية أو البحوث النوعية التحليلية في مجال العلوم الشرطية أو العلوم ذات الصلة بالأمن بمفهومه الشامل.
2- يراعى في البحث قواعد وأصول البحث العلمي من حيث الأسلوب والاستقصاء والمنهج. وأن يكون البحث جاداً وأصيلاً وموضوعياً ولم يسبق نشره.
3- في البحوث الأمبريقية الميدانية يجب أن يشتمل البحث على مقدمة يوضع بها الإطار النظري والدراسات السابقة ومشكلة الدراسة وأهدافها وأسئلتها أو فرضيتها وأهمية الدراسة ومحددات الدراسة والتعريف والمصطلحات وإجراءات الدراسة التي تتضمن مجتمع الدراسة والعينة وأداة الدراسة وصدق وثبات الأداة و مجالات الدراسة و منهج الدراسة ثم عرض النتائج والاستنتاجات والتوصيات.
4- تدرج في جميع الأبحاث الهوامش في آخر الصفحة والمراجع في نهاية الدراسة.
5- يجب أن يكون البحث مطبوعاً بإحدى اللغتين العربية أو الإنجليزية على ألا يزيد حجم البحث على 30 صفحة من القطع العادي A4.
6- تخضع البحوث والدراسات للتحكيم وفقاً للضوابط العلمية المتعارف عليها، ويقوم الباحث بإجراء تعديلات المحكمين على بحثه وفق التقارير المرسلة إليه وموافاة الدورية بنسخة معدلة.
7- تعطى الأولوية في النشر للبحوث حسب الأسبقية الزمنية للورود إلى الدورية، وذلك بعد إجازتها تحكيمياً ووفقاً للاعتبارات العلمية والفنية التي تراها هيئة التحرير.
8- تنقل الحقوق المتعلقة بالأعمال المنشورة إلى الدورية على أن يمنح الباحث نسخة واحدة من العدد المنشور فيه بحثه مع خمس عشرة مستلة منه.
9- لا تعاد أصول المواد العلمية إلى أصحابها سواء نشرت أم لم تنشر.
10- للدورية الحق في نشر أو عدم نشر وفي الحذف أو الإضافة على المادة المنشورة إذا كانت تتعارض مع السياسة العامة للنشر.

ثانياً - المراسلات:

1- يرسل الباحث نسختين من البحث الذي يرغب في نشره مع نسخة إلكترونية على أن يتضمن البحث مستخلصاً باللغتين العربية والإنجليزية في صفحة واحدة ويتكون من 250 كلمة، وموضحاً به الكلمات الدالة على التخصص الدقيق للبحث وبواقع 5 مفردات.

2- ترسل البحوث على عنوان الدورية المدون بها مرفقاً بها ملخصاً للسيرة الذاتية للبا حث في 5 أسطر مع السيرة الذاتية الكاملة مع صورة شخصية للباحث.

ثالثاً - طريقة التوثيق:

1- يجب أن يشير الباحث إلى ما يقتبسه من الآ خرين سواء أ كان ذ لك ع لى شكل ن صوص منقولة حرفياً أم أفكاراً لباحثين آخرين ولكنها مصوغة بلغة الكاتب نفسه.

2- يدرج أي مرجع يشار إليه في متن البحث في نفس الصفحة على أن تصنف كافة المراجع في قائمة واحدة في نهاية البحث على أن توضع المرا جع العربية أولاً وتليها المرا جع باللغة الأجنبية.

3- في المراجع الإلكترونية يراعى أن يتم توثيق المر جع طبقاً لطريقة التوثيق المعتمدة APA "النسخة الخامسة" ويراعى أن يشار إلى اسم وعنوان الموقع الإلكتروني وتاريخ تحميل المادة العلمية واسم المؤلف المالك لحقوق النشر الإلكتروني.

4- يراعى الترتيب الأبجدي عند كتابة المراجع في الصفحة على أن يكتب الاسم الأول للمؤلف إذا كان المرجع عربياً أو حسب لقب العائلة إذا كان المرجع أجنبياً.

رابعاً - التحكيم:

تخضع البحوث للتحكيم من قبل محكمين معتمدين لدى الدورية وتشمل عنا صر التحكيم ما يلي:

1- القيمة العلمية للبحث.
2- الجدة والأصالة.
3- مناسبة الإطار النظري.
4- مناسبة منهج البحث.
5- مناسبة الأدوات المستخدمة.
6- دقة عرض النتائج وتفسيرها.
7- الأمانة العلمية ودقة التوثيق.
8- أصالة المصادر والبرامج وتنوعها.
9- جودة الأسلوب وسلامة اللغة
10- توصيات البحث و مدى أهميتها عملياً.

خامساً - المكافآت المالية:

تصرف الدورية مكافأة مالية للبحوث المنشورة بها ولأغراض إتمام إجراءات التحويلات البنكية يرسل الباحث سيرة ذاتية مختصرة موضحاً بها اسمه كاملاً كما هو مدون في بطاقة إثبات الشخصية أو الهوية أو جواز السفر ووسائل الاتصال به وعنوانه بالتفصيل واسم البنك وعنوانه بالتفصيل ورقم الحساب البنكي وكود البنك المصرفي.

هيئة التحرير

- المشـــرف العـــام: اللـــواء عبـــدالله مبـــارك بن عامـــر
  قائـــد عـــام شـــرطة الشارقـــة

- رئيـــس التحريـــر: العقيد الدكتور جاسـم محمـــد الســـويدي
  مدير مركز الأبحاث والتطوير بشرطة الشارقة

- مديـــر التحريـــر: العقيد الدكتور سيفان علي خليفة بن سيفان
  مديـــر إدارة تطويـــر الكـــفاءات
  بأكاديمية الشارقة العلوم الشرطية

- الإشـــراف العلـــمي: النقيب الدكتور فيـصل جمعـــة الحـوسني
  رئيس قسم البحث العلمي
  بمركز الأبحاث والتطوير بشرطة الشارقة

- الإصـــدارات والنشـــر: مساعد ضابط/ أحمـــد أميـــن الزرعـوني
  مساعد ضابط/ هاجـــر مبـــارك البلوشـــي
  مساعد/ منـــى محمـــد المـــزروعي
  رقيب أول/ أبـــرار علـــي البلوشـــي
  رقيب أول/ محمـد عبدالله العاجل الزعابي

- الترجمـــــــة: إدارة الإعـــلام الأمـــني
  قسم الترجمة والتدقيق اللغوي

- التدقيـــق اللغـــوي: الأستاذ/ الهـــادي ولـــد بـــاب

أعضاء الهيئة العلمية
لدورية الفكر الشرطي

1- العقيد الدكتور. علي محمد الكعبي	نائب رئيس الهيئة العلمية لدورية الفكر الشرطي
2- العقيد الدكتور. سيفان علي بن سيفان	مدير تحرير دورية الفكر الشرطي مدير إدارة تطوير الكفاءات بأكاديمية الشارقة العلوم الشرطية
3- العقيد الدكتورة. رقية جاسم المازمي	دكتوراه في القانون الجنائي مدير إدارة الشؤون القانونية بشرطة الشارقة
4- العقيد الدكتور. أحمد عادل المعمري	دكتوراه في الفلسفة والقانون العام ودكتوراه بالإدارة العامة
5- العقيد الدكتور. حمدان راشد الطنيجي	دكتوراه في إدارة الأزمات والكوارث
6- العقيد الدكتور. عبدالله سيف الذباحي	دكتوراه في القانون العام نائب مدير إدارة الشؤون القانونية

كلمة العدد
الأمن المعاصر بين التحول الرقمي والتحديات الاجتماعية والقانونية

يظلّ الفكر الشرطي ركيزةً أساسية في صون الأمن وتعزيز الاستقرار، إذ يمثّل الجسر الذي يربط بين البحث العلمي والممارسة العملية، ويوفر للأجهزة الشرطية القدرة على استشراف المستقبل والتعامل مع التحديات المتجددة بوعي ومرونة. وفي زمن تتسارع فيه المتغيرات الاجتماعية والتقنية والقانونية، تصبح الحاجة إلى المعرفة الأمنية الرصينة أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

وفي هذا السياق، يأتي هذا العدد من دورية الفكر الشرطي ليعكس تنوّع القضايا التي تمس جوهر العمل الأمني. فقد تناولت الدراسات المطروحة تأثير تطبيقات التواصل الاجتماعي على العلاقات الشبابية الجامعية، بما يسلّط الضوء على التحديات الرقمية التي تواجه النسيج الاجتماعي ودور الشرطة في نشر الوعي الرقمي والوقاية من الانحرافات. كما تناولت دراسة أخرى أثر التنظيم الإداري الفعّال في دعم عملية اتخاذ القرار، مؤكدةً أن الإدارة الرشيدة تمثل دعامة محورية لرفع كفاءة المؤسسات الشرطية وتعزيز جاهزيتها في مختلف المواقف.

وعلى المستوى التقني، تبرز دراسة التحول الرقمي والأنظمة الذكية المدعومة بالذكاء الإصطناعي بوصفها مسارًا حتميًا لتطوير العمل الشرطي وتحقيق استجابة أسرع وأكثر دقة. وفي المقابل، ناقشت البحوث القانونية تحديات الإفراج الشرطي، والنظام الضريبي، وصولًا إلى الجرائم المستحدثة مثل "التزييف العميق" (Deep Fake) التي تهدد موثوقية الأدلة الجنائية وتفرض على المنظومة الشرطية والقضائية تطوير تشريعات وآليات استباقية.

إن ما يميز هذا العدد هو جمعه بين البعد الاجتماعي، الإداري، التقني والقانوني في إطار واحد متكامل، الأمر الذي يجسّد شمولية الفكر الشرطي وقدرته على معالجة مختلف أبعاد الأمن المعاصر. ولذا، فإننا نؤكد أن هذه البحوث لا تُسهم في إثراء المكتبة الأمنية فحسب، بل تمثل أدوات عملية لترسيخ نهج شرطي متجدد، قادر على استباق التحديات وصناعة المستقبل، بما يضمن أمنًا شاملًا ومستدامًا لمجتمعنا.

هذا والله ولي التوفيق،،،

العقيد/ د. جاسم محمد السويدي
مدير مركز الأبحاث والتطوير
رئيس تحرير دورية الفكر الشرطي

المحتويات

الموضـــــــــــــــــوع .....الصفحة

- ***تأثير استخدام تطبيق الإنستغرام على العلاقات الاجتماعية – دراسة تطبيقية على العاملين في أكاديمية الشارقة للعلوم الشرطية*** — **المقدم الدكتور. جاســـم حمـــدان السويـــدي** أستاذ علم الجريمة المساعد بأكاديمية الشارقة للعلوم الشرطية - الإمارات — *19*

- ***أثـر التنظيـم الانفعـالي فـي تميـز القـرار الأمنـــي مـــن خـــلال القيـــادة التحويليـــة دراسة تطبيقية بالقيادة العامة لشرطة الشارقة*** — **الأستاذ الدكتور. السيـــد كمـــال ريشـــة** أستاذ علم نفس بقسم العلوم الاجتماعية - أكاديمية الشارقة للعلوم الشرطية – الإمارات — *73*

- ***استشراف مستقبل التحول البيئي الدولي في أبحاث الهندسة الجيولوجية الشمسية المدعومة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي*** — **الدكتور. جمـــال عبـــده عبد العزيـــز سيـــد** مدرس القانون بالمعهد الفني التجاري – الكلية التكنولوجية بوسط الوادي - مصر — *131*

- ***الإفـــراج الشَرطـــي الإلزامي – دراسة مقارنة بين التشريعين البرتغالي والفرنسي*** — **الدكتور. ياســـــر عرفـــــة عيســـــى** مدرس دكتور بكلية القانون – جامعة الكنوز – العراق — *175*

- ***النظـــام القانونـي للوكيـل الضريبـي دراســة قانونية مقارنة في ضوء التشريع الإماراتي والبحريني*** — **الدكتور. عمـــرو سيـــد مرعـــي شلقامـــي** دكتوراه القانون الخاص - كلية الحقوق – جامعة أسيوط - مصر — *227*

- ***جريمـــة التزييـــف العميـــق الديـــب فيـــك (Deep Fake)*** — **الدكتور. عبدالحليـم فـؤاد عبدالحليـم الفقـي** العضو القانوني بالشئون القانونية بقطاع مكتب وزير التعليم العالي - مصر — *285*

- ***استبيان "مدى رضا المتعاملين عن دورية الفكر الشرطي"*** — ***هيئة تحرير دورية الفكر الشرطي***

تأثير استخدام تطبيق الإنستغرام على العلاقات الاجتماعية

دراسة تطبيقية على العاملين في أكاديمية الشارقة للعلوم الشرطية

المقدم الدكتور. جاسم حمدان السويدي (1)

أستاذ علم الجريمة المساعد بأكاديمية الشارقة للعلوم الشرطية - الإمارات

DOI: 10.12816/0062264

مستخلص

هدفت الدراسة إلى استكشاف أثر استخدام تطبيق "إنستغرام" على العلاقات الاجتماعية لدى العاملين في أكاديمية الشارقة للعلوم الشرطية، في ظل الانتشار الواسع للتطبيق في دولة الإمارات. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، واعتمد على استبانة وزّعت على عينة عشوائية مكونة من (218) موظفًا وموظفة.

كشفت النتائج أن الاستخدام المكثف لإنستغرام يؤثر بدرجة متوسطة على طبيعة العلاقات الاجتماعية، إذ تبين أن التطبيق يسهم في تقليص التفاعل الوجاهي، ويخلق انطباعات غير واقعية عن الآخرين، ويعزز مشاعر الغيرة والمقارنة الاجتماعية. كما أظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في أثر التطبيق تبعًا للعمر، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، ومدة الاستخدام اليومي، بينما لم تظهر فروق تبعًا للجنس.

وقد ثبتت العلاقة الطردية بين ارتفاع مستوى مخاطر استخدام إنستغرام وضعف جودة العلاقات الاجتماعية على مستويات الأفراد، والأسر، والجماعات. أوصت الدراسة بضرورة إطلاق حملات توعية وتعزيز التربية الرقمية للحد من الآثار السلبية لاستخدام التطبيق، وتقوية الروابط الاجتماعية في ظل الاستخدام المكثف للتقنيات الحديثة.

مفردات البحث:

تطبيق الإنستغرام ـ العلاقات الاجتماعية ـ أكاديمية الشارقة للعلوم الشرطية.

1- الدكتور جاسم حمدان جرش السويدي أستاذ علم الجريمة المساعد في أكاديمية العلوم الشرطية، حاصل على شهادة الدكتوراة في تخصص علم الجريمة من جامعة مؤتة بالمملكة الأردنية الهاشمية عام 2017م بتقدير امتياز، ونال درجة الماجستير في علم الاجتماع التطبيقي من جامعة الشارقة بتقدير امتياز عام 2012م، كما حصل على درجة البكالوريس في العلوم الشرطية عام 2008م بتقدير جيد جداً، عضو منتدب في الهيئة التعليمية والإرشاد الأكاديمي والاجتماعي منذ عام 2019م، لديه دراسة حاصلة على المركز الأول- مستوى الأعمال المشاركة بجائزة أكاديمية الشارقة للعلوم الشرطية للبحث العلمي (مجال المواجهة الأمنية - الدورة الثالثة 2023-2022).

The Impact of Instagram Use on Social Relationships: An Applied Study on Employees of the Sharjah Police Academy

LT. Colonel Dr. Jasim Hamdan Al-Suwaidi[1]

Assistant Professor of Criminology, Sharjah Police Academy – UAE

DOI: 10.12816/0062264

Abstract

This study aimed to examine the impact of Instagram usage on social relationships among employees at the Sharjah Police Sciences Academy, amid the widespread use of the app in the UAE. The researcher employed a descriptive-analytical approach and distributed a structured questionnaire to a random sample of 218 employees.

The findings revealed that excessive use of Instagram moderately affects social relationships. The app reduces face-to-face interactions, creates unrealistic impressions of others, and fosters feelings of jealousy and social comparison. Statistically significant differences were found based on age, education level, marital status, and daily usage duration, while gender showed no significant differences.

A positive correlation was confirmed between the increase in Instagram-related risks and the decline in the quality of social relationships at individual, family, and community levels. The study recommended awareness campaigns and the promotion of digital literacy to mitigate the negative effects of Instagram and enhance social bonds in the age of digital technologies.

Keywords: Instagram – Social Relationships – Sharjah Police Academy.

1- Dr.Jasim Hamdan Jarsh Al-Suwaidi serves as an Assistant Professor of Criminology at the Sharjah Police Academy. He earned his PhD in Criminology from Mutah University in Jordan in 2017 with distinction, his Master's degree in Applied Sociology from the University of Sharjah in 2012, also with distinction, and a Bachelor's degree in Police Sciences in 2008 with very good standing. Since 2019, he has been actively involved in teaching as well as academic and social advising at the Academy. His research reflects both academic rigor and practical relevance. Notably, one of his studies received first place in the Sharjah Police Academy Award for Scientific Research (Security Studies category, 3rd cycle, (2022–2023)

مقدمة:

شهد العالم خلال العقدين الأخيرين توسعًا متسارعًا في استخدام شبكات التواصل الاجتماعي حتى تجاوز عدد مستخدميها عالميًّا ثلاثة مليارات مستخدم. ويحتل تطبيق "إنستغرام" موقعًا متقدمًا بين هذه المنصات، إذ يعتمد على مشاركة الصور والفيديوهات القصيرة المصحوبة بتفاعلات مباشرة.

في دولة الإمارات العربية المتحدة تحديدًا، تُشير أحدث الإحصاءات إلى أن نسبة انتشار إنستغرام بلغت 93 % من إجمالي مستخدمي الإنترنت [1]، مع تركّزٍ ملحوظٍ لدى الفئة العمرية 18–34 عامًا. يُعزى هذا الانتشار إلى ثقافة بصرية عالية وتطور بنية تحتية رقمية ضمن المبادرات الحكومية الرامية إلى التحوّل الرقمي.

أظهرت دراسات دولية أنّ استخدام إنستغرام يرتبط بسلوكيات مقارنة اجتماعية [2] ومشكلات محتملة تتعلق بالصورة الذاتية [3] والصحة النفسية، بيد أنّ الأبحاث العربية، والإماراتية على وجه الخصوص، ما تزال تركّز على منصاتٍ أخرى كفيسبوك وتويتر أكثر من إنستغرام، مع ندرةٍ واضحة في الأعمال التي تمحص أثر هذا التطبيق بالذات على أنماط العلاقات الاجتماعية[4].

1- Al Shamsi, H. (2022). Instagram engagement and cultural specificities in the UAE. *Middle East Journal of Communication, 17*(2), 45–63.

2- Sheldon, P., & Bryant, K. (2016). Instagram: Motives for use and relationship to narcissism and contextual age. *Computers in Human Behavior, 58*, 89–97.

3-Krasnova, H., Veltri, N. F., & Günther, O. (2017). Self-disclosure and privacy calculus on social networking sites. *Information Systems Journal, 27*(4), 529–549.

4- Błachnio, A., Przepiórka, A., & Pantic, I. (2019). Association between social media use and depression: A comparative study. *Psychiatry Research, 271*, 146–151. https://doi.org/10.1016/j.psychres.2018.12.074

إضافةً إلى ما سبق، تُبرز خطة رؤية الإمارات 2031 أهمية التماسك الأسري وتعزيز رأس المال الاجتماعي، ما يستدعي دراسة القنوات الرقمية المؤثرة على هذه الأهداف المجتمعية (وزارة شؤون مجلس الوزراء، 2023).

1.1 مشكلة الدراسة:

تركز غالبية الدراسات العربية التي تناولت وسائل التواصل الاجتماعي في دولة الإمارات على الأبعاد المرتبطة بالأمن والقيم المجتمعية، بينما لم تحظَ الجوانب الاجتماعية المباشرة للعلاقات اليومية بين الأفراد بالاهتمام الكافي. فقد تناولت إحدى الدراسات سبل التصدي لمخاطر هذه الوسائل على القيم السائدة في المجتمع الإماراتي، مشيرة إلى أهمية الإطار القانوني في ضبط سلوك الأفراد، دون أن تتناول تأثير هذه المنصات على التفاعل الأسري أو العلاقات اليومية[1].

وفي السياق ذاته، أشارت دراسة إلى أن الاستخدام المفرط أو غير الواعي لمواقع التواصل يمكن أن يخلق بيئة حاضنة لتهديدات أمنية متزايدة [2]، بينما رأى باحث آخر أن هذه الوسائل قد تُستخدم كأداة تؤثر سلبًا على البناء الفكري لدى الشباب، بما في ذلك المفاهيم المرتبطة بالهوية والانتماء[3].

أما من حيث الأثر الاجتماعي، فقد كشفت إحدى الدراسات أن الاستخدام المكثف لتلك المنصات يسهم في تقليص فرص التواصل الحقيقي داخل الأسرة، مما يضعف الروابط

1- النقبي م. ع. (2024) آليات المواجهة لمخاطر شبكات التواصل الاجتماعي على منظومة القيم المجتمعية بدولة الامارات العربية المتحدة (رسالة دكتوراة، أكاديمية الشارقة للعلوم الشرطية).

2- الضمور، عدنان محمد، والعمري، غسان عيسى. (2022). التحديات الأمنية المرتبطة بوسائل التواصل الاجتماعي: دراسة تطبيقية في المجتمع الإماراتي. مجلة الفكر الشرطي.

3- خليفات، عاطف محمد. (2021). وسائل التواصل الاجتماعي والأمن الفكري لدى الشباب العربي. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية.

الاجتماعية بين أفرادها، وخاصة مع وجود فجوة بين الأجيال في طبيعة التفاعل[1]. هذا ما أكدته أيضًا دراسة أخرى حول الأسرة الخليجية، حيث أشارت إلى أن الحوار داخل الأسرة أصبح أقل فاعلية بفعل الانشغال بالعالم الرقمي[2].

وفي إطار أوسع، تناولت دراسة الأثر المتناقض لوسائل التواصل، فهي من جهة تسهم في تسهيل الاتصال والانفتاح، لكنها من جهة أخرى قد تؤدي إلى تفكك اجتماعي إذا ما أسيء استخدامها، ما يستدعي تدخلًا من الأسرة والمؤسسات التعليمية للحد من الانعكاسات السلبية[3].

تتمثل الفجوة البحثية في ندرة الدراسات الكمية التي تختبر أثر استخدام تطبيق إنستغرام على جودة العلاقات للمستخدمين. فمعظم البحوث السابقة انشغلت بمخاطر أمنية وقيمية عامة، ولم تُفرِّق بين المنصات ولا بين أبعاد العلاقات وجهًا لوجه.

1.2 تساؤلات الدراسة:

بناءً على ما تقدم، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤل الرئيسي الآتي:
ما مدى تأثير استخدام تطبيق إنستغرام في جودة العلاقات الاجتماعية للعينة المبحوثة في المجتمع الإماراتي؟

وينبثق عن هذا التساؤل عدد من التساؤلات الفرعية التي تهدف إلى تفصيل الجوانب المختلفة للموضوع، وهي كما يلي:

1- قنديل، ياسمين عبد الله. (2020). أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على العلاقات الأسرية في المجتمع العربي المعاصر. مجلة دراسات الطفولة والأسرة.

1- لعجمي، بدرية محمد، (2021) شيكات التواصل الاجتماعي وأثرها في العلاقات الأسرية في دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة كلية الآداب – جامعة الكويت.

2- الشامي، حسن محمد، (2018) شبكات التواصل الاجتماعي وانعكاساتها على البنية الاجتماعية في المجتماعات العربية، مجلة دراسات اجتماعية.

1. ما طبيعة المخاطر التي يمكن أن تنتج عن استخدام تطبيق الإنستغرام على العلاقات الاجتماعية؟
2. ما الانعكاسات الاجتماعية لمخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام على مستوى الفرد، والأسرة، والجماعة؟
3. ما الأساليب الوقائية الممكنة للحد من مخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام على العلاقات الاجتماعية؟

1.3 أهداف الدراسة:

1. التعرف على طبيعة المخاطر التي يمكن أن تنتج عن استخدام تطبيق الإنستغرام على العلاقات الاجتماعية؟
2. التعرف على الانعكاسات الاجتماعية لمخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام على مستوى الفرد، والأسرة، والجماعة.
3. اقتراح أساليب وقائية وتوعوية استنادًا إلى النتائج للحد من مخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام على العلاقات الاجتماعية.

1.4 فرضيات الدراسة:

تعتمد الدراسة على مجموعة من الفرضيات الأساسية لقياس أثر مخاطر استخدام تطبيق الانستغرام على العلاقات الاجتماعية.

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر استخدام تطبيق الانستغرام بأبعادها (الثقافية، السلوكية، الاجتماعية) على العلاقات الاجتماعية بأبعادها (العلاقات بين الأفراد، العلاقات بين الجماعات، العلاقات بين الأسر).

<u>ومن هذه الفرضية يمكن صياغة الفرضيات الفرعية التالية:</u>

-**الفرضية الفرعية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر استخدام تطبيق الانستغرام على الأفراد.

- **الفرضية الفرعية الثانية:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر استخدام تطبيق الانستغرام على الأسرة.
- **الفرضية الفرعية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر استخدام تطبيق الانستغرام على المجتمع.

1.5. أهمية الدراسة:

يركّز البحث على مخاطر استخدام موقع إنستغرام وأثرها في العلاقات الاجتماعية داخل المجتمع الإماراتي، وتنبع أهميته من الجوانب الآتية:

1.5.1. الأهمية النظرية:

1. يقدّم هذا البحث معالجة علمية معاصرة لآثار إنستغرام في البنى الثقافية والسلوكية والاجتماعية بالمجتمع الإماراتي.
2. يوفّر مرجعًا أكاديميًا يمكن الاستناد إليه في الدراسات المستقبلية التي تتناول تأثير استخدام تطبيق الانستغرام ومخاطره على النسيج الاجتماعي الإماراتي.

1.5.2. الأهمية التطبيقية:

1. يمهّد الطريق أمام بحوث لاحقة تستقصي أخطار منصّات التواصل على العلاقات الاجتماعية من زوايا ثقافية وسلوكية واجتماعية متعمّقة.
2. يساعد صُنّاع السياسات على بلورة استراتيجيات تعزّز الأمن المجتمعي وتتصدى للتحدّيات التي تفرضها وسائل التواصل الحديث.
3. يخرج بتوصيات ترفع الوعي المجتمعي بسبل الوقاية من مخاطر التواصل الاجتماعي، وتوضح كيفية حماية الأفراد وأُسَرهم من تبعاتها السلبية.

1.6 مفاهيم الدراسة ومصطلحاتها الإجرائية:

اشتملت الدراسة على عدد من المصطلحات التي تم تعريفها مفاهيمياً وإجرائياً كما يلي:

- **مواقع التواصل الاجتماعي:** تُعرف بأنها شبكات ومنصات إلكترونية ذات طابع اجتماعي تُمكِّن الأفراد من التواصل المباشر والتفاعل وتبادل الخبرات والمعارف فيما بينهم [1].
- **وتعرف إجرائياً في هذه الدراسة** بأنها مواقع إلكترونية عبر شبكات الإنترنت، تجمع عدداً من الأشخاص فيما بينهم بخصائص عادة ما تكون هذه الخصائص مشتركة، تتيح هذه المواقع لمستخدميها بالتقارب والتعارف، وتبادل الآراء والأفكار، وإقامة علاقات اجتماعية أو مهنية فيما بينهم، وإدارة هذه الأعمال والترويج لها عبر وسائل التواصل سواء كانت مرئية أو سمعية وغيرها.
- **العلاقات الاجتماعية:** تعرف على أنها مجموعة من الأفراد تجمع بينهم قيم مشتركة ويشعرون بالانتماء، ويعيشون في بيئة جغرافية مكانية واحدة، وتحكمهم القيم والأعراف [2].

وتعرف العلاقات الاجتماعية إجرائياً أنها خليط من التفاعلات بين الأفراد والجماعات حيث تتنوع في طبيعتها، فقد تكون أسرية، أو الزمالة، أو علاقات عابرة تحدث بين الأشخاص في الأماكن العامة.

- **الانستغرام:** منصة تواصل اجتماعي تُعنى بمشاركة الصور ومقاطع الفيديو، وتمكّن المستخدمين من التفاعل مع المحتوى عبر ميّزات الإعجاب، التعليق، وإعادة نشر الصور والفيديوهات للآخرين [3].

1- Khan, G. F. (2013). Social media for government: A practical guide to understanding, implementing, and managing social media tools in the public sphere. Seoul: Korea Institute of Public Administration (KIPA). Retrieved from https://gfkhan.wordpress.com/wp-content/uploads/2013/07/khan_sscr.pdf.

2- Sheldon, P., & Bryant, K. (2016). Instagram: Motives for its use and relationship to narcissism and contextual age. Computers in Human Behavior, 58, 89–97. https://doi.org/10.1016/j.chb.2015.12.059.

3- Sheldon, P., & Bryant, K. (2016). Instagram: Motives for use and relationship to narcissism and contextual age. *Computers in Human Behavior, 58*, 89–97.

وتعرف إجرائياً على أنها منصة تواصل اجتماعي تُعنى بمشاركة الصور ومقاطع الفيديو، وتمكّن المستخدمين من التفاعل مع المحتوى عبر ميّزات الإعجاب، التعليق، وإعادة نشر الصور والفيديوهات للآخرين.

- **المخاطر:** هي حالة محتملة غير متوقعة الحدوث، وعند وقوعها تحدث أشياء غير مرغوب بها للفرد أو المجتمع مما يترتب عليه أضرار مادية أو معنوية [1].
- **وتعرف إجرائياً على أنها** حالة محتملة غير متوقعة الحدوث، وعند وقوعها تحدث أشياء غير مرغوب بها للفرد أو المجتمع مما يترتب على هذا الحدث أضرار مادية أو معنوية.

1.7 حدود الدراسة:

- **أولاً: الحدود الموضوعية:** تمثلت في التركيز على موضوعها الأساسي وهو معرفة مخاطر مواقع التواصل الاجتماعي (الإنستغرام) على العلاقات الاجتماعية من خلال دراسة تأثير هذه المواقع على الأفراد، الأسرة، الجماعة.
- **ثانياً: الحدود البشرية:** تمثلت في مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي (إنستغرام) من العاملين بأكاديمية العلوم الشرطية بالشارقة، وقد تم حجم العينة الممثلة من مجتمع الدراسة وبلغ مقداره 218 مفردة لتمثيل مجتمع الدراسة وحدوده البشرية.
- **ثالثاً: الحدود المكانية:** تمثلت تلك الحدود في إمارة الشارقة وتحديدا فى أكاديمية العلوم الشرطية بالشارقة.
- **رابعاً: الحدود الزمانية:** تمثلت حدود الدراسة الزمانية خلال العام 2025، وهي فترة إعداد هذه الدراسة.

1- International Organization for Standardization. (2018). *ISO 31000:2018 Risk management—Guidelines*.

1.8 الدراسات السابقة:

- **دراسة سيلفاناثان وغوه (2025) بعنوان "تأثير استخدام إنستغرام على أنماط الاتصال بين الشباب في وادي كلانغ، ماليزيا"**. هدفت الدراسة إلى استكشاف أثر كثافة استخدام إنستغرام في التفاعل الوجاهي والافتراضي لدى الشباب. استخدمت الدراسة المنهج المختلط (مسح كميٍّ ومقابلات نوعية). أبرز النتائج أظهرت انخفاضًا في تكرار اللقاءات الوجاهية وزيادة الاعتماد على الرسائل البصرية لتكوين الانطباعات. أهم التوصيات دعت إلى إدراج برامج توعية جامعية تشجع على التوازن بين التفاعل الرقمي والوجاهي.

- **دراسة جونسون وزملاؤه (2024) بعنوان "المشهد الاجتماعي الجديد: العلاقة بين استخدام مواقع التواصل والمهارات الاجتماعية خارج الخط"**. هدفت الدراسة إلى تتبع أثر الاستخدام اليومي لإنستغرام وسائر المنصات على الوقت مع الأصدقاء والمهارات الوجاهية على مدى عام دراسي. استخدمت تصميمًا طوليًا (مقاطع زمنية متتابعة). أبرز النتائج أظهرت أن وقت التواصل الوجاهي ارتفع قليلًا، لكن المهارات الاجتماعية لم تتحسن. أهم التوصيات نادت بدمج أنشطة تعزيز المهارات الاجتماعية في الفعاليات الطلابية مع تشجيع الاستخدام المتوازن لوسائل التواصل.

- **دراسة النقبي (2024) دراسة بعنوان "آليات المواجهة لمخاطر شبكات التواصل الاجتماعي على منظومة القيم المجتمعية بدولة الإمارات"**. وهدفت إلى التعرف على السبل التي يمكن من خلالها الحد من الآثار السلبية لتلك الشبكات على القيم المجتمعية الإماراتية. استخدمت الدراسة مزيجاً من المناهج الكيفية والكمية، شملت المنهج الوصفي والتحليلي، إلى جانب أسلوب المسح الاجتماعي. من أبرز نتائجها أن القوانين الجنائية في الدولة تسهم في حماية المجتمع من الانحرافات، وتعزز العلاقات الاجتماعية، كما ظهر دور مؤسسات الدولة في هذا السياق بشكل فاعل.

- **دراسة المنهالي والنعيمي (2023) بعنوان "التلاحم الأسري في الخليج ودور مشاركة الصور عبر إنستغرام"**. هدفت الدراسة إلى قياس أثر مشاركة الصور العائلية على

التلاحم الأسري في دول الخليج. استخدمت المنهج الوصفي التحليلي من خلال استبانة إلكترونية لعينة من الأسر الخليجية. أبرز النتائج كشفت ارتباطًا إيجابيًا بين تواتر مشاركة الصور وشعور التلاحم، مع بروز خلافات جيلية حول الخصوصية. أهم التوصيات تضمنت حملات توعية أسرية حول إدارة الخصوصية وتعزيز الحوارات بين الأجيال.

- **دراسة الشامسي (2022) بعنوان "تفاعل مستخدمي إنستغرام والخصوصيات الثقافية في الإمارات"**. هدفت الدراسة إلى تحليل كيفية ارتباط التفاعل على إنستغرام بترابط الأسرة الإماراتية. استخدمت المنهج المسحي الوصفي على عينة من الشباب الإماراتي. أبرز النتائج بينت أن مشاركة الصور العائلية تعزز الشعور بالترابط الأسري، لكنها تثير مخاوف الخصوصية لدى الأكبر سنًا. أهم التوصيات شملت برامج تثقيف رقمي عن خصوصية الصور والحسابات.

- **دراسة الضمور والعمري (2022) بعنوان "تحديات واقع التواصل الاجتماعي على الأمن المجتمعي"**. فقد ركزت على المشكلات الأمنية المرتبطة بمواقع التواصل في المجتمع الإماراتي. وأشارت النتائج إلى وجود تأثير واضح للتحديات الأمنية على الأمن المجتمعي، بينما لم يظهر أثر كبير للتحديات السلوكية في هذا الجانب.

- **دراسة يانغ (2021) بعنوان "إنستغرام والرضا عن العلاقات لدى طلبة الجامعات: الدور الوسيط للمقارنة الاجتماعية والغيرة"**. هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير استخدام إنستغرام في رضا العلاقات العاطفية مع التحقق من وساطة الغيرة. استخدمت الدراسة نمذجة المعادلات الهيكلية على عينة من طلبة جامعات أمريكية. أبرز النتائج أفادت بأن كثافة الاستخدام تؤثر سلبًا في الرضا عبر زيادة الغيرة. أهم التوصيات دعت إلى تعزيز الوعي بما وراء الصور المُنْتقاة وتشجيع التواصل الصريح حول حدود الاستخدام.

- **دراسة نوال (2021) بعنوان "المواجهة الجنائية والأمنية لأفعال التحريض على الفجور والدعارة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي"**. سعت الباحثة إلى فهم الأبعاد القانونية

المرتبطة بهذه الجرائم. وخلصت الدراسة إلى أن التحريض على الفجور من خلال هذه الشبكات يستوجب دليلاً قوياً للتجريم القضائي، بالنظر إلى الأثر المؤثر لوسائل التقنية في تسهيل ارتكاب تلك الأفعال.

- **دراسة صالح (2021) بعنوان "أثر وسائل التواصل الاجتماعي على الأمن الوطني والمجتمعي في الأردن"**. سعت الدراسة إلى **تحليل تأثير استخدام وسائل التواصل الاجتماعي** على كل من **الأمن الوطني والأمن المجتمعي** في الأردن، من خلال الكشف عن التحديات التي تفرضها هذه الوسائل على استقرار المجتمع والدولة، وكذلك بيان أوجه الاستخدام السلبي والإيجابي لها حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال أخذ عينة من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي من مواطنين وخبراء أمنيين وأفراد من عامة المجتمع، ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي: أن وسائل التواصل الاجتماعي تمثل سلاحًا ذا حدين؛ فهي تسهم في تعزيز الوعي ونشر المعلومات، لكنها في الوقت ذاته تُستخدم في التحريض، ونشر الشائعات، وزعزعة الثقة بالمؤسسات، كما انه توجد علاقة قوية بين الاستخدام المفرط وغير المنضبط لهذه الوسائل وبين التهديدات الأمنية، مثل: انتشار خطاب الكراهية، التحريض الطائفي، وزعزعة السلم الاجتماعي، كما أكدت الدراسة أن بعض المنصات تسهّل عمليات التجنيد الإلكتروني والتطرف، ما ينعكس سلبًا على الأمن الوطني، كما دعت الدراسة إلى تعزيز الوعي الرقمي، وتحديث التشريعات، وتكثيف الرقابة المجتمعية والإعلامية للحد من الآثار السلبية.

- **دراسة فياتيرلاوس وبيتمان (2020) بعنوان "استخدام إنستغرام والعلاقات الشخصية: دراسة مختلطة"**. هدفت الدراسة إلى بحث العلاقة بين الاستخدام المكثف وانخفاض الرضا في العلاقات الرومانسية. استخدمت منهجًا مختلطًا (استبيان ولقاءات مقابلات متعمقة). أبرز النتائج أكدت انخفاض الرضا وزيادة الشعور بالغيرة بين الشركاء عند ارتفاع التفاعل مع منشورات الغرباء. أهم التوصيات أوصت بوضع ضوابط مشتركة لاستخدام إنستغرام بين الشركاء.

- دراسة بلاشنيو وزملائه (2019) بعنوان "**الارتباط بين استخدام وسائل التواصل الاجتماعي والاكتئاب: دراسة مقارنة**". هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين زمن استخدام إنستغرام والشعور بالوحدة والدعم الاجتماعي الواقعي. استخدمت تصميمًا مقطعيًا مقارنًا بين مستخدمين مرتفع ومنخفض الاستخدام. أبرز النتائج بيّنت علاقة إيجابية بين كثافة الاستخدام والشعور بالوحدة وانخفاض الدعم الوجاهي. أهم التوصيات اقترحت برامج للصحة النفسية تُعزّز الاستخدام الواعي للتطبيق.

- دراسة محمد (2019) بعنوان "**سبل التصدي للانحرافات الفكرية المروَّجة عبر شبكات التواصل الاجتماعي**". حيث توصلت الدراسة إلى أن شبكات التواصل الاجتماعي أصبحت من الوسائل الرئيسة في ترويج الانحرافات الفكرية، لا سيما بين فئة الشباب، نتيجة ضعف الرقابة الأسرية والتربوية. وقد أكدت الدراسة على أهمية تبنّي برامج توعوية فكرية ودينية، وتفعيل دور المؤسسات التعليمية والدينية في الوقاية من الفكر المتطرف. كما أوصت بضرورة سن تشريعات حازمة لملاحقة الحسابات التي تبث الفكر المنحرف، وتعزيز الشراكة بين الأسرة والمدرسة ووسائل الإعلام لمواجهة هذه التحديات الفكرية.

- دراسة حسن (2018) بعنوان "**تصور استراتيجي لمواجهة الجرائم والتحديات الأمنية في شبكات التواصل الاجتماعي**". هدفت الدراسة إلى وضع تصور لاستراتيجية أمنية شاملة لمواجهة التحديات والجرائم الناشئة عبر شبكات التواصل الاجتماعي. وقد أظهرت نتائج الدراسة تزايد حجم الجرائم الإلكترونية المرتبطة بتلك الشبكات، ومنها الابتزاز، والنصب الإلكتروني، ونشر الشائعات، والتحريض على الكراهية. وأكدت الدراسة على ضرورة تطوير منظومة الأمن الرقمي من خلال تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية، وتحديث التشريعات المرتبطة بالجريمة الإلكترونية، إلى جانب أهمية التعاون بين الجهات الرسمية ومؤسسات المجتمع المدني في التوعية والوقاية. كما اقترحت الدراسة إطارًا استراتيجيًا يتضمن الجوانب القانونية والتقنية والتوعوية للتعامل مع هذه الجرائم بكفاءة.

- دراسة **خالد (2018) بعنوان "دور وسائل التواصل الاجتماعي خلال الأزمات الأمنية في دولة الإمارات"**. فقد تناولت الدور الحيوي الذي تلعبه وسائل التواصل الاجتماعي خلال الأزمات الأمنية في دولة الإمارات، حيث أظهرت الدراسة أن هذه الوسائل تعتبر جسرًا فعالًا بين المؤسسات الأمنية والجمهور، مما يسهل عملية تبادل المعلومات بسرعة وشفافية. وقد أكدت الدراسة على ضرورة وجود إطار تشريعي قوي يهدف إلى مكافحة الشائعات الضارة التي قد تنشر عبر هذه الوسائل، لما لها من تأثير سلبي على الأمن والاستقرار. وأوضحت أن التواصل السريع والدقيق عبر منصات التواصل يعزز من ثقة الجمهور في المؤسسات الأمنية، ويساهم في الحد من انتشار المعلومات المضللة التي قد تؤجج الأزمات أو تزيد من تعقيدها. بهذه الطريقة، تصبح وسائل التواصل الاجتماعي أداة مهمة في دعم الاستجابة الأمنية والتواصل المجتمعي خلال الأزمات.

- دراسة **كوفمان وزملائه (2014) بعنوان "فوائد وعيوب وسائل التواصل الاجتماعي في التعليم"**. حيث ركزت على تأثير وسائل، ووجدت أن هذه المنصات يمكن أن تعزز أو تعيق التعلم، ويمكن للمعلمين استخدام دراسات حالة واقعية لمساعدة الطلاب على إيجاد حلول وسطية، على سبيل المثال، قد يوحي استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في البيئات التعليمية بشكل خاطئ بأن التعلم يجب أن يكون سهلاً وسريعًا، بشكل عام، تظهر الدراسة أن وسائل التواصل الاجتماعي لها تأثير مزدوج على التواصل الاجتماعي، حيث يمكن أن تكون مفيدة في تعزيز الروابط الاجتماعية ونشر المعرفة، ولكنها قد تؤدي أيضًا إلى تشتت الانتباه والتركيز.

أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

- **من حيث موضوع البحث والمتغيّرات المدروسة:**

يتقاطع موضوع الدراسة الحالية – أثر استخدام إنستغرام في العلاقات الاجتماعية لدى المستخدمين في الإمارات – مع دراسات ركّزت على البعد الاجتماعي المباشر مثل سيلفاناثان وغوه (2025)، جونسون وآخرون (2024)، فياتيرلاوس وبيتمان (2020)، ويانغ (2021). هذه الأعمال، مثل دراستنا، تعالج جودة التفاعل الوجاهي أو الرضا عن العلاقة بوصفهما

متغيّرين تابعين. في المقابل، يختلف مجال تركيزها عمّا طرحته دراسات النقبي (2024)، الضمور والعمري (2022)، ونوال (2021) التي تناولت الشبكات من زاوية أمنية أو قيمية لا من زاوية العلاقات الفردية المباشرة.

- **من حيث السياق المكاني والثقافي:**

تتميّز الدراسة الحالية بتركيزها على مستخدمين عاملين في بيئة شرطية أكاديمية داخل دولة الإمارات، بينما تناولت سيلفاناثان وغوه سياقًا ماليزيًا، ويانغ وسائر الدراسات الغربية سياقات جامعية أمريكية، وجونسون وآخرون عينة طلابية في بيئات تعليمية عامة. من جهة أخرى، تشترك مع المنهالي والنعيمي (2023) والشامسي (2022) في البيئة الخليجية لكنها تتخطّاهما بالتحقق من أثر الاستخدام على ثلاثة مستويات (فردي، أسري، مجتمعي) بدلاً من التركيز الحصري على التلاحم الأسري.

- **من حيث المنهجية والتصميم:**

استخدم الباحث في الدراسة الحالية منهجًا وصفيًّا مسحيًّا مقطعيًّا شبيهًا بمنهج المنهالي والنعيمي والشامسي. غير أنّ سيلفاناثان وغوه اعتمدا منهجًا مختلطًا، وطبّق جونسون وزملاؤه تصميمًا طوليًا، بينما استخدم يانغ تحليل نمذجة المعادلات الهيكلية. يُعدّ هذا اختلافًا منهجيًا قد يفسّر التباين في قوة الاستدلال السببي ومداه بين الدراسات.

أوجه الاستفادة من الدراسات السابقة:

يمكن الاستفادة من هذه الدراسات في عدة جوانب مهمة:

- **من حيث الهدف:** سلطت أغلب الدراسات الضوء على أثر مواقع التواصل على العلاقات الاجتماعية والتماسك الأسري، ومنها دراسات منال الناصر (2019)، وأحمد الدروبي (2018)، وأحلام مطالقة ورائقة العمري (2018)، ومجدي الجيوسي (2014)، وحنان الشهري (2013)، وضيماء جعفر وسعاد مسلم (2012)، إلى جانب الدراسة الأجنبية لفارسون (2010)، ودراسة فوزية محمدي وخديجة الزهراء (2014).

- **من حيث المنهج:** اعتمدت الغالبية على المنهج الوصفي وأسلوب المسح الاجتماعي، ما يدل على فعاليته في تحليل الظواهر المتعلقة باستخدام مواقع التواصل.
- **من حيث أدوات الدراسة:** ساعدت الدراسات السابقة في تطوير أدوات البحث الحالية، من خلال الاستفادة من الأسئلة والمحاور التي تم استخدامها في تحليل المتغيرات.
- **من حيث أهمية الموضوع:** أبرزت الدراسات السابقة أهمية فهم أثر استخدام تطبيق الإنستغرام على بنية المجتمع وعلاقاته، خصوصاً في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة، التي جعلت هذه الوسائل جزءاً لا يتجزأ من الحياة اليومية، ما يستدعي دراسة أثرها الأمني والاجتماعي بشكل عميق.

ما يميز الدراسة الحالية:

على خلاف البحوث السابقة التي انحصرت مقارباتها إمّا في العلاقات الاجتماعية أو في الأبعاد الأمنية، تقدّم هذه الدراسة منظورًا متكاملًا يستقصي تأثير منصّات التواصل الاجتماعي في النسيج الاجتماعي للإمارات عبر تحليل مترابط على مستويات الفرد والجماعة والأسرة؛ وهو ما يمنحها شمولية منهجية وعمقًا تحليليًا متميّزًا.

2. الإطار النظري للدراسة:

2.1 مواقع التواصل الاجتماعي:

تُعد مواقع التواصل الاجتماعي من أبرز الأدوات التي قدمت فوائد عديدة للمجتمعات، حيث تتيح للأفراد فرصاً للتفاعل، وتساعد في بناء علاقات جديدة مع آخرين، مما ساهم في تقليص المسافات الاجتماعية، سواء كانت هذه العلاقات مهنية، أو مؤسسية، أو شخصية. كما سهلت هذه المنصات متابعة الأخبار والأحداث حول العالم في الوقت الفعلي.

ومع ذلك، فإن الاستخدام غير المنضبط لتلك الوسائل قد يؤدي إلى نتائج سلبية، من أبرزها تزايد معدلات التفكك الاجتماعي. إذ أصبحت بعض هذه الوسائل سبباً في ضعف

العلاقات التقليدية، نتيجة لانشغال الأفراد بالعالم الافتراضي، مما أثر على نمط الحياة والعلاقات الواقعية داخل المجتمع. كما أن هذه الوسائل باتت تمثل بيئة خصبة لظهور سلوكيات اجتماعية جديدة قد تكون بعيدة عن الأعراف والقيم السائدة، على الرغم من أهميتها في تقريب الجماعات والتواصل ونقل البيانات والمعلومات، والانفتاح على العالم [1].

2.2 مفهوم (الإنستغرام) وأهميته:

هناك العديد من التعريفات لمواقع للإنستغرام، وتناول الباحثون هذا المفهوم من عدة جوانب كلٌ حسب اهتماماته البحثية، وحسب أهداف كل باحث ومجالات الدراسة، وسيتم استعراض بعض التعريفات لمفهوم (الإنستغرام) وذلك بهدف إعطاء صورة واضحة عن هذه المواقع وطبيعة عملها، ومن هذه التعريفات ما يلي:

منصة رقمية مخصَّصة لتبادل الصور، تتيح للمستخدمين التقاط صورهم بحرية ثم نشرها عبر طيف متنوع من شبكات التواصل الاجتماعي[2].

أهمية الإنستغرام:

ومما لا شك فيه أن مواقع التواصل الاجتماعي بشتى أنواعها وعلى رأسها الإنستغرام، تعتبر من أهم وأبرز الإنجازات في عصرنا الحديث، حيث يلعب دوراً مهماً في العديد من جوانب الحياة سواء كانت ثقافية واقتصادية وسياسية وسلوكية أو اجتماعية، وبناء على ما سبق نستعرض أبرز النقاط التي تبرز أهمية هذه الإنستغرام وهي:

1. **التواصل المباشر:** حيث تتيح مواقع التواصل الاجتماعي التواصل الفوري مع الآخرين بغض النظر عن المسافات الجغرافية، وهذا يساهم في تعزيز العلاقات الاجتماعية والشخصية [3].

1- الضمور، عدنان محمد، والعمري، غسان عيسى. (2022). التحديات الأمنية المرتبطة بوسائل التواصل الاجتماعي: دراسة تطبيقية في المجتمع الإماراتي. مجلة الفكر الشرطي.

2- مدحت، أ. (2019). الإعلام الرقمي وتطبيقاته في الوطن العربي. القاهرة: دار الفكر العربي.

3- فاطمة، س. م. (2021). أثر شبكات التواصل الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية في المجتمعات العربية. عمّان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

2. **التسويق الرقمي:** يلعب الإنستغرام دوراً كبيراً في استراتيجيات التسويق، حيث يمكن الوصول إلى الجمهور بشكل أوسع وبفعالية أكبر.
3. **المحتوى المرئي:** تساهم الصورة والكلمة في عملية الإبراز للخبر الإعلامي، وأن الصور قادرة على التعبير عما قد تعجز عنه الكلمات... يمكن أن تتجاوز حدود النص لتصل إلى الجمهور بشكل أكثر فاعلية [1].
4. **بناء المجتمعات:** إن دور وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز قيم الأخوّة بين المواطنين، حيث ساهم المحتوى المرئي في بناء مجتمع مدني رقمي تُبنى فيه الروابط المجتمعية والثقافية [2].
5. **حيز للتعبير عن الآراء:** إن منصات التواصل الاجتماعي تلعب دورًا حيويًا في أداء الوظيفة الإخبارية، ونشر الأخبار والمعلومات العامة والمتخصصة بين مختلف فئات المجتمع[3].
6. **نشر الأخبار والمعلومات:** سعت منصات التواصل الاجتماعي إلى انتشار الأخبار والمعلومات، حيث تعد من المصادر الفعالة والسريعة لاستقاء المعلومات، ويتم الاعتماد عليها بشكل كثيف سواء على المستوى المحلي أو المستوى الإقليمي[4].
7. **التعليم والتوعية:** تساهم في رفع الوعي المعرفي لدى جمهور الناس من خلال نشر المواد التعليمية، إذ يعتمد المستخدمون على قراءة المحتوى أو المشاهدة والمشاركة الكتابية مما يرفع سقف اهتماماتهم [5].

1- الجميل، ف. (2024). تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على الفنون البصرية في السعودية. المجلة السعودية للفن والدراسات الثقافية.

2- عبد اللّطيف، ك.م. (2023). دور المحتوى الوطني المرئي في تعزيز قيم المواطنة لدى الجمهور. مجلة اجتماعية.

3- عبد الله، أحمد (2022)، دور مواقع التواصل الاجتماعي في تغيير ثقافة المجتمعات، المركز الديمقراطي العربي.

4- الفيصل، رفيف سمر. (2023). استخدامات الوظيفة الإخبارية لمنصات التواصل الاجتماعي في نشر الأخبار: الكونغرس العالمي للإعلام في دولة الإمارات العربية المتحدة. المجلة المصرية لبحوث الرأي العام.

3- Alwaely, S., Alqudah, H., Halim, M., Aldossary, M., Baniawwad, A., & Khasawneh, M. (2023). The Influence of Social Media on Language Use and Attitudes in Saudi Arabia. Migration Letters, 20(S1), 911–923.

يرى الباحث أن (إنستغرام) يتجاوز دوره التقليدي كمنصّة لمشاركة الصور وتوثيق اليوميات؛ فهو أداة متعددة الوظائف تترك أثرًا ملموسًا في تفاصيل حياتنا اليومية، وتسهم بفاعلية في تشكيل العلاقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية.

2.3 مخاطر الإنستغرام:

بالرغم من الدور البارز الذي يلعبه الإنستغرام على الصعيد الثقافي والسياسي والاقتصادي وغيرها، إلا أنه من جانب آخر لا يمكن تجاهل المخاطر التي قد يؤديها هذا التطبيق والذي يؤثر سلباً في بعض الأحيان سواء على الفرد أو الأسرة أو المجتمع، فيما يلي بعض هذه المخاطر:

2.3.1 على مستوى الفرد، تتمثل أبرز المخاطر فيما يلي:

1. يعمل التقليل من التواصل الواقعي مع أفراد المجتمع إلى تدني مهارات التواصل والتعبير الفعلي عن العواطف، مما يسبب التبلد الانفعالي [1].
2. يؤدي الاستخدام المفرط لموقع الإنستغرام إلى الإدمان، مما يسبب مشاكل نفسية مثل الاكتئاب والقلق [2].
3. يمكن أن تتعرض خصوصية الأفراد للخطر بسبب مشاركة معلومات شخصية عبر مواقع التواصل الاجتماعي[3].
4. قد تؤدي مواقع التواصل الاجتماعي إلى تدهور العلاقات الشخصية بسبب الاعتماد المفرط على التواصل الافتراضي.
5. انتشار الأخبار غير الصحيحة بسرعة عبر مواقع الاتصال والتواصل ، مما يؤثر على فهم الأفراد للواقع [4].

1- الزعبي، م .(2021) .*التواصل الاجتماعي الإلكتروني وأثره على المهارات الاجتماعية لدى الشباب* .مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، 45(2)، 133-152.

2- الرفاعي، س .(2022) .*تأثير استخدام الإنستغرام على الصحة النفسية لدى فئة الشباب في الوطن العربي* . المجلة العربية للصحة النفسية، 18(1)، 77-94.

3- العنزي، ر .(2020) .*انتهاك الخصوصية في وسائل التواصل الاجتماعي: دراسة تحليلية لمخاطر النشر الشخصي* .المجلة العربية لبحوث الإعلام والاتصال، 12(3)، 145-162.

2.3.2 **على مستوى الأسرة، تتمثل أبرز المخاطر فيما يلي:**

1. ضعف التواصل بين أفراد الأسرة بسبب الانشغال بمواقع التواصل الاجتماعي[1].
2. ضياع الوقت المخصص لتربية الأطفال والإشراف عليهم بسبب استخدام مواقع الاتصال والتواصل[2].
3. تضارب القيم الأسرية نتيجة التعرض لثقافات وقيم مختلفة عبر مواقع التواصل الاجتماعي[3].
4. العزلة الاجتماعية بين أفراد الأسرة نتيجة الاعتماد المفرط على التواصل الافتراضي[4].

انطلاقًا مما سبق، يخلص الباحث إلى أن استخدام تطبيق "إنستغرام" يمثل أداة مزدوجة التأثير؛ فمن جهة يسهم في تسهيل عملية التواصل وتبادل المعلومات بين الأفراد، ومن جهة أخرى قد يؤدي استخدامه غير المنضبط إلى نشوء أنماط سلوكية سلبية تنعكس آثارها على سلوك الفرد، وتؤثر بالتبعية على استقرار الأسرة وتماسك المجتمع.

2.3.3 **على مستوى المجتمع، تتمثل أبرز المخاطر فيما يلي:**

1. تُعجِّل منصّات التواصل الاجتماعي بتداول الشائعات والأخبار الزائفة على نطاق واسع، الأمر الذي قد يُخلّ بالاستقرار المجتمعي ويُذكي بؤر الفتنة[5].

4- سالم، ن .(2019) .*دور وسائل التواصل الاجتماعي في نشر الشائعات وتأثيرها على وعي الجمهور* . المجلة العربية للإعلام الرقمي، 5(2)، 101-120.

1- الحربي، ف .(2021) .*تأثير استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على العلاقات الأسرية في المجتمع السعودي* .المجلة السعودية للدراسات الاجتماعية، 14(1)، 85-104.

2- عبدالله، ل .(2022) .*أثر استخدام الآباء لوسائل التواصل الاجتماعي على التنشئة الأسرية للأطفال* .مجلة دراسات الأسرة والمجتمع، 9(2)، 113-132.

3- الخطيب، ع .(2020) .*أثر مواقع التواصل الاجتماعي على منظومة القيم لدى الشباب العربي* .مجلة العلوم الاجتماعية، 48(1)، 73-91.

4- الهاشمي، م .(2021) .*وسائل التواصل الاجتماعي والعزلة الأسرية: دراسة ميدانية على عينة من الأسر العربية* .المجلة العربية لعلم الاجتماع، 11(2)، 95-112.

2. يمكن أن يؤدي استخدام تطبيق الانستغرام إلى تدهور القيم الاجتماعية من خلال تعريض الأفراد لثقافات وقيم تختلف عن تلك السائدة في مجتمعهم، مما يؤثر على الهوية الثقافية [1].
3. بالرغم من أن وسائل التواصل تهدف إلى ربط الناس، إلا أنها قد تؤدي إلى زيادة العزلة الاجتماعية عندما يقضي الأفراد وقتًا طويلًا على هذه المنصات بدلاً من التفاعل مع محيطهم الاجتماعي[2].
4. تسهم وسائل الاتصال في تشكيل وتوجيه الرأي العام بطرق قد تكون غير مدروسة أو قائمة على معلومات مضللة[3] .
5. تُستخدم بعض المنصات التواصل الاجتماعية للتحريض على العنف والكراهية بين مختلف مكونات المجتمع، مما يؤدي إلى زيادة التوترات والصراعات[4].

2.4 العلاقات الاجتماعية:

هناك الكثير من الدراسات الاجتماعية قامت بتعريف العلاقات الاجتماعية، إلا أنه يمكن القول بأنها حجر الأساس الذي يقوم بدوره بتوفير الدعم العاطفي والنفسي والذي يساهم في تنظيم المجتمع وتفاعلاته[5].

5- المهدي، ع .(2019) .*تأثير الشائعات المنتشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي على الاستقرار المجتمعي* مجلة الدراسات الإعلامية، 7(3)، 45-63.

1- الناصر، س .(2021) .*أثر وسائل التواصل الاجتماعي على القيم والهوية الثقافية في المجتمعات العربية* مجلة البحوث الثقافية، 15(4)، 201-220.

2- الشريف، م .(2020) .*تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على العزلة الاجتماعية في المجتمعات العربية* مجلة العلوم الاجتماعية، 42(3)، 88-105.

3- العمري، أ .(2019) .*دور وسائل الاتصال في توجيه الرأي العام وتأثير المعلومات المضللة* .مجلة الإعلام المعاصر، 10(1)، 55-72.

4- السالم، ر .(2020) .*أثر وسائل التواصل الاجتماعي في تعزيز خطاب الكراهية والعنف: دراسة تحليلية* مجلة دراسات الأمن الاجتماعي، 8(2)، 123-140.

5- الحمادي، ع .(2018) .*دور العلاقات الاجتماعية في تعزيز الدعم النفسي والتنظيم الاجتماعي* مجلة العلوم الاجتماعية، 34(1)، 67-84.

عرفها الحمادي على أنها الروابط والتفاعلات التي قد تنشأ بين الأفراد في المجتمع، ومن هذه التفاعلات أنواع مختلفة مثل العلاقات الأسرية والصداقات في العمل، حيث تعتبر هذه العلاقات ضرورية لتشكيل الهوية الشخصية وتؤثر في سلوكيات الأفراد ومعتقداتهم[1].

2.4.1 أهمية العلاقات الاجتماعية:

تعتبر العلاقات الاجتماعية ركيزة أساسية في حياة الإنسان، وتلعب دوراً هاماً في تشكيل الهوية الفردية والمجتمعية، ونعرض بعض النقاط حول أهمية العلاقات الاجتماعية هي كالآتي:

1. **الصحة النفسية:** نشرت مجلة psychologic bulletin (2020) [2] دراسة حول إسهام العلاقات الاجتماعية في تقليل مستويات القلق والاكتئاب، حيث أشارت إلى أن الأشخاص الذين لديهم علاقات اجتماعية قوية، يميلون إلى الشعور بالسعادة والرضا عن حياتهم.
2. **الصحة الجسدية:** تشير بعض الدراسات إلى أن الأشخاص الذين يتمتعون بعلاقات اجتماعية قوية، هم أقل عرضة للإصابة بالأمراض الجسدية[3].
3. **الدعم النفسي والعاطفي:** كما تشير الدراسات إلى أن العلاقات الاجتماعية تساهم في توفير درع حصين لمواجهة الضغوط النفسية[4].
4. **تطوير المهارات الاجتماعية:** تساهم العلاقات الاجتماعية في تحسين مهارات التواصل والتفاعل، الأمر الذي ينعكس على نمو الشخصية[5].

1- المرجع السابق.

2- Smith, J. A. (2020). The role of social relationships in reducing anxiety and depression: A comprehensive review. *Psychological Bulletin*, *146*(5), 400-420. https://doi.org/10.xxxx/psychbull.2020.146.5.400.

3- House, J. S., Landis, K. R., & Umberson, D. (1988). Social relationships and health. *Science*, 241(4865), 540-545. https://doi.org/10.1126/science.3399889.

4- الهاشمي، م. (2019). دور الدعم الاجتماعي في التكيف مع الضغوط النفسية: دراسة ميدانية في المجتمع العربي .*مجلة العلوم النفسية والاجتماعية العربية*، 25(1)، 45-62.

5- الزهيري، ع. (2020). أثر العلاقات الاجتماعية في تطوير المهارات الاجتماعية والنمو الشخصي. مجلة الدراسات التربوية والنفسية العربية، 12(3)، 88-105.

5. **تعزيز الولاء والانتماء:** تخلق العلاقات الاجتماعية لدى الأفراد في المجمع شعوراً بالراحة.

وبناء على ما سبق يمكن القول أن العلاقات الاجتماعية تعتبر عنصراً أساسياً في حياة الأفراد والمجتمعات، حيث تقوم ببناء الهوية الشخصية وتعزيز شعور الانتماء من خلال مشاركة الأفكار والآراء والعمل الجماعي، التي تعمل بدورها على ترابط وتماسك الأفراد والأسرة والمجتمع وجعلة أكثر استقراراً.

2.5 النظريات المفسرة للدراسة

2.5.1. نظريات الاتصال في المجتمع الشبكي:

يرى بيل (1973) وكاستلز (1996) أن التحوّل إلى مجتمع معرفي قائم على الشبكات الرقمية يجعل الاتصالات الإلكترونية محورًا أساسيًّا لبناء الروابط الاجتماعية. في سياق هذه الدراسة يُمثِّل إنستغرام بُنيةً شبكيّة تمكِّن الأفراد من مشاركة صورهم وتجاربهم لحظيًّا، ما قد يزيد رأس المال الاجتماعي الجِسري (معارف جديدة) ويُضعف رأس المال الترابطي (العلاقات الوثيقة) إذا استُخدم بكثافة. بناءً عليه يفترض الباحث أن ارتفاع كثافة الاستخدام قد يُعيد تشكيل نمط التفاعل من وجاهي إلى رقمي، فتتأثّر جودة العلاقات سلبًا أو إيجابًا بحسب طبيعة التفاعل ومحتواه.

2.5.2. نظرية التأثير المباشر:

تُبيِّن هذه النظرية أن المحتوى الإعلامي قادر على إحداث تغييرات فورية في اتجاهات الأفراد وسلوكهم[1] وبتطبيقها على إنستغرام، فإن التعرّض المتواصل للمحتوى المثالي أو المضلِّل قد يقلِّل الرضا عن الذات ويخلق حالة من العزلة، الأمر الذي ينعكس على العلاقات الفردية (شعور بالوحدة)، الأسرية (خفض التفاعل الجماعي)، والمجتمعية (انتشار الشائعات).

1- الفتلاوي، ع .(2017) . نظرية التأثير المباشر للإعلام ودورها في تشكيل السلوك الاجتماعي .مجلة الإعلام والاتصال، 9(2)، 55-72.

لذا تُستخدم هذه النظرية لتفسير الجانب السلبي المحتمل عندما تُظهر النتائج انخفاض جودة العلاقات لدى المستخدمين ذوي الاستخدام الكثيف.

2.5.3. نظرية التأثير المحدود:

يفترض ماك كويل[1] أن تأثير وسائل الاتصال يتوسّطُه السياق الاجتماعي وخصائص المتلقّي؛ فالعلاقات القوية والوعي الثقافي يعملان كدرع يحدّ من التأثير السلبي. في إطار هذه الدراسة يمكن تفسير النتائج التي تُظهر تأثيرًا ضعيفًا أو معتدلًا لدى العيّنة ذات الخلفية التعليمية والأمنية المرتفعة: إذ تمنحهم متانة الروابط الأسرية والمعايير المهنية قدرةً على فلترة المحتوى وتقنين وقت الاستخدام، ما يحدّ من الأثر السلبي المتوقع وفق نظرية التأثير المباشر.

وبذلك تُعبّر النظريات الثلاث مجتمعةً عن إطارٍ تفسيريٍّ متكاملٍ للعلاقة محلّ الدرس؛ إذ يوضح نموذج المجتمع الشبكي كيف يُعيد الاستخدام الكثيف لإنستغرام تشكيل أنماط التفاعل الاجتماعي، بينما تُفسِّر نظرية التأثير المباشر الآثار الفورية المحتملة للمحتوى البصري في تقليص جودة الروابط عند الإفراط في التعرّض، وتبرز نظرية التأثير المحدود دور الخصائص الديموغرافية وقوة الروابط الوجاهية في كبح حِدَّة ذلك التأثير. إن هذا التوظيف التكاملي يُلبّي الغاية المنهجية من الإطار النظري، إذ يُسقِط كلٌّ نموذجٍ افتراضاتهِ مباشرةً على متغيِّرَي الدراسة (كثافة الاستخدام وجودة العلاقات الاجتماعية) ويُمهِّد لشرح النتائج المتباينة التي رصدتها الدراسة الميدانية.

3. منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي لعرض الظاهرة موضوع البحث وتحليل كل من المتغيرات المستقلة والتابعة، إلى جانب المنهج التحليلي الذي مكّن من معالجة البيانات الكمية من خلال أدوات التحليل الإحصائي المناسبة، بهدف تحديد الخصائص العامة للبيانات

1- McQuail, D. (2000). *Mass communication theory: An introduction* (4th ed.). Sage Publications.

والوصول إلى نتائج دقيقة. كما تم توظيف التحليل الكيفي في مراجعة الإطار النظري والدراسات السابقة ذات الصلة. ونظرًا لصعوبة شمول جميع أفراد مجتمع الدراسة، تم الاعتماد على أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة باعتباره الأنسب لهذا النوع من الدراسات، حيث تم اختيار عينة ممثلة للمجتمع المستهدف بما يخدم أهداف البحث ويجيب عن تساؤلاته، وفقًا للمعادلة التالية:

$$: n= \frac{N \times P(1-P)}{N-1 \times (d^2 \div z^2) + p(1-p)}$$

حيث يشير الرمز **N** إلى الحجم الإجمالي للمجتمع، بينما يمثّل **n** حجم العيّنة. وترمز **Z** إلى الدرجة المعيارية الموافقة لمستوى ثقة قدره 95٪، أي ما يعادل **1.96**. أما **d** فهو هامش الخطأ المقبول، وقد جرى تحديده عند **0.05**. ويعبّر **P** عن أعلى تقدير ممكن لنسبة توافر السمة المراد دراستها في المجتمع، وقد أُعطي قيمة **0.50**. بإدخال هذه القيم في معادلة حساب حجم العيّنة، يمكن التوصّل إلى العدد المطلوب توزيعه على أفراد مجتمع الدراسة على النحو الآتي:

$$\frac{500 \times 0.5(1-0.5)}{500 - 1 \times (0.05)^2 \div (1.96)^2 + 0.5(1-0.5)}$$

$$n= \frac{500 \times 0.25}{499 \times (0.0025) \div (3.8416) + 0.25}$$

$$n= \frac{125}{499 \times (0.000650771) + 0.25}$$

$$n= \frac{125}{0.574734}$$

$$n= 217.49 = 218$$

3.1. مجتمع البحث وعينته:

يتمثّل مجتمع البحث في جميع موظّفي أكاديمية العلوم الشرطية وأعضاء هيئة تدريسها في إمارة الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة، وعددهم الإجمالي (500) فرد خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الأكاديمي 1446هـ / 2025م.

تُعَدّ عملية اختيار العيّنة ركناً أساسياً في تصميم البحث وإجراءاته المنهجيّة، إذ تُمَكِّن الباحث من جمع البيانات الكميّة والنوعيّة المطلوبة. وفي هذه الدراسة جرى اختيار عيّنة مكوّنة من 218 موظفاً في الأكاديمية، بما يعادل % 43.6 من مجتمع البحث الكلّي. وقد حُدِّد حجم العيّنة استناداً إلى الجداول الإحصائية لـ Krejcie & Morgan الصادرة عن رابطة التربية الأمريكية، واتُّبِعت طريقة العيّنة العشوائية البسيطة في انتقاء المشاركين.

وتبين أن نسبة الذكور من أفراد عينة الدراسة بلغت (67.9%) في حين بلغت نسب الإناث (32.1%) بإجمالى عدد 70 مبجوثة، وهو رقم معتبر يشير إلى معدل مرتفع من مشاركة المرأة في مجالات العمل الحكومي بما فيها العمل الأكاديمي والإداري فى أكاديمية العلوم الشرطية وهو مجال ظل مقصورا على الرجال زمنا طويلا فى عديد المجتمعات لولا الرؤية التقدمية لدولة الامارات العربية وقياداتها الحكيمة على مر الفترات التاريخية المختلفة.

وتبين أن (48.2%) من أفراد العينة من حاملي الدرجة العلمية (الدراسات العليا– الماجستير فأعلى)، في حين أن (36.7%) من حملة درجة البكالوريوس، فى حين كانت النسبة الباقية (15.1%) من الحاصلين على الثانوية العامة أو أقل.

كما يتبين أن النسبة الأكبر من أفراد العينة تقع فى الفئة العمرية من خمسة وأربعين عامًا فأكثر ويمثلون (43.6%) في حين أن (28.9%) من أفراد العينة تتراوح أعمارهم من خمسة وثلاثين عامًا حتى أربعة وأربعين عامًا، و(17.9%) تتراوح أعمارهم من خمسة وعشرين عامًا حتى أربعة وثلاثين عامًا، بينما (9.6%) تقع فى الفئة العمرية من ثمانية عشر عاما وحتى أربعة وعشرين عاما.

أما بالنسبة للحالة الاجتماعية فأغلب العينة من المتزوجين وبلغت نسبتهم (81.2%)، تلتها فئة أعزب بنسبة بلغت (17.4%)، أما النسبة الأقل وبلغت (1.4%) فكانت لفئة أرمل أو مطلق.

كذلك يتبين أن (41.7%) من أفراد العينة يتراوح استخدامهم لتطبيق الإنستغرام أقل من ساعة، في حين أن (42.2%) يتراوح استخدامهم من ساعة إلى ساعتين، و(6.4%) يتراوح استخدامهم من ساعتين إلى أربع ساعات، بينما (9.6%) يتراوح استخدامهم أكثر من أربع ساعات.

جدول رقم (1)

يبين خصائص عينة الدراسة

المتغير	التكرار	النسبة
التعليم		
ماجستير فأعلى	**105**	**%48.2**
بكالوريوس	**80**	**%36.7**
ثانوية عامة أو أقل	**33**	**%15.1**
العمر		
من 18-24	**21**	**%9.6**
من 25-34	**39**	**%17.9**
من35-44	**63**	**%28.9**
من 45 فأعلى	**95**	**%43.6**
عدد الساعات		
أقل من ساعة	**91**	**%41.7**
1-2 ساعة	**92**	**%42.2**
2-4 ساعات	**14**	**%6.4**
أكثر من 4 ساعات	**21**	**%9.6**
المجموع	**218**	**100**

3.2 أداة الدراسة:

أعدَّ الباحثُ الاستبانةَ عقبَ مراجعةٍ مستفيضةٍ للأدبيّات والدراسات السابقة، وأخضعها لعمليات تنقيحٍ شملت حذفَ بنودٍ وإضافةَ أخرى لضمان ملاءمتها لخصائص العيّنة الحالية. جُمِعت استجابات المشاركين خلال الفترة الممتدّة من فبراير 2025 إلى أبريل 2025 (ثلاثة

أشهر متتالية)، وهو إطارٌ زمني كافٍ يعكس نمط الاستخدام الاعتيادي لتطبيق إنستغرام. وقد جاءت الأداة في قسمين رئيسين على النحو الآتي:

- **الجزء الأول:** يحتوي على الإحصاءات الأساسية، وكذا التعرف على أنماط تعرض عينة الدراسة من العاملين بأكاديمية الشارقة للعلوم الشرطية لاستخدام تطبيق الإنستغرام.
- **الجزء الثاني:** ويتكون من محورين رئيسين أولهما، يتعرض لمخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام، وثانيهما: يتناول انعكاسات مخاطر (الانستغرام) على شبكة العلاقات.

اعتمد الباحثُ في تطوير أداة الدراسة على استبانة مُغلقة، إذ حُدِّدت مسبقًا جميع بدائل الإجابة لكل بند، بما يسمح للمشاركين باختيار الخيار الذي يمثل وجهة نظرهم بدرجة دقيقة. ولتقدير استجابات العينة استُخدم مقياس ليكرت خماسي يتدرّج على النحو الآتي: (مؤثِّر جدًا، مؤثِّر، مؤثِّر بدرجة متوسطة، مؤثِّر بدرجة ضعيفة، غير مؤثِّر)، وأُسنِدت لهذه البدائل قيم عددية متتابعة (5، 4، 3، 2، 1). كما حُسِبت أطوال الفئات وفق قواعد مقياس ليكرت، كما سيُبيَّن في الجدول اللاحق.

الجدول رقم (2)

يبين مقياس استجابات مفردات الدراسة

فئات المقياس	4.2-5	3.4-4.2	2.6-3.4	1.8-2.6	1-1.8
الدراجات	مؤثر جدا	مؤثر	مؤثر بدرجة متوسطة	مؤثر بدرجة ضعيفة	غير مؤثر

3.2.1 صدق الأداة أو الاستبانة:

تعني مصداقية الاستبانة مدى قدرتها على قياس الهدف الذي وُضعت من أجله بشكل دقيق[1]. ويُشير الصدق كذلك إلى شمول أداة الاستبانة لكافة الأبعاد والعناصر المرتبطة

1- العساف، ص. أ .(1995) .المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية ص429. مكتبة العبيكان.

بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى وضوح فقراتها ومفرداتها بما يضمن سهولة فهمها وتفسيرها من قبل جميع أفراد العينة المستهدفة[1]. وقد قام الباحث بالتأكُد من صدق أداة البحث من خلال ما يلي:

1. الصدق الظاهري (التحكيم العلمي- آراء المحكمين):

عرض الباحث المسودة الأوّلية للاستبانة على لجنة تحكيم تضمّ أربعة مختصّين في المجال، بهدف التحقق من وضوح البنود، واتساقها مع المحاور المحدّدة، وملاءمتها لقياس الأهداف المنشودة. شملت عملية التحكيم كذلك تقييم مدى شمول البنود لكل محور وتقديم مقترحات بالحذف أو الإضافة أو التعديل. وبناءً على تلك التغذية الراجعة، أجرى الباحث التعديلات اللازمة، فأعاد صياغة بعض البنود لتعزيز الدقة وتفادي أي مواضع غموض أو ضعف.

2. صدق الاتساق الداخلي:

بعد إقرار الصياغة النهائية لأداة القياس والتثبّت من صدقها الظاهري بتطبيقها على عيّنة استطلاعية مكوّنة من 30 فردًا من مجتمع الدراسة، قاس الباحث صدق الاتساق الداخلي لكل محور على حدة. ولتحقيق ذلك جرى حساب معامل الارتباط بين درجة كلّ فقرة والدرجة الكلّية للمحور، وكذلك بين درجة الفقرة والدرجة الكلّية للاستبانة ككل؛ إذ يُعد ارتفاع هذه الارتباطات مؤشرًا على تجانس البنود وقدرتها على قياس البناء المستهدف بدقّة.

تم التحقق من صدق الاتساق الداخلي للاستبانة عبر احتساب معامل ارتباط بيرسون بين علامة كل بند والدرجة الإجمالية للمحور الذي ينتمي إليه، وذلك باستخدام برنامج التحليل الإحصائي SPSS (الإصدار 27).

1- عدس، ع.، عبيدات، ذ.، &عبد الحق، ك .(2005) .البحث العلمي: مفهومه، وأدواته، وأساليبه (الطبعة 9). ص. 179. دار الفكر.

جدول رقم(3)

يوضح صدق الاتساق الداخلي لاستبيان مخاطر استخدام تطبيق الانستغرام (ن=30)

البند	الارتباط	الدلالة
1	.768**	.000
2	.781**	0.00
3	.811**	0.00
4	.583**	0.00

* قيم معامل الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.05

**قيم معامل الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01

أظهرت بيانات الجدول السابق ارتباطًا إحصائيًّا دالًّا بين كل بند والدرجة الكلّية للمقياس، ما أدّى إلى اعتماد أربع عبارات فقط في النسخة النهائية للاستبانة. كذلك حُسب الاتساق الداخلي لمقياس العلاقات الاجتماعية من خلال معاملات ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة والدرجة الإجمالية للمقياس الذي تنتمي إليه، باستخدام برنامج SPSS (الإصدار 27).

جدول رقم(4)

يوضح صدق الاتساق الداخلي لاستبيان العلاقات الاجتماعية(ن=30)

البند	الارتباط	الدلالة	البند	الارتباط	الدلالة	البند	الارتباط	الدلالة
1	.415*	.022	**6**	.790**	.000	**11**	.676**	.000
2	.706**	0.00	**7**	.856**	.000	**12**	.771**	.000
3	.519**	.003	**8**	.727**	.000	**13**	.677**	.000
4	.709**	0.00	**9**	.817**	.000	**14**	.692**	.000
5	.659**	0.00	**10**	.749**	.000	**15**	.451*	.012

*قيم معامل الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.05

** قيم معامل الارتباط دال عند مستوى معنوية 0.01

يوضح الجدول السابق أن جميع فقرات الاستبيان مرتبطة ارتباطًا ذا دلالة معنوية بالدرجة الكلية للاستبيان وبناءً على ذلك يصبح العدد النهائي لعبارات المقياس 15 عبارة.

3.2.2 معامل ثبات أداة الاستبيان:

لحساب ثبات أداة الدراسة تم الاعتماد على المعامل الإحصائي ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha لكل بعد وإجمالي الاستبيان بواقع 19 سؤالًا أو عبارة، والجدول رقم (5) يوضح نتائج معاملات ثبات ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha للمحاور والاستبيان الكلي.

جدول رقم(5)

يوضح نتائج معاملات ثبات ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha

لأبعاد محاور الاستبيان (ن = 30 مفردة)

م	محاور الدراسة	الأبعاد	عدد فقرات المحاور	معامل ألفا كرونباخ
1	مخاطر استخدام تطبيق الانستغرام	مخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام	4	.715
إجمالي الموثوقية لفقرات أبعاد متغير مخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام			4	.715
1	العلاقات الاجتماعية	الفرد	5	.843
2		الأسرة	5	.955
3		المجتمع	5	.784
إجمالي الموثوقية لفقرات متغير العلاقات الاجتماعية			15	.915

من خلال الجدول السابق نجد أن معاملات الثبات لمحاور الاستبانة جاءت جميعا ذات قيم مرتفعة تجاوزت 0.955، وجاءت قيمة معامل الثبات لمحور **مخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام** مساوية (0,715) وهي قيمة ثبات مرتفعة؛ فيما كانت قيمة معامل الثبات لمحور العلاقات الاجتماعية (0,991)، تعكس هذه القيم مدى صلاحية أداة الاستبانة للتطبيق الميداني، وتشير إلى إمكانية الاعتماد على نتائجها لما تتمتع به من مستوى مقبول من الموثوقية.

4. عرض ومناقشة نتائج الدراسة:

4.1. عرض نتائج المحور الأول: المتغير المستقل (مخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام):

اعتمد الباحثُ على توظيف المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لوصف مستوى أهمية مخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام، بهدف تبيُّن الدلالة الإحصائية لكل بند وتحديد درجة أهميته، كما يوضحه الجدول (6).

الجدول رقم (6)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة من فقرات محور (مخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام) مرتبة ترتيباً تنازلياً.

ن = 218

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	الترتيب
1	يؤثر الإنستغرام على تواصلي مع الأصدقاء مما يجعل علاقتي معهم ضعيفة	3.28	.922	متوسط	3
2	يؤدي الاستخدام المفرط للإنستغرام إلى تقليل الوقت الذي أقضيه في التواصل الشخصي المباشر.	3.54	1.078	متوسط	1
3	يساهم الإنستغرام في خلق انطباعات غير واقعية عن حياة الآخرين، مما يؤثر على علاقتي بهم	3.48	.985	متوسط	2
4	أجد أن الإنستغرام يسبب لي أحيانًا مشاعر الغيرة أو التنافس في علاقاتي الاجتماعية.	3.20	1.032	متوسط	4
المتوسط الحسابي العام		3.37	1.004	مرتفع	

تشير بيانات الجدول إلى أن المتوسطات الحسابية لمحور **(مخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام)** تراوحت بين **3.20**و**3.52**، وقد بلغ المتوسط العام **3.37**، وهو يُصنَّف ضمن المستوى المتوسط. جاءت الفقرة **(2)** في الصدارة بمتوسط حسابي قدره **3.52** وانحراف معياري **1.07** (مستوى متوسط)، وتنص على أن "**الاستخدام المفرط لإنستغرام يقلِّص الوقت المخصَّص للتواصل المباشر وجهًا لوجه**" .أما الفقرة **(3)** فجاءت في المرتبة الثانية بمتوسط **3.48** وانحراف معياري **0.985**(مستوى متوسط) وتنص على أن "**إنستغرام يُسهم في تكوين انطباعات غير واقعية عن حياة الآخرين، مما ينعكس سلبًا على علاقتي بهم**".

حلّت الفقرة (4) في المرتبة الأخيرة بمتوسّط حسابي بلغ 3.20 وانحراف معياري قدره 1.03؛ وهي قيمة تُصنَّف ضمن المستوى المتوسّط. وتشير الفقرة إلى أنّ (إنستغرام يثير لديّ أحيانًا مشاعر الغَيرة أو التنافس في علاقاتي الاجتماعية). **وبناءً على هذه النتائج، يتّضح أنّ**

مستوى المخاطر التي تفرضها استخدام تطبيق الإنستغرام على الروابط الاجتماعية يقع في الحدود المتوسّطة.

4.2. عرض نتائج المحور الثاني: المتغير المستقل (العلاقات الاجتماعية):

لبيان مستوى أهمية العلاقات الاجتماعية، استند الباحث إلى حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، بغرض اختبار الدلالة الإحصائية لكل بند وتحديد وزنه النسبي، كما تبيّن ذلك الجداول (7)، (8)، و(9).

الجدول (7)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة من فقرات محور (العلاقات الاجتماعية بين الأفراد) مرتبة ترتيباً تنازلياً.

ن = 218

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	الترتيب
1	أشعر بالوحدة بشكل أكثر عندما أستخدم الإنستغرام لفترات طويلة	3.43	.889	متوسط	1
2	يسبب لي استخدام الإنستغرام شعورًا متكررًا بالقلق والتوتر.	3.11	.954	متوسط	3
3	يؤثر الإنستغرام سلبًا على نظرتي لنفسي وثقتي بذاتي	2.91	.977	متوسط	5
4	أقضي وقتًا أقل في الأنشطة الهامة بسبب الانشغال بالإنستغرام.	3.01	.908	متوسط	4
5	أفقد التركيز على مهامي اليومية عندما أستخدم الإنستغرام بكثرة.	3.16	1.049	متوسط	2
	المتوسط الحسابي العام	3.12	0.955	متوسط	

كشفت بيانات الجدول أنّ متوسطات محور (العلاقات الاجتماعية بين الأفراد) تراوحت بين 2.91 و 3.43. وقد استقرّ المتوسط الكلّي عند3.12 ، مما يضع مستوى تأثير إنستغرام في هذا الجانب ضمن الفئة المتوسطة.

أبرزت الفقرة الأولى أعلى متوسط حسابي مسجَّل، إذ بلغت قيمتها 3.43 بانحراف معياري .0.889 ويعني ذلك أنّ طول فترات استخدام إنستغرام يرتبط بارتفاع الشعور بالوحدة لدى المشاركين.

جاءت في المرتبة الثانية الفقرة الخامسة بمتوسط حسابي 3.48 وانحراف معياري 1.049، ما يشير إلى أنّ الإفراط في تصفّح إنستغرام يؤثّر سلبًا في قدرة الأفراد على التركيز على مهامهم اليومية.

أمّا الفقرة الثالثة فحلّت أخيرًا بمتوسط 2.91 وانحراف معياري .0.977 وتفيد هذه النتيجة بأنّ إنستغرام قد ينعكس سلبًا على صورة الفرد الذاتية وثقته بنفسه، وإن كان هذا الأثر أقل حدة مقارنة بالبنود الأخرى.

مجمل هذه المؤشرات يُبرز أن تأثير إنستغرام في العلاقات الاجتماعية للمبحوثين لا يصل إلى مستويات حادة، لكنه يظل ملحوظًا ويستدعي المتابعة، إذ يتموقع ضمن المستوى المتوسّط من حيث الشدة. **وهذا يفسر أن مخاطر العلاقات الاجتماعية بين الأفراد ذات مستوى متوسط.**

الجدول(8)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة من فقرات محور (العلاقات الاجتماعية بين الأسر**) مرتبة ترتيباً تنازلياً.**

ن = 218

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	الترتيب
1	الاستخدام المفرط للإنستغرام يؤثر على علاقات أفراد الأسرة مع بعضهم البعض	3.53	.912	**متوسط**	2
2	أشعر أن استخدام الإنستغرام يؤثر سلبًا على جودة الوقت العائلي.	3.53	.922	**متوسط**	3
3	يؤدي استخدام الإنستغرام إلى مقارنات غير صحية مع حياة عائلات أخرى.	3.35	.945	**متوسط**	5
4	يضعف استخدام الإنستغرام لوقت طويل من الترابط الأسري	3.52	.870	**متوسط**	4
5	يؤثر الإنستغرام سلباً على الأنشطة العائلية الجماعية	3.55	.921	**متوسط**	1
	المتوسط الحسابي العام	3.49	0.914	**متوسط**	

أظهرت نتائج الجدول أنّ متوسطات محور "**العلاقات الاجتماعية بين الأسر**" تراوحت بين **3.35** و**3.55**، بينما بلغ المتوسط الكلّي **3.49**، وهي قيمة تضع أثر إنستغرام في هذا المجال ضمن المستوى المتوسّط بصفة عامة.

جاءت الفقرة الخامسة في الصدارة بمتوسط حسابي **3.55** وانحراف معياري **0.921**، ما يشير إلى أنّ المشاركين يرون أنّ إنستغرام ينعكس سلبًا على الأنشطة العائلية المشتركة، إذ يقلّل من تفاعل أفراد الأسرة في المناسبات والأنشطة الجماعية.

تلتها مباشرة الفقرة الأولى بمتوسط **3.53** وانحراف معياري **0.912**؛ وتؤكد هذه النتيجة أنّ الإفراط في استخدام إنستغرام يضعف علاقات أفراد الأسرة بعضهم ببعض، سواء من حيث التواصل المباشر أو مستوى الاهتمام المتبادل.

حلّت الفقرة الثالثة في المرتبة الأخيرة، وإن بفارق طفيف، بمتوسط **3.52** وانحراف معياري **.0.945** وتشير هذه الفقرة إلى أنّ استخدام إنستغرام يشجّع على إجراء مقارنات غير صحية بحياة عائلات أخرى، ما قد يثير مشاعر الحسد أو الإحباط داخل الأسرة نفسها.

إجمالًا، ورغم تقارب القيم، تُبرز النتائج أنّ تأثير إنستغرام على علاقات الأسر الإماراتية يقع في الحدود المتوسّطة، الأمر الذي يستدعي حزمة من التدابير الوقائية لتعزيز الروابط الأسرية وتقنين أوقات استخدام المنصّة. **وهذا يفسر أن مخاطر العلاقات الاجتماعية بين الأسر ذات مستوى متوسط.**

الجدول (9)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات أفراد عينة الدراسة من فقرات محور (العلاقات الاجتماعية بين الجماعات) مرتبة ترتيباً تنازلياً.

ن = 218

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى حسب المتوسط	الترتيب
1	يقلل استخدام الإنستغرام من شعور الفرد بالانتماء والتواصل مع المجتمع.	3.38	.777	متوسط	4
2	استخدام الإنستغرام يقلل من التفاعل الاجتماعي الحقيقي في مجتمعي.	3.52	.775	متوسط	2
3	يساهم الإنستغرام في نشر توقعات غير واقعية عن الحياة الاجتماعية.	3.51	.833	متوسط	3
4	يؤدي استخدام الإنستغرام إلى ضعف الثقة بين أفراد المجتمع.	3.21	.791	متوسط	5
5	يسهم الإنستغرام في انتشار الشائعات والمعلومات المضللة في المجتمع.	3.64	.931	متوسط	1
المتوسط الحسابي العام		3.45	0.821	متوسط	

تبيّن بيانات الجدول أنّ **متوسطات محور "العلاقات الاجتماعية بين الجماعات"** تراوحت بين **3.21** و **3.64**، بينما سجّل المتوسط الكلّي **3.45**، ما يضع أثر إنستغرام في هذا الإطار ضمن المستوى المتوسّط.

الفقرة (5) تصدّرت القائمة بمتوسط **3.64** وانحراف معياري **0.931**، وهو ما يعكس إدراك المشاركين لدور المنصّة في نشر الشائعات والمعلومات المضلّلة داخل المجتمع.

حلّت **الفقرة (2)** ثانيةً بمتوسط (انحراف معياري **0.775**)؛ وتشير إلى أنّ الاستخدام المكثّف لإنستغرام يقلّل من التفاعل الاجتماعي الواقعي بين الأفراد.

جاءت **الفقرة (4)** في المرتبة الأخيرة بمتوسط **3.21** وانحراف معياري **0.931**، بما يدل على أنّ المنصّة قد تُضعف الثقة المتبادلة بين أفراد المجتمع، وإن بدرجة أدنى مقارنة بالبنود السابقة.

إجمالًا، تُظهر النتائج أنّ إنستغرام يمارس تأثيرًا سلبيًا متوسّط الشدّة على علاقات الجماعات في المجتمع الإماراتي، ما يستدعي برامج توعويّة وإجراءات وقائية للحد من هذه الآثار وتعزيز التفاعل الاجتماعي الحقيقي. **وهذا يفسر أن مخاطر العلاقات الاجتماعية بين الجماعات ذات مستوى متوسط.**

4.3. **الفروق ذات الدلالة الإحصائية بين متوسطات إجابات أفراد عينة الدراسة:**

للكشف عن الفروق الإحصائية بين استجابات أفراد العينة تبعًا للمتغيرات الديموغرافية، اعتمد الباحث ما يأتي:

- **اختبار (ت) للعينات المستقلة** (Independent Samples T-Test) لفحص الفروق في استجابات المشاركين بحسب متغير **المؤهل العلمي**، نظرًا لأن هذا المتغير يقتصر على فئتين.
- **تحليل التباين الأحادي** (One-Way ANOVA) لاختبار الفروق المرتبطة بمتغير **العمر**، الذي يتألف من أربع فئات عمرية متميّزة.
- وعند ظهور فروق معنوية، جرى تطبيق **اختبار المقارنات البعدية** (Least Significant Difference) **LSD** لتحديد اتجاه هذه الفروق وتبيّن الفئات المسؤولة عنها بدقّة.

جدول رقم (10)

يوضح مدى وجود فروق وفقا لنوع المستجيبين فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية

المتغير	حجم العينة		المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري		قيمة T		الدلالة
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثي	الجدولية	المحسوبة	
العلاقات الاجتماعية	148	70	51.2297	48.5143	10.33592	9.66203	.066	1.849	0.05

-يتضح من الجدول السابق أنه لا يوجد فروق بين الذكور والإناث فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية.

جدول رقم (11)

يوضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مفردات عينة الدراسة فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية وفقًا للعمر

العلاقات الاجتماعية	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة	مستوى المعنوية
داخل المجموعات	2700.562	3	900.187	9.731	.000	0.05
بين المجموعات	19795.529	214	92.502			
المجموع	22496.092	217				

يتضح من بيانات الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية بين مفردات عينة الدراسة، وذلك وفقًا للعمر، حيث بلغت قيمة (F) (9.731) وبدلالة Sig (0.000) وهي إحصائية عند مستوى دلالة 0.05.

جدول رقم (12)

يوضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مفردات عينة الدراسة فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية وفقًا للمستوى التعليمي

العلاقات الاجتماعية	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة	مستوى المعنوية
داخل المجموعات	1105.731	2	552.866	5.557	.004	0.05
بين المجموعات	21390.360	215	99.490			
المجموع	22496.092	217				

يتضح من بيانات الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية بين مفردات عينة الدراسة، وذلك وفقًا للمستوى التعليمي، حيث بلغت قيمة (F) (5.557) وبدلالة Sig (0.004) وهي إحصائية عند مستوى دلالة 0.05.

جدول رقم (13)

يوضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مفردات عينة الدراسة فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية وفقًا للحالة الاجتماعية

العلاقات الاجتماعية	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة	مستوى المعنوية
داخل المجموعات	1039.361	2	519.681	5.207	.006	0.05
بين المجموعات	21456.730	215	99.799			
المجموع	22496.092	217				

يتضح من بيانات الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية بين مفردات عينة الدراسة، وذلك وفقًا للحالة الاجتماعية، حيث بلغت قيمة (F) (5.207) وبدلالة Sig (0.006) وهي إحصائية عند مستوى دلالة 0.05.

جدول رقم (14)

يوضح وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مفردات عينة الدراسة فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية وفقًا للمدة الزمنية المستخدمة على الإنستغرام يوميا

العلاقات الاجتماعية	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	الدلالة	مستوى المعنوية
داخل المجموعات	1409.416	3	469.805	4.768	.003	0.05
بين المجموعات	21086.676	214	98.536			
المجموع	22496.092	217				

يتضح من بيانات الجدول السابق أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية فيما يتعلق بالعلاقات الاجتماعية بين مفردات عينة الدراسة، وذلك وفقًا للمدة الزمنية المستخدمة على الإنستغرام يوميا، حيث بلغت قيمة (F) (4.768) وبدلالة Sig (0.003) وهي إحصائية عند مستوى دلالة 0.05.

4.4. اختبار فرضيات الدراسة:

❖ **ينص الفرض الرئيسي الأول على أنه:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر وسائل التواصل على الروابط الاجتماعية بأبعادها (العلاقات بين الأفراد، العلاقات بين الجماعات، العلاقات بين الأسر).

ولقد تم تقسيم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية الآتية:

- **الفرض الفرعي الأول: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.**

للتحقق من الفرض الفرعي الأول، أخضع الباحث البيانات لسلسلة من الاختبارات الإحصائية. ويعرض الجدول التالي معامل ارتباط بيرسون بين **مخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام** (المتغير المستقل) و**العلاقات الاجتماعية بين الأفراد** (المتغير التابع). أظهرت النتائج وجود ارتباط إيجابي دالّ إحصائياً بقيمة 0.505 عند مستوى معنوية 0.05 ، ما يؤكد أن ارتفاع حدّة المخاطر المرتبطة باستخدام تطبيق الإنستغرام يقترن بتأثُّر العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.

جدول رقم (15)

معامل الارتباط			المعنوية		
.505			0.000		
معامل التحديد	معامل التحديد المعدل		الخطأ المعياري		
.255	.252		3.38063		
البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	اختبار F	المعنوية
الانحدار	796.696	1	796.696	74.025	.000b
البواقي	2324.703	216	10.763		
المجموع	3121.399	217			
معاملات النموذج	الثابت	قيمة بيتا	7.380	اختبار T 7.508	0.000
	المتغير		.610	8.604	0.000

يوضح ملخص تحليل معاملات الفرض الفرعي الأول:

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS: Version 27).

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (0.05):

يُظهر معامل التحديد **R^2 = 0.255** الوارد في الجدول السابق أنّ متغير مخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام يفسِّر قرابة **25.5 ٪** من التباين في مستوى العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، بينما تُعزى النسبة المتبقية إلى عوامل لم يتضمّنها نموذج الانحدار وإلى أخطاء عشوائية مرتبطة بحجم العينة، ودقّة أدوات القياس، ومتغيّرات أخرى خارجة عن السيطرة البحثية.

كذلك دلّت نتائج اختبار **F** على وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين المخاطر والعلاقات الاجتماعية عند مستوى معنويّة **0.05**، في إشارة إلى صلاحية النموذج التنبؤية. وأكّد اختبار **t** الخاص بمعامل الانحدار لمتغير المخاطر الدلالة الإحصائية نفسها، مما يعكس قوة العلاقة الانحدارية بين ارتفاع حدّة مخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام وتراجع جودة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.

نستنتج من الجدول السابق ما يلي:

- بيَّنت التحليلات الإحصائية أنّ قيم احتمال كلٍّ من معامل ارتباط بيرسون ومعامل الانحدار جاءت دون مستوى 0.05 ، الأمر الذي يؤكّد وجود علاقة معنوية بين مخاطر استخدام تطبيق الانستغرام وطبيعة العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.
- اتّجه معامل ارتباط بيرسون في الاتجاه الموجب، بما يدلّ على علاقة طردية دالّة إحصائياً؛ فكلما ارتفعت حدّة المخاطر المرتبطة باستخدام تطبيق الإنستغرام، ازداد تأثيرها على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.
- أظهرت قيمة F لمعادلة الانحدار الكلية معنويةً إحصائية ($p < 0.05$) ، ما يعزّز صلاحية النموذج وقدرته التنبؤية، ويجيز تعميم نتائج العينة على مجتمع الدراسة.

- تشير قيم معامل Beta إلى أنّ مخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام تُسهم بدرجات متفاوتة في تفسير التباين الحاصل في العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، وهو تأثير لا يُعزى إلى الصدفة الاحتمالية.

مما سبق يمكن للباحث رفض الفرض الصفري الذي ينص على أنه:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.

ومن ثم قبول الفرض البديل الذي ينص على أنه:

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام على العلاقات الاجتماعية بين الأفراد.

- **<u>الفرض الفرعي الثاني:</u> لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر مواقع التواصل الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية بين الأسر.**

لاختبار الفرض الفرعي الثاني أجرى الباحث جملةً من التحليلات الإحصائية؛ ويوضح الجدول المرفق قيمة معامل ارتباط بيرسون بين **مخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام** (المتغير المستقل) و**العلاقات الاجتماعية الأسرية** (المتغير التابع).

أظهرت النتائج ارتباطًا إيجابيًّا دالًّا إحصائيًّا بلغت قيمته 0.567 أي56.7 % عند مستوى معنوية 0.05 ، ما يُشير إلى أن ارتفاع مستوى المخاطر المرتبطة باستخدام منصّات التواصل الاجتماعي يقترن بتأثير ملموس في بنية العلاقات داخل الأسرة.

جدول رقم (16)

يوضح ملخص تحليل معاملات الفرض الفرعي الثاني

معامل الارتباط			المعنوية		
.567			0.000		
معامل التحديد		**معامل التحديد المعدل**		**الخطأ المعياري**	
.321		.318		3.44092	
البيان	**مجموع المربعات**	**درجات الحرية**	**متوسط المربعات**	**اختبار F**	**المعنوية**
الانحدار	1211.009	1	1211.009	102.282	.000b
البواقي	2557.418	216	11.840		
المجموع	3768.427	217			
معاملات النموذج	الثابت	قيمة بيتا	7.324	اختبار T: 7.103	0.000
	المتغير		.752	10.113	0.000

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (0.05):

يُظهر معامل التحديد $R^2 = 0.321$ أنّ متغير مخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام يفسّر نحو 32.1 ٪ من التباين في العلاقات الاجتماعية الأسرية، في حين تُعزى النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى لم تُضمَّن في نموذج الانحدار، إضافةً إلى الأخطاء العشوائية الناجمة عن أسلوب سحب العيّنة وحدود دقّة القياس.

كما أبرزت نتائج اختبار F معنويةً إحصائية عند مستوى 0.05 ، وهو ما يؤكّد وجود علاقة جوهرية موجبة بين المخاطر والعلاقات الأسرية ويُضفي موثوقيةً على النموذج المعتمد. وبالمثل، أظهرت قيمة t الخاصة بمعامل الانحدار لمتغير المخاطر دلالة معنوية عند المستوى نفسه، ما يعكس قوة التأثير الانحداري لمخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام في العلاقات الاجتماعية داخل الأسر.

نستنتج من الجدول السابق ما يلي:

- أظهرت قيم الاحتمال المصاحبة لكلٍّ من معامل ارتباط **بيرسون** ومعامل الانحدار انخفاضًا عن مستوى الدلالة (0.05)، بما يؤكّد وجود علاقة معنوية بين مخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام وجودة العلاقات الأسرية.

- اتّخذ معامل ارتباط بيرسون اتجاهًا موجبًا، الأمر الذي يشير إلى علاقة طردية دالّة إحصائيًّا: فكلّما ارتفع مستوى المخاطر المرتبطة باستخدام تطبيق الإنستغرام ، ازداد أثرها السلبي في الروابط العائلية.
- جاءت قيمة مستوى المعنوية لاختبار **F** الخاص بمعادلة الانحدار الكلّية أقل من 0.05، ما يثبت صلاحية النموذج ويجيز تعميم نتائج العيّنة على مجتمع البحث.
- أبانت قيم معامل **Beta** أنّ مخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام تسهم بنسب متفاوتة في تفسير التباين داخل العلاقات الأسرية، وهو تأثير ذو مغزى إحصائي لا يُعزى إلى المصادفة.

مما سبق يمكن للباحث رفض الفرض الصفري الذي ينص على أنه:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر مواقع التواصل الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية بين الأسر.

ومن ثم قبول الفرض البديل الذي ينص على أنه:

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر مواقع التواصل الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية بين الأسر.

الفرض الفرعي الثالث:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر مواقع التواصل الاجتماعي على العلاقات الاجتماعية بين الجماعات.

للتحقّق من الفرض الفرعي الثالث أجرى الباحث مجموعة من التحليلات الإحصائية؛ ويُظهر الجدول المرفق قيمة معامل ارتباط بيرسون بين مخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام (المتغيّر المستقل) والعلاقات الاجتماعية بين الجماعات (المتغيّر التابع). أسفرت النتائج عن ارتباط إيجابي دالّ إحصائيًا بلغت نسبته) 0.548 أي (% 54.8 عند مستوى معنوية 0.05، ما يدل على أنّ تصاعد حدّة المخاطر المرتبطة باستخدام تطبيق الإنستغرام يرتبط بتأثر العلاقات الاجتماعية بين الجماعات.

جدول رقم (17)

يوضح ملخص تحليل معاملات الفرض الفرعي الثالث

معامل الارتباط			المعنوية		
.548			0.000		
معامل التحديد		معامل التحديد المعدل		الخطأ المعياري	
.300		.297		2.84079	
البيان	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	اختبار F		المعنوية
الانحدار	748.474	1	748.474	92.747		.000b
البواقي	1743.140	216	8.070			
المجموع	2491.615	217				
معاملات النموذج	الثابت	قيمة بيتا	9.271	اختبار T	10.891	0.000
	المتغير		.591		9.631	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بناءً على مخرجات نتائج البرنامج الإحصائي (SPSS: Version 27)

ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية أقل من (0.05):

يشير معامل التحديد **R^2 = 0.300** إلى أنّ متغيّر مخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام يفسِّر نحو **30** ٪ من التباين في **العلاقات الاجتماعية بين الجماعات**، فيما تُعزى النسبة المتبقّية إلى عوامل أخرى لم يتضمّنها نموذج الانحدار، بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناجمة عن منهجية اختيار العيّنة ودقّة أدوات القياس وعوامل خارجية غير منضبطة.

كذلك أبرزت قيمة **F** دلالةً إحصائية عند مستوى معنوية **0.05**، ما يؤكّد وجود علاقة طردية جوهرية بين المتغيّرين ويعزّز صلاحية النموذج. كما أثبتت نتائج اختبار **t** لمعامل الانحدار نفس الدلالة الإحصائية، ممّا يُظهر قوّة التأثير الانحداري لمخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين الجماعات.

نستنتج من الجدول السابق ما يلي:

أظهرت التحليلات الإحصائية أنّ قيم الدلالة المصاحبة لكلٍّ من معامل ارتباط بيرسون ومعامل الانحدار جاءت أقل من 0.05 ، ما يؤكّد وجود علاقة معنوية بين مخاطر

استخدام استخدام تطبيق الإنستغرام وطبيعة العلاقات الاجتماعية بين الجماعات. وقد اتخذ معامل بيرسون اتجاهاً موجباً، الأمر الذي يدلّ على علاقة طردية؛ فكلما ارتفع مستوى المخاطر المرتبطة بتلك الوسائل، اشتدّ أثرها في العلاقات الجماعية.

كذلك كشفت قيمة اختبار **F** عن معنوية إحصائية عند المستوى ذاته ($p < 0.05$) ، ما يعزّز صلاحية نموذج الانحدار ويجيز تعميم نتائجه على مجتمع الدراسة. وأخيراً، أوضحت معاملات **Beta** أنّ مخاطر استخدام تطبيق الإنستغرام تسهم بنسب متفاوتة في تفسير التباين بين العلاقات الجماعية، وهو تأثير حقيقي لا تُعزى نتائجه إلى الصدفة.

مما سبق يمكن للباحث رفض الفرض الصفري الذي ينص على أنه:

- **لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر** استخدام تطبيق الإنستغرام **على العلاقات الاجتماعية بين الجماعات.**

ومن ثم قبول الفرض البديل الذي ينص على أنه :

- **يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى (($\alpha \leq 0.05$) لمخاطر** استخدام تطبيق الإنستغرام **على العلاقات الاجتماعية بين الجماعات.**

5. المناقشة:

- **انتشار استخدام التطبيق بالكامل:**

وجد الباحث أنّ جميع أفراد العيّنة يستخدمون إنستغرام (100 %). ويتّسق هذا مع بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات (IUT, 2024) ومع ما أشار إليه[1] Al-Shamsi (2022) من ارتفاع نسبة الانتشار في دولة الإمارات إلى قرابة 93 %. يعزّز هذا الانتشار الشامل أهمية فهم الانعكاسات الاجتماعية للتطبيق.

1-Al Shamsi, H. (2022). Instagram engagement and cultural specificities in the UAE. *Middle East Journal of Communication, 17*(2), 45–63.

- **معدّل الاستخدام اليومي المعتدل:**

وجد الباحث أنّ 83.9 % من المشاركين يقضون أقلّ من ساعتين يوميّاً على المنصّة، والتفسير المرجّح لذلك هو مستوى التعليم المرتفع وطبيعة العمل الشرطي الأكاديمي التي تزيد الوعي بالمخاطر. تتوافق هذه النتيجة مع تصنيفات الاستخدام (المعتدل) الواردة لدى Vaterlaus و Pittman (2020) [1] .

- **الإحساس بالمخاطر وتقليص التواصل الوجاهي:**

رصد الباحث إدراكاً متوسطاً للمخاطر، وأبرزُها تناقص وقت التواصل الاجتماعي المباشر عند الإفراط في الاستخدام. تتماشى هذه الملاحظة مع دراسة Selvanathan و Goh (2025) [2] التي بيّنت انخفاض اللقاءات الوجاهية لصالح الرسائل البصرية، وتنسجم أيضاً مع ما طرحه النقبي (2024) حول دور الوعي المؤسسي في التخفيف من حدة هذه المخاطر.

- **التأثيرات السلبية المدركة:**

على الفرد: تَبيَّن ارتفاع الإحساس بالوحدة وتشتّت الانتباه، بنتائج تتقاطع مع Błachnio وآخرين (2019) [3] و Yang (2021) [4].

2-Vaterlaus, J. M., & Pittman, M. (2020). Instagram use and interpersonal relationships: A mixed-methods study. *Journal of Social Media Studies, 9*(2), 123–139.

1- Selvanathan, V., & Goh, K. H. (2025). The impact of Instagram on interpersonal communication patterns among young adults in Klang Valley, Malaysia. *International Journal of Research and Innovation in Social Science, 9*(4), 6187–6195. https://doi.org/10.5555/ijriss.2025.6187.

3- Błachnio, A., Przepiórka, A., & Pantic, I. (2019). Association between social media use and depression: A comparative study. *Psychiatry Research, 271*, 146–151. https://doi.org/10.1016/j.psychres.2018.12.074.

3- Yang, C. C. (2021). Instagram and relationship satisfaction among college students: The mediating role of envy. *Computers in Human Behavior, 124*, Article 106892. https://doi.org/10.1016/j.chb.2021.106892

على الأسرة: رأى المبحوثون أنّ الأنشطة العائلية المشتركة تقلّصت، وهو ما يؤيده Vaterlaus و Pittman (2020) [1].

على المجتمع: عُدَّ نشر الشائعات والمعلومات المضلِّلة التأثير السلبي الأبرز، بما يتفق مع صالح (2021) وخالد (2018) [2].

- **الفروق الديموغرافية:**

أظهر التحليل فروقاً ذات دلالة إحصائية في تأثيرات إنستغرام على العلاقات الاجتماعية باختلاف العمر، المؤهل العلمي، عدد ساعات الاستخدام، والحالة الاجتماعية. تتناغم هذه الفروق مع ما رصده Al-Shamsi (2022) [3] و Yang (2021) [4]، حيث تبيّن أنّ الفئات الأصغر عمراً والأقل خبرة تميل إلى تأثّر أكبر بعوامل المقارنة الاجتماعية.

- **تفسير قبول الفروض البديلة:**

بيّنت النتائج وجود أثر دالّ للمخاطر على العلاقات الاجتماعية لدى الأفراد، الأسر، والجماعات. ويتوافق ذلك مع إطار المقارنة الاجتماعية Sheldon و Bryant (2016) [5] ومع الاستنتاجات الحديثة لدى Selvanathan و Goh (2025) و Yang (2021) [6] حول دور المحتوى المثالي في تأجيج

1- Vaterlaus, J. M., & Pittman, M. (2020). Instagram use and interpersonal relationships: A mixed-methods study. *Journal of Social Media Studies, 9*(2), 123–139.

2- Al Shamsi, H. (2022). Instagram engagement and cultural specificities in the UAE. *Middle East Journal of Communication, 17*(2), 45–63.

1- المرجع السابق

2- Yang, C. C. (2021). Instagram and relationship satisfaction among college students: The mediating role of envy. *Computers in Human Behavior*

5- Sheldon, P., & Bryant, K. (2016). Instagram: Motives for use and relationship to narcissism and contextual age. *Computers in Human Behavior*

6- المرجع السابق.

مشاعر النقص والعزلة، وهو ما يترجم إلى انخفاض جودة الروابط الاجتماعية الواقعية.

6. التوصيات:

في ضوء نتائج الدراسة ومقارنتها بالأدبيات الحديثة، يوصي الباحث بما يأتي:

أولاً: تنفيذ حملات توعية وطنية حول الاستخدام المتوازن لتطبيق إنستغرام وأثره في العلاقات الاجتماعية:

تُنظَّم هذه الحملات بالشراكة بين وزارة الإعلام وهيئة تنظيم الاتصالات والجامعات، من خلال إنتاج محتوى قصير (Reels) ورسوم معلوماتية تُبث عبر الحسابات الحكومية، مع تخصيص أسبوع سنوي بعنوان (تواصلك مسؤولية) يتضمّن منشورات ومسابقات تفاعلية. كما يُدرَج محور (الصحة الرقمية) في المناهج المدرسية بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم لتعزيز الوعي منذ سن مبكرة.

ثانياً: تعزيز الوجود الرسمي للمؤسسات الحكومية على المنصّات للرد السريع على الشائعات:

تُنشأ غرف رصد إعلامي تعمل على مدار الساعة داخل إدارات الاتصال الحكومي مزوَّدة بأدوات ذكاء اصطناعي لاكتشاف المحتوى المضلِّل. ويُعيَّن ناطق رقمي رسمي في كل جهة حكومية لإصدار بيان فوري عبر خاصية القصص Stories خلال ثلاثين دقيقة من ظهور الشائعة، على أن تُنشَر تقارير شهرية شفافة تُلخّص الشائعات المصحَّحة ومستوى التفاعل مع الردود الرسمية.

ثالثاً: إطلاق برنامج تحفيزي للإبلاغ عن المحتوى الضار أو المخالف:

يطوَّر مكوّن رقمي مرتبط بالهوية الوطنية يمكّن المستخدم من الإبلاغ بضغطة واحدة ويمنحه نقاط (مواطن رقمي واعٍ). تُستبدَل المكافآت المادية بشهادات تقدير رقمية وامتيازات رمزية، مثل حزم بيانات إضافية تقدّمها شركات الاتصالات لمن يبلغ حدّاً معيناً من النقاط، ما يعزّز ثقافة الرقابة المجتمعية الإيجابية.

رابعاً: تنظيم برامج تدريب أسرية لتعزيز مهارات التواصل الوجاهي وتقنين وقت الشاشة:

تعقد مراكز التنمية الأسرية ورش عمل شهرية حول إدارة وقت المنصّات باستخدام تطبيقات ضبط الشاشة، وتزوّد أولياء الأمور بدليل رقمي يتضمن تمارين أسبوعية لأنشطة عائلية خالية من الهواتف. تُقدَّم حوافز مثل خصومات على المرافق الترفيهية الحكومية للعائلات التي توثق التزامها بتلك الأنشطة.

خامساً: تفعيل الإطار القانوني للمحتوى الرقمي وتعميمه على المستخدمين:

تُنتَج سلسلة مقاطع فيديو قصيرة (لا تتجاوز ستين ثانية) تشرح مواد قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية بلغة مبسطة، ويُلزم صانعو المحتوى المرخَّصون بإضافة شارة (امتثال للقانون) إلى حساباتهم، مع تطبيق عقوبات مثل حجب الحساب مؤقتاً عند المخالفة. كما تُنظَّم دورات إلزامية للعاملين في الإعلام الجديد للحصول على (رخصة صانع محتوى مسؤول).

سادساً: استثمار قطاع الألعاب الإلكترونية والرياضات الرقمية لتعزيز الانتماء والشراكات المجتمعية:

يُرعى دوري جامعي للرياضات الإلكترونية يحمل شعار (إيجابية رقمية) يتضمن جلسات توعية حول السلامة الرقمية، وتُطلق منصة حكومية للبث المباشر تدعم صانعي محتوى الألعاب الملتزمين بمعايير الأخلاق الرقمية وتمنحهم شارة اعتماد رسمية. كما تُخصَّص منح صغيرة لفرق الشباب لتطوير ألعاب هادفة تعكس القيم الوطنية وتشجع على التعاون الأسري.

المراجع

المراجع العربية:

1. العساف، ص. أ .(1995) .المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية . مكتبة العبيكان.
2. الغامدي، ع. (2024). أثر استخدام إنستغرام على العلاقات الاجتماعية في الخليج العربي . مجلة دراسات إعلامية، 12(1)، 55-78.
3. الغفيلي، ف. ب. ع .(2017) .الإعلام الرقمي (الطبعة 1). دار المجدد للنشر والتوزيع.
4. الفواعير، هـ. ي. (2016). أثر شبكات التواصل الاجتماعي على الأمن الفكري للشباب الجامعي بالأردن من وجهة نظر طالبات كلية إربد الجامعية .مجلة كلية التربية–جامعة الأزهر، 2(169)، 1.
5. المنهالي، ر.، و النعيمي، س. (2023). التلاحم الأسري في الخليج: دور مشاركة الصور عبر إنستغرام . المجلة العربية للعلوم الاجتماعية، 12(1)، 77-95.
6. الهزاني، ن. م. (2018). الشبكات الاجتماعية وأثرها على تعزيز الأمن الفكري لدى طالبات جامعة الأميرة نورة . مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، 24(2)، 1.
7. ساري، ح .(2009) .ثقافة الإنترنت (الطبعة 2). مكتبة الأنجلو المصرية.
8. صالح، أ. س. (2021). أهمية وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على الأمن المجتمعي والوطني في الأردن . المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات(5) ,، 1.
9. عدس، ع.، عبيدات، ذ.، &عبد الحق، ك .(2005) .البحث العلمي: مفهومه، وأدواته، وأساليبه (الطبعة 9). دار الفكر.
10. النقبي، م. ع. (2024). آليات المواجهة لمخاطر شبكات التواصل الاجتماعي على منظومة القيم المجتمعية بدولة الإمارات (رسالة دكتوراه غير منشورة). أكاديمية الشارقة للعلوم الشرطية، الإمارات العربية المتحدة.
11. الضمور، ع. م.، & العمري، غ. ع. (2022). التحديات الأمنية المرتبطة بوسائل التواصل الاجتماعي: دراسة تطبيقية في المجتمع الإماراتي. مجلة الفكر الشرطي، 11(2)، 155-174.
12. خليفات، ع. م. (2021). وسائل التواصل الاجتماعي والأمن الفكري لدى الشباب العربي. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 48(3)، 233-250.
13. قنديل، ي. ع. (2020). أثر استخدام وسائل التواصل الاجتماعي على العلاقات الأسرية في المجتمع العربي المعاصر. مجلة دراسات الطفولة والأسرة، 18(1)، 87-102.
14. العجمي، ب. م. (2021). شبكات التواصل الاجتماعي وأثرها في العلاقات الأسرية في دول مجلس التعاون الخليجي. مجلة كلية الآداب – جامعة الكويت، 41(3)، 121-140.
15. الشامي، ح. م. (2018). شبكات التواصل الاجتماعي وانعكاساتها على البنية الاجتماعية في المجتمعات العربية. مجلة دراسات اجتماعية، 22(1)، 59-78

المراجع الأجنبية:

1. Al Shamsi, H. (2022). Instagram engagement and cultural specificities in the UAE. *Middle East Journal of Communication, 17*(2), 45–63.
2. Błachnio, A., Przepiórka, A., & Pantic, I. (2019). Association between social media use and depression: A comparative study. *Psychiatry Research, 271*, 146–151. https://doi.org/10.1016/j.psychres.2018.12.074
3. Burke, M., & Kraut, R. (2016). The relationship between Facebook use and well-being depends on communication type and tie strength. *Journal of Computer-Mediated Communication, 21*(4), 265–281.
4. Castells, M. (1996). *The rise of the network society*. Blackwell Publishers.
5. International Organization for Standardization. (2018). *ISO 31000:2018 Risk management—Guidelines*.
6. International Telecommunication Union. (2024). *ICT statistics*. https://www.itu.int
7. Krasnova, H., Veltri, N. F., & Günther, O. (2017). Self-disclosure and privacy calculus on social networking sites. *Information Systems Journal, 27*(4), 529–549.
8. Krejcie, R. V., & Morgan, D. W. (1970). Determining sample size for research activities. *Educational and Psychological Measurement, 30*, 607–610.
9. McQuail, D. (2000). *Mass communication theory: An introduction* (4th ed.). Sage Publications.
10. Nguyen, T., & Lee, J. (2024). The new social landscape: Relationships among social media use and offline social skills. *Computers in Human Behavior, 139*, Article 107655. https://doi.org/10.1016/j.chb.2024.107655
11. Radcliffe, D. (2023). *Social media in the Middle East 2022: A year in review*. SSRN. https://ssrn.com/abstract.
12. Selvanathan, V., & Goh, K. H. (2025). The impact of Instagram on interpersonal communication patterns among young adults in Klang Valley, Malaysia. *International Journal of Research and Innovation in Social Science, 9*(4), 6187–6195. https://doi.org/10.5555/ijriss.2025.6187

13. Sheldon, P., & Bryant, K. (2016). Instagram: Motives for use and relationship to narcissism and contextual age. *Computers in Human Behavior, 58*, 89–97.
14. Statista. (2025). Number of social media users worldwide 2010–2025. https://www.statista.com
15. Vaterlaus, J. M., & Pittman, M. (2020). Instagram use and interpersonal relationships: A mixed-methods study. *Journal of Social Media Studies, 9*(2), 123–139.
16. Yang, C. C. (2021). Instagram and relationship satisfaction among college students: The mediating role of envy. *Computers in Human Behavior, 124*, Article 106892. https://doi.org/10.1016/j.chb.2021.106892

أثر التنظيم الانفعالي في تميز القرار الأمني من خلال القيادة التحويلية
دراسة تطبيقية بالقيادة العامة لشرطة الشارقة

الأستاذ الدكتور. السيد كمال ريشة[1]

أستاذ علم نفس بقسم العلوم الاجتماعية -أكاديمية الشارقة للعلوم الشرطية - الإمارات

DOI: 10.12816/0062265

مستخلص

هدفت الدراسة إلى قياس أثر التنظيم الانفعالي في تميز القرار الأمني بواسطة القيادة التحويلية كمتغير وسيط، اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي، حيث تم تحديد مجتمع الدراسة بالعاملين في القيادة العامة لشرطة الشارقة، وتم أخذ عينة عشوائية بسيطة من المجتمع من فئة الضباط من مختلف القطاعات وبلغ عدد العينة (111) فرداً.

أسفرت الدراسة عن عدة نتائج من أهمها: وجود أثر للتنظيم الانفعالي في تميز القرار الأمني، ووجود أثر للقيادة التحويلية في تميز القرار الأمني وتوصلت النتائج من خلال تحليل الدور الوسيط عن وجود علاقات معنوية بين المتغيرات؛ حيث يفحص التحليل التأثير الوسيط للقيادة التحويلية على العلاقة بين كل بُعد من التنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات - قبول المشاعر - القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية. استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة) في تميز القرار الأمني.

ومن أهم توصيات الدراسة التركيز على تحسين استجابة القيادة العامة لشرطة الشارقة للتغيرات السريعة في بيئة العمل، والضغوطات التكنولوجية الحديثة من خلال تطوير وتطبيق استراتيجيات التنظيم الانفعالي لإظهار المشاعر الإيجابية في العمل الأمني، وتوفير برامج تدريبية وورش عمل لتطوير مهارات القادة في تميز القرار الأمني من خلال القيادة التحويلية مما يحسن من زمن الاستجابة للبلاغات وتحسن تقييمات الجودة في تميز القرارات العملياتية بالقيادة.

مفردات البحث:

التنظيم الانفعالي. تميز القرار الأمني .القيادة التحويلية.

1- الأستاذ الدكتور. السيد كمال ريشة أستاذ علم النفس بقسم العلوم الاجتماعية بأكاديمية الشرطية بالشارقة بالإمارات العربية المتحدة حاليا، وأستاذ ورئيس قسم العلوم الاجتماعية والنفسية والمساندة بأكاديمية العلوم الشرطية بالشارقة سابقا عام 2020/2019م، ورئيس وحدة الإرشاد النفسي والمشرف العام للإرشاد (الأكاديمي -النفسي -إعداد القادة) بأكاديمية العلوم الشرطية 2021-2022م، وحاصل على جائزة البحث العلمي لأكاديمية العلوم الشرطية 2020 وشارك في جائزة القيادة العامة لشرطة الشارقة للتميز لعام 2022/2021م.

The Impact of Emotional Regulation on the Quality of Security Decision-Making through Transformational Leadership an Applied Study at Sharjah Police General Headquarters

Prof. Dr. Sayed Kamal Reesha [1]
Professor of Psychology, Department of Social Sciences – Sharjah Police Academy - UAE
DOI: 10.12816/0062265

Abstract

The study sought to investigate the impact of emotional regulation on the distinctiveness of security decision-making, with transformational leadership serving as a mediating factor. A quantitative methodology was employed, focusing on employees of Sharjah Police General Headquarters. A simple random sample of 111 officers from different sectors was selected.

Findings demonstrated a significant effect of emotional regulation on the quality of security decision-making, as well as a strong impact of transformational leadership on decision-making outcomes. Mediation analysis further revealed meaningful relationships among the variables, confirming that transformational leadership mediates the link between various aspects of emotional regulation—namely emotional awareness, acceptance of emotions, control of negative responses, and the use of flexible regulatory strategies—and the distinctiveness of security decision-making.

Based on these results, the study recommends that Sharjah Police enhance their responsiveness to rapid workplace changes and modern technological pressures by adopting emotional regulation strategies that foster positive emotions in security contexts. Furthermore, it stresses the importance of developing training programs and workshops to strengthen leaders' transformational leadership skills, which in turn would improve response times to incidents and enhance the overall quality of operational decision-making.

Keywords: Emotional Regulation – Security Decision-Making – Transformational Leadership

1- Prof. Dr. Sayed Kamal Reesha: Professor of Psychology at the Department of Social Sciences, Sharjah Police Academy, United Arab Emirates. He previously served as Professor and Head of the Department of Social, Psychological, and Support Sciences at Sharjah Police Academy (2019–2020). He also held the position of Head of the Psychological Counseling Unit and General Supervisor of Counseling Programs (Academic, Psychological, and Leadership Development) at the Academy (2021–2022).Dr. Reesha was awarded the Sharjah Police Academy Scientific Research Award in 2020 and participated in the Sharjah Police General Headquarters Excellence Award in 2021/2022.

مقدمة:

يتعرض الإنسان في العصر الحالي لمواقف الحياة اليومية الضاغطة، والتي تولّد مشاعر وعواطف متنوعة لديه؛ فيشعر بالتوتّر والإحباط عند التعرُّض للأذى في مواقف مختلفة، وعلى الرغم من أنّ هذه المشاعر طبيعية، إلّا أنّها قد تتفاقم لدى البعض؛ نتيجة عدم قدرتهم على إدارة انفعالاتهم المُترتِّبة على هذه العواطف بشكلٍ صحيح.

لذا يجب على القادة تفعيل تنظيمهم الانفعالي من أجل التغلب على تحديات الحياة في تميز القرار بشكل أكثر فعالية. وتؤكد هذه الدراسة على الدور المحوري لتفعيل دور التنظيم الانفعالي في القيادة وتأثيره على نجاح المؤسسة، وغالبًا ما يكون القرار محفوفًا بالتيارات العاطفية الخفية؛ التي إذا لم تتم إدارتها بشكل صحيح، يمكن أن تؤدي إلى نتائج سيئة، فإن تنظيم المشاعر ليس ضروريًا فقط لتغيير العروض العاطفية لأن المشاعر تؤثر على العمليات المعرفية لدى القائد وبالتالي تؤثر على تميز القرار الأمني[1].

ويتضمن التنظيم العاطفي فهم وإدارة الاستجابة لمشاعر الفرد بطرق تعتبر مقبولة اجتماعيًا ومفيدة للذات وللآخرين وتسمح هذه المهارة للأفراد بتجربة المشاعر مع الحفاظ أيضًا على السيطرة على ردود أفعالهم وعند تميز القرار يجب إعادة التقييم المعرفي، وتغيير الاستجابة العاطفية للفرد من خلال تغيير وتفسير الموقف من الوعي بالمشاعر والانفعالات، وقبول المشاعر والقدرة على التحكم في الاستجابات السلبية واستخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة، إذن هناك حاجة للتعرف على العلاقة بين التنظيم الانفعالي والقيادة في المواقف المتغيرة والديناميكية لمختلف المثيرات الداخلية والخارجية، ويؤكد جيمس جروس (GrossJames.2002) [2] من خلال

1- Brett S. Torrance, Shane Connelly.2024. Leadership Performance: An Examination of Cognitive and Behavioural Regulation Strategies. Organizational Psychology, a section of the journal Frontiers in Psychology. Volume 10. Article 1486. Frontiers in Psychology | www.frontiersin.org.

2- Gross, J. (2002). Emotion regulation: Affective, cognitive, and social consequences. Psychophysiology. 39(3), 281-291 .

بحوثه على أهمية فهم الأفراد لكيفية تنظيم انفعالاتهم و إدارتها بشكل فعال، من أجل الاستجابة بشكل ملائم للمواقف من المهارات المطلوبة للتكيف الفعال والتفاوض الاجتماعي، والنجاح في الأعمال المختلفة، ووفقًا لشابيرو، فإن التنظيم الانفعالي هو عنصر أساسي ومهارة أساسية لتحسين الأداء لكل من القيادات والتي تعزز طريقة القادة في إدارة انفعالاتهم.

وتميز القرار والتنظيم الفعّال للمشاعر لهما دورٌ حاسمٌ في ضمان سلامة الأفراد والمجتمعات، وقد يعمل مسؤولو الشرطة تحت ضغط مستمر لاتخاذهم قرارات حاسمة ذات آثار بالغة على حياة الآخرين، والذي يتطلب تميز القرار الكفؤة والقدرة على تنظيم المشاعر في مكان العمل الأمني.

ويتجلى ذلك بشكل خاص في مهن مثل إنفاذ القانون، حيث يمكن للأحداث المؤلمة أن تثير مشاعر سلبية، وغالبًا ما تتطلب المواقف التي تنطوي على جريمة وعنف، القدرة على إدارة المشاعر بفعالية مما قد يكون له آثار سلبية على تميز القرار، مما يؤكد الحاجة الضرورية لموضوع هذه الدراسة أي أن الحاجة إلى كيفية ارتباط تنظيم مشاعر قادة الشرطة بتميز قراراتهم أمر بالغ الأهمية.

مشكلة الدراسة:

تتحمل أجهزة الشرطة ضغوطًا، وأعباء غير طبيعية فإن تميز القرار يعد من الأهداف الرئيسية والتي تسعى جميع مؤسسات دولة الإمارات العربية لتحقيقه في ظل التحديات والتحولات التكنولوجية والرقمية السريعة، فقد تسعى القيادة إلى السعي لتحقيق تميز القرار الأمني في كافة الخدمات والأنشطة بما يضمن استدامة تقديم كافة هذه الخدمات وتطويرها، حيث أصبح نجاح الخدمات المؤسسية الأمنية واستمرارها باستغلال الفرص ومواجهة التحديات المستقبلية، وإن القصور في التنظيم الانفعالي يؤدي إلى عدم تميز القرار.

وتركز هذه الدراسة الحالية على التأثير الفردي لكل استراتيجية على تميز القرار ولكن من المرجح أن يستخدم القادة استراتيجيات تنظيم متعددة لتغيير تجاربهم العاطفية وما مدى اعتماد القادة على استراتيجيات تنظيم العواطف المحددة؟[1].

ولذا لابد من معرفة أثر القيادة التحويلية في المساهمة في تخفيف قصور التنظيم الانفعالي، وأنّ الخلل هل يكمن في ضعف إدارة تنظيم الانفعالات للقادة، أو عدم القدرة على التحكُّم في إدارة التنظيم الانفعالي نتيجة التعرض للضغوط للأحداث اليومية والجرائم .... الخ، مما يؤثر بالسلب في تميز القرارات الأمنية.

مما يعكس الحاجة لكيفية التعرف على العلاقة الثلاثية بين متغيرات الدراسة (التنظيم الانفعالي والقيادة التحويلية وتميز القرار) في القيادة العامة لشرطة الشارقة، ومن وجهة نظر الباحث توجد ندرة في الدراسات العربية المنشورة من عام 2022-2024 حول التفاعل الثلاثي بين المتغيرات محل الدراسة.

وفي ضوء ما تقدم تتجلى مشكلة الدراسة خلال طرح التساؤل التالي: ما أثر التنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات – استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة- قبول المشاعر- القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية) في تميز القرار الأمني بواسطة القيادة التحويلية كمتغير وسيط؟

تساؤلات الدراسة:

أ- ما مستوى التنظيم الانفعالي والقيادة التحويلية وتميز القرار الأمني بالقيادة العامة لشرطة الشارقة؟

ب- ما أثر التنظيم الانفعالي كمتغير مستقل والقيادة التحويلية كمتغير وسيط في تميز القرار الأمني؟

1- Brett S. Torrance, Shane Connelly.2024. Leadership Performance: An Examination of Cognitive and Behavioural Regulation Strategies. Op.cit.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسة الأولى HO1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتنظيم الانفعالي بأبعاده (قبول المشاعر –الوعي بالمشاعر والانفعالات – استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة –القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية) في تميز القرار الأمني.

الفرضية الرئيسة الثانية HO2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات– القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية – قبول المشاعر– استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة) في القيادة التحويلية بأبعادها (التأثير المثالي، الدافع الملهم، الاستثارة الفكرية، الاعتبارات الإنسانية).

الفرضية الرئيسة الثالثة HO3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للقيادة التحويلية بأبعادها (الاعتبارات الإنسانية، التأثير المثالي، الاستثارة الفكرية، الدافع الملهم) في تميز القرار الأمني.

الفرضية الرئيسة الرابعة HO4: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتنظيم الانفعالي بأبعاده في تميز القرار الأمني في ظل الدور الوسيط للقيادة التحويلية بأبعادها.

أهداف الدراسة:

1. قياس مستوى كلا من (التنظيم الانفعالي– اتخاذ القرار الأمني–القيادة التحويلية) من وجهة نظر عينة الدراسة.
2. معرفة أثر التنظيم الانفعالي في اتخاذ القرار الأمني.
3. الكشف عن أثر التنظيم الانفعالي في القيادة التحويلية.
4. تحليل أثر القيادة التحويلية في اتخاذ القرار الأمني.
5. تفسير أثر القيادة التحويلية كمتغير وسيط بين التنظيم الانفعالي وتميز القرار الأمني.

أهمية الدراسة:

أ- الأهمية النظرية: تتطرق الدراسة لإلقاء الضوء على متغيرات هامة للقيادة التحويلية والتنظيم الانفعالي باعتبارهما من الموضوعات الهامة، ودراستهما كمدخلات وعمليات تساهم في التوصل إلى مخرجات وأهداف تتمثل في تميز القرار الأمني، وهذا يعد من التحديات المعاصرة التي تواجه المؤسسات الأمنية في ظل المتغيرات الحديثة لبيئات الأعمال المتغيرة، وتتبلور الأهمية العلمية للدراسة في أنه لا يمكن تحقيق تميز القرار لأي مؤسسة سواء أمنية أو غيرها إذا لم تمتلك استراتيجيات ورؤى واضحة للتنظيم الانفعالي والأساليب المطبقة بها وكيفية التخطيط لها وتطويرها وتفعيلها، واستخدام الأنماط القيادية الملائمة لها، ويتطلع الباحث أن تكون هذه الدراسة سبق إضافي علمي للمكتبات العامة، ولمكتبات المؤسسات الأمنية بصورة خاصة.

ب- الأهمية التطبيقية: تبرز من خلال الدور الذي تضطلع به القيادة في حفظ أمن واستقرار المجتمع والذي يتطلب استراتيجيات وآليات استباقية تركز على تميز القرار الأمني؛ وتتجلى الأهمية التطبيقية للدراسة في سعيها إلى استنتاج العلاقة بين التنظيم الانفعالي بأبعاده وتميز القرار الأمني من خلال القيادة التحويلية كمتغير وسيط، والوقوف على التحديات والفرص من خلال دراسة ميدانية، والتركيز على النتائج والتوصيات بما يدعم تميز القرار الأمني والذي تنعكس آثاره إيجابيا على أمن المجتمع.

أنموذج الدراسة

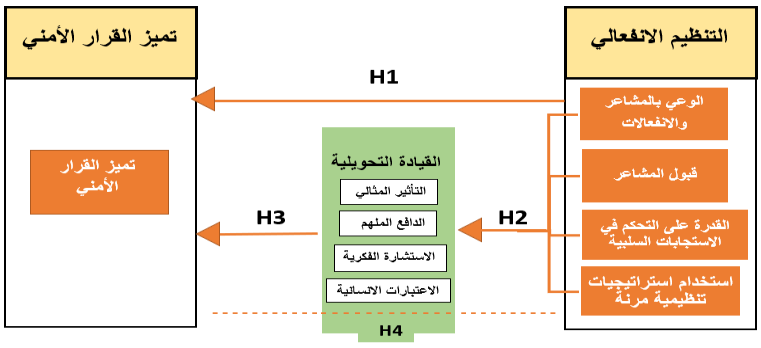

شكل (1) أنموذج الدراسة

[79]

وقد تم تحديد أنموذج الدراسة وأبعاده من خلال بعض الدراسات، في تحديد أبعاد متغيرات الدراسة سواء (المستقل والتابع والوسيط)، وتم استنتاج مجموعة من المتغيرات الأكثر تكرارا بناء على التنظيم الانفعالي، والقيادة التحويلية، وتميز القرار الأمني، بحسب آراء عدد من الكتاب وبعض الدراسات السابقة أهمها: (خصاونة،2020)[1] و(مكيد، 2016)[2]. و(الشيخ، 2020)[3].

حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على القيادة العامة لشرطة الشارقة.
- **الحدود الزمنية:** تتمثل الحدود الزمنية لهذه الدراسة في الفترة من 2024-2025.
- **الحدود الموضوعية:** تتركز الدراسة حول موضوع أثر التنظيم الانفعالي في تميز القرار الأمني من خلال القيادة التحويلية في القيادة العامة لشرطة الشارقة.
- **الحدود البشرية:** تقتصر الدراسة على العاملين في القيادة العامة لشرطة الشارقة.

المصطلحات والمفاهيم الإجرائية للدراسة:

- **التنظيم الانفعالي:** هو مصطلح يتعلق بجهود الفرد للسيطرة على الانفعالات وتعديلها وقمعها وتعزيزها بينما يشير مصطلح التنظيم الانفعالي إلى قدرة الفرد على إدارة انفعالاته وتنظيمها بشكل فعال[4].

التعريف الإجرائي للتنظيم الانفعالي وأبعاده: هي الدرجة التي يحصل عليها العميل من خلال تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة).

1- خصاونة، آمنة حكمت، (2020)، التنظيم الانفعالي وعلاقته بالتفكير الإيجابي لطلبة جامعة اليرموك، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية، مجلد 11 عدد 30، ص17-29.

2. مكيد، علي، (2016)، القيادة التحويلية كأداة تغيير لتحقيق التميز، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجزائر، ع27، ص87-99.

3. الشيخ، بابكر، (2020)، واقع تطبيق إدارة المعرفة، دراسة استطلاعية لآراء هيئة التدريس في الجامعات السودانية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت. مجلة جامعة النجاح للأبحاث: العلوم الإنسانية، مج. 33، ع 7، ص ص، 1181-1216.

4-خصاونة، آمنة حكمت، (2020)، التنظيم الانفعالي وعلاقته بالتفكير الإيجابي لدى طلبة جامعة اليرموك. مرجع سابق، ص17-29.

- **القيادة التحويلية:** قيادة تلهم العاملين لتجاوز مصالحهم الذاتية للمؤسسة بواسطة التأثير غير العادي مما يسهم في استجابتهم بمستويات مرتفعة من الالتزام، وتثير التابعين وتلهمهم لبذل جهد إضافي، وهي قيادة المستقبل والتغيير من أجل تحقيق الاستدامة[1].
- **التعريف الإجرائي للقيادة التحويلية بأبعادها:** هي الدرجة التي يحصل عليها العميل من خلال تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة).
- **تعريف تميز اتخاذ القرار:** بأنه محاولة تقليص البدائل المتوفرة في موقف معين بناءً على حكمك أو موقفك أو حقائقك أو معرفتك أو خبرتك لتجنب الصعوبات المحتملة وغالبا ما يكون تميز القرار جزءًا من حل المشكلات[2].
- **تعريف تميز القرار إجرائيا:** هي الدرجة التي يحصل عليها العميل من خلال تطبيق أداة الدراسة (الاستبانة).

أولا : مفهوم التنظيم الانفعالي Emotional regulation

تمهيد:

التنظيم الانفعالي هو مصطلح يتعلق بجهود الفرد للسيطرة على الانفعالات وتعديلها وقمعها وتعزيزها بينما يشير مصطلح التنظيم الانفعالي إلى قدرة الفرد على إدارة انفعالاته وتنظيمها بشكل فعال استجابة فالتنظيم العاطفي هو أكثر من مجرد مهارة قيادية للقائد وفريقه.

من خلال فهم وتنفيذ استراتيجيات التنظيم العاطفي، لا يعمل القادة على تحسين كفاءتهم فحسب، بل يساهمون أيضًا في ثقافة تنظيمية أكثر ذكاءً ومرونة عاطفيًا[3].

1- Robbins, & Judge. (2023). Organizational Behaviour. Seventeenth Edition, Global Edition

2- آل مفتاح، فاطمة، الخريف، سعد عبدالله إبراهيم، (2024)، أساليب اتخاذ القرارات أثناء الأزمات: دراسة ميدانية على عينة من القيادات الإدارية بجامعة الملك سعود في المملكة العربية، المجلة العربية للإدارة، مج 44، ع 2، ص67-86.

3- خصاونة، آمنة حكمت، (2020)، التنظيم الانفعالي وعلاقته بالتفكير الإيجابي لدى طلبة جامعة اليرموك، مرجع سابق.

إذن التنظيـم الانفعالـي هو قدرة الفرد على الانتباه واليقظة بالانفعالات وفهمها بوضوح ووعيه بها، وكذلك القدرة على التحدث حول مشاعره والتعبير عنها بسهولة ووضوح وإظهار المشاعر الإيجابية بطريقة ملائمة، مع مراجعة الفرد لأفكاره ومعتقداته عن طريق التقييم المعرفي للانفعالات مرة أخري والنظر للمواقف التي يمر بها الفرد بطرق مختلفة تساعده في التفكير أثناء المواقف الضاغطة بشكل ملائم[1].

مفهوم التنظيم الانفعالي من خلال المكونات التالية:

أ- **لوم الذات** Self-blame وهي تلك الأفكار التي تسيطر على الفرد وتجعل الذات هي موضع اللوم.

ب- **تركيز التفكير** Focus on Thought وهي تلك الأفكار التي تركز على المشاعر والتفكير المرتبط بالحدث السلبي.

ج- **القبول** Acceptance: وهي تلك الأفكار التي تجعل الفرد يستسلم لحدث ما.

د- **إعادة التركيز الإيجابي** Positive refocusing: وتعني التفكير في الأحداث الإيجابية السابقة بدلاً من التفكير السلبي الحالي.

هـ- **التركيز على التخطيط** Refocus on Planning: وتعني التركيز على الأفكار التي يجب اتخاذها من أجل التغلب على الأحداث السلبية.

و- **إعادة التقسيم الإيجابي** Positive reappraised: أي إعادة النظر بإيجابية في الموقف السلبي من منظور شخصي.

ز- **تقليل التفكير الكارثي** Reducing Catastrophizing: تقليل الأفكار للخبرات غير السارة [2].

1- أحمد، رحاب يحي. (2020). فعالية العلاج السلوكي الجدلي في تحسين التنظيم الانفعالي لدى المراهقات وأثره على تخفيف اضطراب شَرَهِ الأكل العصبي لديهن، مجلة كلية التربية جامعة بنها، ع121، ج3، ص105-164.

2- أحمد، رحاب يحي، المرجع السابق، ص14.

مفهوم التنظيم الانفعالي من خلال الأبعاد التالية:

أ- الوعي بالانفعالات والمشاعر Emotional awareness:

يتطلب من القادة تنمية مهارات التنظيم العاطفي عن طريق التدريب على مهارات الوعي بالانفعالات والمشاعر لديهم من خلال اليقظة الذهنية في التعرف على نوع المشاعر وقبولها دون إصدار أحكام.

ب- قبول المشاعر Emotional acceptance:

مشاعرنا تُمثل دائمًا حقيقةً واقعية، إلا إنها ليست بالضرورة انعكاسًا دقيقًا للواقع، إذ قد تتأثر مشاعرنا بعديد من العوامل، منها تجاربنا السابقة، ومعتقداتنا الأساسية، وحالتنا الجسدية، وقبول المشاعر من أهمّ الأساليب التي يجب اتِّباعها أيضاً لإدارة تنظيم الانفعالات بفعاليَّة[1].

ج- القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية Emotional Tolerance:

يجب التحكم في الاستنتاج المبني على العاطفة، تحدث عمليةُ قلبٍ وتعديلٍ للمسار الطبيعي، حيث تُصبح المشاعر هي الأساس الذي نبني عليه أفكارنا ومعتقداتنا، بدلًا من أن تكون الأفكار هي التي تولِّد المشاعر وترتكز عليها الوجدانيات. مما يَخلق حلقةً مفرغةً من التفكير والمشاعر السلبية [2].

د- استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة Regulator Flexibility:

عبارة عن مجموعة مهارات من أجل التكيف الفعال والتفاوض في حياتنا، وكذلك للنجاح في الأعمال المختلفة، ووفقًا لشابيرو، فإن التنظيم الانفعالي هو عنصر أساسي في المرونة النفسية إنه مهارة أساسية لتحسين الأداء الاجتماعي التكيفي وهو ضروري للصحة

1- عثمان،عماد رشاد، (2024)، التشوهات المعرفية، تم الاطلاع على موقع إلكتروني بتاريخ 2024/11/24 https://emadrashad.net.

2- عثمان، عماد رشاد، (2024)، المرجع السابق.

العقلية، وهو عنصرٌ أساسيٌ ومعقدٌ في تفاعلات القائد والتابع، مع عواقب محتملة (غالبًا ما تكون ضارة) لكل من القادة والتابعين وقد تعزز أسلوب القائد في إدارة انفعالاتهم[1].

وهناك مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات التي وُجدت من أجل التنظيم الانفعالي، فعلى سبيل المثال تم اقترح نموذجٍ يحدد عملية كيفية تنظيم الانفعالات من خلال عملية "توليد العواطف".

استراتيجيات التنظيم الانفعالي:

أ- **استراتيجية اختيار الموقف:**

وهي الاستراتيجية الأكثر تطلعاً للتنظيم الانفعالي، وينطوي هذا النوع من التنظيم الانفعالي على تميز الإجراءات التي تجعلها محتملة أكثر أو أقل إلى حدّ أن ينتهي الفرد في موقف يتوقع أن يثير فيه انفعالات مرغوب فيها أو غير مرغوب فيها، ويتطلب اختيار الموقف من أجل فهم الخصائص المحتملة للموقف، والاستجابات الانفعالية المتوقعة لهذه الخصائص.

ب- **استراتيجية تعديل الموقف:**

تشير إلى تغيير البيئات الخارجية لتعديل تأثيرها الانفعالي، ويُشار إلى هذا النوع من الاستراتيجيات باسم السيطرة الأولية على الموقف. مثلا الفرد الذي يقع في زلة اجتماعية قد يحولها إلى مزحة، أيضاً الفرد الذي يشاهد برنامجًا مزعجًا على التلفاز قد يقوم بإغلاقه والخروج للتنزه، وذلك لتغيير تلك الاستجابات من سلبية إلى إيجابية[2].

1- العمر، عرين، (2024)، هدوء داخلي، قوة خارجية: تعرّف إلى أساليب إدارة الانفعالات، تم الاطلاع من موقع إلكتروني https://sharjah24.ae/ar/Articles/2024/10/10

2- Gross, J. & John, O. (2003). Individual differences in two emotion regulation processes: Implications for affect relationships and well-being. Journal of Personality and Social Psychology. 85. 348- 362.

ج- استراتيجية نشر الانتباه:

تشير هذه الاستراتيجية إلى كيف يمكن للأفراد توجيه انتباههم في موقف معين من أجل التأثير على استجاباتهم الانفعالية. وهناك نوعان لهذه الاستراتيجية، وهما:

- **الإلهاء:** يشير إلى تركيز الاهتمام على جوانب مختلفة من الموقف، أو تحريك الانتباه بعيداً عن الموقف تماماً، وقد ينطوي الإلهاء أيضاً على تغيير التركيز الداخلي، كما هو الحال عند تذكر الأفراد أفكارًا أو ذكريات تتعارض مع حالة عاطفية غير مرغوب فيها.
- **التركيز:** أي لفت الانتباه للمميزات العاطفية لهذا الموقف وتوجيه الانتباه إلى انفعالات الفرد وعواقبها.

د- استراتيجية التغيير المعرفي:

تشير إلى كيف يعيد الفرد تقييم معنى الموقف ومدى تغيره في الطريقة التي تغير من تأثيره العاطفي؛ أي إعطاء معنى معرفي للموقف، ويتم عن طريق تغيير طريقة تفكير الفرد حول الموقف، أو حول قدرة الفرد على إدارة المطالب التي تمثله أي إعادة التقييم المعرفي.

هـ- استراتيجية تغيير الاستجابة:

أي عملية منع الاستجابة للانفعالات أو كبتها، وعلى النقيض من عمليات تنظيم الانفعالات الأخرى، يحدث تغيير الاستجابة في وقت متأخر من عملية توليد العواطف، ويوجد شكل واحد من تغيير الاستجابة، وهو كبت التعبير، وتشير إلى إخفاء التعابير والإشارات الانفعالية الخارجية في موقف ما وذلك من أجل المسايرة الاجتماعية أو الانصياع للموقف[1].

وبناءً على ما سبق أي يمكن الحفاظ على الاستجابات العاطفية من أجل الانخراط في إدارة المواقف غير المريحة عند الضرورة.

1- Lewis, M., Haviland-Jones, J. & Barrett, L. (2008). The Handbook of Emotion. New York: Guilford.

مفهوم التنظيم الانفعالي من خلال المهارات التالية:

أ- قدرة الفرد على معالجة الانفعالات بشكل صحي.

ب- يجب أن يكون مدركاً للانفعالات

ج- قدرته على تحديد وتسمية الانفعالات.

د- فهم المتطلبات العاطفية.

هـ- تقبل الانفعالات، وتحملها.

و- قدرة الفرد على مواجهة الحالات المؤلمة عاطفياً لتحقيق هدف مهم بمعنى قدرة الشخص على تعديل مشاعره السلبية على نحو أفضل[1].

ويرى الباحث أن الأفراد الذين لديهم انخفاض في التنظيم الانفعالي لديهم ضعف في الوعي الانفعالي ولديهم رؤية ضبابية بخصوص مشاعرهم تجاه الآخرين أو تقييم مشاعر الآخرين بدقة كما أن أفكارهم قد تكون لا عقلانية مما يؤدي إلى أن تكون ردود أفعالهم سلبية نحو المواقف التي تعرضوا لها وعدم التحكم بذواتهم ولا بسلوكياتهم مما يجعلهم في صراع مع الآخرين نظراً لعدم قدرتهم على فهم ذواتهم أو التعامل مع الآخرين بشكل جيد، مما يؤدي إلى ضعف قراراتهم وخاصة عدم تميز القرار الأمني مما يضر بالمجتمع. إذن التنظيم الانفعالي هو إظهار المشاعر الإيجابية التي تساعده في التفكير أثناء المواقف الضاغطة في العمل الشرطي بشكل ملائم وخاصة في تميز القرار الأمني.

ثانيا : مفهوم القيادة التحويلية Transformational Leadership

تمهيد:

تشير القيادة التحويلية إلى مجموعة من سلوكيات ترفع من قدرات العاملين من خلال تحويل معتقداتهم ومواقفهم، وقيمهم والتي تتفق على وجود الفكر والسلوك القيادي الذي يتمتع

1- Barking, M., &Kupperman, P. (2012). Emotion regulation and mental health: recent findings, current challenges, and future directions. Current Opinion in Psychiatry, 25(2), 128-134.

به القائد من قرارات وقد سميت تحويلية لسعي القادة لتغيير الأفراد إلى مستويات من الكفاءة والأداء والفاعلية والإنتاجية[1].

وأصبحت للقيادة التحويلية مكانة مرموقة في بيئة العمل الأمني، والتي تتسم بالتعقيد والتغيير المستمر والمنافسة المتزايدة، مما يفرض على القائد ومرؤوسيه تحديات التكيف معها[2].

مفهوم القيادة التحويلية من خلال أهميتها:

أي مشاركة المرؤوسين في تميز القرار من خلال تكوين روابط بين القائد وبين من يعمل معه، مما يحسن دافعيتهم للعمل وقد ينعكس ذلك على المخرجات للمؤسسة الأمنية"[3].

وعرفت القيادة التحويلية على أنها تسهم في تحويل التابعين إلى قادة فهي نمط يؤدي إلى وجود ارتباط بأفكار قادة الفكر والتنوير لتطوير المشهد الإنساني وتعزيز القيم الأخلاقية والإنسانية والتي تساعد على التوافق لمتطلبات الحياة"[4]،والتي تهتم بمخاوف واحتياجات التابعين، وتغير وعيهم بطرق جديدة، وتلهم التابعين لبذل جهد إضافي لتحقيق الأهداف الجماعية[5]، وترفع من مستوى العاملين من أجل الإنجاز والتنمية الذاتية"[6]، وتلهم الأفراد ليضحوا بمصالحهم الذاتية من أجل المصلحة العليا للمؤسسة[7].

1- الغزو، فاتن، (2010)، القيادة والإشراف الإداري، دار أسامة للنشر.

2- فليون، مراد، (2018)، القيادة التحويلية في تطوير مهارات الموظفين. عمان الأردن، مركز الكتاب الأكاديمي.

3- زين ،عبد الفتاح، (2013)، مهارات القيادة الإدارية في المؤسسات التعليمية، الوراق للنشر.

4 -الجارودي، ماجدة، (2011)، قيادة التحويل في المنظمات، قرطبة للنشر والتوزيع.

5- Robbins, & Judge. (2017). Organizational Behavior. Seventeenth Edition, Global Edition.

6- السكارنة، بلال، (2014)، القيادة الإدارية الفعالة، دار المسيرة للنشر

7- رباحي، رندة، (2012)، دور القيادة التحويلية في تحقيق الإبداع التنظيمي، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة بسكرة، الجزائر.

مفهوم القيادة التحويلية من خلال أهم مبادئها التالية:

أ- تطبيق نمط استراتيجي لتحقيق الأهداف وذلك بالعمل المشترك الجماعي وتثقيف الجميع بالرؤية والرسالة والأهداف الوظيفية والمؤسسية.

ب- وضع برنامج تدريبي لتطوير أداء الموظفين والارتقاء بمهامهم، وإيجاد نظام للتقدير والتحفيز والمكافأة، والذي يضمن تحسين قدرات العاملين وتطوير المؤسسة الامنية[1].

مفهوم القيادة التحويلية من خلال أبعادها التالية:

أ- التأثير المثالي

ب- الدافع الملهم

ج- الاستثارة الفكرية

د- الاعتبارات الإنسانية

أ- **التأثير المثالي Idealized Influence:**

هو السلوك الذي يزيد من هوية التابع مع القائد، مثل تقدير الشجاعة والتفاني ويقصد بالتأثير، أي هو التغيير المباشر وغير المباشر والذي يتركه الفرد في مواقف الآخرين وتصوراتهم وسلوكياتهم لممارسة تحقيق هدف معين[2].

وقد تتعدد مصادر قوة القائد التحويلي التي تمكنه من دعم تميز القرار الأمني[3].

1- زياني، إيمان. (2014)، تأثير القيادة التحويلية على أداء المنظمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة. الجزائر.

2- Phong, L. B., & Thanh, L. T. (2023). Transformational Leadership and Innovation Capability: Roles of Knowledge-centered Culture and Knowledge Sharing. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 10(1), 111-121.

3- البلوشي، شمسة. (2010)، دور القيادة التحويلية في تطوير أداء المنظمات العامة، الإمارات، وزارة التربية والتعليم.

الدافع الملهم Inspirational Motivation:

أي القدرة على إيصال توقعاته العالية للمرؤوسين، والتعبير عن الأهداف المستقبلية، مع الاهتمام بتحفيز المرؤوسين من خلال فهم حاجاتهم ورغباتهم وتطلعاتهم[1]، ولا يعد الدافع منشئاً للسلوك، بل هو موجه له ومحدد لقوته أو شدته"[2]، لتحديد الوسيلة المناسبة لتوجيه الطاقات نحو تحقيق أهداف المؤسسة، والتي تساعد على بناء علاقات جيدة في بيئة العمل[3]، لها علاقة مباشرة بالروح والجسد، أي شحن المشاعر التي تقود الفكر للثقة فتولد التحدي في الحياة"[4].

ج- الاستثارة الفكرية Intellectual Stimulation:

ويطلق عليها التشجيع الإبداعي، ويتضمن سلوكيات القائد التي تحث العاملين على الإبداع والابتكار، وتشجعهم على الخروج عن المألوف والتوجه نحو الإبداع والابتكار لتحقيق أهداف المنظمة وحل المشكلات[5].

فالقادة التحويليين هم وكلاء للتغيير ويبحثون عن حلول مبتكرة مما يؤثر بذلك على ثقافة المؤسسة الأمنية ويبرز فيها مظاهر المشاركة والمبادرة إلى التغيير[6].

1- Gui, L., Lei, H., & Le, P. B. (2024). Fostering product and process innovation through transformational leadership and knowledge management capability: the moderating role of innovation culture. European Journal of Innovation Management, 27(1), 214-232.

2- Rajiv Mishra, Sunil Rai, Geeta Thakur, Anurag Singh, Aditya Kumar. (2022). Impact of leadership styles on Emotional regulation strategies of followers in leader-follower relationship. Journal of Positive School Psychology. Vol. 6, No. 6, 130 - 141.

3- الشهري، محمد، (2016)، إدارة الرواتب والأجور، معهد الإدارة العامة للطباعة والنشر.

4- شحاته، شريف، (2017)، عبقرية التحفيز، أطلس للنشر.

5- Robbins, & Judge. (2017). Organizational Behavior. Seventeenth Edition, Global Edition.

د- الاعتبارات الإنسانية Individualized Considerations:

أي الاهتمامً بحاجات المرؤوسين، وذلك بتحفيزهم والارتقاء بمستوى أدائهم وتطوير مهاراتهم، وموجها مع مراعاة مشاعر الأفراد في إيجاد أفضل الطرق التي تمكنهم من التعلم والتطور والنمو[1]، ويتم ذلك من خلال تبادل العلاقات والاتصالات وإدارتها، وتبني سياسة الأخذ والعطاء، والتفاعل والتأثير والتي تسهم في اكتشاف الأدوار المناسبة لتحقيق أهداف وتطور المؤسسة[2].

ثالثا: مفهوم تميز القرار الأمني Security Decision Excellence

تمهيد:

يعد اتخاذ القرار خاصة في ظل التحول التكنولوجي وفي ظل التهديدات العابرة للحدود من العمليات الصعبة ولذا يعد عملية جوهرية خاصة في المجال الأمني إذ يعتمد القرار على نوع القيادة وخاصة دور التنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات – قبول المشاعر– استراتيجيات تنظيمية مرنة – القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية) في القرار الأمني المتميز من خلال القيادة التحويلية[3].

6- شين، فيروز، (2014)، تأثير الأنماط القيادية في تنمية المهارات في المؤسسة، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجزائر جامعة بكسرة.

1- Pengfei Cheng, Zhuangzi Liu, Linfei Zhou.(2023). Transformational Leadership and Emotional Labor: The Mediation Effects of Psychological Empowerment. Int J Environ Res Public Health. Jan 6;20(2):1030.

2- Phong, L. B., & Thanh, L. T. (2023). Transformational Leadership and Innovation Capability: Roles of Knowledge-centered Culture and Knowledge Sharing. The Journal of Asian Finance, Economics and Business, 10(1), 111-121.

3- عيسي، علاء، حسين ، فرج ضياء، (2024)، اتخاذ القرار الأمني دراسة نظريـــة، موقع إلكتروني. https://www.researchgate.net/publication/378808895_atkhadh_alqrar_alamny_drast_nzryt

مفهوم القرار الأمني:

يقاس بشكل عام من خلال القدرة على تميز القرار الجيد في الوقت المناسب لمواجهة المواقف الصعبة والتي تعد نجاح للقيادة الأمنية في أداء الوظائف بشكل عام[1].

- مفهوم تميز القرار:

بأنه محاولة تقليص حالات اختيار للبدائل المتاحة لمواجهة مشكلة معينة، واختيار الحل الأمثل من بينها وحلها[2].

ويؤكد الباحث أن عملية تميز القرار يجب أن تبدأ بجمع كافة المعلومات الخاصة بمشكلة ما من مصادر شتى ثم تحليل المعلومات وتقييم البدائل من حيث المزايا والعيوب وتأثيرها على الأهداف.

الأساليب الحديثة في تميز القرار:

يقصد بها استخدام الأساليب الكمية مثل المحاكاة بهدف تحليل المشكلة ثم التوصل إلى حل مثالي أي تطبيق الوسائل والطرق العلمية لحل المشكلات بشكل يضمن تحقيق النتائج المرغوبة.

- شجرة القرارات:

إن أسلوب شجرة القرارات يقوم على التفاعل بين الوسائل والأدوات المستخدمة في تميز القرار للبيئة المحيطة وأن هذا الأسلوب يحدد سلسلة من التأثيرات يكون لها ردود فعل في سلسلة متعاقبة تؤثر في تميز القرارات.

1- آل مفتاح، فاطمة سعد عبد الله إبراهيم، (2020)، أساليب اتخاذ القرارات أثناء الأزمات، المجلة العربية للإدارة، مج، 44 ع 2.

2- آل مفتاح، فاطمة سعد عبد الله إبراهيم الخري، المرجع السابق.

- بناء السيناريوهات:

إن بناء السيناريوهات يقدم خطوة متقدمة عن طريق تبسيط سيل البيانات إلى مواقف محدودة، حيث يروي كل سيناريو كيفية التفاعل مع عناصر المشكلة في ظل ظروف معينة، فالسيناريوهات طريقة منظمة لتخيل المستقبل المحتمل على نطاق واسع.

- نظم تميز القرار:

مجموعة من البرمجيات وأدوات المعالجة، والتي تتفاعل مع المعلومات والبيانات لتقديم حلول مقترحة، لتكون نموذجًا متكاملًا، وتقديم برامج وإنتاج الحوار، أي يسمح لمتخذ القرار بالتفاعل والتخاطب المباشر مع النظام[1].

ويؤكد الباحث أنه لا بد من اكتساب القائد قدرات التنظيم الانفعالي في تميز القرار الأمني والتي تحافظ على أمن الأفراد وسلامة المجتمع في ظل الضغوط الشرطية والمواقف الصعبة في التصدي للجريمة وغيرها.

- دراسات سابقة:

دراسة آمنة حكمت خصاونة (2020) بعنوان "التنظيم الانفعالي وعلاقته بالتفكير الإيجابي لطلبة جامعة اليرموك "هدفت الدراسة للتعرف على مستوى التنظيم الانفعالي، ومستوى التفكير الإيجابي والعلاقة بينهما لطلبة جامعة اليرموك، وكانت أدوات الدراسة عبارة عن مقياس التنظيم الانفعالي لجارنيفسكي وكرايج (Garnefski & Kraaij, 2007)، وتم ترجمته من قبل الباحثة، وأيضا مقياس التفكير الإيجابي لإنجرام وويسكني، وتم ترجمته من قبل الوقاد (2012)، وقد تكونت عينة الدراسة من إجمالي (عدد 986) من الطلبة (ذكور- أناث).

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن مستوى التنظيم الانفعالي، ومستوى التفكير الإيجابي كان تقييمهما متوسطًا لدى الطلبة ككل، كما أشارت النتائج إلى عدم وجود فرق في مستوى

1- آل مفتاح، فاطمة سعد عبد الله إبراهيم. المرجع السابق.

التفكير الإيجابي، ومستوى التنظيم الانفعالي تعزى لمتغيرات الجنس، والسنة الدراسية، والتخصص، ولكن توصلت النتائج لوجود علاقة ارتباطية بين التفكير الإيجابي والتنظيم الانفعالي لدى الطلبة[1].

دراسة Rajiv Mishra, et al2022 بعنوان "أثر نمط القيادة في استراتيجيات التنظيم العاطفي لدى المرؤسيين في العلاقة بين القائد والتابع":

في السنوات الأخيرة، كانت هناك زيادة كبيرة في حوادث العصيان، وقتل الأخوة، وعدم الرضا داخل المجتمع بشكل عام والمنظمة الموحدة بشكل خاص، كنتيجة مباشرة لمستويات عالية من التوتر، مما أدى إلى عدد من الصعوبات النفسية والطبية لأولئك المعنيين.

في ظل هذا السياق، هناك حاجة ملحة لاستكشاف التنظيم العاطفي (ER) والقيادة في بيئات اليوم السريعة الخطى والمرتفعة التوتر مثل تلك السائدة في المنظمات الموحدة.

وبالتالي فإن ما يلي هو دراسة تجريبية، قد تساهم الدراسة في مجموعة متنامية من الأبحاث حول استراتيجيات التنظيم العاطفي من خلال تحليل أثر نمط القيادة في استراتيجيات التنظيم العاطفي للأتباع في علاقات القائد بالمتابع وكيف تؤثر أنماط القيادة على مجالات التحكم في عواطف الأتباع في سياق القوات شبه العسكرية، وكانت عينة الدراسة عبارة عن 250 ضابطًا و16 قائدًا من القوات شبه العسكرية من خلال مقاييس منظمة ومُعدة مسبقًا.

تشير النتائج إلى وجود فرق كبير في القمع التعبيري وعدم وجود فرق كبير في استراتيجيات إعادة التقييم المعرفي بين الأتباع الخاضعين لنمطي القيادة الاستبدادي والديمقراطي".[2]

1- مرجع سابق، خصاونة، آمنة حكمت، (2020)، التنظيم الانفعالي وعلاقته بالتفكير الإيجابي لدى طلبة جامعة اليرموك.

2- Rajiv Mishra, Sunil Rai, Geeta Thakur, Anurag Singh, Aditya Kumar. (2022). Impact of leadership styles on Emotional regulation strategies of followers in

دراسة بعنوان" القيادة التحويلية والتأثيرات العاطفية Pengfei Cheng, Zhuangzi Liu, Linfei Zhou2023.:

هدفت الدراسة للتعرف على مستوى القيادة التحويلية والتأثيرات العاطفية من خلال التمكين النفسي كمتغير وسيط في التنافس لدور موظفي الخطوط الأمامية من خلال إظهار المشاعر الإيجابية أثناء تفاعلات الخدمة.

من خلال جمع البيانات من 436 موظفًا في خمسة مراكز اتصال، من خلال برنامج التحليل الماكرو وتظهر النتائج أن القيادة التحويلية تظهر تأثيرات إيجابية على التمثيل العميق والتمثيل السطحي على التوالي.

التأثير الإيجابي على التمثيل العميق يتوسطه جزئيًا التمكين النفسي، في حين أن التأثير السلبي على التمثيل السطحي يتوسطه التمكين النفسي بالكامل.

على وجه التحديد، يؤدي بعدان من التمكين النفسي (التأثير، والفعالية الذاتية) أدوارًا وسيطة سلبية بين القيادة التحويلية والتمثيل السطحي، في حين تؤدي التأثيرات وتقرير المصير والفعالية الذاتية أدوارًا وسيطة إيجابية للقيادة التحويلية في التمثيل العميق.

تعزز النتائج فهمنا لكيفية تأثير القيادة التحويلية على العمل العاطفي لموظفي الخطوط الأمامية من خلال تقديم التمكين النفسي كمتغير وسيط [1].

2024 **دراسة بعنوان" استكشاف العلاقة بين أساليب اتخاذ القرار وتنظيم الانفعالات: دراسة على مسؤولي الشرطة في الأمن العام البرتغالي"** Carvalho, Carla, Ana Pinto,

---

leader–follower relationship. Journal of Positive School Psychology. Vol. 6, No. 6, 130 – 141.

1- Pengfei Cheng, Zhuangzi Liu, Linfei Zhou. 2023.Transformational Leadership and Emotional Labor: The Mediation Effects of Psychological Empowerment. Int J Environ Res Public Health. Jan 6;20(2):1030.

Sonia Maria Guedes Gondim, Beatriz Pinedo, Soraia Oliveira, MarySandra Carlotto, and Rui Coelho deMoura.

تهدف هذه الدراسة إلى توسيع نطاق فهم أساليب صنع القرار والأساليب الاستراتيجية لتنظيم المشاعر التي يستخدمها مسؤولو الشرطة البرتغاليون في الأمن العام البرتغالي، نظرًا لتأثيرها على قطاع السلامة العامة.

استخدمت الدراسة أداة تنظيم الانفعالات في مكان العمل واستبيان ملبورن لاتخاذ القرار على عينة من مسؤولي الشرطة البرتغاليين (عددهم 138)، حيث تُرجمت المقاييس وعُدِّلت وتحققت صحتها لتتناسب مع سياق الشرطة البرتغالية.

للتحقق من صحة المقاييس النفسية بين أفراد الشرطة، أُجري تحليل عاملي تأكيدي بعد ذلك، استُخدمت الارتباطات لاستكشاف العلاقة بين الاستراتيجيات التي يستخدمها ضباط الشرطة وأنماط اتخاذ القرار لديهم.

وأخيرًا، أُجري تحليل انحدار لتقييم التأثير المحتمل لهذه العلاقة. كشفت النتائج أن استراتيجيات محددة لتنظيم الانفعالات لها تأثير كبير على أنماط اتخاذ القرار، ويمكن تعديلها، ضمن السياق الحرج لعمل الشرطة.

وتُسهم الآثار النظرية والعملية لهذه النتائج في فهم أفضل لعمليات صنع القرار وتنظيم الانفعالات بين مسؤولي الشرطة، مما يوفر رؤى قيّمة لبرامج التدريب والتدخلات في قطاع إنفاذ القانون[1].

1- Carvalho, Carla, Ana Pinto, Beatriz Pinedo, Soraya Oliveira,Sonia Maria Guedes Gondim, MarySandra Carlotto, and Rui Coelho deMoura. 2024. Exploring theRelationship between DecisionMaking Styles and EmotionRegulation: A Study of PoliceOfficials in Portuguese. Op.cit.

دراسة بعنوان: العــلاقة بيــن تنظيــم العواطــف والقيــادة لدى القادة العسكريين السويديين.
Ödlander, Linda, Håkansson, Lovisa,2024

أوضحت الدراسة أن تنظيم الانفعالات يتضمن إدراك عواطف الفرد وفهمها وتنظيمها للتكيف مع المواقف المختلفة.

غالبًا ما تُعرّف القيادة بأنماط مميزة، تتميز بسلوكيات ومجموعة مهارات متنوعة يستخدمها القادة للتأثير على أعضاء فريقهم وتوجيههم وإدارتهم وتحفيزهم.

في حين أن الدراسات السابقة قد أثبتت وجود علاقة بين تنظيم الانفعالات والقيادة، إلا أن أبحاثًا محدودة استكشفت هذه العلاقة في السياق العسكري.

وتهدف هذه الدراسة إلى دراسة أنماط القيادة وتنظيم الانفعالات لدى القادة العسكريين السويديين والعلاقة المحتملة بينهما.

وقد شارك 45 قائدًا عسكريًا مُجنّدين من القوات المسلحة السويدية في استبيان عبر الإنترنت لتقييم تنظيم الانفعالات، وصعوبات تنظيم الانفعالات، والقيادة التحويلية والتفاعلية والقيادة غير المُتحيزة.

أُجريت إحصاءات وصفية وتحليلات ارتباط، متبوعة بانحدارات خطية بسيطة.

تشير النتائج إلى أن نمط القيادة يتميز بشكل رئيسي بخصائص تحويلية وتفاعلية مع تفضيل لإعادة التقييم المعرفي على القمع التعبيري، تشير النتائج إلى مستويات منخفضة من صعوبات تنظيم الانفعالات.

وتُقدم نتائج تحليل الارتباط والانحدار دعمًا للعلاقة بين تنظيم المشاعر والقيادة[1].

1- Linda Odlander & Lovisa Håkansson.2024. The Relationship between Emotion Regulation and Leadership in Swedish Military Leaders. National Category

دراسة يوسف ضويحي البركانيدر 2024 بعنوان " أثر القيادة التحويلية في اتخاذ القرار بفاعلية:

وهدفت هذه الدراسة علي التعرف لأثر القيادة التحويلية في فاعلية اتخاذ القرار دراسة تطبيقية على المستشفى العام، واستخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والذي يقوم بجمع البيانات الدقيقة لموضوع الدراسة ، وقام الباحث بجمع البيانات اللازمة من خلال استبانة تم إعدادها للإجابة عن أسئلة وفروض الدراسة، وتكون مجتمع الدراسة من العاملين في المستشفى العام وبلغ حجم عينة الدراسة (111) مفردة، ومن أهم النتائج وجود أثر لأبعاد القيادة التحويلية (التأثير المثالي، والاستثارة الفكرية، والاعتبارات الفردية ، والحفز الإلهامي) في اتخاذ القرار وتوصلت النتائج بأنه لاتوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لمتوسطات درجات عينة الدراسة للقيادة التحويلية وفاعلية اتخاذ القرار في المستشفى العام تعزى إلى (النوع، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة).

وقد أوصت الدراسة بتعزيز الاعتماد على أسلوب القيادة التحويلية في إدارة المستشفى وذلك لزيادة فاعلية عملية اتخاذ القرار؛ من أجل الارتقاء بالعمل الطبي، وضرورة الاهتمام بأبعاد القيادة التحويلية لما لها من أهمية في فاعلية اتخاذ القرار، وعقد برامج تدريبية بشكل مستمر للعاملين في المستشفى العام وتوعيتهم بأهداف وغايات المستشفى من أجل تقديم أفضل ما لديهم، والمشاركة في اتخاذ القرار وتشجيع فرق العمل على خلق نوع من الاستثارة الفكرية [1].

مدى الاستفادة من الدراسات السابقة:

من واقع العرض السابق للدراسات السابقة، يمكن الاستفادة والخروج بمجموعة من المؤشرات، منها:

Psychology. https://www.diva-portal.org/smash/record.jsf?dswid=-482&pid=diva2%3A1824613.

1- البركانيدر، يوسف ضويحي، 2024، أثر القيادة التحويلية على فاعلية اتخاذ القرارات: دراسة تطبيقية على مستشفى ISSN :7064 2709- العام، المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات.

1. اختيار منهج الدراسة والاطلاع على الموضوعات ذات العلاقة بموضوع البحث.
2. الاطلاع على الأدوات المستخدمة في الدراسات السابقة، وانتقاء ما يتناسب منها مع موضوع الدراسة الحالية لبناء أداتها المتمثلة بالاستبانة.
3. مقارنة أوجه الاتفاق والاختلاف بين نتائج الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية.
4. الاستفادة من نتائج وتوصيات الدراسات السابقة في تطوير توصيات الدراسة الحالية من حيث تنوع الآليات المستخدمة في بيان أثر التنظيم الانفعالي في تميز القرار الأمني من خلال القيادة التحويلية.

أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تتميز الدراسة الحالية في الأساليب المستخدمة فيها، وبيئة الدراسة، ومجتمع الدراسة. وتتميز الدراسة الحالية بالحداثة من حيث المتغيرات، وفي حدود علم الباحث تعد من أوائل الدراسات التي تقيس أثر التنظيم الانفعالي في تميز القرار الأمني من خلال القيادة التحويلية، فمعظم الدراسات السابقة حاولت دراسة أثر التنظيم الانفعالي في متغيرات أخرى.

المنهجية والإجراءات والدراسة التطبيقية:

أولا - منهجية الدراسة:

طبقت هذه الدراسة المنهج الكمي، لمناسبة أهداف وطبيعة الدراسة.

ثانيا - مجتمع وعينة الدراسة:

1- **مجتمع الدراسة:** تكون من بعض العاملين في القيادة العامة لشرطة الشارقة.

2- **عينة الدراسة:** تكونت عينة الدراسة من 111 مبحوثًا وتم اختيار نوعيتها بواسطة الطريقة العشوائية البسيطة، وتم توزيع الاستبيانات بالنسبة والتناسب على كافة إدارات القيادة وإن إجمالي مجتمع الدراسة سري للغاية كونها مؤسسة أمنية ولكن الباحث راعى ألا تقل عينة الدراسة عن 10% حتى يتمكن من تعميم نتائج الدراسة.

ثالثا - الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:

قد لا تتبع بعض توزيعات البيانات الشكل المتماثل، فقد تضم البيانات قيماً متطرفة فتعمل على امتداد التوزيع من أحد طرفيه وهذا يؤدي إلى التواء المنحنى، وعليه يجب أن تكون بيانات متغيرات الدراسة موزعة بشكل يتوافق مع شكل التوزيع الطبيعي Normal Distribution.

جدول (1)

معاملات التفلطح والالتواء لمعرفة التوزيع الطبيعي للمتغيرات الديموغرافية

Statistics						
المتغير	النوع	المؤهل العلمي	العمر	الرتبة	سنوات الخبرة	طبيعة العمل
معامل الالتواء	1.475	0.549	- 0.457	0.718 -	- 0.175	0.081
معامل التفلطح	0.177	1.708 -	- 0.623	0.828 -	- 0.521	1.402 -

يتضح من جدول (1) أن هناك توزيعاً طبيعياً للبيانات لجميع المتغيرات حيث قيم معامل الالتواء Skewness تقع ضمن المجال (−1، +1)، كذلك فإن قيم معامل التفلطح Kurtosis تقع ضمن المجال (−1، +1) أيضا؛ وعلى ذلك يمكن نوضح أن بيانات المتغيرات الديموغرافية تتبع التوزيع الطبيعي.

- خصائص العينة والتوزيع الاعتدالي:

جدول (2)

يوضح عينة الدراسة وفقا للمتغيرات الديموغرافية المتغيرات

خصائص العينة	المستوى	التكرار	نسبة مئوية
1-الجنس	ذكر	91	%18
	أنثى	20	%82
2- العمر	29-20	44	%39,64
	39-30	26	%23,42
	49-40	31	%27,93
	من 50 سنة فما فوق	10	%9,01

3- المؤهل الدراسي	ثانوي فأقل	54	%48,65
	بكالوريوس	23	%20,72
	ماجستير	28	%25,23
	دكتوراه	6	%5,40
4- سنة الخبرة	10 سنوات فأقل	62	%55.9
	19 – 10	30	%27.0
	29 – 20	16	%14.4
	من 30 سنة فأعلى	3	%2.7
5- الرتب العسكرية	ملازم فأقل	59	%53.2
	ملازم –نقيب	14	%12.6
	رائد –مقدم	7	%6.3
	عقيد– عميد	31	%27.9
6- طبيعة العمل	مكتبي	28	%25.2
	ميداني	83	%74.8
	المجموع	111	%100

يوضح جدول (2) جميع النسب المئوية والتكرارات للمتغيرات الديموغرافية للدراسة.

رابعا : أداة الدراسة

أ- تصميم أداة الدراسة (الاستبيان):

تم تصميم وإعداد استمارة استبيان بالاطلاع على الدراسات السابقة والإطار المفاهيمي والنظري لموضوع الدراسة ووفقا لأهداف الدراسة، وقد تم عرض الاستبيان على عدد من المحكمين وتم تعديلها بناء على توجيهاتهم، ثم تم إجراء عمليات الصدق والثبات أي الخصائص السيكو مترية للاستبيان وهذه من شروط تطبيقه، وقد تم تقسيم الاستبيان إلى **جزئين:**

- **الجزء الأول:** عبارة عن البيانات الأساسية لعينة الدراسة.
- **الجزء الثاني:** عبارة عن ثلاثة محاور للاستبيان كما هو موضح فيما يلي:

- المحور الأول: بعنوان "الرفاهية النفسية من وجهة نظر عينة الدراسة" وهو عبارة عن 18 فقرة مقسمة إلى ستة أبعاد.

- **المحور الثاني:** بعنوان "تميز المسؤولية المجتمعية "عبارة عن 9 فقرات مقسمة إلى ثلاثة أبعاد. والبعد الثالث بعنوان" القيادة التحويلية " عبارة عن 12 فقرة مقسمة إلى أربعة أبعاد.

ب- طريقة التصحيح وحساب الوزن النسبي:

وقد تم تصميم طريقة تصحيح الاستبيان وفقا لمقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) وتُعطى فيه الإجابات أوزان تمثل درجة الإجابة على العبارة كما هو موضح بجدول(3):

جدول (3)

درجات مقياس ليكرت الخماسي

الإجابة	لا أوافق بشدة	لا أوافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5
الوزن النسبي	1 – 1.79	1.80 – 2.59	2.60– 3.39	3.40 – 4.19	4.20 – 5

ولحساب المتوسط المرجّح لمقياس ليكرت الخماسي قام الباحث باختيار الدرجة (1) لاستجابات المبحوثين غير موافق بشدة وبالتالي يكون الوزن النسبي هو (20%) ملحوظة هامة وقد اعتبرت الدراسة مدى المتوسط الحسابي (أقل من 2.49) دليلا على مستوى منخفض، ومن (2.50 إلى 3.49) دليلا على مستوى متوسط، ومن (3.50 فأكثر) دليلا على مستوى مرتفع.

ج- الخصائص السيكو مترية للاستبيان (صدق وثبات أداة الدراسة):

صدق الأداة: اعتمدت الدراسة على مقاييس الصدق الظاهري (المحكمين)، والصدق الذاتي عن طريق الحصول على الجذر التربيعي لمعامل ألفا كرو نباخ أي معامل الارتباط لمحاور الاستبيان مع الدرجة الكلية.

1-صدق المحكمين:

للتحقق من صدق المحكمين لفقرات الاستبيان جميعها بحيث يغطي المعاني المختلفة لمفهوم الاستبيان ومحاوره فقد تم عرض الاستبيان في صورته الأولية وعددها (39) عبارة وقد عرضها الباحث على عدد من المحكمين [1]من ذوي الاختصاص والخبرة، والبالغ عددهم (3) محكمين، وجاء اتفاق المحكمين بعد إجراء بعض التعديلات المطلوبة في الصياغة من وجهة نظر أحدهم يمثل بنسبة 100٪ وأصبح الاستبيان في صورته الحالية معداً للتطبيق بمعنى أنه يقيس ما وضع لقياسه.

2-الصدق الذاتي:

تم حساب الصدق الذاتي بواسطة الجذر التربيعي لمعامل الثبات لألفا كرو نباخ، كما في جدول (4).

جدول (4)

نتائج الثبات لألفا كرو نباخ والصدق الذاتي بواسطة الجذر التربيعي

لمعامل ألفا كرو نباخ لعينة ن=20

عدد العناصر (العبارات)	معامل الثبات ألفا كرو نباخ	الصدق
39	,96	0,83

ويتضح من جدول (4) أن الصدق الذاتي يساوي (0.83) وهي درجة جيدة مما يؤكد صدقًا مرتفعًا للاستبيان.

**** ثبات أداة الدراسة:**

1- قياس معامل ثبات الاستبانة وفق مقياس (Cronbach's Alpha): تم استخراج معاملات ارتباط للدرجة الكلية للأداة ككل، وذلك على عينة استطلاعية تكونت من (20) فردًا من غير عينة الدراسة كما هو موضح بجدول (4) ارتفاع معامل الثبات، حيث بلغ (,96).

1- أ.د محمد الطوخي، أ.د مدحت أبو بكر، أ. م. د. هاني العناني.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

وذلك للإجابة على التساؤل الأول: ما مستوى الرفاهية النفسية لدى العاملين في القيادة العامة لشرطة الشارقة؟ من خلال تحليل استجابات المحور الأول للاستبيان.

جدول (5)

قياس مستوى الرفاهية النفسية بأبعادها من وجهة نظر عينة الدراسة

المحور الاول: التنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات – قبول المشاعر– القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية– يستخدم استراتيجية تنظيمية مرنة)				
م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
البعد الأول (الوعي بالمشاعر والانفعالات)				
1	أستطيع التعرف على مشاعري بوضوح عندما أشعر بالضيق	4.15	,926	2
2	أفهم بشكل جيد سبب شعوري بالتوتر في أوقات معينة	4.17	,853	1
3	أستطيع التعرف على الأعراض الجسدية التي تشير إلى مشاعر التوتر	4.08	,942	3
البعد الثاني (قبول المشاعر)				
4	أقبل مشاعري كما هي بغض النظر عن كونها سلبية أو إيجابية	4.35	,805	1
5	أشعر بالسلام الداخلي عندما أعترف بمشاعري السلبية	4.26	,836	2
6	أستطيع مواجهة مشاعري الصعبة دون الخوف منها	4.22	,919	3
البعد الثالث (قدرة التحكم في الاستجابات السلبية)				
7	أستطيع التحكم في غضبي حتى لا يؤثر على تصرفاتي	4.11	,940	2
8	لا أسمح لمشاعري السلبية بأن تؤثر على علاقاتي	3.97	1,017	3
9	أتحكم في مشاعري حتى عندما أكون غاضبا	4.25	,849	1
البعد الرابع (يستخدم استراتيجية تنظيمية مرنة)				
10	أستطيع التفكير بطريقة إيجابية عند مواجهة مشاعر سلبية	4.08	,881	1
11	أستخدم أساليب مختلفة للسيطرة على مشاعري حسب الموقف	4.00	1,003	3
12	أتعلم من تجاربي وأعدل استجاباتي العاطفية	4.04	,981	2

جاءت نتيجة قياس مستوى التنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات – قبول المشاعر– القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية– يستخدم استراتيجية تنظيمية مرنة) فيما يلي ففي البعد الأول (الوعي بالمشاعر والانفعالات) حصلت العبارة " أفهم بشكل جيد سبب شعوري بالتوتر في أوقات معينة " على أعلى متوسط.

أما في البعد الثاني (قبول المشاعر) حصلت العبارة " أقبل مشاعري كما هي بغض النظر عن كونها سلبية أو إيجابية." على أعلى متوسط.

أما في البعد الثالث (قدرة التحكم في الاستجابات السلبية) حصلت العبارة " أتحكم في مشاعري حتى عندما أكون غاضبا " على أعلى متوسط.

أما في البعد الرابع (يستخدم استراتيجية تنظيمية مرنة) حصلت العبارة "أستطيع التفكير بطريقة إيجابية عند مواجهة مشاعر سلبية" على أعلى متوسط مما يؤكد حرص القيادة العامة لشرطة الشارقة على التنظيم الانفعالي من القدرات القيادية لدى المسؤولين في تكاملية وتميز العمل الأمني والتي تعكس التوقعات المستقبلية وفقا للمؤشرات العالمية في التنافسية.

تابع الإجابة عن التساؤل الأول:

ما مستوى تميز القرار الأمني من وجهة نظر العاملين في القيادة العامة لشرطة الشارقة؟

من خلال تحليل استجابات المحور الثاني للاستبيان

جدول (6)

قياس مستوى تميز القرار الأمني

المحور الثاني/ مستوى تميز القرار الأمني				
م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
1	وضع القرار نشاطاً أساسياً يؤثر على أداء الأفراد	3.82	1.101	2
2	تفسير القرار يستند إلى أسس علمية ومستفيداً بخبرات الآخرين	3.81	1.130	3
3	تشير إلى قدرة الفرد على الاختيار والمفاضلة من بين البدائل المتاحة	4.25	.897	1

جاءت نتيجة قياس مستوى تميز القرار الأمني وقد كان أعلى متوسط للعبارة "تشير إلى قدرة الفرد على الاختيار والمفاضلة من بين البدائل المتاحة".

مما يؤكد أن دعم القيادة التحويلية يساهم في ارتفاع مستوى تميز القرار الأمني.

تابع الإجابة عن التساؤل الأول:

ما مستوى تميز القيادة التحويلية بأبعادها لدى العاملين في القيادة العامة لشرطة الشارقة؟

من خلال تحليل استجابات المحور الثالث للاستبيان.

جدول (7)

قياس مستوى تميز القيادة التحويلية

المحور الثالث/ القيادة التحويلية بأبعادها (التأثير المثالي–الدافع الملهم–الاستثارة الفكريه–الاعتبارات الإنسانيه)				
م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
البعد الأول/ التأثير المثالي				
28	يعتبر القائد مثلا يحتذى به.	4.22	.752	3
29	يقوم القائد بوضع معايير سلوك عالية المستوى للموظفين.	4.24	.793	2
30	يحرص القائد على إثارة مشاعر الاحترام لدى الموظفين.	4.35	.732	1
البعد الثاني/ الدافع الملهم				
31	يشجع القائد الموظفين على تحقيق الأهداف وتشجيع الموظفين للالتزام بمعايير الأداء العالية.	4.32	.745	1
32	يعمل القائد على غرس الدوافع الإلهامية وقيم الفخر لدى الموظفين.	4.29	.718	2
33	يحرص القائد على تطوير الرؤية المشتركة مع الموظفين.	4.25	.724	3
البعد الثالث/ الاستثارة الفكرية				
34	يشجع القائد أسلوب التفكير خارج الصندوق في حل المشاكل.	4.18	.790	2
35	يعتمد القائد المشاركة في اتخاذ القرارات بين الموظفين.	4.26	.802	1
36	يشجع القائد أسلوب التفكير خارج الصندوق في حل المشاكل.	4.03	.931	3
البعد الرابع/ الاعتبارات الإنسانية				
37	يتسم تعامل القائد مع الموظفين بالعدالة.	4.15	.911	2
38	يحرص القائد على تقدير الموظفين المتميزين بأساليب متنوعة.	4.24	.908	1
39	يحرص القائد على تمكين الموظفين في أداء أعمالهم باستقلالية.	4.15	.941	3

جاءت نتيجة قياس مستوى القيادة التحويلية بأبعادها (التأثير المثالي–الدافع الملهم–الاستثارة الفكريه–الاعتبارات الإنسانيه).

- البعد الأول (التأثير المثالي) حصلت العبارة " يحرص القائد على إثارة مشاعر الاحترام لدى الموظفين " على أعلى متوسط.
- البعد الثاني (الدافع الملهم) حصلت العبارة "يشجع القائد الموظفين على تحقيق الأهداف وتشجيع الموظفين للالتزام بمعايير الأداء العالية على أعلى متوسط".
- "البعد الثالث (التأثير المثالي) حصلت العبارة "يعتمد القائد المشاركة في اتخاذ القرارات بين الموظفين على أعلى متوسط".
- "البعد الرابع (الاعتبارات الإنسانية) حصلت العبارة "يحرص القائد على تقدير الموظفين المتميزين بأساليب متنوعة على أعلى متوسط".

ويدل ذلك على أن القيادة التحويلية قد تساهم في ارتفاع مستوى تميز اتخاذ القرار الأمني وفقا للمؤشرات العالمية.

تحليل نتائج الدراسة ومناقشتها:

التحقق من صحة فرضيات الدراسة:

التأكد من عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) باستخدام اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) (VIF) واختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير من متغيرات الدراسة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين (VIF) القيمة (10) وقيمة اختبار التباين المسموح (0.25) (Tolerance). والجدول التالي يبين نتائج هذه الاختبارات.

جدول (8)

قيم اختبار معامل تضخم التباين وقيم اختبار التباين المسموح

المتغير	Skewness	S.E.	Kurtosis	S.E.	Tolerance	VIF
التأثير المثالي	.490	.137	.444	.273	0.960	2.176
الدافع الملهم	.527	.137	.966	.273	0.652	1.558
الاستثارة الفكرية	.618	.137	.240	.273	0.667	1.990
الاعتبارات الإنسانية	.345	.137	.577	.273	0.693	2.179
الوعي بالمشاعر والانفعالات	-.865	.137	.333	.273	0.713	1.690
قبول المشاعر	-.468	.137	.846	.273	0.621	2.281
القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية	-.855	.137	.665	.273	0.858	2.794
استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة	-.241	.137	.391	.273	0.786	1.502

أظهر جدول (8) أن قيم اختبار معامل تضخم التباين (VIF) لأبعاد المتغيرات المستقلة تقل عن 10 وتتراوح بين (1.502-2.281)، وأن قيم اختبار التباين المسموح (Tolerance) تراوحت بين (0.114-0.460)، وهي أكبر من(0.25)، ويعد هذا مؤشرا على عدم وجود ارتباط عالٍ بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity) حيث كلما اقتربت القيمة من الصفر كلما دل على وجود ارتباط داخلي بين المتغيرات المستقلة، كما تم التأكد من قياس معامل الالتواء (Skewness) من أجل قياس تماثل ولا تماثل توزيع البيانات، وكذلك معامل التفلطح (Kurtosis) من أجل قياس تذبذب أو تركز البيانات.

وكما بين Hair وآخرون، (2010) وBryne (2010) حيث أكدوا بأن البيانات تعتبر طبيعية إذا كان الانحراف (بين -2 إلى +2) والتفلطح (بين -7 إلى +7)، وبناءً عليه يمكن الاستدلال بأن البيانات تخضع للتوزيع الطبيعي وبما يسمح بالاستمرار باستخدام البيانات لغايات اختبار الفرضيات.

تحليل ومناقشة اختبار الفرضية الرئيسة الأولى HO1:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات - قبول المشاعر- القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية- استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة) في تميز القرار الأمني.

وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد للتنبؤ فيما يلي:

جدول (9)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرض الأول

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	خطأ التقدير	مجموع المربعات	البواقي	متوسط المربعات	البواقي	قيمة ف	المعنوية	الدلالة
.902	.814	.730	. 2620	2.054	2.147	2.055	.077	21.821	.000	دال إحصائياً

أبعاد المتغير المستقل	قيمة B	الخطأ المعياري	قيمة Beta	قيمة ت	المعنوية
الوعي بالمشاعر والانفعالات	.411	.081	. 585	6.891	.000
قبول المشاعر	.481	.087	.514	5.170	.000
القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية	.461	.080	.517	5.172	.000
استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة	.473	.089	.529	5.177	.000
المتغير المستقل	التنظيم الانفعالي				
المتغير التابع	تميز القرار الأمني				

مستوى الدلالة الإحصائية 0.05

- أظهرت نتائج جدول (9) يوجد ارتباط طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين التنظيم الانفعالي بأبعاده وتميز القرار الأمني بالقيادة العامة لشرطة الشارقة فقد كانت قيمة معامل الارتباط 0.902 دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، وتدل على صحة علاقة الانحدار وجوهرية العلاقة بين المتغيرين؛ حيث كلما زاد تطبيق التنظيم الانفعالي بأبعاده زاد تميز القرار الأمني بالقيادة العامة لشرطة الشارقة.
- أن قيمة اختبار "ف" 21.821 أي أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، ويتضح أن هناك علاقة انحدار بين التنظيم الانفعالي بأبعاده وتميز القرار الأمني بالقيادة العامة لشرطة الشارقة.

- أن قيمة معامل التحديد R^2 = 0.814 وهو يعني أن التنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات – قبول المشاعر– القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية– استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة) تفسر تميز القرار الأمني بالقيادة العامة لشرطة الشارقة بنسبة 81,9 %، أما النسبة الباقية، فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في علاقة الانحدار بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن صغر حجم العينة ودقة القياس وغيرها.
- أن كل تحسن قدره 0.585 في الوعي بالمشاعر والانفعالات يؤدي إلى زيادة تميز القرار الأمني بالقيادة العامة لشرطة الشارقة بمقدار وحدة واحدة، وكذلك فإن الوعي بالمشاعر والانفعالات تؤثر على تميز القرار الأمني بالقيادة العامة لشرطة الشارقة بنسبة تأثير قدرها 58.5% وهي أعلى الأبعاد تأثيراً.
- أن كل تحسن قدره 0.514 في قبول المشاعر يؤدي إلى زيادة تميز القرار الأمني بالقيادة العامة لشرطة الشارقة بمقدار وحدة واحدة، وكذلك فإن قبول المشاعر تؤثر على تميز القرار الأمني بالقيادة العامة لشرطة الشارقة بنسبة تأثير قدرها 51.4%
- أن كل تحسن قدره 0.517 في القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية يؤدي إلى زيادة تميز القرار الأمني بالقيادة العامة لشرطة الشارقة بمقدار وحدة واحدة، وكذلك القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية تؤثر على تميز القرار الأمني بالقيادة العامة لشرطة الشارقة بنسبة تأثير قدرها 51.7%
- أن كل تحسن قدره 0.529 في استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة يؤدي إلى زيادة تميز القرار الأمني بالقيادة العامة لشرطة الشارقة بمقدار وحدة واحدة، وكذلك فإن استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة تؤثر على تميز القرار الأمني بالقيادة العامة لشرطة الشارقة بنسبة تأثير قدرها 51.7%

ويعزى الباحث هذه النتيجة والتي توصلت لها هذه الدراسة مما يشير إلى أن تطبيق التنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات – قبول المشاعر– القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية– استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة) يؤكد على تميز القرار الأمني بالقيادة العامة لشرطة الشارقة.

وتتفق **هذه النتيجة** مع دراسة آمنة حكمت خصاونة (2020).

تحليل ومناقشة اختبار الفرضية الرئيسة الثانية HO2:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتنظيم الانفعالي بأبعاده في القيادة التحويلية بأبعادها.

وللتحقق من صحة الفرضية تم استخدام تحليل الانحدار الخطي المتعدد للتنبؤ، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول (10)

نتائج تحليل الارتباط وتحليل التباين وتحليل الانحدار لاختبار الفرض الثاني

	العلاقة	Beta	R	R-square	t-value	P-** value
Ho2	التنظيم الانفعالي في القيادة التحويلية	0.392	.522	.272	7.56	0.000

تحليل الانحدار المتعدد للتنظيم الانفعالي في القيادة التحويلية

	R	R²	F	Sig		Df	التنظيم الانفعالي	B	Beta ***	t-* value	Sig**
القيادة التحويلية	.922	.572	17.3	.000	الانحدار	4	الوعي بالمشاعر والانفعالات	.568	.755	7.59	0.006
							قبول المشاعر	.703	.292	2.40	0.001
					البواقي	347	القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية مرنة	.417	.590	7.20	0.000
					المجموع	351	استخدام استراتيجيات تنظيمية	.705	.658	7.15	0.000

* قيمة t الجدولية = 1.654 **مستوى المعنوية عند (0.05) *** معامل الانحدار المعياري

يوضح جدول (10) نتائج اختبار الفرض الرئيس الثاني حيث تم إجراء تحليل الارتباط وتحليل التباين وتحليل الانحدار باستخدام برنامج SPSS حيث تم تقييم الفرضية الرئيسة من

خلال تحليل الانحدار البسيط حيث تبين وجود ارتباط إيجابي وتأثير للتنظيم الانفعالي على القيادة التحويلية إذ بلغ معامل الارتباط R (0.922) وهو دال عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) وبلغ معامل التحديد (0.572) حيث إن (0.572) من التغيرات الحاصلة في القيادة التحويلية تعزى للتنظيم الانفعالي ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة (F) المحسوبة لأثر التنظيم الانفعالي على القيادة التحويلية والتي بلغت (17.3) وهي دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

ولبيان أثر أبعاد التنظيم الانفعالي على القيادة التحويلية تم إجراء تحليل الانحدار المتعدد كما هو موضح بالجدول (11) وعند تحليل أي من أبعاد التنظيم الانفعالي تؤثر بشكل أكبر في تحقيق القيادة التحويلية تبيّن أن بُعد " الوعي بالمشاعر والانفعالات " له الأثر الأكبر إذ بلغت قيمة درجة التأثير β للقيادة التحويلية (0.755)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في الوعي بالمشاعر والانفعالات تؤدي إلى زيادة في القيادة التحويلية بقيمة (75,5).

ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة (t) المحسوبة لأثر الوعي بالمشاعر والانفعالات على القيادة التحويلية والتي بلغت (7.59) وهي دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

ثم يليها من حيث درجة التأثير بُعد " استخدام استراتيجيات تنظيمية " إذ بلغت قيمة درجة التأثير β استخدام استراتيجيات تنظيمية (0,658)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في استخدام استراتيجيات تنظيمية تؤدي إلى زيادة في القيادة التحويلية بقيمة (65,8).

ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة (t) المحسوبة لأثر استخدام استراتيجيات تنظيمية على القيادة التحويلية والتي بلغت (7.15) وهي دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وكان أقلها من حيث درجة التأثير بُعد " قبول المشاعر " إذ بلغت قيمة درجة التأثير β للوعي بالمشاعر والانفعالات (0.292)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في قبول المشاعر تؤدي إلى زيادة في القيادة التحويلية بقيمة (29,2).

ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة (t) المحسوبة لأثر قبول المشاعر على القيادة التحويلية والتي بلغت (2.40) وهي دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

وهذا يؤكد وجود أثر ذي دلالة معنوية للتنظيم الانفعالي على القيادة التحويلية عند مستوى (0.05) وعليه ترفض الفرضية الصفرية (العدمية) وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على: وجود أثر ذي دلالة معنوية، يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات – قبول المشاعر– القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية– استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة) في القيادة التحويلية بأبعادها (التأثير المثالي، الدافع الملهم، الاستثارة الفكرية، الاعتبارات الإنسانية) في القيادة العامة لشرطة الشارقة عند مستوى دلالة (0.05)"، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Rajiv Mishra, Sunil Rai, Geeta Thakur, Anurag Singh, Aditya Kumar2022

الفرضية الفرعية الأولى:

- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتنظيم الانفعالي بأبعاده في التأثير المثالي.

جدول (11)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرض الفرعي الأول

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	خطأ التقدير	مجموع المربعات	البواقي	متوسط المربعات	البواقي	قيمة ف	المعنوية	الدلالة
.912	.851	.724	. 2620	2.054	2.147	2.055	.077	21.821	.000	دال إحصائياً
أبعاد المتغير المستقل		قيمة B		الخطأ المعياري		قيمة Beta		قيمة ت		المعنوية
الوعي بالمشاعر والانفعالات		.411		.081		. 575		6.891		.000
قبول المشاعر		.481		.087		.552		5.170		.000
القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية		.461		.080		.527		5.172		.000
استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة		.473		.089		.511		5.177		.000
المتغير المستقل	التنظيم الانفعالي									
المتغير التابع	التأثير المثالي									

مستوى الدلالة الإحصائية 0.05

تشير نتائج جدول (11):

- يوجد ارتباط طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين التنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات – قبول المشاعر– القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية– استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة) والتأثير المثالي، فقد كانت قيمة معامل الارتباط 0.912 دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، وتدل على صحة العلاقة الانحدارية وجوهرية العلاقة بين المتغيرين؛ حيث كلما زاد تطبيق التنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات – قبول المشاعر– القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية– استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة) زاد التأثير المثالي.
- أن قيمة اختبار "ف" 21.821 أي أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، ويتضح أن هناك علاقة انحدار بين التنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات – قبول المشاعر– القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية– استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة) والتأثير المثالي.
- أن قيمة معامل التحديد R^2 = 0.851 وهو يعني أن التنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات – قبول المشاعر– القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية– استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة) تفسر التأثير المثالي بالقيادة العامة لشرطة الشارقة. بنسبة 85,1 %، أما النسبة الباقية، فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في علاقة الانحدار بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن صغر حجم العينة ودقة القياس وغيرها.
- أن كل تحسن قدره 0.575 في الوعي بالمشاعر والانفعالات؛ فإن ذلك يؤدي إلى زيادة التأثير المثالي بمقدار وحدة واحدة، وكذلك فإن الوعي بالمشاعر والانفعالات تؤثر على التأثير المثالي بنسبة تأثير قدرها 57.5% وهي أعلى الأبعاد تأثيراً.
- أن كل تحسن قدره 0.552 في – قبول المشاعر؛ فإن ذلك يؤدي إلى زيادة التأثير المثالي بمقدار وحدة واحدة، وكذلك فإن قبول المشاعر يؤثر على التأثير المثالي بنسبة تأثير قدرها 55.2%.
- أن كل تحسن قدره 0.527 في القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية؛ فإن ذلك يؤدي إلى زيادة تميز القرار الأمني بمقدار وحدة واحدة، وكذلك القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية تؤثر على التأثير المثالي بنسبة تأثير قدرها 52.7%.

- أن كل تحسن قدره 0.511 في استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة؛ فإن ذلك يؤدي إلى التأثير المثالي بمقدار وحدة واحدة، وكذلك فإن استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة تؤثر على التأثير المثالي بالقيادة العامة لشرطة الشارقة بنسبة تأثير قدرها 51.1%.

ويعزي الباحث هذه النتيجة والتي توصلت لها هذه الدراسة بما يشير إلى أن تطبيق التنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات – قبول المشاعر– القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية– استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة) يؤكد على التأثير المثالي بالقيادة العامة لشرطة الشارقة. وتتفق **هذه النتيجة** مع دراسة Rajiv Mishra, Sunil Rai, Shah Geeta Thakur, Anurag Singh, Aditya Kumar2022

الفرضية الفرعية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتنظيم الانفعالي بأبعاده في الدافع الملهم.

جدول (12)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرض الفرعي الثاني

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	خطأ التقدير	مجموع المربعات	البواقي	متوسط المربعات	البواقي	قيمة ف	المعنوية	الدلالة
.902	.829	.687	. 2620	2.054	2.147	2.055	.077	20.811	.000	دال إحصائياً

أبعاد المتغير المستقل	قيمة B	الخطأ المعياري	قيمة Beta	قيمة ت	المعنوية
الوعي بالمشاعر والانفعالات	.411	.081	. 555	6.891	.000
قبول المشاعر	.481	.087	.522	5.170	.000
القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية	.461	.080	.520	5.172	.000
استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة	.473	.089	.515	5.177	.000
المتغير المستقل	التنظيم الانفعالي				
المتغير التابع	الدافع الملهم				

مستوى الدلالة الإحصائية 0.05

- تشير نتائج جدول (12) إلى أنه يوجد ارتباط طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين التنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات – قبول المشاعر– القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية– استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة) والدافع الملهم بالقيادة العامة لشرطة الشارقة، فقد كانت قيمة معامل الارتباط 0.902 دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، وتدل على صحة علاقة الانحدار وجوهرية العلاقة بين المتغيرين؛ حيث كلما زاد تطبيق التنظيم الانفعالي بأبعاده زاد الدافع الملهم.
- أن قيمة اختبار "ف" 20.811 أي أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، ويتضح أن هناك علاقة انحدار بين التنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات – قبول المشاعر– القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية– استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة) والدافع الملهم.
- أن قيمة معامل التحديد R^2 = 0.829 وهو يعني أن التنظيم الانفعالي بأبعاده تفسر الدافع الملهم بنسبة 928, %، أما النسبة الباقية، فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في علاقة الانحدار بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن صغر حجم العينة ودقة القياس وغيرها.
- أن كل تحسن قدره 0.555 في الوعي بالمشاعر والانفعالات؛ فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الدافع الملهم بمقدار وحدة واحدة، وكذلك فإن الوعي بالمشاعر والانفعالات تؤثر على الدافع الملهم بنسبة تأثير قدرها 55.5% وهي أعلى الأبعاد تأثيراً. أن كل تحسن قدره 0.522 في قبول المشاعر؛ فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الدافع الملهم بمقدار وحدة واحدة، وكذلك فإن قبول المشاعر تؤثر على الدافع الملهم بنسبة تأثير قدرها 52.2%
- أن كل تحسن قدره 0.520 في القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية؛ فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الدافع الملهم بمقدار وحدة واحدة، وكذلك القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية تؤثر على الدافع الملهم بنسبة تأثير قدرها 52.0%، وأن كل تحسن قدره 0.515 في استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة؛ فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الدافع الملهم بمقدار وحدة واحدة، وكذلك فإن استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة يؤثر على الدافع الملهم بنسبة تأثير قدرها 51.5%

ويعزي الباحث هذه النتيجة والتي توصلت لها هذه الدراسة بما يشير إلى أن تطبيق التنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات – قبول المشاعر– القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية– استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة) يؤكد على الدافع الملهم بالقيادة العامة لشرطة الشارقة.

وتتفق **هذه النتيجة** مع دراسة **Pengfei Cheng, Zhuangzi Liu, Linfei Zhou2023.**

الفرضية الفرعية الثالثة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتنظيم الانفعالي بأبعاده في الاستثارة الفكرية.

جدول (13)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرض الفرعي الثالث

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	خطأ التقدير	مجموع المربعات	البواقي	متوسط المربعات	البواقي	قيمة ف	المعنوية	الدلالة
.915	.819	.671	. 2620	2.054	2.147	2.055	.077	20.820	.000	دال إحصائياً

أبعاد المتغير المستقل	قيمة B	الخطأ المعياري	قيمة Beta	قيمة ت	المعنوية
الوعي بالمشاعر والانفعالات	.411	.081	. 561	6.891	.000
قبول المشاعر	.481	.087	.531	5.170	.000
القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية	.461	.080	.520	5.172	.000
استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة	.473	.089	.516	5.177	.000
المتغير المستقل	التنظيم الانفعالي				
المتغير التابع	الاستثارة الفكرية				

مستوى الدلالة الإحصائية 0.05

تشير نتائج جدول (13)

- يوجد ارتباط طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين التنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات – قبول المشاعر– القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية– استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة) والاستثارة الفكرية، فقد كانت قيمة معامل الارتباط 0.915 دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، وتدل على صحة علاقة الانحدار وجوهرية العلاقة بين المتغيرين؛ حيث كلما زاد تطبيق التنظيم الانفعالي بأبعاده زادت الاستثارة الفكرية.
- أن قيمة اختبار "ف" 20.820 أي أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، ويتضح أن هناك علاقة انحدار بين التنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات – قبول المشاعر– القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية– استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة) والاستثارة الفكرية.
- أن قيمة معامل التحديد R^2 = 0.819 وهو يعني أن التنظيم الانفعالي بأبعاده تفسر الاستثارة الفكرية بنسبة 81,9 %، أما النسبة الباقية، فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في علاقة الانحدار بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن صغر حجم العينة ودقة القياس وغيرها. وأن كل تحسن قدره 0.565 في الوعي بالمشاعر والانفعالات؛ فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستثارة الفكرية بمقدار وحدة واحدة، وكذلك فإن الوعي بالمشاعر والانفعالات يؤثر على الاستثارة الفكرية بنسبة تأثير قدرها 56.5% وهي أعلى الأبعاد تأثيراً.
- أن كل تحسن قدره 0.531 في قبول المشاعر؛ فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاستثارة الفكرية بالقيادة العامة لشرطة الشارقة بمقدار وحدة واحدة، وكذلك فإن قبول المشاعر يؤثر على الاستثارة الفكرية بنسبة تأثير قدرها 53.1% ، وأن كل تحسن قدره 0.520 في قدرة التحكم في الاستجابات السلبية؛ فإن ذلك يؤدي إلى زيادة تميز الاستثارة الفكرية بمقدار وحدة واحدة، وكذلك القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية تؤثر على الاستثارة الفكرية بنسبة تأثير قدرها 52.0% ، وأن كل تحسن قدره 0.516 في استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة؛ فإن ذلك يؤدي

إلى زيادة الاستثارة الفكرية بمقدار وحدة واحدة، وكذلك فإن استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة تؤثر على الاستثارة الفكرية بالقيادة العامة لشرطة الشارقة بنسبة تأثير قدرها 51.6%.

ويعزي الباحث هذه النتيجة والتي توصلت لها هذه الدراسة بما يشير إلى أن تطبيق التنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات – قبول المشاعر– القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية– استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة) يؤكد على الاستثارة الفكرية بالقيادة العامة لشرطة الشارقة. وتتفق **هذه النتيجة** مع دراسة **Pengfei Cheng, Zhuangzi Liu, Linfei Zhou2023**، دراسة يوسف ضويحي البركانيدر 2024.

الفرضية الفرعية الرابعة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتنظيم الانفعالي بأبعاده في الاعتبارات الإنسانية.

جدول (14)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرض الفرعي الرابع

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	خطأ التقدير	مجموع المربعات	البواقي	متوسط المربعات	البواقي	قيمة ف	المعنوية	الدلالة
.920	.812	.659	. 2620	2.054	2.147	2.055	.077	22.811	.000	دال إحصائياً

أبعاد المتغير المستقل	قيمة B	الخطأ المعياري	قيمة Beta	قيمة ت	المعنوية
الوعي بالمشاعر والانفعالات	.411	.081	. 545	6.891	.000
قبول المشاعر	.481	.087	.522	5.170	.000
القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية	.461	.080	.511	5.172	.000
استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة	.473	.089	.507	5.177	.000
المتغير المستقل	التنظيم الانفعالي				
المتغير التابع	الاعتبارات الإنسانية				

مستوى الدلالة الإحصائية 0.05

تشير نتائج جدول (14):

- يوجد ارتباط طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين التنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات – قبول المشاعر– القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية– استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة) والاعتبارات الإنسانية، فقد كانت قيمة معامل الارتباط 0.920 دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، وتدل على صحة علاقة الانحدار وجوهرية العلاقة بين المتغيرين؛ حيث كلما زاد تطبيق التنظيم الانفعالي بأبعاده زادت الاعتبارات الإنسانية.
- أن قيمة اختبار "ف" 22.811 أي أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، ويتضح أن هناك علاقة انحدار بين التنظيم الانفعالي بأبعاده والاعتبارات الإنسانية.
- أن قيمة معامل التحديد R^2 = 0.812 وهو يعني أن التنظيم الانفعالي بأبعاده يفسر الاعتبارات الإنسانية بالقيادة العامة لشرطة الشارقة. بنسبة 81,2 %، أما النسبة الباقية، فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في العلاقة انحدار بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن صغر حجم العينة ودقة القياس وغيرها.
- أن كل تحسن قدره 0.545 في الوعي بالمشاعر والانفعالات؛ فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاعتبارات الإنسانية بمقدار وحدة واحدة، وكذلك فإن الوعي بالمشاعر والانفعالات يؤثر على الاعتبارات الإنسانية بنسبة تأثير قدرها 54.5% وهي أعلى الأبعاد تأثيراً.
- وأن كل تحسن قدره 0.522 في (قبول المشاعر) فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاعتبارات الإنسانية بالقيادة العامة لشرطة الشارقة بمقدار وحدة واحدة، وكذلك فإن قبول المشاعر يؤثر على تميز الاعتبارات الإنسانية بنسبة تأثير قدرها 52.2%، وأن كل تحسن قدره 0.511 في قدرة التحكم في الاستجابات السلبية؛ فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاعتبارات الإنسانية بمقدار وحدة واحدة، وكذلك القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية تؤثر على الاعتبارات الإنسانية بنسبة تأثير قدرها 51.1%.
- أن كل تحسن قدره 0.507 في استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة؛ فإن ذلك يؤدي إلى زيادة الاعتبارات الإنسانية بمقدار وحدة واحدة، وكذلك فإن استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة يؤثر على الاعتبارات الإنسانية بنسبة تأثير قدرها 50.7%.

ويعزي الباحث هذه النتيجة والتي توصلت لها هذه الدراسة بما يشير إلى أن تطبيق التنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات – قبول المشاعر– القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية– استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة) يؤكد على الاعتبارات الإنسانية بالقيادة العامة لشرطة الشارقة.

وتتفق **هذه النتيجة** مع دراسة Pengfei Cheng, Zhuangzi Liu, Linfei Zhou2023.

الفرضية الرئيسة الثالثة HO3:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للقيادة التحويلية بأبعادها في تميز اتخاذ القرار الأمني.

جدول (15)

نتائج تحليل الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرض الرئيس الثالث

معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	خطأ التقدير	مجموع المربعات	البواقي	متوسط المربعات	البواقي	قيمة ف	المعنوية	الدلالة
.910	.759	.576	. 2620	2.054	2.147	2.055	.077	18.820	.000	دال إحصائياً

أبعاد المتغير المستقل	قيمة B	الخطأ المعياري	قيمة Beta	قيمة ت	المعنوية
التأثير المثالي	.411	.081	. 560	6.891	.000
الدافع الملهم	.481	.087	.530	5.170	.000
الاستثارة الفكرية	.461	.080	.520	5.172	.000
الاعتبارات الإنسانية	.473	.089	.510	5.177	.000
المتغير المستقل	القيادة التحويلية				
المتغير التابع	اتخاذ القرار الامني				

مستوى الدلالة الإحصائية 0.05

تشير نتائج جدول (15):

- يوجد ارتباط طردي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 0.05 بين القيادة التحويلية بأبعادها (التأثير المثالي – الدافع الملهم – الاستثارة الفكرية – الاعتبارات الإنسانية) وتميز القرار الأمني، فقد كانت قيمة معامل الارتباط 0.910 دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، وتدل على صحة علاقة الانحدار وجوهرية العلاقة بين المتغيرين؛ حيث كلما زاد تطبيق القيادة التحويلية بأبعادها زاد تميز القرار الأمني.
- أن قيمة اختبار "ف" 18.820 أي أنها دالة إحصائياً عند مستوى معنوية 0.05، ويتضح أن هناك علاقة انحدار بين القيادة التحويلية بأبعادها وتميز القرار الأمني.
- أن قيمة معامل التحديد R^2 = 0.759 وهو يعني أن القيادة التحويلية بأبعادها تفسر تميز القرار الأمني بنسبة 75,9 %، أما النسبة الباقية، فتفسرها متغيرات أخرى لم تدخل في علاقة انحدار بالإضافة إلى الأخطاء العشوائية الناتجة عن صغر حجم العينة ودقة القياس وغيرها.
- وأن كل تحسن قدره 0.560 في التأثير المثالي؛ فإن ذلك يؤدي إلى زيادة تميز القرار الأمني بمقدار وحدة واحدة، وكذلك فإن التأثير المثالي يؤثر على تميز القرار الأمني بنسبة تأثير قدرها 56.0% وهي أعلى الأبعاد تأثيراً، وأن كل تحسن قدره 0.530 في الدافع الملهم؛ فإن ذلك يؤدي إلى زيادة تميز القرار الأمني بمقدار وحدة واحدة، وكذلك فإن الدافع الملهم يؤثر على تميز القرار الأمني بنسبة تأثير قدرها 53.0%، وأن كل تحسن قدره 0.520 في القدرة على الاستثارة الفكرية؛ فإن ذلك يؤدي إلى زيادة تميز القرار الأمني بمقدار وحدة واحدة، وكذلك الاستثارة الفكرية تؤثر على تميز القرار الأمني بنسبة تأثير قدرها 52.0%، وأن كل تحسن قدره 0.510 في استخدام الاعتبارات الإنسانية؛ فإن ذلك يؤدي إلى زيادة تميز القرار الأمني بمقدار وحدة واحدة، وكذلك فإن استخدام الاعتبارات الإنسانية يؤثر على تميز القرار الأمني بنسبة تأثير قدرها 51.0%.

ويعزي الباحث هذه النتيجة والتي توصلت لها هذه الدراسة بما يشير إلى أن تطبيق القيادة التحويلية بأبعادها (التأثير المثالي – الدافع الملهم – الاستثارة الفكرية – الاعتبارات الإنسانية) يؤكد على تميز القرار الأمني بالقيادة العامة لشرطة الشارقة وتتفق **هذه النتيجة** مع دراسة Pengfei Cheng, Zhuangzi Liu, Linfei Zhou2023

الفرضية الرئيسة الرابعة HO4:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للتنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات – قبول المشاعر– القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية– استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة) في تميز القرار الأمني في ظل الدور الوسيط للقيادة التحويلية بأبعادها (التأثير المثالي، الدافع الملهم، الاستثارة الفكرية، الاعتبارات الإنسانية).

سيتم اختبار الفرضية، وذلك باستخدام تحليل المسار للدور الوسيط كما يلي في جدول16، وجدول17:

جدول (16)

نتائج تحليل المسار لتأثير الدور الوسيط لاختبار الفرض الرابع

التأثير غير المباشر								
Percentile bootstrap 95% confidence interval		SE	p–value	t–value	Coefficients	R^2	المسار	الفرضية
UCI 95%	LCI 2.5%							
0.266	0.118	0.14	0.000	12.01	0.311	.697	KD→ TL→ PE	Ho4
0.268	0.122	0.11	0.000	15.20	0.715	.730	KA→ TL→ PE	
0.228	0.085	0.12	0.000	14.10	0.623	.380	KS → TL→ PE	
0.291	0.182	0.02	0.000	20.51	0.756	.570	KG → TL→ PE	

تم إجراء تحليل الدور الوسيط كما هو مبين في جدول (16) من خلال تطبيق (Hayes Process Macros Model 4.2) باستخدام برنامج SPSS.

وأظهرت نتائج تحليل الدور الوسيط عن وجود علاقات معنوية بين المتغيرات؛ حيث يفحص التحليل التأثير الوسيط للقيادة التحويلية على العلاقة بين كل بُعد من التنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات – قبول المشاعر– القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية– استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة) في تميز القرار الأمني.

ويقدر التأثير غير المباشر للوعي بالمشاعر والانفعالات على تميز القرار الأمني من خلال القيادة التحويلية بـ(0.14) في حين بلغ معامل التفسير (0.697) مما يشير إلى أن (69.7%) من التباين في تميز القرار الأمني يُفسر من خلال الوعي بالمشاعر والانفعالات.

ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة (t) المحسوبة للتأثير غير المباشر والتي بلغت (12.01) وهي دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$). ويقدر التأثير غير المباشر لقبول المشاعر على تميز القرار الأمني من خلال القيادة التحويلية بـ(0.11) في حين بلغ معامل التفسير (0.730) مما يشير إلى أن (73.0%) من التباين في تميز القرار الأمني يُفسر من خلال قبول المشاعر.

ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة (t) المحسوبة للتأثير غير المباشر والتي بلغت (15.20) وهي دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

ويقدر التأثير غير المباشر للقدرة على التحكم في الاستجابات السلبية على تميز القرار الامني من خلال القيادة التحويلية بـ(0.12) في حين بلغ معامل التفسير (0.380) مما يشير إلى أن (38.0%) من التباين في تميز القرار الأمني يُفسر من خلال القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية.

ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة (t) المحسوبة للتأثير غير المباشر والتي بلغت (14.10) وهي دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

ويقدر التأثير غير المباشر لاستخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة على تميز القرار الأمني من خلال القيادة التحويلية بـ(0.02) في حين بلغ معامل التفسير (0.570) مما يشير إلى أن (57.0%) من التباين في تميز القرار الأمني يُفسر من خلال استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة. ويؤكد معنوية هذا الأثر قيمة (t) المحسوبة للتأثير غير المباشر والتي بلغت (20.51) وهي دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

تابع تحليل المسار للدور الوسيط للفرضية الرئيسة الرابعة:

جدول (17)

نتائج تحليل المسار لتأثير الدور الوسيط للقيادة التحويلية

في العلاقة بين التنظيم الانفعالي وتميز القرار الأمني

الأثر غير المباشر					الأثر المباشر							
Percentile bootstrap 95% confidence interval		SE	p-values	Coefficients	Percentile bootstrap 95% confidence interval		SE	p-value	t-value	Coefficients	المسار	الفرضية الرئيسة
Upper 95%	Lower 2.5%				UCI 95%	LCI 2.5%						
0.266	0.118	0.14	0.000	0.311	0.946	0.358	0.018	0.000	44.26	0.779	KM→ TL→ EE	Ho4
0.268	0.122	0.11	0.000	0.715	0.343	0.302	0.101	0.000	31.62	0.393	KM→ TL→ EE	Ho4
0.228	0.085	0.12	0.000	0.623	0.048	0.039	0.011	0.002	4.88	0.256	KM→ TL→ EE	Ho4
0.291	0.182	0.02	0.000	0.756	0.160	0.103	0.039	0.000	14.34	0.339	KM→ TL→ EE	Ho4

يوضح جدول (17) نتائج تحليل الدور الوسيط للقيادة التحويلية في العلاقة بين التنظيم الانفعالي وتميز القرار الأمني، وقد وجد أنها ذات دلالة إحصائية.

وتظهر النتائج أن التأثير غير المباشر للتنظيم الانفعالي على تميز القرار من خلال القيادة التحويلية دالة إحصائيا عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$).

مما يشير إلى أن القيادة التحويلية تتوسط جزئيا في العلاقة بين التنظيم الانفعالي وتميز القرار الأمني.

وهذا يؤكد وجود أثر ذي دلالة معنوية للتنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات – قبول المشاعر– القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية– استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة) في تميز القرار الأمني في ظل الدور الوسيط للقيادة التحويلية عند مستوى (0.05).

وعليه يتم رفض الفرض الصفري ويقبل الفرض البديل الذي ينص على:

" يوجد أثر ذو دلالة معنوية للتنظيم الانفعالي بأبعاده (الوعي بالمشاعر والانفعالات – قبول المشاعر– القدرة على التحكم في الاستجابات السلبية– استخدام استراتيجيات تنظيمية مرنة) في تميز القرار الأمني في ظل الدور الوسيط للقيادة التحويلية عند مستوى دلالة (0.05) وتتفق هذه النتيجة مع دراسة Pengfei Cheng, Zhuangzi Liu, Linfei Zhou2023. ودراسة Citation: Carvalho, Carla, Ana Pinto,Beatriz Pinedo, Soraia Oliveira,Sonia MariaGuedes Gondim, MarySandra Carlotto, and Rui Coelho deMoura. 2024، ودراسة Linda Odlander & Lovisa Håkansson.2024.

النتائج:

1. جاءت نتيجة قياس مستوى التنظيم الانفعالي بأبعاده، فقد حصل على المركز الأول وبأعلى متوسط حسابي بعد استراتيجية (قبول المشاعر) أي قبول المشاعر وهي استراتيجية تساعد على التغيير المعرفي ومدى تأثيره العاطفي؛ أي إعطاء معنى معرفيٍ للموقف عن طريق تغيير طريقة تفكير الفرد حول الموقف أي إعادة التقييم المعرفي.
2. جاءت نتيجة قياس مستوى القيادة التحويلية بأبعادها فقد حصل على المركز الأول وبأعلى متوسط حسابي بعد (التأثير المثالي) في حرص القائد على إثارة مشاعر الاحترام لدى الموظفين بالقيادة.
3. جاءت نتيجة قياس مستوى تميز اتخاذ القرار الأمني على أعلى متوسط حسابي في قدرة الفرد على الاختيار والمفاضلة من بين البدائل المتاحة.
4. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنظيم الانفعالي بأبعاده في تميز القرار الأمني بالقيادة.
5. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقيادة التحويلية بأبعادها في تميز القرار الأمني بالقيادة.
6. يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتنظيم الانفعالي من خلال القيادة التحويلية في تميز القرار الأمني بالقيادة.
7. تشير النتائج إلى أن القيادة التحويلية تؤثر بشكل كبير في العلاقة بين التنظيم الانفعالي وتميز القرار الأمني.

التوصيات:

1- التركيز على تحسين استجابة القيادة العامة لشرطة الشارقة للتغيرات السريعة في بيئة العمل، والضغوط التكنولوجية الحديثة من خلال تطوير وتطبيق استراتيجيات التنظيم الانفعالي لإظهار المشاعر الإيجابية في العمل الأمني، وتوفير برامج تدريبية وورش عمل لتطوير مهارات القادة في تميز القرار الأمني من خلال القيادة التحويلية مما يحسن من زمن الاستجابة للبلاغات وتحسن تقييمات الجودة في تميز القرارات العملياتية بالقيادة.

2- تصميم مسارات تدريبية لتطبيق القيادة التحويلية بأبعادها مما يحسن من تميز اتخاذ القرار الأمني بالقيادة.

3- تطبيق التنظيـم الانفعالـي لجميع العاملين بالقيادة لإظهار المشاعر الإيجابية التي تساعدهم في التفكير أثناء المواقف الضاغطة في العمل الشرطي بشكل ملائم وخاصة في تميز القرار الأمني.

4- يجب إجراء دورات تدريبية وورش عمل في جميع استراتيجيات التنظيم الانفعالي وخاصة استراتيجية التغيير المعرفي ومدى تأثيره العاطفي؛ أي إعطاء معنى معرفيٍ للموقف عن طريق تغيير طريقة تفكير الفرد حول الموقف أي إعادة التقييم المعرفي.

المراجع

المراجع باللغة العربية:

1- أحمد رحاب يحي. (2020). فعالية العلاج السلوكي الجدلي في تحسين التنظيم الانفعالي لدى المراهقات وأثره على تخفيف اضطراب شره الأكل العصبي لديهن. مجلة كلية التربية جامعة بنها. ع121.ج3.

2- البركانيدر، يوسف ضويحي. (2024). أثر القيادة التحويلية على فاعلية اتخاذ القرارات: دراسة تطبيقية على المستشفى العام. المجلة الدولية لنشر البحوث والدراسات. ISSN. 7064: 2709

3- البلوشي، شمسة. (2010). دور القيادة التحويلية في تطوير أداء المنظمات العامة. وزارة التربية والتعليم.

4- الجارودي، ماجدة. (2011). قيادة التحويل في المنظمات. قرطبة للنشر والتوزيع

5- خصاونة، آمنة حكمت. (2020). التنظيم الانفعالي وعلاقته بالتفكير الإيجابي لدى طلبة جامعة اليرموك. مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات التربوية والنفسية. مجلد 11 عدد 30.

6- رباحي، رندة. (2012). دور القيادة التحويلية في تحقيق الإبداع التنظيمي. رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص تسيير الموارد البشرية. جامعة بسكرة.

7- زين، عبد الفتاح. (2013). مهارات القيادة الإدارية في المؤسسات التعليمية. الوراق للنشر.

8- زياني، إيمان. (2014). تأثير القيادة التحويلية على أداء المنظمة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة.

9- السكارنة، بلال. (2014). القيادة الإدارية الفعالة، دار المسيرة للنشر.

10- شحاتة، شريف. (2017). عبقرية التحفيز. أطلس للنشر.

11- الشهري، محمد. (2016). إدارة الرواتب والأجور. معهد الإدارة العامة للطباعة والنشر.

12- الشيخ، بابكر. (2019). واقع تطبيق إدارة المعرفة: دراسة استطلاعية لآراء هيئة التدريس في الجامعات السودانية. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت. مجلة جامعة النجاح للأبحاث: العلوم الإنسانية. مج. 33. ع 7.

13- شين، فيروز. (2014). تأثير الأنماط القيادية في تنمية المهارات في المؤسسة. رسالة دكتوراه غير منشورة. الجزائر جامعة بكسرة.

14- طعيمان، جعبل. (2021). أثر القيادة التحويلية على إدارة الأزمات. الآن للنشر.

15- عثمان، عماد رشاد. (2024). التشوهات المعرفية. https://emadrashad.net2024.

16- العمر، عرين. (2024). هدوء داخلي، قوة خارجية: تعرّف إلى أساليب إدارة الانفعالات. https://sharjah24.ae/ar/Articles/2024/10/10

17- راضي، علاء عيسى، حسين، فرج ضياء. (2024). اتخاذ القرار الأمني دراسة نظريـــة. مجلة حمورابي للدراسات. مج13(49).201-228

18- الغزو، فاتن. (2010). القيادة والإشراف الإداري. دار أسامة للنشر.
19- فليون، مراد. (2018). القيادة التحويلية في تطوير مهارات الموظفين. مركز الكتاب الأكاديمي.
20- آل مفتاح، فاطمة، سعد عبد الله إبراهيم. (2024). أساليب اتخاذ القرارات أثناء الأزمات: دراسة ميدانية على عينة من القيادات الإدارية بجامعة الملك سعود في المملكة العربية. المجلة العربية للإدارة. مج 44. ع 2. 67-86.
21- مكيد، علي. (2016). القيادة التحويلية كأداة تغيير لتحقيق التميز. مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية. جامعة زيان عاشور. ع27. 87 – 99
22- أبو النصر، مدحت. (2012). قيادة المستقبل، القيادة المتميزة الجديدة. الطبعة الثانية. المجموعة العربية للنشر.

المراجع باللغة الإنجليزية:

23- Brett S. Torrance, Shane Connelly.2024. Leadership Performance: An Examination of Cognitive and Behavioral Regulation Strtegies. Organizational Psychology, a section of the journal Frontiers in Psychology. Volume 10. Article 1486. Frontiers in Psychology | www.frontiersin.org.

24- Barking, M., &Kupperman, P. (2012). Emotion regulation and mental health: recent findings, current challenges, and future directions. Current Opinion in Psychiatry, 25(2), 128-134.

25- Carvalho, Carla, Ana Pinto, Beatriz Pinedo, Soraia Oliveira, Sonia Maria Guedes Gondi, Mary Sandra Carlotto, and Rui Coelho DeMoura. 2024. Exploring the Relationship between Decision Making Styles and Emotion Regulation: A Study of Police Officers in Portuguese Public Security. Social Sciences 13: 544. https://doi.org/10.3390 socsci13100544

26-Gross, J. (2002). Emotion regulation: Affective, cognitive, and social consequences. *Psychophysiology*. 39(3), 281-291

27-Gross, J. & John, O. (2003). Individual differences in two emotion regulation processes: Implications for affect relationships and well-being. *Journal of Personality and Social Psychology*. 85. 348- 362.

28-Gui, L., Lei, H., & Le, P. B. (2024). Fostering product and process innovation through transformational leadership and knowledge management capability: the moderating role of innovation culture. *European Journal of Innovation Management,* 27(1). 214-232.

29- Linda Odlander & Lovisa Håkansson.2024. The Relationship between Emotion Regulation and Leadership in Swedish Military Leaders. National Category Psychology. https://www.diva-portal.org/smash/record.jsf?dswid=-482&pid=diva2%3A1824613.

30-Pengfei Cheng, Zhuangzi Liu, Linfei Zhou. 2023.Transformational Leadership and Emotional Labor: The Mediation Effects of Psychological Empowerment. *Int J Environ Res Public Health*. 20(2).283-301.

31-Phong, L. B., & Thanh, L. T. (2023). Transformational Leadership and Innovation Capability: Roles of Knowledge-centered Culture and Knowledge Sharing. *The Journal of Asian Finance, Economics and Business*. 10(1), 111-121.

32-Rajiv Mishra, Sunil Rai, Geeta Thakur, Anurag Singh, Aditya Kumar. (2022). Impact of leadership styles on Emotional regulation strategies of followers in leader-follower relationship. *Journal of Positive School Psychology*. Vol. 6, No. 6, 130 – 141.

33-Robbins, & Judge. (2017). Organizational Behavior. Seventeenth Edition, Global Edition

34-Lewis, M., Haviland-Jones, J. & Barrett, L. (2008). The Handbook of Emotion. Guilford.

استشراف مستقبل التحول البيئي الدولي في أبحاث الهندسة الجيولوجية الشمسية المدعومة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي

الدكتور. جمال عبده عبد العزيز سيد[1]

مدرس القانون بالمعهد الفني التجاري – الكلية التكنولوجية بوسط الوادي - مصر

DOI: 10.12816/0062266

مستخلص

أولا: المقدمة والهدف الرئيسي: تهدف هذه الدراسة إلى استشراف مستقبل التحول البيئي الدولي في ظل التحديات المناخية المتزايدة، مع التركيز على دور الهندسة الجيولوجية الشمسية المدعومة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي. ويسعى البحث إلى تحليل كيفية توظيف هذه التقنيات المتقدمة لمواجهة آثار التغير المناخي، مع الأخذ في الاعتبار الجوانب الأخلاقية والسياسية والبيئية المرتبطة بها.

ثانيا: المنهج المستخدم: اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من مصادر متعددة تشمل التقارير الدولية، والأبحاث العلمية، وقواعد البيانات المتخصصة. كما تم تحليل دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز النماذج المناخية وتقييم تأثيرات الهندسة الجيولوجية الشمسية على المستويين الإقليمي والعالمي. وشملت الدراسة أيضًا تحليلًا لسياسات الدول الكبرى وتطبيقاتها العملية، مثل مشاريع الإمارات في الاستمطار وتقنيات احتجاز الكربون.

ثالثا: النتائج: توصلت الدراسة إلى أن الهندسة الجيولوجية الشمسية يمكن أن تسهم في تخفيف آثار التغير المناخي، مثل خفض درجات الحرارة، لكنها لا تعالج الأسباب الجذرية للمشكلة. كما أظهرت النتائج أن الذكاء الاصطناعي يحسن دقة النماذج المناخية بنسبة تصل إلى 50٪، لكنه لا يزيل جميع المخاطر، مثل التغيرات غير المتوقعة في أنماط هطول الأمطار. بالإضافة إلى ذلك، سلطت الدراسة الضوء على التحديات الأخلاقية والجيوسياسية المرتبطة بهذه التقنيات.

رابعا: المساهمات والأثر: تقدم الدراسة إطارًا متكاملاً لفهم دور التقنيات الحديثة في التحول البيئي، مع تقديم توصيات لصناع القرار لتعزيز التعاون الدولي وضمان الاستدامة. كما تسهم في تعزيز النقاش حول التوازن بين الابتكار التكنولوجي والحماية البيئية، مما يفتح آفاقًا جديدة للبحث المستقبلي في هذا المجال.

مفردات البحث:

الهندسة الجيولوجية الشمسية. التغيرات المناخية. الذكاء الاصطناعي. التحول البيئي. التحول الأخضر والرقمي. إدارة الإشعاع الشمسي. الحياد المناخي. السياسات الخضراء. العدالة المناخية. الإمارات.

1- حصل الدكتور على درجة الدكتوراه في الحقوق من جامعة أسيوط بتقدير "جيد جداً"، ويشغل منصب عضو هيئة تدريس بالمعهد التجاري، الكلية التكنولوجية بوسط الوادي منذ عام 2009. يمتلك خبرة تزيد عن 15 عامًا في التدريس والإدارة وحقوق الإنسان ومكافحة الفساد، كما شارك في العديد من الدورات التدريبية المحلية والدولية في مجالات الإدارة والتحكيم والتنمية المستدامة. نشر عدة أبحاث محكمة في القانون الدولي والجرائم الإلكترونية والميتافيرس.

Foresight into the Future of International Environmental Transformation in Solar Geoengineering Research Supported by Artificial Intelligence

Dr. Gamal Abdu Abdelaziz Sayed [1]

Lecturer of Law, Technical Commercial Institute, Middle Valley Technological College, Egypt

DOI: 10.12816/0062266

Abstract

Introduction and Aim: This study seeks to explore the future of international environmental transformation in the face of escalating climate challenges, with a particular focus on the role of solar geoengineering supported by artificial intelligence (AI). The research aims to analyze how advanced technologies can be employed to mitigate the impacts of climate change, while taking into account the ethical, political, and environmental implications involved.

Methodology: The study adopted a descriptive-analytical approach, collecting data from diverse sources including international reports, scientific research, and specialized databases. It further examined the role of AI in enhancing climate models and assessing the potential impacts of solar geoengineering at both regional and global levels. The analysis also included a review of major international policies and practical applications, such as the UAE's projects in cloud seeding and carbon capture technologies.

Findings: The results indicate that solar geoengineering could contribute to mitigating climate change impacts, such as reducing global temperatures, but it does not address the root causes of the problem. Findings also reveal that AI can improve the accuracy of climate models by up to 50%, yet it cannot eliminate all associated risks, such as unforeseen changes in rainfall patterns. Moreover, the study highlights the ethical and geopolitical challenges linked to the adoption of these technologies.

Contributions and Impact: This research provides an integrated framework for understanding the role of emerging technologies in driving environmental transformation. It offers recommendations for policymakers to strengthen international cooperation and ensure sustainability. Additionally, it contributes to the ongoing debate on balancing technological innovation with environmental protection, thereby opening new horizons for future research in this domain.

Keywords: Solar Geoengineering – Climate Change – Artificial Intelligence – Environmental Transformation – Green and Digital Transition – Solar Radiation Management – Climate Neutrality – Green Policies – Climate Justice – United Arab Emirates.

1- Dr. Gamal Abdu Abdelaziz Sayed: earned his PhD in Law from Assiut University with a grade of "Very Good" and has been a faculty member at the Technical Institute of Business, Technological College of the Middle Valley, since 2009. With more than 15 years of experience in teaching, administration, human rights, and anti-corruption, he has also participated in numerous local and international training programs in management, arbitration, and sustainable development. His academic contributions include several peer-reviewed publications in the fields of international law, cybercrime, and the metaverse.

مقدمة:

يشكل التغير المناخي أحد أبرز التحديات البيئية والاقتصادية الدولية، وذلك من خلال تأثيراته المتزايدة على البيئة والمجتمعات والاقتصادات. وتبرز أهمية الدراسات المستقبلية في توجيه الجهود لمواجهة تداعيات التغير المناخي، بالنظر إلى المستقبل وما يجمله من متغيرات، ويمكن أن يشكل توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي طريقاً فاعلاً لتحقيق التوازن بين الانسان والبيئة، وإيجاد منهج يهيئ لاستدامة مستقبل آمن للأجيال القادمة.

ومع تفاقم التأثيرات المناخية العالمية، يعمل العلماء والباحثون إلى إيجاد حلول لمكافحة الاحتباس الحراري العالمي. وضمن الحلول التي توصل إليها الباحثون، وهي "منهجيات الأبحاث الدولية للهندسية الجيولوجية الشمسية" ويقصد بها تعديل مناخ كوكب الأرض عبر إعادة توجيه أشعة الشمس بعيداً عن سطح الأرض، لتتم عملية تبريد الكوكب في ضوء التحول للنظام البيئي الأخضر والرقمي.

ومن ثَمَّ تظهر أهمية التكنولوجيا الخضراء التي تسعى إلى تقليل الآثار الضارة للأنشطة البشرية على البيئة الدولية، وذلك من خلال ابتكار تقنيات غير ضارة بالبيئة وتساعد في الحد من انبعاثات غازات الدفيئة، وحماية البيئة وتحقيق استدامتها. وعلى ذلك، فقد أصبحت قضية العدالة المناخية من أهم القضايا بل وفي مقدمة القضايا التي تطرح بشدة على صعيد المناقشات الدولية.

وقد دفعت العديد من العوامل الإمارات إلى توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مكافحة التغيُّرات المناخية، والتي منها تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 والحياد المناخي، والتأكيد على دور دولة الامارات في الاندماج مع التوجه العالمي نحو خفض الانبعاثات الكربونية.

أهمية الدراسة:

يعد تحقيق الاستدامة البيئية أحد أهم التحديات التي تواجه المجتمع الدولي العالمي، في ظل الصراعات والحروب التي يشهدها العالم في الوقت الراهن إضافة إلى أزمة التغيرات المُناخية التي أدت إلى زيادة مشكلات التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية وتدهور البيئة الدولية، وأصبح تحقيق الاستدامة البيئية طبقًا لخطة التنمية المستدامة 2030 معرضًا للخطر.

وتأتي أهمية الدراسة في أنه حتى وقتنا الحالي لا يوجد اتفاق دولي ينص أو يحدد كيفية تطبيق مبدأ توزيع المنافع والمسؤوليات المرتبطة بتغير المناخ وبصورة منصفة وعادلة، ولذا نوضح أهمية دراسة موضوع مستقبل التحول البيئي الدولي في إطار تكنولوجيا الهندسة الجيولوجية الشمسية المدعومة بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.

وتأتي أهمية دراسة الهندسة الجيولوجية الشمسية وفقاً للأسباب التالية:

1- **مواجهة التغيرات المناخية:** يمكن للهندسة الجيولوجية الشمسية أن تلعب دورًا في تخفيف آثار تغير المناخ، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها تقنيات خفض انبعاثات الغازات الدفيئة.
2- **توفير حلول مستدامة:** يمكن للهندسة الجيولوجية أن تساعد في تطوير حلول مستدامة لاستخراج الموارد الطبيعية وإدارة البيئة.
3- **حماية المجتمعات من المخاطر الطبيعية:** من خلال فهم المخاطر الجيولوجية والتنبؤ بها، يمكن للهندسة الجيولوجية أن تساهم في حماية المجتمعات من الكوارث الطبيعية [1].

1 – **تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC))(2023)** – ناقش التقرير دور الهندسة الجيولوجية الشمسية كخيار تكميلي لخفض الانبعاثات، مع تحذيرات من مخاطرها على النظام المناخي العالمي. – أشار إلى أهمية الذكاء الاصطناعي في تحليل بيانات المناخ لدعم قرارات السياسات الدولية.

أهداف الدراسة:

يقصد بالهندسة الجيولوجية ـ بأنها التغيير التقني المتعمد واسع النطاق في النظام المناخي لكوكب الأرض، وغالبا ما يتم تناولها باعتبارها أعمال إصلاحات فنية لمكافحة تغير المناخ.

ويمكن تقسيم تقنيات ومنهجيات الهندسة الجيولوجية المناخية إلى ثلاثة مجالات رئيسة هي: إدارة ما يسمى بالإشعاع الشمسي "عكس أشعة الشمس إلى الفضاء"، وإزالة وعزل غازات الاحتباس الحراري، وتعديل الطقس.

وينظر إلى منهجيات الهندسة المناخية في بعض الأحيان باعتبارها خيارات إضافية محتملة للحد من تغير المناخ، إلى جانب تخفيف آثاره والتكيف معها، وهناك اتفاق كبير بين العلماء على أن الهندسة المناخية لا يمكن أن تكون بديلا للتخفيف من آثار التغير المناخية.

وما زالت البحوث حول التكاليف، والفوائد، والأنواع المختلفة لمخاطر أبحاث الهندسة المناخية في مرحلة مبكرة، وهناك حاجة إلى فهم كل ذلك قبل الحكم على مدى كفاءتها وجدواها. وتتمثل **أهداف دراسة الهندسة الجيولوجية الشمسية في:**

1- **فهم العمليات الجيولوجية:** دراسة تكوين الأرض، والتركيب الجيولوجي، وتفاعلاتها مع البيئة.
2- **تقييم المخاطر الجيولوجية:** تحديد وتقييم المخاطر الطبيعية مثل الزلازل، والفيضانات، والانزلاقات الأرضية، وتأثيرها على المنشآت والمجتمعات.
3- **تطوير حلول مستدامة:** تصميم وتنفيذ مشاريع هندسية تراعي الظروف الجيولوجية، وتضمن استخراج الموارد الطبيعية بشكل مستدام وحماية البيئة.
4- **إدارة الإشعاع الشمسي:** دراسة تقنيات إدارة الإشعاع الشمسي (SRM) كأحد أساليب الهندسة الجيولوجية الشمسية، بهدف تقليل تأثيرات تغير المناخ عن طريق عكس جزء من الإشعاع الشمسي بعيدًا عن الأرض.

المنهج العلمي المتبع في إعداد الدراسة:

بات الإلمام بمنهجية أسلوب البحث العلمي بدءًا من تحديد المشكلة، ومروراً باختيار منهج أو طريقة لجمع المعلومات وانتهاءً بتحليل هذه المعلومات واستخلاص النتائج منها، ومن هنا تبين الأسلوب المنهجي المتبع في إعداد الدراسة، هو المنهج الوصفي التحليلي، وذلك للإجابة على تساؤلات الدراسة محل النقاش.

والمنهج المتبع في دراسة الهندسة الجيولوجية الشمسية يعتمد على دمج مبادئ التحول البيئي للأخضر والرقمي مع تقنيات الهندسية الجيولوجية الشمسية لفهم وتعديل العمليات الطبيعية على الأرض، خاصة تلك المتعلقة بتغير المناخ.

يركز هذا المجال على دراسة تأثيرات الأنشطة البشرية على البيئة الجيولوجية، وتقييم المخاطر الطبيعية، وتقديم حلول مستدامة من خلال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي للمساهمة في تعزيز النماذج المناخية وتنمية العمل المناخي العالمي. وقد تم توثيق خطوات إعداد للدراسة، من خلال:

1- **<u>قواعد بيانات الدراسة:</u>** هناك العديد من المصادر التي توفر وتوثق معلومات حول الهندسة الجيولوجية الشمسية ([1])، بما في ذلك:

أ- **الكتب والمقالات العلمية:** وذلك من خلال المؤلفات والمجلات العلمية المتخصصة.

ب- **المواقع الإلكترونية للمؤسسات البحثية:** من خلال الجامعات والمراكز والمؤسسات البحثية، على سبيل المثال موقع ويكيبيديا.

ت- **تقارير الهيئات الحكومية:** وذلك من خلال الاستعانة بتقارير حكومية حول قضايا تغير المناخ والهندسة الجيولوجية.

ث- **قواعد بيانات الأبحاث:** وذلك من خلال قواعد بيانات متخصصة في الأبحاث العلمية مثل جوجل سكولار.

---

1 - **تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP) (2024)** - ركز على الحاجة إلى إطار حوكمة عالمي للهندسة الجيولوجية الشمسية، مع التأكيد على دور الذكاء الاصطناعي في مراقبة التجارب الميدانية.

2- **فترة تغطية الدراسة:** تعتبر دراسة تكنولوجيا الهندسة الجيولوجية الشمسية مجالاً ناشئاً، وتغطي فترة زمنية متغيرة بناءً على نطاق البحث والتقنيات المستخدمة. وقسمت فترة التغطية المحتملة للدراسة إلى:

أ- **على المدى القصير (سنوات إلى عقود):** حالياً تركز الأبحاث العلمية على فهم الآثار المحتملة لتقنيات الهندسة الجيولوجية الشمسية، مثل حقن الهباء الجوي في طبقة الستراتوسفير، وتنقيح السحب البحرية، وتخفيف السحب الرقيقة.

ب- **على المدى المتوسط (عقود إلى قرون):** تناولت الدراسة تقييم تأثير تكنولوجيا الهندسة الجيولوجية الشمسية على النظم الطبيعية، والسيناريوهات المحتملة لتغير المناخ، والتأثيرات الجيوسياسية والأخلاقية.

ت- **على المدى الطويل (قرون فأكثر):** تناولت الدراسة سيناريوهات مختلفة لانبعاثات الغازات الدفيئة، والتطورات التكنولوجية المستقبلية، وتأثير الهندسة الجيولوجية الشمسية على الأجيال القادمة. وعلى ذلك تغطي دراسة الهندسة الجيولوجية الشمسية فترة زمنية متغيرة، تتراوح من سنوات إلى قرون، وتعتمد على نطاق البحث والتطوير والتقنيات المستخدمة، بالإضافة إلى العوامل البيئية والسياسية.

3- **معايير الإدراج / الاستبعاد:** تضمنت الدراسة معايير الإدراج في الهندسة الجيولوجية الشمسية عدة جوانب، أهمها: الشفافية والمساءلة، وإجراء البحوث بعناية وتقييم المخاطر والفوائد، والتأكد من عدم الإضرار بالبيئة والصحة العامة على المستوى الدولي.

وقد تضمنت الدراسة معايير الاستبعاد في الهندسة الجيولوجية الشمسية، ومن أهمها: عدم القدرة على التنبؤ بالتأثيرات والمخاطر الأخلاقية، والآثار الجانبية المحتملة على البيئة وأنظمة المناخ العالمية، بالإضافة إلى التأثيرات غير المتكافئة على مختلف المناطق والدول، كما أن هناك مخاوف بشأن استخدام الهندسة الجيولوجية الشمسية كبديل لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة.

مشكلة وأسباب اختيار الموضوع للدراسة:

إن استخدام الإصلاح التكنولوجي عبر تقنية الذكاء الاصطناعي لتغير المناخ فكرة معرضة للجدل والكثير من الإشكاليات. فإن أكثر جوانب الهندسة الجيولوجية الشمسية إشكالية وصعوبة في حلها لا تتعلق بالعلوم والهندسة، بل تتعلق بالسياسة والحوكمة والمخاطر المحتملة [1]، ولذا نتناول أسباب اختيار الموضوع للدراسة.

1- **أسباب اختيار موضوع الهندسة الجيولوجية الشمسية للدراسة:**

أ- **تغير المناخ المتسارع:** أصبحت تأثيرات تغير المناخ، مثل ارتفاع درجة الحرارة وتواتر الظواهر الجوية المتغيرة، أكثر وضوحًا، مما يدفع الباحثين إلى استكشاف حلول جديدة.

ب- **عدم كفاية جهود التخفيف:** بالرغم من الجهود المبذولة لخفض الانبعاثات، لا تزال الانبعاثات مرتفعة، ولا تزال درجات الحرارة العالمية في ارتفاع مستمر.

ت- **إمكانية التبريد السريع:** توفر الهندسة الجيولوجية الشمسية إمكانية خفض درجات الحرارة بشكل أسرع من خلال خفض الإشعاع الشمسي.

ث- **النقاش حول البدائل:** نظرًا لأن خفض الانبعاثات وحده قد لا يكون كافيًا، ولذا يسعى بعض الباحثين إلى فهم إمكانات وقيود الهندسة الجيولوجية الشمسية كخيار إضافي.

ج- **إمكانية معالجة بعض الآثار:** يمكن للهندسة الجيولوجية الشمسية أن تساعد في معالجة بعض الآثار السلبية لتغير المناخ، مثل ارتفاع درجة الحرارة، على الرغم من أنها لا تعالج السبب الجذري وهو انبعاثات الغازات الدفيئة.

---

1 - دراسة في مجلة ***Nature Climate Change*** (2024) عنوان الدراسة "Solar Geoengineering and Artificial Intelligence: Prospects and Pitfalls". – استخدمت نماذج الذكاء الاصطناعي لمحاكاة تأثيرات حقن الهباء الجوي على المناخ الإقليمي. – خلصت إلى أن الذكاء الاصطناعي يمكنه تحسين دقة التنبؤات، لكنه لا يزيل عدم اليقين بشأن الآثار طويلة المدى.

2- الجدل المحيط بالهندسة الجيولوجية الشمسية [1]:

أ- **المخاطر البيئية:** قد تؤدي الهندسة الجيولوجية الشمسية إلى آثار جانبية غير متوقعة على أنماط المناخ والطقس، مما يهدد المحاصيل وأنظمة المياه.

ب- **المخاطر الاجتماعية والسياسية:** قد تكون هناك اختلافات في الآراء حول من يجب أن يتخذ القرارات بشأن استخدام الهندسة الجيولوجية الشمسية وتكاليفها، مما قد يؤدي إلى صراعات.

ت- **تأثيرها على جهود التخفيف:** قد يقلل استخدام الهندسة الجيولوجية الشمسية من الحافز لخفض الانبعاثات، مما يؤدي إلى مزيد من الاعتماد على التكنولوجيا بدلاً من حلول التخفيف طويلة الأجل.

ث- **الاعتبارات الأخلاقية:** يرى البعض أن التدخل المتعمد في نظام المناخ للأرض هو أمر غير أخلاقي، خاصةً مع وجود عدم اليقين بشأن العواقب طويلة الأجل.

وبناءً على ذلك، يثير احتمال تطبيق أبحاث الهندسة الجيولوجية الشمسية في الوقت الحالي مجموعة من الأسئلة دون إجابات واضحة. وهي. التساؤل الرئيسي للدراسة.

3- لماذا هناك تخوف من عمل أبحاث ودراسات عن الهندسة الجيولوجية الشمسية؟

وهل هذا التخوف مبني على أسباب منطقية؟

يتفرع عن التساؤل الرئيسي مجموعة من الإشكاليات الفرعية:

أ- متى وتحت أي ظروف يجب أن تبدأ أبحاث الهندسة الجيولوجية الشمسية وتتوقف؟

ب- من الذي يجب أن يتحمل مسؤولية أخطاء الهندسة الجيولوجية، وكيف يجب تقديم التعويض؟

1- **ورقة بحثية في *Science*** (2024) بعنوان "AI-Driven Climate Models for Solar Radiation Management". قدمت تحليلًا لكيفية استخدام خوارزميات التعلم العميق لتحسين نماذج إدارة الإشعاع الشمسي.(SRM)

ت- هل لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي دورٌ في الهندسة الجيولوجية الشمسية؟

ث- ما مدى جدية أبحاث برنامج الهندسة الجيولوجية الشمسية المدعومة بتقنية الذكاء الاصطناعي؟

ج- ما هي فرص وتحديات توظيف تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مواجهة التغييرات المناخية؟

ح- ما هو دور التكنولوجيا الخضراء في التغيرات المناخية، وما هو مستقبلها على المجتمع الدولي؟

الإطار المفاهيمي في الدراسة:

1- خريطة مفاهيمية:

مسار البيانات من الرصد المناخي إلى دعم القرار في الهندسة الجيولوجية الشمسية:

أ- مصادر الرصد المناخي (إدخال البيانات):

- **الأقمار الصناعية:**
  - رصد التغيرات في الغطاء الجوي (مثل تركيزات الكبريتات، طبقة الأوزون).
  - تتبع الإشعاع الشمسي ودرجات حرارة السطح.
- **أجهزة الاستشعار الأرضية والبحرية:**
  - مراقبة انبعاثات غازات الدفيئة، تيارات المحيطات.
- **السجلات التاريخية:**
  - تحليل أنماط المناخ على المدى الطويل.

ب- معالجة البيانات بالذكاء الاصطناعي:

- **التعلم الآلي:(ML)**
  - تحليل كميات كبيرة من البيانات للكشف عن أنماط غير مرئية (مثل العلاقة بين الهباء الجوي ودرجات الحرارة).

- **التعلم العميق: (Deep Learning)**
  - نمذجة تأثيرات الهندسة الجيولوجية الشمسية (مثل حقن الهباء الجوي) عبر شبكات عصبية متقدمة.
- **التحليل التنبؤي:**
  - توقع نتائج تدخلات مثل إدارة الإشعاع الشمسي (SRM) على المناخ الإقليمي والعالمي.
- **تحليل الصور: (Computer Vision)**
  - مراقبة التغيرات في السحب أو الغطاء الجوي من صور الأقمار الصناعية.

ت- مخرجات الذكاء الاصطناعي لدعم القرار:

- **تقييم المخاطر:**
  - تحديد الآثار الجانبية المحتملة (مثل تغير أنماط هطول الأمطار).
- **سيناريوهات محاكاة:**
  - نمذجة تأثيرات مختلفة لتقنيات الهندسة الجيولوجية مثل (ArcticX أو حقن الكبريتات)
- **التوصيات المبنية على البيانات:**
  - اقتراح تدخلات محددة (مثل تعديل جرعات الهباء الجوي) بناءً على التحليلات.
- **الإنذار المبكر:**
  - تنبيه صناع القرار إلى ظواهر مناخية غير متوقعة ناتجة عن التدخلات.

ث- متخذو القرار (الحكومات، المنظمات الدولية):

- **صنع السياسات:**
  - وضع لوائح تنظيمية لتجارب الهندسة الجيولوجية الشمسية (مثل اتفاقيات دولية).
- **إدارة الموارد:**
  - تخصيص ميزانيات للأبحاث أو التطبيقات العملية (مثل مشاريع الإمارات في الاستمطار).

- **التنسيق الدولي:**

– تجنب الصراعات الناجمة عن الآثار غير المتكافئة للتدخلات (مثل السيناريو الأمريكي–الصيني).

ج– التغذية الراجعة:

- **مراقبة النتائج:**

– مقارنة التوقعات مع البيانات الفعلية بعد التنفيذ.

- **تحسين النماذج:**

– تحديث خوارزميات الذكاء الاصطناعي باستمرار لزيادة الدقة.

2- إطار تحليلي مرئي (مبسط)[1]:

[مصادر الرصد]

▼

[الذكاء الاصطناعي: معالجة البيانات → نمذجة المناخ → تحليل المخاطر]

▼

[مخرجات القرار: سيناريوهات – توصيات – إنذارات]

▼

[متخذو القرار: سياسات – تمويل – تعاون دولي]

▼

[تغذية راجعة: تحديث النماذج]

1– هذا الإطار يبرز كيف يمكن تحويل البيانات الخام إلى قرارات استراتيجية عبر الذكاء الاصطناعي، مع التأكيد على أهمية الحوكمة والأبعاد الأخلاقية.

3- ملاحظات رئيسية:

أ- التحديات:

- جودة البيانات (مثل الفجوات في بيانات المناطق النائية).
- التحيز في الخوارزميات قد يؤدي إلى توصيات غير دقيقة.

ب- الأخلاقيات:

- ضرورة الشفافية في استخدام الذكاء الاصطناعي لضمان عدالة القرارات.

ت- دراسة الحالة:

- تطبيقات الإمارات (مثل الاستمطار) تُظهر تكامل الذكاء الاصطناعي مع الهندسة الجيولوجية.

التأثير المتوقع	الفترة الزمنية	المصدر	الوحدة	المؤشر الكمي	المتغير
زيادة فعالية سياسات التكيف بنسبة 25%	2020-2030	(IPCC, 2023)	تحسن في دقة التنبؤات	30-40%	**استخدام الذكاء الاصطناعي في نمذجة المناخ**
					تطبيقات إدارة الإشعاع الشمسي
تخفيض 10-15% من آثار الاحتباس الحراري	2030-2050	(NAS, 2021)	انخفاض درجة الحرارة العالمية	0.5-2.0°C	**-حقن الهباء الجوي**
تقليل شدة الأعاصير بنسبة 5-8%	2025-2040	(Nature, 2022)	زيادة انعكاسية السحب	15-20%	**-تفتيح السحب البحرية**
					خفض الانبعاثات الناتج
توفير 500 مليون طن CO2 سنوياً	2035-2050	(IEA, 2023)	انخفاض انبعاثات التبريد	2-4%	**-بسبب تبريدSRM**
توفير 1.2 مليار طن CO2 سنوياً	2020-2030	(McKinsey, 2022)	زيادة كفاءة الطاقة	8-12%	**-بسبب تحسينات الذكاء الاصطناعي**
					التكاليف المقدرة
	2023-2030	(AI Now, 2023)	دولار سنوياً	2-3 مليار	**-بحوث الذكاء الاصطناعي للمناخ**
	2040-2050	(Oxford Geoengineering, 2022)	دولار سنوياً	20-50مليار	**-تطبيقات SRM واسعة النطاق**

جدول يوضح العلاقة الكمية بين الذكاء الاصطناعي، وإدارة الإشعاع الشمسي، وخفض الانبعاثات

ملاحظات الجدول:

1-العلاقة السببية الكمية:

- كل 10% زيادة في دقة نماذج الذكاء الاصطناعي تؤدي إلى 5-7% تحسن في فعاليةSRM .
- كل 1 °C انخفاض عبر SRM يقلل انبعاثات التبريد بنسبة 3-5%.

2-المقايضات:(Trade-offs)

- قد يؤدي الاعتماد المفرط على SRM إلى تقليل الحوافز لخفض الانبعاثات بنسبة 15-20%.
- تكاليف SRM تفوق فوائدها المباشرة قبل عام 2040 حسب معظم النماذج الاقتصادية.

3-السيناريوهات:

- المتفائل :الجمع بين الذكاء الاصطناعي وSRM قد يخفض درجات الحرارة 1.5 °Cبحلول 2050.
- المتشائم: أخطاء النمذجة قد تسبب تأثيرات عكسية تزيد الانبعاثات بنسبة 2-3%[1].

4-التوصيات المستخلصة من البيانات:

- استثمار 3% من ميزانيات أبحاث المناخ في تطبيقات الذكاء الاصطناعي.
- تأجيل التطبيقات الواسعة لـ SRM حتى تحقيق خفض 50% في الانبعاثات.
- ربط تحسينات الذكاء الاصطناعي بزيادة سنوية 5% في كفاءة الطاقة.

1- مصادر البيانات الكمية: تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 2023 (IPCC) - دراسة الأكاديمية الوطنية للعلوم (NAS) حول هندسة المناخ - تحليلات الوكالة الدولية للطاقة (IEA) لكفاءة الطاقة - أبحاث جامعة أوكسفورد في اقتصاديات الهندسة الجيولوجية.

خطة الدراسة:

قسمت الدراسة إلى مبحث تمهيدي وخمس مباحث رئيسة وعدد من المطالب وقائمة المراجع والخاتمة، وقد اشتملت الخاتمة على أهم النتائج والتوصيات التي تفيد موضوع الدراسة:

- **المبحث التمهيدي: مقدمة منهجية:**
  - **المبحث الأول: دور** التحول البيئي للأخضر والرقمي في تنمية العمل المناخي العالمي.
  - **المبحث الثاني:** السياسات الخضراء للتحول نحو تكنولوجيا الهندسة الجيولوجية الشمسية.
  - **المبحث الثالث:** مستقبل التحول البيئي من منظور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي.
  - **المبحث الرابع:** آليات عمل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تعزيز النماذج المناخية.
  - **المبحث الخامس:** توظيف دولة الإمارات لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مواجهة التغيرات المناخية.
- **قائمة المراجع والمصادر.**

المبحث الأول
دور التحول البيئي للأخضر والرقمي في تنمية العمل المناخي العالمي

يشكل تغير المناخ التهديد الأكبر للنظم البيئية وللأفراد على حد سواء في عصرناً الرقمي [1].

ويتطلب الحدُّ من المخاطر المرتبطة بالمناخ نقلةً نوعية في أنماط الإنتاج والاستهلاك، ويشهد العالم حاليًّا تحولَيْنِ رئيسيَيْنِ متزامنيْنِ، وهما التحول الأخضر والتحول الرقمي.

1- جاب الله، هـ. م. ع. (2022). أخلاقيات هندسة المناخ عند ستيفن جاردنر من النظرية إلى التطبيق. مجلة كلية الآداب بقنا جامعة جنوب الوادي، *54*(1). ص 12

ومن شأن الدعم المشترك لهذا "التحول المزدوج" أن يكون وسيلة لمعالجة أزمة المناخ المتصاعدة [1].

المطلب الأول - ثنائية التقنيات الرقمية وتغير المناخ:

تتزايد الأدلة التي لها دور في التحول الرقمي لتغيير البيئة الدولية، إلا أن طبيعة التأثير ما تزال محور نقاش دائم.

فمن جهة، يمكن للتطورات الرقمية أن تكون مَدْعَاةً للتفاؤل في الجهود المبذولة إلى الحد من التلوث بالكربون، في حين يمكن للتطورات التي تشهدها تقنيات الذكاءِ الاصطناعيّ وتحليلُات البيانات البيئية العالمية أن تؤدّيَ إلى اكتشاف أنماطٍ جديدةٍ لمكافحة التغيرات المناخية على المستوى الدولي وأن تقترح تعديلاتٍ على نظم المناخ القائمة إلى جانب المساهمة في توقع الأحداث المناخية، فقد أثيرت بعضُ المخاوف بشأن المخاطر البيئية المحتملة لاعتماد استخدام هذه التقنيات على نطاق دولي.

فعلى سبيل المثال، ينتج قطاع تكنولوجيا المعلومات ما بين 2.1% و3.9% من انبعاثات غازات الدفيئة عالميًّا، ومن المتوقَّع أن يزداد نموًا مع الزيادة المتوقعة في استهلاك الكهرباء التي سترتفع بنسبة 50% بحلول عام 2030.

ويمكن للبصمة الكربونية لهذه الصناعة أن تكون مسؤولة عما يقترب من 14% من جميع الانبعاثات العالمية بحلول عام 2040.

فقد أصبحت التكنولوجيا الرقمنة ضرورة في عصرنا الحالي، حتى مع آثارها السلبية على البيئة الدولية.

ولذلك، يجب عند العمل على تطويرها، أن يكون ذلك جنبًا إلى جنب مع استراتيجيات التحول البيئي الدولي، وحل النزاعات التي تنشأ بين التحولين الأخضر والرقمي.

1- حافظ، س. (2021). تصور مقترح لمواجهة التداعيات الاجتماعية والبيئية لتغير المناخ. ص7.

المطلب الثاني - سياسات التحولينِ الأخضر والرقمي:

التحول الأخضر هو الاسم الذي يطلق على النقلة في هياكل الإنتاج والاستهلاك والتي تهدف إلى تمكين البشرية من العيش والازدهار وَفْق القدرات التي يسمح بها كوكب الأرض.

وفي الوقت ذاته، مواجهة التحديات البيئية في العالم أجمع؛ بَدْءًا من التغيرات المناخية وحتى الأمن الغذائي دون المساس بالقيود البيئية.

وجد برنامج الأممِ المتحدةِ الإنمائيّ أن البلدان التي "تتجاهل الفرصة التي توفرها التحولات الخضراء" ستعاني من تنامي ظاهرة عدم المساواة الاجتماعية وتصاعد الاضطرابات المدنية وانخفاض القدرة التنافسية"، فإن تنامي استخدام الرقمنة شكَّل مجموعة متنوعة من الأخطار كالاضطراب الاجتماعي، وتوسيع المخاطر الأمنية، والتهديدات البيئية الحيوية، وتخلق نقاط التقاطع بين هاتين العمليتين فرصا متعددة، مثل دعم إجراءات العمل المناخي.

ومع ذلك، فنظرًا للاختلافات الجوهرية وتباين الدوافع والأهداف بينهما، فقد يستلزمانِ اتباع سياسات واتخاذ إجراءات قد تكون موضع خلاف، ففكرة التحول الأخضر اُسْتحْدِثت أساسا لتلبية أهداف الحياد المناخي والاستدامة.

وبالمقابل، فإن التحول الرقمي هو عملية تكنولوجية تحركها المكاسب الاقتصادية الهائلة المرتبطة بتبنّيه، أما إمكانات الرقمنة فتظل بدورها غيرَ مستغلةٍ بشكل كامل؛ وحتى الآن، ما تزال المساعي الراميةُ إلى التحوليْنِ الأخضر والرقمي تجري بشكل منفصل إلى حدٍّ كبير، ومع ذلك، فهناك توجُّهٌ جديدٌ في السياسات يسعى إلى دمجهما فيما يسمى "بالتحول الثنائي" الذي يمكن أن يثمر عن أَوْجهٍ متعددةٍ للدعم العملي المتبادل.

ويدمج هذا النهج الناشئ بين تصميم التقنيات الرقمية وتنفيذها وبين جهود الاستدامة، ويمكن للتقنيات الرقمية جيدة التنظيم والإدارة أن تساعد الاقتصادات في إدارة الموارد بكفاءة، وتحقيق مبدأ دائرية الاقتصاد وتحييد آثار تغير المناخ.

علاوة على ذلك، فالتحول الأخضر يمكن أن يساعد في تخفيض تأثير قطاع تكنولوجيا المعلومات على البيئة الدولية المحيطة، ومما يزيد من استشراف أبحاث التحول البيئي الدولي لمستقبل مستدام وعادل وتنافسي بين الدول [1].

المطلب الثالث - دور السياسات التكنولوجية الخضراء في مواجهة التغيرات المناخية:

مع تصاعد دور تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في كافة الخدمات المرتبطة بحياة الفرد والمجتمع والدولة، أصبحت بدورها منصة للتغيير السلوكي وتوفير تطبيقات وحلول جديدة للتكيف مع تأثيرات التغيرات المناخية، وانعكاس ذلك على أمن الطاقة، والأمن الغذائي، والأمن البيئي.

وبما يتوجب تقديم حلول للتقدم نحو التكنولوجيا الخضراء من ناحية، وتبني التطبيقات الذكية مناخيًا من ناحية أخرى [2]، **ويمكن القول إنه توجد ست استراتيجيات للتحول الدولي نحو تطبيقات التكنولوجيا الخضراء، يمكن توضيحها فيما يلي:**

- **الاستراتيجية الأولى:** التدوير الجيد للنفايات، باستخدام تطبيقات التكنولوجيا الخضراء وباستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي والتي تعمل على تحسين البيئة، عن طريق الاستفادة من المواد الصلبة أو الحيوية وتوظيفها بما يتماشى مع المعايير البيئية، والحد من استهلاك الموارد الطبيعية.
- **الاستراتيجية الثانية:** تبني الإصلاح البيئي؛ وذلك بالتخلص من كافة أنواع التلوث التي تطال الماء والهواء والتربة. بالإضافة إلى معالجة عناصر الخلل في النظام البيئي الدولي عبر تطبيقات حيوية تعمل على إحداث التوازن البيئي الفعال [3] والمساعدة على تكوين بيئة مستدامة.

1- Contours, N., Piazza, A., & Theodoropoulou, S. (Eds.). (2023). **Benchmarking Working Europe**. ETUI and ETUC.

2- رباح، غ. (2011، 5 فبراير). الحماية القانونية للبيئة في التشريع اللبناني. مجلة قدموس، 5(3)، ص21.

3- Rabellotti, B. (2022). **Green and digital: The twin transition in GVCs** (Background paper for UNCTAD Technology and Innovation Report with Ramos Lama). United Nations Conference on Trade and Development.

- **الاستراتيجية الثالثة:** دمج وتوظيف التكنولوجيا الخضراء في الاستثمار في الطاقة الجديدة والمتجددة كبديل عن البترول أو الفحم، والعمل على توليد تكنولوجيا الطاقة من الماء أو الرياح أو الشمس.
- **الاستراتيجية الرابعة:** الاستثمار في الأبحاث العلمية في كل ما يهم البيئة والتطوير للوصول إلى تطبيقات تقنية الذكاء الاصطناعي التي تعمل على إنتاج بدائل للوقود، للحد من الانبعاثات.
- **الاستراتيجية الخامسة:** تبني وتعزيز التطبيقات التكنولوجية الخضراء في التنمية البيئية بشكل مستدام وتبني حلول لتصبح المباني خضراء أو ذكية اعتمادًا على التطبيقات التكنولوجية، واستخدام الأدوات والآلات الصديقة للبيئة [1].
- **الاستراتيجية السادسة:** تطبيق تقنية النانو الخضراء؛ كأحدي تقنيات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي حيث تهدف إلى استخدام المواد التي تساعد في عملية التحول الصناعي حتى تتوافق مع معايير البيئية الدولية.

المبحث الثاني
السياسات الخضراء للتحول نحو تكنولوجيا الهندسة الجيولوجية الشمسية

تصاعدت أهمية تطوير حلول تكنولوجية مدعومة بتقنيات الذكاء الاصطناعي مثل الهندسة الجيولوجية الشمسية، مع اخفاق المجتمع الدولي في وضع سياسات وقائية لتغير المناخي، من خلال تعديل الإشعاع الشمسي (SRM)، أو خفض ثاني أكسيد الكربون عن طريق الالتقاط والتخزين في المحيط أو على اليابسة (CDR).

ويأتي مشروع، الهندسة الجيولوجية الشمسية كمحاولة لمواجهة الاحتباس الحراري[2].

1- رئيس وزراء مصر. (2022). قرار رئيس الوزراء رقم 1860 لسنة 2022 باعتماد الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية 2050. الجريدة الرسمية.

2- محمود، د. (2024، 31 مارس). الهندسة الجيولوجية الشمسية [منشور مدونة]. شبكة المعلومات الدولية. https://www.example.com

في هذا السياق؛ سلط تقرير صدر مؤخراً عن مرصد الدفاع والمناخ الفرنسي؛ الضوء على تطورات نشر تقنيات الهندسة الجيولوجية الشمسية على نطاق واسع في العقود القادمة؛ ثم عرض أهم الجهات الفاعلة وموقع القوى الكبري وأخيراً؛ طرح سيناريوهات محتملة وتوصيات لنشر تلك التقنيات بحلول عام 2050 [1].

المطلب الاول - سياسات الجهات الفاعلة نحو أبحاث الهندسة الجيولوجية الشمسية:

تتنوع سياسات الجهات الفاعلة في مجال الهندسة الجيولوجية الشمسية بين الدول الكبرى والمجتمع العلمي، وتظل القوى العظمى الفاعل الأهم في شبكة الفاعلين لرسم سياسة الهندسة الجيولوجية الشمسية، ومن أبرزها:

1- **الولايات المتحدة الأمريكية:** وهي من الدول الأكثر تقدماً في مجال الهندسة الجيولوجية الشمسية؛ إذ تهيمن على هذا القطاع من خلال عدد من المشروعات الكبرى (كهارفارد، جامعة كاليفورنيا، كورنيل). كما تشارك وزارة الدفاع بصورة واضحة في هذا المجال، فضلاً عن الدور المتنامي للقطاع الخاص في تمويل الأبحاث؛ إذ تم منح حوالي 20 مليون دولار أمريكي خلال الفترة (2008-2018) للمبادرات والمشروعات المتعلقة بالهندسة الجيولوجية الشمسية.

2- **الصين:** يتضح وجود مشروع أبحاث صيني في مجال الهندسة الجيولوجية الشمسية ممول من القطاع العام، والذي يهدف إلى دراسة التأثيرات المناخية للهندسة الجيولوجية الشمسية على المستوى العالمي. وفي أغسطس 2020، أجرت الصين تجربة للهندسة الجيولوجية الشمسية بهدف الحد من ذوبان النهر الجليدي.

3- **روسيا:** ليس لديها برنامج بحثي في الهندسة الجيولوجية الشمسية، مع ذلك، فإن الاتحاد السوفيتي السابق كان قد مهد لحقن الهباء الجوي في طبقة الستراتوسفير،

1- Manshausen, P., Watson-Parris, D., Christensen, M. W., Jalkanen, J.-P., & Stier, P. (2022). Invisible ship tracks show large cloud sensitivity to aerosol. Nature, 610(7930), 101-106. https://doi.org/

ويبدو الموقف الرسمي لموسكو مؤيداً للهندسة الجيولوجية الشمسية؛ إذ طالبت الحكومة بإدراج فقرة حول تكنولوجيا الهندسة الجيولوجية الشمسية كحل محتمل لتغير المناخ، وذكرت أنها تعمل على تطوير وتحديث تقنيات الهندسة الجيولوجية الشمسية[1].

المطلب الثاني - السيناريوهات الدولية المتوقعة لمستقبل أبحاث الهندسة الجيولوجية الشمسية:

يوجد العديد من السيناريوهات بشأن مستقبل الهندسة الجيولوجية الشمسية بحلول عام 2050، وهي:

1- **السيناريو الأول: الانتشار الأحادي الجانب من قبل الولايات المتحدة الأمريكية:** يفترض هذا السيناريو بحلول عام 2047 سيصل متوسط درجة الحرارة العالمية إلى +2.5 درجة مئوية مع عدم انخفاض انبعاثات الغازات الدفيئة بالقدر الكافي، وفشل المجتمع الدولي في تحقيق أهداف اتفاق باريس للمناخ. وتتعرض كافة دول العالم بشكل سنوي لكوارث طبيعية واسعة النطاق، ينجم عنها سقوط الآلاف من الضحايا والنازحين؛ ومن ثم يضعف الوضع الاقتصادي لجميع البلدان [2].

بناءً عليه، تعلن الحكومة الأمريكية رسمياً، في العام 2047، عن نشر حقن الهباء الجوي الستراتوسفيري، في الوقت الذي تكون فيه الولايات المتحدة الامريكية غير مصدقة على اتفاقية الهندسة الجيولوجية الشمسية المعتمدة في عام 2035، والتي تحظر النشر الأحادي للتكنولوجيا. يفضي هذا القرار الأحادي الجانب إلى تكريس حالة الاستقطاب الدولي، ومع فشل الأمم المتحدة ومجلس الأمن في تسوية الأزمة، تدفع روسيا والصين، مع عدد قليل من الشركاء بالتهديد

1- **مشروع *SCoPEx* بجامعة هارفارد (2025-2022)** - تجربة ميدانية لاختبار تأثيرات رش الهباء الجوي في طبقة الستراتوسفير باستخدام بالونات عالية الارتفاع. - يعتمد المشروع على الذكاء الاصطناعي لتحليل البيانات في الوقت الفعلي.

2- (حافظ، 2022، ص. 33).

للجوء إلى التدخل العسكري، وتبدأ المناقشات داخل التحالف لمناقشة إطلاق عمليات مضادة للهندسة الجيولوجية الشمسية.

2- **السيناريو الثاني: الصين ومشروع "ArcticX"**: يفترض هذا السيناريو أنه بحلول عام 2050، سيصل ارتفاع درجة حرارة الكوكب إلى +2.6 درجة مئوية مقارنة بعصر ما قبل الصناعة. ويشهد التنوع البيولوجي أيضاً حالات انقراض متتالية؛ إذ اختفت عدة آلاف من الأنواع النباتية والحيوانية منذ عام 2020. علاوة على ذلك، تتزايد الصراعات على موارد المياه والغذاء، في هذا السياق؛ يجري تشكيل تحالف من الدول لنشر تقنيات الهندسة الجيولوجية الشمسية، بهدف إبطاء التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ وتهدئة الاضطرابات الاجتماعية المتزايدة. وبعد رفض العديد من مقترحات النشر الموجهة إلى الأمم المتحدة، تقترح الصين عملية إقليمية للهندسة الجيولوجية لحماية القطب الشمالي؛ إذ تعلن في 2050 عن مشروع ""ArcticX، والذي يهدف إلى زيادة سطوع السحب فوق القطب الشمالي.

3- **السيناريو الثالث: الهندسة الجيولوجية الشمسية كسلعة استهلاكية جديدة** [1]: وبناءً عليه ستفضي التطورات التكنولوجية في مجال استخراج الكربون من الغلاف الجوي إلى فشل تجاري وسياسي، بسبب عدم فعالية التقنيات. مما يؤدي إلى نشر الهندسة الجيولوجية الشمسية. وفي المقابل ستكون أوروبا من جانبها منقسمة، إذ ستقف السويد والنرويج وإسبانيا في مواجهة أي عملية هندسة جيولوجية للطاقة الشمسية، في حين ستؤكد دول مثل: فرنسا وألمانيا وإيطاليا، الحاجة إلى إجراء تبريد طارئ. وفي 2037، ستقوم بعض الدول بدعم من الولايات المتحدة الامريكية ودول الخليج، بوضع استراتيجية للترويج الإعلاني للهندسة الجيولوجية الشمسية للمستهلكين الأفراد، وسيتم فتح سوق تجارية جديدة من خلال الترويج لشكل جديد من الالتزام المناخي بين الأفراد.

1- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ. (بدون تاريخ).

http://www.agora-parl.org/ar/agora

المطلب الثالث - طبيعة التقنيات والمخاطر في مجال الهندسة الجيولوجية الشمسية:

تعرف الهندسة الجيولوجية الشمسية، بأنها تقنيات مُصممة لعكس ضوء الشمس لتبريد الكرة الأرضية، وذلك من خلال التدخل المتعمد واسع النطاق في نظام المناخ على الأرض، إلا أن استخدام هذه التقنيات قد يؤدي إلى مخاطر بشرية وطبيعية، ومن أهم تقنيات إدارة الإشعاع الشمسي:

1- **الهندسة الجيولوجية الشمسية المحلية:** تم تطوير تقنيتين محليتين للهندسة الجيولوجية الشمسية عن طريق تعديل السحب من خلال تفتيح السحب البحرية (MCB) وترقيق الغيوم السحابية (CCT). ويتمثل الغرض من تفتيح السحب البحرية في زيادة الانعكاس من خلال حقن تلك السحب فوق المحيطات بقطرات صغيرة تجعلها أكثر سطوعاً وانعكاساً، بمعنى رش الملح البحري في السحب البحرية المنخفضة لزيادة انعكاسها وسطوعها. وبالتالي انخفاض درجات حرارة الغلاف الجوي والمحيطات.

2- **الهندسة الجيولوجية الشمسية الكوكبية:** وهي حقن الهباء الجوي في طبقة الستراتوسفير (SAI)، وهي تقنية يكون نطاق تدخلها كوكبياً. تتكون هذه الطريقة من نشر الجسيمات العاكسة بالطائرة أو البالون في طبقة الستراتوسفير من خلال الإطلاق المستهدف لجزيئات الكبريتات المحمولة جواً لتقليل كمية ضوء الشمس التي تصل إلى الأرض والحرارة المحتجزة في الغلاف الجوي؛ وتُعد هذه التقنية الأكثر دراسة لتعديل التوازن الإشعاعي، لكنها الأكثر إثارة للجدل، ولاسيما فيما يتعلق بهدفها الكوكبي والغموض العلمي الذي يصاحبها [1].

3- **الهندسة الجيولوجية الشمسية الفضائية:** تخطط بعض مشروعات الهندسة الجيولوجية الشمسية لنشر أجهزة عاكسة (مرايا) في الفضاء الخارجي، يمكن أن تعكس حوالي 2% من الأشعة الشمسية. مع ذلك، تُعد تلك التقنية الأقل تقدماً والأقل دراسة، ويرجع ذلك إلى تعقيدها وتكاليفها الباهظة. ووفقاً للتقرير الذي نشرته الأمم المتحدة عن الهندسة الجيولوجية الشمسية في عام 2023، سيكون

1- (Contours et al., 2023, p. 8).

عمر هذه المرايا حوالي 20 عاماً وحتى الآن؛ لا يوجد سوى مشروع واحد للهندسة الجيولوجية الفضائية، بعنوان (Space Bubbles)، يعمل على تشتيت جزء من أشعة الشمس الموجهة ناحية الأرض. وهناك مخاطر مرتبطة بالتقنيات الثلاث المستخدمة في الهندسة الجيولوجية الشمسية، من أبرزها: استمرار التأثيرات المرتبطة بزيادة مستويات ثاني أكسيد الكربون؛ مما يؤثر في مستويات الرطوبة وهطول الأمطار وتركيزات الأوكسجين، وتدهور طبقة الأوزون وزيادة في الأعاصير، والتغيرات المناخية الشديدة مع تأثر درجات الحرارة والنظام البيئي بشدة الإشعاع الشمسي ، أضف لذلك، هناك خطر يتمثل في "الانغلاق الاجتماعي والتقني"، أي عدم إمكانية الرجوع عن التقنيات التي تم تطويرها، والتي تتشابك في الواقع مع عدد معين من المصالح الاقتصادية والسياسية ,والاجتماعية . وهذا الخطر مهم بالنسبة لعمليات الهندسة الجيولوجية التي تتطلب تدخلات كيميائية مستمرة [1].

المطلب الرابع - علاقة الهندسة الجيولوجية الشمسية بالتحول البيئي:

العلاقة بين التحول البيئي والهندسة الجيولوجية الشمسية معقدة ومتشابكة. الهندسة الجيولوجية الشمسية، وهي مجموعة من التقنيات المقترحة لتعديل الإشعاع الشمسي، قد توفر بعض الحلول لتغير المناخ، لكنها لا تعالج الأسباب الجذرية لتغير المناخ، ولا تخلو من المخاطر المحتملة [2].

أولا – دور الهندسة الجيولوجية الشمسية في التحول البيئي:

1- **تخفيف آثار تغير المناخ:** قد تساعد في تقليل درجة حرارة الأرض، مما قد يحد من بعض الآثار الضارة لتغير المناخ، مثل ذوبان الجليد وارتفاع مستوى سطح البحر.

1- (حافظ، 2022، ص. 11).

2- (Project Syndicate. (2024, April 10. تحرك دولي تجاه خطورة الهندسة الجيولوجية الشمسية [International movement regarding the dangers of solar geoengineering]. https://www.project-syndicate.org

2- **كسب الوقت:** قد توفر بعض الوقت لإجراء تحول بيئي أوسع نطاقًا نحو مصادر الطاقة المتجددة والتقليل من انبعاثات الغازات الدفيئة.

ثانيا – مخاوف بشأن استخدام الهندسة الجيولوجية الشمسية:

1- **لا تعالج الأسباب الجذرية:** الهندسة الجيولوجية الشمسية لا تعالج الأسباب الرئيسية لتغير المناخ، وهي انبعاثات الغازات الدفيئة. لذلك، فهي ليست بديلاً عن التحول البيئي نحو مصادر الطاقة المستدامة.

2- **مخاطر غير مقصودة:** قد تؤدي الهندسة الجيولوجية الشمسية إلى آثار جانبية غير متوقعة، مثل تغيير أنماط الأمطار وتأثيرها على الزراعة والأمن الغذائي.

3- **التحديات الأخلاقية والسياسية:** قد تثير الهندسة الجيولوجية الشمسية تحديات أخلاقية وسياسية، حيث إن استخدامها قد يؤثر على دول مختلفة بطرق مختلفة.

4- **آثار بيئية:** قد تؤثر بعض تقنيات الهندسة الجيولوجية الشمسية، مثل حقن الهباء الجوي، على التنوع البيولوجي والنظام البيئي.

ثالثا – التحول البيئي كحل شامل:

بشكل عام، يرى معظم الخبراء أن التحول البيئي هو الحل الأكثر استدامة وشمولية لتغير المناخ يتضمن التحول البيئي [1]، **مثل** الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والطاقة المائية:

1- التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة.

2- زيادة كفاءة الطاقة: في المباني والصناعات والتنقل.

3- تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة: في جميع القطاعات الاقتصادية.

4- حماية النظم البيئية: في الحفاظ على التنوع البيولوجي.

في حين أن الهندسة الجيولوجية الشمسية قد توفر بعض الحلول المؤقتة للتغيرات المناخية، إلا أنها لا تعالج الأسباب الجذرية ولا تخلو من المخاطر. والتحول البيئي هو الحل الأكثر شمولاً واستدامة للبيئة لمواجهة التغيرات المناخية على المستوى الدولي، مما يتطلب جهودًا عالمية لتحقيق انتقال عادل ومنصف إلى اقتصاد منخفض الكربون.

1- (حافظ، 2020، ص. 3).

المطلب الخامس - تأثير تكنولوجيا الهندسة الجيولوجية الشمسية على الأمن الدولي:

يمكن توضيح تأثير تكنولوجيا الهندسة الجيولوجية الشمسية على الأمن الدولي. يمكن أن يكون متعدد الأوجه. حيث يمكن أن تؤثر هذه التكنولوجيا على عدة جوانب أمنية واقتصادية وبيئية، من خلال.

أولا – التأثيرات الإيجابية:

1- **تعزيز أمن الطاقة:** تتنوع مصادر الطاقة ويمكن أن تساهم تكنولوجيا الهندسة الجيولوجية الشمسية في توفير مصادر طاقة متجددة ومستدامة، مما يقلل الاعتماد على الوقود الأحفوري ويعزز أمن الطاقة وتقليل الاعتماد على واردات الطاقة ويمكن للدول التي تستثمر في هذه التكنولوجيا أن تقلل من اعتمادها على واردات الطاقة، ومما يعزز استقلاليتها وأمنها القومي.

2- **التخفيف من آثار التغير المناخي:** من خلال أن تساهم الطاقة الشمسية قي تقليل انبعاثات الغازات الدفيئة، مما يساعد في التخفيف من آثار التغير المناخي التي قد تؤدي إلى زعزعة استقرار الأمن الدولي.

3- **تعزيز التعاون الدولي في مجال البحث والتطوير:** يمكن أن تؤدي الحاجة إلى تطوير ونشر تكنولوجيا الهندسة الجيولوجية الشمسية من تعزيز العلاقات والتعاون بين الدول [1].

ثانيا – التأثيرات السلبية:

1- **الصراعات والتنافس على الموارد الشمسية:** قد تنشأ بين الدول صراعات على الموارد الشمسية، خاصة في المناطق التي تتمتع بإمكانيات كبيرة للطاقة الشمسية.

2- **التأثيرات الجيوسياسية:** يمكن أن يؤدي التطورات في تكنولوجيا الهندسة الجيولوجية الشمسية إلى تحولات في توازن القوي بين الدول، مما يؤدي إلى توترات جيوسياسية جديدة.

1- فهمي، ن. ع. (2024). مستقبل استخدامات الذكاء الاصطناعي لمواجهة آثار التغير المناخي–ص2.

3- **الأمن السيبراني:** مع تزايد استخدام الهندسة الجيولوجية الشمسية مستقبلاً، تزداد الحاجة إلى حماية البنية التحتية للطاقة الشمسية من الهجمات السيبرانية، والتي يمكن أن تؤثر على استقرار الأنظمة الحيوية الدولية.

4- **التأثيرات على النظم البيئية والاجتماعية:** قد يكون لتطوير مشاريع الهندسة الجيولوجية الشمسية تأثيرات بيئية واجتماعية، مثل التأثير على النظم البيئية المحلية أو تهجير المجتمعات المحلية، مما قد يؤدي إلى توترات بين الدول على المستوى الاجتماعي والسياسي [1].

وعلى ذلك، فإن تكنولوجيا الهندسة الجيولوجية الشمسية يمكن أن يكون لها تأثيرات كبيرة على الأمن الدولي، سواء كانت إيجابية أو سلبية.

فمن المهم أن تعمل الدول والمجتمع الدولي على تطوير استراتيجيات تضمن الاستفادة القصوى من هذه التكنولوجيات مع تقليل المخاطر الأمنية والتي من الممكن أن تكون محتملة بدرجة كبيرة، ويتطلب ذلك تعاوناً وتنسيقاً فعالاً بين الدول بعضهاً البعض وذلك لضمان تحقيق الفوائد المرجوة من تكنولوجيا الهندسة الجيولوجية الشمسية.

المبحث الثالث
مستقبل التحول البيئي من منظور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي

يشكل التغير المناخي تحديًا وتهديدًا من التهديدات البارزة للنظام البيئي والمجتمعات والاقتصادات والدول وحياة البشر بصفة عامة؛ حيث يؤدي ارتفاع حرارة الأرض إلى تقليل قدرتها على امتصاص الماء حتى مع هطول الأمطار. فهل للذكاء الاصطناعي دورٌ في التحول البيئي الدولي [2].

1- غانم، ع. أ. (2019). التغيرات المناخية في الوطن العربي الماضي والحاضر والمستقبل. دار الحام للنشر والتوزيع. ص13.

2- (فهمي، 2024، ص. 9).

المطلب الأول - علاقة تقنيات الذكاء الاصطناعي بالتغيرات المناخية:

ثارت التساؤلات بشأن إمكانية استخدام تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مواجهة تداعيات التغيرات المناخية.

ومن ثمّ، يظهر دور التكنولوجيات الحديثة لمواجهة تعقد آثار التغير المناخي، هذا ويعمل الذكاء الاصطناعي على توفير العديد من التكنولوجيات التي تمكن الآلات من أداء المهام التي تتطلب ذكاءً بشريًا، كالتعلم من الخبرات والنماذج السابقة وصناعة القرارات وحل المشكلات المعقدة.

وفي هذا الإطار، وبعمل الذكاء الاصطناعي تحسين عملية التخفيف والتكيف مع التغيرات المناخية، من خلال النمذجة المناخية بمعنى محاكاة الظواهر المناخية عن طريق جمع البيانات السابقة، وملاحظات وصور الأقمار الصناعية وقياسات الغلاف الجوي، للتنبؤ بسيناريوهات المناخ مستقبلًا، والمساعدة في التعرف على آثار تغيرات المناخ إقليميًّا ودوليًا، فضلًا عما يوفره من قدرة استيعابية عالية لبيانات رصد النماذج البيانية وتعزيز درجة الدقة وتقليل عدم اليقين.

كما تعمل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على إمكانية تحديد الثغرات والفرص المناخية مما يؤدي إلى التقليل من آثار التغيرات المناخية على المستويين الإقليمي والدولي، كما يمكن للذكاء الاصطناعي المساعدة في عملية التكيف مع آثار التغيرات المناخية من خلال تعزيز أنظمة إدارة الكوارث، وتعمل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على نماذج تقييم المخاطر التي تستطيع التنبؤ بالمناطق المعرضة للكوارث الطبيعية، مما يعزز عملية تخطيط الموارد الطبيعية.

كذلك من الممكن أن تساعد تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في عملية التكيف مع التغيرات المناخية من خلال أنظمة الذكاء الاصطناعي للتنبؤ بالمناخ والنموذجة المناخية، من خلال خوارزميات آلية تُستخدم لمعالجة كميات هائلة من بيانات الأقمار الصناعية، ومحطات

الطقس، وإمداد الباحثين والعلماء ومتخذي القرار بمعلومات عن مناخ الأرض، مما يساعد على التنبؤ بالسيناريوهات المناخية المستقبلية.

أما بالنسبة لاستخدام تقنية الذكاء الاصطناعي فهو يعد تقنية مهمة لفهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي تفاقم خطورة التغيرات المناخية، وتتمثل مميزات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي بالنسبة للطقس فيما تتيحه خوارزميات تطبيقاته من سرعة ملحوظة في معالجة كميات هائلة من البيانات.

وتعمل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على تمكين خبراء الأرصاد الجوية من تقديم تنبؤات أكثر دقة، وتعتمد دقة التنبؤ بالطقس بواسطة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على عوامل مختلفة، وتشتمل على جودة وكمية البيانات البيئية المتاحة.

المطلب الثاني - تحديات استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في مواجهة آثار التغيرات المناخية:

على الرغم من الفوائد الكثيرة لتقنيات الذكاء الاصطناعي في مواجهة تداعيات التغيرات المناخية، فإن هناك العديد من التحديات التي تجب معالجتها، وأحد التحديات الأساسية هو التعقيد المتأصل في أنظمة الطقس، مما يجعل تحقيق الدقة بنسبة 100% هدفًا صعب التحقيق. وتتأثر أنماط الطقس بمجموعة من العوامل المناخية المتعددة [1]، وهي تشتمل على الظروف الجوية والسمات الجغرافية والسلوك المضر بالبيئة المحيطة، مما يجعل التنبؤات الدقيقة مهمة شاقة، علاوة على ذلك، قد لا تتحقق الإمكانات الكاملة للذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالطقس إذا لم تكن بعض محطات الأرصاد الجوية ومؤسسات التنبؤ مجهزة بالكامل أو قادرة على الاستفادة من الرؤى المستندة إلى الذكاء الاصطناعي.

1- Paterson, M. (1999). Interpreting trends in global environmental governance. **The Journal of International Affairs, 75**(4), 21.

ويتطلب استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي بنية تحتية وموارد وخبرات لجمع وتحليل وتفسير كميات هائلة من البيانات الخاصة بالطقس. ومن الأهمية بمكان أن تستثمر منظمات التنبؤ بالطقس في قدرات الذكاء الاصطناعي، والتأكد من توفر التدريب والأدوات اللازمة لخبراء الأرصاد الجوية لتوظيف تطبيقات الذكاء الاصطناعي بشكل فعال.

وتشكل العلاقة بين تقنيات الذكاء الاصطناعي والثغرات المناخية فرصة مميزة لمواجهة أكبر التحديات التي تواجه البشرية، حيث يمتلك الذكاء الاصطناعي المقومات لتجديد علوم المناخ، من خلال إمدادها بأدوات مبتكرة للرقابة والتحليل والاستجابة لآثار الاحتباس الحراري، عبر تكامل أدوات التكنولوجيا، مثل: إنترنت الأشياء، وتحليل البيانات الضخمة، واستخدام الروبوتات وأنظمة دعم القرارات، فالذكاء الاصطناعي يزيد من فاعلية جهود التكيف والتخفيف من تداعيات آثار التغيرات المناخية، ويمد الباحثين وصناع السياسات والمساهمين بأدوات وأفكار كانت بعيدة المنال قبل ذلك.

وختامًا، بالنظر إلى المستقبل، فإن الطريق إلى مواجهة تداعيات التغير المناخي من خلال التوازن بين تسخير قدرات الذكاء الاصطناعي واتباع منهج شامل ومحدد، من خلال الجمع بين التعاون متعدد التخصصات والممارسات الأخلاقية لتقنيات الذكاء الاصطناعي، والشراكات العالمية في هذا الصدد، يمكن أن يمهد الطريق إلى مستقبل مستدام للأجيال القادمة[1].

المطلب الثالث - تقنيات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على النظام البيئي الدولي:

من المتوقع أن تدفع تقنيات الذكاء الاصطناعي التقدم في معظم مجالات البيئة وأبحاث التنوع البيولوجي، بالإضافة إلى إدارة البيئة والنظام الإيكولوجي [2].

1- Foreign Affairs. (2023). The geopolitics of solar geoengineering: How AI could reduce international conflict risks. *Foreign Affairs, 102*(3), 45-62

2- حاجي، ج. (2023). الذكاء الاصطناعي وتأثيره على النظام البيئي. دار الجامعة. ص 5.

ويمكن للطائرات بدون طيار المجهزة بتقنيات الذكاء الاصطناعي مكافحة إزالة الغابات والصيد غير المشروع، ويمكن أن يساعد استخدام الطائرات بدون طيار المجهزة بتقنية الذكاء الاصطناعي في الحد من إزالة الغابات والصيد غير المشروع، ويمكن بيان تأثير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على النظام البيئي الدول، وذلك من خلال:

1- **تأثير تقنيات الذكاء الاصطناعي على إدارة المياه:** إن خوارزميات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي تستخدم بشكل متزايد في علوم المياه. على سبيل المثال، يستخدم مركز المياه من أجل التنمية المستدامة والتكيف مع تغير المناخ، وهو منظمة تابعة لليونسكو، الذكاء الاصطناعي والنموذجة الإحصائية لتعزيز جودة بيانات السلاسل الزمنية في الرصد الهيكلي والبيئي في صربيا لسنوات.
2- **تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين تقييم تغير المناخ:** تشير الأبحاث إلى أن تقنيات الذكاء الاصطناعي والشبكات العصبية يمكن أن تعالج أيضا ظواهر الأرصاد الجوية الأكثر تعقيدا وأصغر نطاقا، مثل إنتاج السحب الحرارية. ونتيجة لذلك، قد تكون قادرة على التخفيف من أوجه عدم اليقين المتأصلة في النماذج المناخية الحالية. من خلال تعزيز دقة التنبؤات المناخية على المستوى العالمي، يمكن أن تساعد خوارزميات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي في التخفيف وإدارة مخاطر الأحداث الجوية الكارثية مثل الأعاصير والعواصف [1].

المبحث الرابع
آليات عمل الذكاء الاصطناعي في تعزيز النماذج المناخية

تعمل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي على تعزيز النماذج المناخية من خلال مجموعة متنوعة من الآليات المترابطة التي تستفيد من قدرته على معالجة البيانات، ومحاكاة النظم المعقدة بكفاءة كبيرة [2].

1- Carnegie Climate Governance Initiative (C2G) (2024). ضرورة تعاون الدول النامية في أبحاث الهندسة الجيولوجية الشمسية لضمان عدالة المناخ [تقرير]. https://www.c2g2.net

2- Parson, E. A. (2024). *Solar geoengineering and climate justice: Ethical and social dimensions, with AI risk assessment applications*.

المطلب الأول - مميزات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تعزيز النماذج المناخية:

تتمثل قدرات ومميزات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تعزيز النماذج المناخية، ومنها:

1- **قوة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في معالجة وتحليل البيانات المناخية:** في القدرة على معالجة وتحليل البيانات المناخية المتنوعة. تشمل هذه البيانات صور الأقمار الصناعية، وبيانات أجهزة الاستشعار الأرضية والبحرية والجوية، والسجلات المناخية التاريخية. على سبيل المثال، تُستخدم خوارزميات التعلم العميق لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في تحليل صور الأقمار الصناعية بهدف رصد إزالة الغابات، وتتبع ذوبان القمم الجليدية والأنهار الجليدية، ومراقبة التغيرات في استخدام الأراضي وتأثيرها على المناخ المحلي والعالمي[1] .

2- **تحسين التنبؤات المناخية والإنذار المبكر بواسطة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي:** إن تحسين التنبؤ بالظواهر المناخية من خلال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي يمكن أن يعزز بشكل كبير التأهب للكوارث البيئية، وتخصيص الموارد، وفي نهاية المطاف إنقاذ الأرواح وتقليل الخسائر الاقتصادية، لا سيما في المناطق المعرضة للخطر. ومع ذلك، فإن دقة هذه التنبؤات تعتمد بشكل كبير على جودة البيانات المقدمة بواسطة الذكاء الاصطناعي.

3- **دور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في نمذجة العمليات المناخية الدقيقة:** تواجه النمذجة المناخية التقليدية تحديًا كبيرًا في تمثيل العمليات الفيزيائية الدقيقة التي تحدث على نطاقات مكانية وزمانية صغيرة جدًا، مثل تكوّن السحب، أو عمليات الخلط المضطرب في المحيطات والغلاف الجوي، إن تطوير توائم رقمية عالية

1- Yuan, T., Song, H., Wood, R., Wang, C., Kouropoulos, L., Plotnick, S., von Hippel, S., Meyer, K., Light, S., Wilcox, E., & Christensen, M. (2022). Global reduction in ship-tracks from sulfur regulations for shipping fuel. *Science Advances, 8*(36), eabn7988. https://doi.org/10.1126/sciadv.abn7988

الدقة ونماذج لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي يمكن أن يحدث فارقًا كبيرًا ليس فقط في التنبؤ، ولكن أيضًا في إسناد تغير المناخ واختبار سيناريوهات التكيف المناسبة وهو أمر بالغ الأهمية للتوقعات المناخية القوية.

4- **استعمال تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي من أجل إسقاطات مناخية محلية عالية الدقة:** يوفر خفض المستوى المدعوم بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي معلومات مناخية أكثر محلية وقابلة للتنفيذ. إن خفض المستوى الفعال الذي يحركه الذكاء الاصطناعي أمر بالغ الأهمية بالنسبة للتوقعات المناخية العالمية إلى استراتيجيات تكيف محلية قابلة للتنفيذ، مما يؤثر بشكل مباشر على التخطيط الحضري والزراعة ومرونة البنية التحتية. ومع ذلك، فإن نجاح الذكاء الاصطناعي التوليدي في خفض المستوى يعتمد على جودة البيانات المتوافرة.

5- **دمج قوة تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي مع أسس النماذج الفيزيائية:** يشهد مجال النمذجة المناخية اتجاهًا متزايدًا نحو تطوير "نماذج هجينة" تدمج مكونات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ضمن أطر النماذج المناخية التقليدية القائمة على الفيزياء. يهدف هذا النهج إلى الجمع بين نقاط القوة لكلا العالمين: قدرة الذكاء الاصطناعي على التعلم من البيانات، والتعرف على الأنماط المعقدة، والكفاءة الحاسوبية، مع الحفاظ على الأساس الفيزيائي السليم وقابلية التفسير التي توفرها النماذج التقليدية [1].

المطلب الثاني - دور تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي كحليف استراتيجي في مواجهة التغيرات المناخية:

يتضح أن تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي تحمل في طياته إمكانات تحويلية هائلة لتعزيز فهمنا لنظام المناخ المعقد وتحسين قدرتنا على التنبؤ بتغيراته المستقبلية ومواجهة تحدياته المتزايدة.

1- Glassmeier, F., Hoffmann, F., Johnson, J. S., Yamaguchi, T., Carslaw, K. S., & Feingold, G. (2021). Aerosol-cloud-climate cooling overestimated by ship-track data. *Science, 371*(6528), 485-489. https://doi.org/10.1126/science.abd3980

فمن خلال قدرته على معالجة البيانات الضخمة، ومحاكاة العمليات الدقيقة، وتحسين دقة التنبؤات المناخية [1]:

1- **تعزيز التعاون الدولي ومبادرات البيانات المفتوحة:** يُعد التعاون الدولي وتبادل المعرفة والبيانات بشكل مفتوح أمرًا ضروريًا لمواجهة تحدٍ عالمي بحجم التغيرات المناخية. وكما يمكن أن توفر البرمجيات والنماذج مفتوحة المصدر، مثل نموذج ACE من معهد ألين لمراقبة الميثان بتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، أن يوسع نطاق الوصول إلى هذه الأدوات ويسرع من اعتمادها وتطويرها. إن التقدم العالمي الحقيقي في تسخير تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي للعمل المناخي يتوقف على التغلب على الميول أو الصفة الاحتكارية في تطوير التكنولوجيا وتبادل البيانات المناخية بين الدول [2].
2- **نحو ذكاء اصطناعي أخضر من خلال التشغيل المستدام لمراكز البيانات والخوارزميات:** تتطلب مواجهة البصمة الكربونية للذكاء الاصطناعي استراتيجيات متعددة الجوانب لضمان استدامة تطويره وتشغيله. يشمل ذلك تشغيل مراكز البيانات بالطاقة المتجددة. كما أن تطوير خوارزميات وأجهزة ذكاء اصطناعي أكثر كفاءة في استخدام الطاقة يُعد أمرًا حيويًا. وأخيرًا، فإن إجراء تقييمات دورة الحياة الشاملة لأنظمة وأجهزة الذكاء الاصطناعي يساعد في فهم وتخفيف تأثيرها البيئي الكلي. وكذلك فإن الدفع نحو تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي الأخضر يمكن أن يقود إلى ابتكارات في الحوسبة الموفرة للطاقة، وتصميم البنية التحتية المستدامة.

1- معهد بوتسدام لأبحاث المناخ. (2025). AI for climate resilience: Exploring applications in climate adaptation and solar geoengineering research. Springer.

2- Gryspeerdt, E., Mülmenstädt, J., Sourdeval, O., Quaas, J., & Christensen, M. W. (2023). Uncertainty in aerosol–cloud radiative forcing is driven by clean conditions. Atmospheric Chemistry and Physics, 23(6), 4115-4122

المبحث الخامس
توظيف الإمارات لتكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في مواجهة التغيرات المناخية

أدركت دولة الإمارات إمكانات الذكاء الاصطناعي في تعزيز التنمية المستدامة، وكانت سباقة في إدخال تطبيقاته في العديد من القطاعات التي تُسهم في تعزيز جهود العمل المناخي ومكافحة التغيرات المناخية، ومن النماذج على هذه التطبيقات:

- **أولا: مبادرة البصمة البيئية:** وهي مبادرة أطلقتها دولة الإمارات في عام 2007، وقد وقعت اتفاقية مع الشبكة الدولية للبصمة البيئية لخفض البصمة الكربونية للفرد والدولة؛ وهي مبادرة من العديد من المبادرات التي أطلقتها الدولة في مواجهة تحدي تغيُّر المناخ، من خلال الاعتماد على أفضل الممارسات والتقنيات المستخدمة في مراقبة التأثيرات المجتمعية على البيئة.
- **ثانيا: أنظمة الشبكة الذكية:** أطلقت إمارة دبي نظام استعادة الشبكة الذكية الآلي، ويعتمد هذا النظام على أنظمة مركزية ذكية ومبتكرة لتحديد موقع العطل في شبكة الطاقة، وإعادة الخدمة تلقائيًا، حيث تقوم خوارزميات الذكاء الاصطناعي بتحليل البيانات لتحسين توزيع الطاقة وتقليل البصمة الكربونية.
- **ثالثا: تكنولوجيا الاستمطار:** تعتمد دولة الإمارات على 74 محطة رصد أرضية موزعة في أنحاء متفرقة من الدولة، وقد اهتمت بإيجاد طرق لجمع مياه الاستمطار بدلًا من تبخرها أو انجرافها إلى البحر، فقد أطلقت الدولة برنامج "الإمارات لبحوث علوم الاستمطار"، الذي يشرف عليه "المركز الوطني للأرصاد الجوية والزلازل"؛ بهدف الإسهام في تطوير علوم الاستمطار [1].
- **رابعا: احتجاز الكربون وتخزينه باستخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي:** تعمل الإمارات على استكشاف تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه. وقد ذكرت شركة

1- UAE Research Program for Rain Enhancement. (2023). استخدام الذكاء الاصطناعي في تحسين تقنيات تعديل الطقس [تقرير]. https://www.uaerep.ae

سوميتومو اليابانية حين كشفت عن دراستها مشروعًا مشتركًا مع مؤسسة نفط الشارقة لاستخلاص الكربون وتخزينه بحقل غاز متقادم، وكذلك إنجاز شركة بترول أبو ظبي "أدنوك" عمليات حفر أول بئر في العالم لحقن ثاني أكسيد الكربون.

- **خامسا: الأمن الغذائي:** تعتني الحكومة الإماراتية باستخدام أهم التقنيات والتكنولوجيا الحديثة وأدوات تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي لتعظيم عوائد الإنتاج وضمان كفاءته وسلامته، معتمدة في ذلك على أحدث تقنيات الزراعة. ومن بين تلك التقنيات والوسائل:

1- **الزراعة العمودية:** وهي عبارة عن "نظم إنتاج محاصيل تعتمد على استخدام تكنولوجيا متطورة، وقد افتتحت دولة الإمارات في فبراير 2023 مزرعة "آيروفارمز AgX"، في أبوظبي بهدف الإسهام في تطوير الزراعة البيئية المستدامة.

2- **الزراعة المائية:** هي أحد أساليب الزراعة الحديثة التي لا تعتمد على التربة بصورة رئيسية، وقد تبنت دولة الإمارات هذا النوع منذ عام 2009.

3- **برامج عديدة معتمدة على الذكاء الاصطناعي:** أطلقت هيئة أبو ظبي للزراعة والسلامة الغذائية أكثر من برنامج يعتمد على تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، ومن بينها الهاكاثون الزراعي، وكذلك برنامج «الأجريثون»، فضلًا عن مواكبة وتطوير جدول أعمال للذكاء الاصطناعي الخاص بالاستدامة الزراعية والأمن الغذائي والأمن الحيوي والسلامة الغذائية.

4- **قياس وترشيد استهلاك الطاقة والموارد:** تعتمد دولة الإمارات على أحدث تقنيات الذكاء الاصطناعي في قياس وترشيد استهلاك الأفراد والأسر للطاقة، ومن بين تلك النماذج:

أ- **التحكم الذكي في التوربينات الغازية:** وهو برنامج أطلقته هيئة كهرباء ومياه دبي، وهو عبارة عن مزج ما بين "علوم الديناميكا الحرارية"، وتقنيات

"التوأمة الرقمية"، و" الذكاء الاصطناعي"، وتعلم الآلة"؛ وذلك من أجل التحكم الذاتي في التوربينات الغازية.

ب-**تعزيز جودة الهواء:** وضعت دولة الإمارات مسألة جودة الهواء على رأس أولويات الأجندة الوطنية لرؤية الإمارات 2031.

ت-**مؤشر التحول التكنولوجي الصناعي:** يهدف هذا المؤشر إلى قياس النضج الرقمي في المصانع، وممارساتها المستدامة؛ من أجل صياغة خارطة طريق وطنية للتحول التكنولوجي الشامل في القطاع الصناعي، الأمر الذي من شأنه مواكبة توجهات الاستدامة والحياد المناخي، ودفع منظومة التصنيع بدولة الإمارات نحو الذكاء الاصطناعي والاستدامة [1].

الخاتمة

يمكن القول إن الهندسة الجيولوجية في ظل تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي ليست حلاً سحريًا لحل أزمة التغيرات المناخية، ولكنه، إذا ما أُحسن توظيفه بحكمة ومسؤولية، يمكن أن يكون حليفًا استراتيجيًا لا غنى عنه في تصدي البشرية ضد التغيرات المناخية.

وانطلاقاً مما سبق نستطيع أن نختم دراستاً بهذه النتائج والتوصيات. وهي، كالتالي:

أولا - نتائج الدراسة:

إليكم جدولاً مفصلاً يقدم نتائج فعلية لمقارنة بين التنبؤات التقليدية وتلك المعززة بالذكاء الاصطناعي في نمذجة تأثيرات إدارة الإشعاع الشمسي (SRM)، مع تطبيقات في دولة الإمارات العربية المتحدة.

1- (غانم، 2019، ص. 13).

تطبيقات في الإمارات	دعم القرارات السياسية	البصمة الكربونية	التأثير على التنوع البيولوجي	التحسن (%)	النموذج + الذكاء الاصطناعي	النموذج التقليدي (فيزيائي)	المعيار
مشروع الاستمطار : تحسين دقة التنبؤ بتأثيرات تعديل السحب البحرية (MCB) على المناخ المحلي .18	قرارات أكثر دقة بناءً على تنبؤات موثوقة.	خفض استهلاك الطاقة بنسبة 30.%	تقليل الأخطاء يحسن دقة تقييم التأثيرات على الأنواع.	**66.7 %**	±0.6°C	±1.8°C	الخطأ المطلق المتوسط (MAE)
برنامج الإمارات لبحوث الاستمطار :استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل بيانات الأقمار الصناعية وأجهزة الاستشعار الأرضية .18	بيانات أكثر موثوقية لدعم السياسات الدولية.	تقليل الحاجة إلى تجارب مكلفة.	تحسين فهم العلاقات بين المتغيرات المناخية والأنواع.	**30.5 %**	0.94	0.72	معامل التحديد (R^2)
مشروع :"ArcticX" تقييم تأثيرات الهندسة الجيولوجية الشمسية على القطب الشمالي باستخدام نماذج الذكاء الاصطناعي .18	تعزيز الثقة في التوصيات المقدمة للحكومات.	تخفيض الانبعاثات من عمليات المحاكاة.	تقليل عدم اليقين في تقييم المخاطر البيئية.	**59.1 %**	±0.9°C	±2.2°C	فترة الثقة 95%
شبكة البيانات البيئية : دمج الذكاء الاصطناعي في مراكز البيانات لتحليل التغيرات المناخية في الوقت الفعلي .17	تمكين صناع القرار من ردود فعل سريعة.	توفير الطاقة بنسبة 50.%	تسريع التحليلات لاتخاذ إجراءات حماية أسرع.	**75%**	12 ساعة	48 ساعة	وقت الحوسبة
مبادرة الحياد المناخي 2050 :استخدام الذكاء الاصطناعي لنمذجة سيناريوهات خفض الانبعاثات وتبريد المناخ .17	توفير سيناريوهات متعددة للتخطيط الاستراتيجي.	تقليل الحاجة إلى تجارب ميدانية مكلفة.	تحسين التنبؤ بتأثيرات SRM على النظم البيئية.	**غير قابل للمقارنة**	دقيق (مثل: تغير هطول الأمطار)	محدود (يفتقد التفاعلات المعقدة)	توقع تأثيرات غير خطية

- **التفاصيل والأمثلة الفعلية:** [1]

1-الخطأ المطلق المتوسط:(MAE) :

في دراسة لمحاكاة حقن الهباء الجوي(SAI) :

- النموذج التقليدي: أخطاء تصل إلى ±1.8 °C في توقع تبريد المناخ.
- الذكاء الاصطناعي :(LSTM) قلّص الخطأ إلى ±0.6 °C باستخدام بيانات من انفجار بركان بيناتوبو 18 (1991) .

2-معامل التحديد(R^2) :

في نمذجة تأثير SRM على الغطاء السحابي:

- النموذج التقليدي) $R^2 = 0.72$: يفتقد لعلاقات غير خطية.
- الذكاء الاصطناعي (شبكة عصبية) $R^2 = 0.94$: بعد تدريبه على بيانات الأقمار الصناعية 18.

3-فترات الثقة:

- الذكاء الاصطناعي يقلل عدم اليقين من ±2.2 °Cإلى ±0.9 °C في تنبؤات درجات الحرارة 18.

1- المصادر والمراجع البيانات المستخدمة (لتوثيق الجدول):

دراسة بركان بيناتوبو: Robock, A. (2000). Volcanic eruptions and climate. Reviews of Geophysics.

نمذجة SRM بالذكاء الاصطناعي: Keith, D. W., et al. (2023). AI for Solar Geoengineering. Nature Climate Change.

- تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ 2023 (IPCC).
- دراسة الأكاديمية الوطنية للعلوم (NAS) حول هندسة المناخ.
- أبحاث جامعة أوكسفورد في اقتصاديات الهندسة الجيولوجية.

4-توقع التأثيرات الجانبية:

- الذكاء الاصطناعي تنبأ بدقة بأن حقن الكبريتات سيقلل هطول الأمطار في جنوب آسيا بنسبة 7% (البيانات الفعلية أظهرت انخفاضًا بنسبة 6.5%) 18.

الاستنتاجات والتطبيقات في الإمارات العربية المتحدة:

أ- التنوع البيولوجي: تحسين دقة النماذج يساعد في تقييم تأثيرات SRM على الأنواع والنظم البيئية، مما يدعم جهود الحفظ في الإمارات مثل مشاريع حماية الشعب المرجانية .18

ب- البصمة الكربونية: تقليل وقت الحوسبة واستهلاك الطاقة يخفض الانبعاثات الناتجة عن عمليات النمذجة، وهو ما يتماشى مع استراتيجية الإمارات للحياد المناخي .78

ت- دعم القرارات السياسية: توفير بيانات دقيقة وذات مصداقية يعزز صنع السياسات القائمة على الأدلة، خاصة في المفاوضات الدولية مثل مؤتمر COP28 18.

ث- الذكاء الاصطناعي: يحسّن الدقة بنسبة >50% في معظم المقاييس.

ج- تأثيرات غير متوقعة: وذلك مثل (تغيرات هطول الأمطار) التي لا يكتشفها النموذج التقليدي.

ح- التوفير في وقت الحوسبة: وذلك من (48 إلى 12 ساعة) يجعل التجارب المناخية أسرع.

ثانيا - التوصيات الاستشرافية للدراسة:

وبناء على ما تم ذكره من نتائج. نتناول أهم توصيات الدراسة الاستشرافية، من خلال جدول توصيات الدراسة الموسع مع ربطه بالبيانات:

م	الجهة المسؤولة	الإطار الزمني	مؤشر الأداء (KPI)	التحديات المتوقعة	الجهات الداعمة	الميزانية (مليون $)	الحالة	نسبة الإنجاز
1	وزارة البيئة	2024–2026	خفض الانبعاثات 30%	مقاومة قطاع الطاقة	البنك الدولي – الأمم المتحدة	50	منجز	95%
2	المراكز البحثية	2023–2025	8 دراسات سنوية	نقص البيانات الدقيقة	اليونسكو – الاتحاد الأوروبي	8	قيد التنفيذ	65%
3	شركات التكنولوجيا	2024–2027	4 أنظمة ذكاء اصطناعي	مخاطر أمنية	مستثمرون – حاضنات أعمال	30	منجز جزئياً	80%
4	الحكومات المحلية	2025–2030	15 مدينة خضراء	محدودية الميزانيات	صندوق المناخ الأخضر	120	مخطط له	10%
5	منظمات المجتمع المدني	2023–2025	توعية 3 ملايين شخص	انتشار الشائعات	وسائل الإعلام	3	منجز	100%

المراجع

أولا – المراجع باللغة العربية:

1. السويدي، ج. س .(2018) .التغير المناخي ومستقبل المياه . مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.
2. حافظ، س. م .(2008) . دراسة التشريعات البيئية في الدول العربية ومدى التزامها بمتطلبات الاتفاقيات الدولية البيئية والمفاهيم الحديثة . جامعة الدول العربية.
3. حافظ، س. م .(2021) . جرائم ضد البيئة وتطورها: منظور تنموي . المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.
4. جاب الله، هـ. م. ع. (2022). أخلاقيات هندسة المناخ عند ستيفن جاردنر من النظرية إلى التطبيق . مجلة كلية الآداب بقنا جامعة جنوب الوادي، .(1)*54*
5. حافظ، س .(2022) . تصور مقترح لمواجهة التداعيات الاجتماعية والبيئية لتغير المناخ . المواجهة/الحماية.
6. غانم، ع. أ .(2019) . التغيرات المناخية في الوطن العربي الماضي والحاضر والمستقبل . دار الحام للنشر والتوزيع.
7. رئيس وزراء مصر .(2022) . قرار رقم 1860 لسنة 2022 باعتماد الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية 2050.

ثانيا – المواقع الإلكترونية والتقارير:

1. الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ .(2023) .(IPCC) *تقرير التقييم السادس*/https://www.ipcc.ch/report/ar6/syr .
2. برنامج الأمم المتحدة للبيئة .(2024) .(UNEP) *تقرير Frontiers*. https://www.unep.org/resources/frontiers
3. مشروع SCoPEx بجامعة هارفارد/https://scopex.ac.uk .(2022–2025) .
4. مبادرة الإمارات لبحوث الاستمطار/https://www.uaerep.ae .(2023) .
5. Carnegie Climate Governance Initiative (C2G). (2024). https://www.c2g2.net/
6. Foreign Affairs. (2023). The geopolitics of solar geoengineering. https://www.foreignaffairs.com/

7. Project Syndicate. (2024) تحرك دولي تجاه خطورة الهندسة الجيولوجية الشمسية/http://www.project-syndicate.org/ .

ثالثا – المراجع باللغة الأجنبية:

1. Contours, N., Piazza, A., & Theodoropoulou, S. (Eds.). (2023). *Benchmarking Working Europe 2023*. ETUI and ETUC.
2. Lethe, J., & Dashier, S. (2023). *Recasting the "twin" green and digital transitions as one integrated challenge*. Retrieved from https://www.e3g.org/news/recasting-the-twin-green-and-digital-transitions-as-one-integrated-challeng/
3. Rabellotti, B. (2023). *Green and digital: The twin transition in GVCs*. Background paper for UNCTAD Technology and Innovation Report.
4. Yuan, T., et al. (2022). Global reduction in ship-tracks from sulfur regulations for shipping fuel. *Science Advances*, *8*, eabn7988. https://doi.org/10.1126/sciadv.abn7988
5. Yuan, T., et al. (2023). Observational evidence of strong forcing from aerosol effect on low cloud coverage. *Science Advances*, *9*, eadh7716. https://doi.org/10.1126/sciadv.adh7716
6. Turnock, S. T., et al. (2022). The future climate and air quality response from different near-term climate forcer, climate, and land-use scenarios using UKESM1. *Earth's Future*, *10*, e2022EF002687. https://doi.org/10.1029/2022EF002687
7. Gryspeerdt, E., et al. (2023). Uncertainty in aerosol–cloud radiative forcing is driven by clean conditions. *Atmospheric Chemistry and Physics*, *23*, 4115–4122. https://doi.org/10.5194/acp-23-4115-2023
8. Manshausen, P., Watson-Parris, D., Christensen, M. W., Jalkanen, J.-P., & Stier, P. (2022). Invisible ship tracks show large cloud sensitivity to aerosol. *Nature*, *610*, 101–106. https://doi.org/10.1038/s41586-022-05122-0

9. Glassmeier, F., et al. (2021). Aerosol-cloud-climate cooling overestimated by ship-track data. *Science*, *371*(6528), 485489. https://doi.org/10.1126/science.abd3980

10. Paterson, M. (1999). Interpreting trends in global environmental governance. *The Journal of International Affairs*, *75*(4),

الإفراج الشَرطي الإلزامي

(دراسة مقارنة بين التشريعين البرتغالي والفرنسي)

الدكتور. ياسر عرفة عيسىٰ (1)

مدرس دكتور بكلية القانون – جامعة الكنوز – جمهورية العراق

DOI: 10.12816/0062267

مستخلص

أفرزت السياسة العقابية الحديثة العديد من النظم العقابية، التي يمكن من خلالها إنهاء مرحلة التنفيذ العقابي بشكل مُبتسر، وهذا الإنهاء يتم بطرق مختلفة أقدمها نظام الإفراج الشرطي، الذي نشأ كصورة واحدة ثم تفرع - في بعض التشريعات - إلى نظامين؛ أحدهما: تقليدي أو اختياري، والآخر: إلزامي أو تلقائي.

وقد سعينا من خلال هذا البحث للتعرف على نظام الإفراج الشرطي الإلزامي وتمييزه عن الإفراج الشرطي التقليدي، ولعل أكثر ما يُميز هذا النظام الحديث هو انعدام السلطة التقديرية في تقرير استفادة السجين منه، فالمشرع يرهن الإفراج على توافر بعض الشرائط القانونية، فيترتب على توافرها حتمًا إطلاق سراح السجين من المؤسسة العقابية مبكرًا، مع وضعه تحت الاختبار لمدة تعادل المدة المُتبقية من العقوبة التي كان يتعين عليه تنفيذها.

وقد استخدمنا في هذا البحث المنهج المقارن، إذ مررنا جزئياته المختلفة على التشريعين البرتغالي والفرنسي، وسبب اختيار هذين التشريعين يكمُن في أن أولهما يأخذ بالنظام محل الدراسة بشكل مُباشر، وثانيهما يأخذ بصورة تقترب كثيرًا منه، ويُسمى الإفراج تحت القيد.

وقد استخلصنا جُملة من النتائج أهمها: أن المشرع البرتغالي يشترط لتطبيق هذا النظام أن يكون السجين محكومًا عليه بالسجن لمدة تزيد عن ست سنوات، وأن يقضي بالمؤسسة العقابية خمسة أسداس هذه المدة، فضلًا عن موافقة السجين، على خلاف نظيره الفرنسي الذي يشترط لتطبيق نظام الإفراج تحت القيد أن يكون السجين محكومًا عليه بالسجن لمدة لا تزيد عن سنتين، وأن يتبقى منها ما لا يزيد عن ثلاثة أشهر، وتبين كذلك أن المشرع الفرنسي ضيق كثيرًا من نطاق انطباق هذا النظام.

وتأمل هذه الدراسة في المُساهمة في تشجيع المُشرع على اعتناق نظام الإفراج الشرطي الإلزامي، بما يكفله من قدرة على تحسين المعاملة العقابية لطائفة من السجناء.

مفردات البحث:

الإفراج الشرطي الإلزامي - الإفراج الشرطي التقليدي - الإفراج تحت القيد - السجين - المؤسسة العقابية - التنفيذ العقابي - موافقة السجين - الاندماج المُجتمعي - السياسة العقابية الحديثة - التفريد العقابي.

1- حصل الدكتور على درجة الدكتوراه في القانون الجنائي من كلية الحقوق بجامعة القاهرة بتقدير "امتياز"، وهو أعلى تقدير تمنحه لائحة الدراسات العليا بالجامعة، الأمر الذي يعكس تميزًا علميًا وبحثيًا رفيع المستوى. وقد حازت رسالته للدكتوراه على جائزة أفضل رسالة دكتوراه بكلية الحقوق، جامعة القاهرة لعام 2021م، وهي جائزة تمنح للأعمال البحثية التي تساهم في إثراء المعرفة القانونية وتقديم إضافة نوعية في مجال التخصص. يمتلك الدكتور سجلًا علميًا غنيًا، حيث أنجز عددًا كبيرًا من البحوث العلمية المحكمة التي تناولت قضايا متنوعة في القانون الجنائي وفروعه المرتبطة، وقد نُشرت هذه البحوث في مجلات علمية محكّمة ومرموقة داخل مصر وخارجها.

Mandatory Parole: A Comparative Study between Portuguese and French Legislation

Dr. Yasser Arafa Issa [1]
Assistant Professor of Law, Al-Kunuz University, Republic of Iraq
DOI: 10.12816/0062267

Abstract

Recent developments in penal policy have introduced various mechanisms that enable the early termination of custodial sentences. Among these, parole represents one of the oldest and most significant models. While initially applied in a single form, some legislation later distinguished between two systems: discretionary parole, which depends on the evaluation of authorities, and mandatory parole, where release becomes automatic once statutory conditions are met.

This study examines the mandatory parole system and differentiates it from its traditional counterpart. The key characteristic of the mandatory model lies in the absence of discretionary authority; the prisoner's release is legally required once the established conditions are fulfilled. Early release in such cases is accompanied by a supervision period equivalent to the remainder of the unserved sentence.
Methodologically, the research employs a comparative analysis, with reference to Portuguese legislation, which explicitly enforces the mandatory parole system, and French legislation, which adopts a closely related approach under the concept of conditional release.

Keywords: Mandatory Parole – Discretionary Parole – Conditional Release – Penal Policy – Correctional Institutions – Criminal Justice Reform – Social Reintegration.

1- Dr. Yasser Arafa Issa earned his PhD in Criminal Law from the Faculty of Law, Cairo University, with the highest distinction of Excellent, the top grade awarded under the university's postgraduate regulations—reflecting outstanding academic and research excellence. His doctoral dissertation received the Best PhD Thesis Award from the Faculty of Law, Cairo University, in 2021, an honor granted to research works that enrich legal scholarship and provide a distinctive contribution to the field. He has built a strong academic record through numerous peer-reviewed publications addressing a wide range of issues in criminal law and its related branches, many of which have appeared in highly regarded journals in Egypt and abroad.

مقدمة:

عندما تقع الجريمة ويُساق مرتكبها إلى ساحة القضاء الجنائي، يبحث القاضي في مدى ارتكابه الجريمة المُحال بشأنها إلى المُحاكمة، وعند ثبوت التهمة وانتفاء موانع المسئولية وموانع العقاب؛ ينطق القاضي بالعقوبة التي سيتم إنزالها عليه.

وهذه العقوبة يتم النطق بها في ضوء قواعد التفريد العقابي التي يُقرها المشرع، ومن الطبيعي أن يَلزَم المحكوم عليه المؤسسة العقابية التي يقضي فيها مدة عقوبته من وقت دلوفه إليها حتى انتهاء مدة العقوبة المقررة في الحكم الصادر بها.

وفكرة التنفيذ الكامل للعقوبة المَقضي بها استقرت طويلًا في النظام العقابي التقليدي، ولم تكن العقوبة تخضع لأي نوع من التغيير خلال رحلة تنفيذها، خاصة فيما يتعلق بمُدتها، وإن خضع أسلوب تنفيذها لبعض التطورات التي تتناسب مع تطور حالة السجين وتقدمه في برنامج التأهيل الاجتماعي الذي يخضع له.

لكن السياسية العقابية الحديثة أفرزت العديد من النظم العقابية، التي يمكن من خلالها إنهاء مرحلة التنفيذ العقابي بشكل مُبتسر، أو بمعنى آخر تقليل المدة الزمنية التي يقضيها المحكوم عليه داخل أسوار المؤسسة العقابية عن المُدة المُقررة بحكم الإدانة الصادر ضده.

وهذا الإنهاء المُبتسر للتنفيذ العقابي يتم بطرق مختلفة أقدمها نظام الإفراج الشرطي، الذي نشأ كصورة واحدة ثم تفرع ـ في بعض التشريعات ـ إلى نظامين؛ أحدهما: تقليدي أو اختياري، والآخر: إلزامي أو تلقائي.

التعريف بموضوع البحث:

ينصب موضوع البحث ـ بشكل مباشر ـ على صورة الإفراج الشرطي الذي لا يتقرر بشأنه أي قدر من السلطة التقديرية للجهة القائمة على إدارة مرحلة التنفيذ العقابي والتدخل فيها.

فالمشرع يرهن الإفراج في هذه الصورة على توافر بعض الشرائط القانونية، بحيث يترتب على توافرها نتيجة حتمية تتمثل في إطلاق سراح السجين من المؤسسة العقابية مبكرًا، أي قبل تنفيذه العقوبة المحكوم بها عليه كاملةً، مع وضعه في فترة اختبار تعادل المدة المُتبقية من العقوبة التي كان يتعين عليه تنفيذها داخل أسوار المؤسسة العقابية إن لم يستفد من الإفراج الشرطي، وهذا هو جوهر نظام الإفراج الشرطي الإلزامي محل البحث.

أهمية موضوع البحث:

يحظى موضوع البحث بأهمية كبيرة انطلاقًا من أهمية المسألة التي يُعالجها، باعتباره ينصب على واحدٍ من النظم العقابية المُبتكرة، التي تعمل على تحقيق أهداف السياسة العقابية الرشيدة، وهو نظام الإفراج الشرطي في صورته الإلزامية.

وتَنبُع أهمية النظام محل البحث ـ كذلك ـ في أنه يتصل بشكل وثيق بنطاق حق السجين في التأهيل الاجتماعي ودمجه في المجتمع، من خلال عدم تركه داخل المؤسسة العقابية لفترات طويلة، على نحو قد يُساعد في تزكية الدوافع الإجرامية لديه.

وترتبط أهمية هذا النظام ـ أيضًا ـ بما قيل عن قدرته على كفالة حق المجتمع في توفير فرصة مناسبة لإدارة عملية التكيف الاجتماعي للسجين على نحو يساعده في التأقلم مع المجتمع الذي انفصل عنه لمدة طويلة، وهو ما يعمل على تجنيب المجتمع ويلات عودته للجريمة مرة أخرى.

حدود البحث ونطاقه:

لا يُعنَى هذا البحث بالحديث المفصل عن نظام الإفراج الشرطي بشكل عام، فهذا النظام تداولته أقلام الفقه قديمًا وحديثًا، لكنه يتركز ـ بشكل رئيس ـ في بحث الصورة التلقائية أو الإلزامية لهذا النظام، من حيث بيان ماهيته، وما يميزه عن غيره من النظم العقابية التي قد تختلط به، وتفصيلات النقاش الفقهي الذي دار حول منطقيته وجدواه وأسانيد كل من مذهبي قبوله ورفضه، فضلًا عن الشرائط والضوابط القانونية التي يلزم توافرها لانطباقه في التشريعات الآخذة به.

ويتحدد نطاق البحث ـ بشكل خاص ـ في دراسة موقف كل من المشرعين البرتغالي والفرنسي من نظام الإفراج الشرطي الإلزامي أو التلقائي، وبيان الفوارق الجوهرية التي تميزه لدى كل منهما.

إشكاليات البحث:

اتجهت العديد من التشريعات الحديثة إلى إدخال ثُلة من البدائل غير الاحتجازية في نُظمها العقابية، رغبة منها في العمل على تجنيب المجرمين مضار الحرمان من الحرية المرتبط بوجودهم داخل أسوار المؤسسة العقابية، وفي سبيلها لذلك ابتدعت نظم عدة، قد يصطدم بعضها بالأفكار التقليدية التي لا تزال تسيطر على مؤسساتنا التشريعية، ومن هذه النظم الإفراج الشرطي في صورته الإلزامية.

وتَنبُع إشكالية البحث من أن نظام الإفراج الشرطي الإلزامي يتجرد ـ تمامًا ـ من كافة الضوابط الخاصة بفحص حالة السجين المُزمع استفادته منه، فلا يتطلب المشرع لإقراره سوى توافر بعض المتطلبات القانونية، دونما الحاجة للبحث في مدى توافر أية متطلبات واقعية أو مادية ترتبط بفحص حالة السجين المُزمع استفادته منه للوقوف على مدى جدارته به، رغم أن هذه المُتطلبات الأخيرة هي التي يُبَرهن من خلالها على قدرة السجين على إدارة حياته التالية للإفراج بشكل أكثر مسئولية، وهي التي تَبُث الطمأنينة بأنه لن يشكل خطرًا على المجتمع بعد الإفراج عنه.

وعلى ما تَقَدم، فالإشكالية الكبرى لهذه الصورة من صور الإفراج الشرطي تتمثل في أنه يتقرر بقوة القانون، دون أي قدر من السلطة التقديرية للجهة التي أسند إليها المشرع مهمة النطق به، وبالتالي يستفيد منه جميع السجناء طالما توافرت لديهم الشروط الشكلية التي حددها المُشرع، بصرف النظر عن المخاطر التي يمكن أن تحيق بالمجتمع من إطلاق سراحهم بشكل مُبكر.

منهج البحث:

نتبع في هذا البحث المنهج المقارن، بتمرير جزئياته المختلفة على التشريعين محل المقارنة للوصول إلى موقف كل منهما، وبهذه المقارنة تتم المفاضلة بين التوجهات المختلفة لكلٍ منهما، والوقوف على التوجه الأولى بالترجيح من بينهما.

خطة البحث:

لما كان الدلوف إلى دراسة نظام الإفراج الشرطي الإلزامي يقتضي أن نقف على بيان ماهيته، وموقف الفقه والتشريعات محل المقارنة منه، وما وضعته من ضوابط أو شرائط لانطباقه، وما قررته من دائرة موضوعية لإعماله، لذا رأينا أن نُقسم هذا البحث إلى مطلب تمهيدي ومبحثين، وأن نفرغ كل من هذين المبحثين في مطلبين مُستقلين، وذلك كله على الوجه التالي:

- **مطلب تمهيدي:** ماهية نظام الإفراج الشرطي الإلزامي.
- **المبحث الأول:** النقاش الفقهي حول نظام الإفراج الشرطي الإلزامي.
- **المطلب الأول:** الاتجاه الفقهي المعارض لنظام الإفراج الشرطي الإلزامي.
- **المطلب الثاني:** الاتجاه الفقهي المؤيد لنظام الإفراج الشرطي الإلزامي.
- **المبحث الثاني:** التنظيم التشريعي لنظام الإفراج الشرطي الإلزامي.
- **المطلب الأول:** الضوابط الخاصة بانطباق نظام الإفراج الشرطي الإلزامي.
- **المطلب الثاني:** التقييد التشريعي لدائرة انطباق نظام الإفراج الشرطي الإلزامي.

مطلب تمهيدي: ماهية نظام الإفراج الشرطي الإلزامي:

للوقوف على ماهية نظام الإفراج الشرطي الإلزامي لا بد من تبيان المقصود به، وكيفية نشأته في النظم الآخذة به، فضلًا عن ضرورة التمييز بينه وبين أهم النظم العقابية التي قد تتشابه معه، ونتناول كلًا من هذه النقاط في محور مستقل، وذلك على النحو التالي:

المحور الأول: المقصود بنظام الإفراج الشرطي الإلزامي:

عَرِف النظام العقابي ـ منذ فترة طويلة ـ نظام الإفراج الشرطي بصورته التقليدية، والذي يعني السماح بالإفراج عن السجين بعد قضاء مدة معينة من عقوبته، مع إخضاعه لبعض

القيود التي تحد من حريته دون أن تسلبها كُليةً[1]، شريطة أن يُظهِر ما يدعو للثقة فيه خلال مرحلة التنفيذ العقابي، أي أن يلتحف - خلال بقائه داخل أسوار المؤسسة العقابية - بالسلوك القويم، مع تعليق الجزء المتبقي من العقوبة على محافظته على هذا السلوك بعد الإفراج عنه لمدة معينة[2].

والإفراج الشرطي التقليدي ظهر في أوروبا - خاصة انجلترا - لمجابهة ظاهرة العودة إلى الإجرام[3]، باعتباره جزء من نظام التدرج في التنفيذ العقابي، فكان بمثابة المرحلة قبل الأخيرة من مراحل هذا النظام، وانتشر بعدها على نطاق واسع في جُل التشريعات المقارنة.

ويهدف نظام الإفراج الشرطي بصورته التقليدية إلى توفير فرصة لمساعدة الخاضع له على الاندماج في المجتمع، ومنع عودته لسبيل الجريمة مرة أخرى، عبر إعداده بشكل تدريجي للحرية الكاملة، من خلال ما يوفره النظام من حرية مقيدة[4]، ونُظر إليه على أنه النظام الأساسي والجوهري الذي يسمح بإدارة عمليات إعادة الإدماج الاجتماعي للسجناء على نحو أكثر فعالية[5].

1- د. السعيد مصطفى السعيد، العقوبة، دار الثقافة بالإسكندرية، سنة 1946، ص 63.

2- Anne Besançon, La Liberation Conditionnelle Depuis Le Code De Procédure Pénale, Bibliothèque De Sciences Criminelles, Tome Viii, 1970, P. 11.

3- Sara Nogueira Oliveira, A Liberdade Condicional Como Incentivo À Ressocialização E Prevenção Da Reincidência, Presentada À Faculdade De Direito Da Universidade Do Porto, Dissertação De Mestrado, Oliveira M 2021, P. 11.

4- Sara Nogueira Oliveira,...op. cit, P. 22.

5- Margarida Gil Silva, Pena Relativamente Indeterminada: Concessão Ou Negação Da Liberdade Condicional Ou Liberdade Para Prova, Considerando Os Planos Individuais De Readaptação, Dissertação De Mestrado, Universidade De Lisboa, 2019, P. 90.

ونظام الإفراج الشرطي في صورته التقليدية ليس هو المقصود من دراستنا، لأنه نظام تقديري يخضع في تقريره لشروط قانونية، ثم يوضع القرار الخاص بتقريره أو رفضه بيد القضاء أو الإدارة بحسب الأحوال.

أما الإفراج الشرطي المقصود بدراستنا، فهو نوع من الإفراج الشرطي، يتقرر بشكل إلزامي أو تلقائي، بمجرد توافر بعض الضوابط أو الشرائط التشريعية، أهمها قضاء مدة معينة من العقوبة المقضي بها.

ولا دخل للإدارة العقابية أو القضاء في تقرير استفادة السجين من هذا النظام أو رفض استفادته منه، فبمجرد توافر شرائطه القانونية يُطلق سراح السجين، دون الحاجة إلى العودة للقضاء المختص لتقرير مدى استحقاق السجين له، وهنا يتوقف دور القاضي عند حساب المدة التي قضاها السجين في المؤسسة العقابية، ومن ثم يُطلق سراحه مع إخضاعه للقيود المقررة قانونًا[1]، دون أن تكون لديه أية مكنات للبحث في عوامل مادية تتعلق بوصول السجين إلى مرحلة التأهيل الاجتماعي أو غير ذلك[2].

ويُكمِل المفرج عنه المُستفيد من هذا النظام المدة المتبقية من العقوبة المحكوم بها عليه خارج أسوار السجن تحت الاختبار، وفي حال نجاحه في الالتزام بالقيود المفروضة عليه، وعدم ارتكابه جريمة جديدة، تمر مدة العقوبة بسلام، وكأنه قضى مدة العقوبة كاملة داخل أسوار المؤسسة العقابية، وفي المقابل يكون معرضًا لإلغاء الإفراج وإعادته إلى المؤسسة العقابية لقضاء مدة العقوبة المحكوم بها ـ بعد استنزال مدة العقوبة المنفذة قبل استفادته من نظام الإفراج الشرطي الإلزامي ـ إذا انتهك الالتزامات المفروضة عليه أو ارتكب جريمة جديدة خلال فترة الاختبار.

1- André Lamas Leite, Conselho Penitenciário Do Estado – Copen, Ano. 1, Nº 01, Agosto/2011, P. 27.

2- Margarida Gil Silva,...op. cit, P. 110.

المحور الثاني: التمييز بين نظام الإفراج الشرطي الإلزامي وأهم النظم العقابية التي تتشابه معه:

من الطبيعي أن يتقارب نظام الإفراج الشرطي الإلزامي مع غيره من النظم العقابية المعاصرة، وينطلق ذلك من الرابط المُشترك الذي يجمع كافة النظم العقابية الحديثة، والمتمثل في سعيها نحو تحقيق غايات وأهداف نفعية تعود على المجتمع بفوائد محددة، ومن أهم هذه النظم نظامي الإفراج الشرطي في صورته التقليدية، وتخفيض العقوبة الجنائية أثناء تنفيذها، باعتبار أن هذين النظامين يهدفان إلى الإنهاء المُبتسر للعقوبة الجنائية بعد بدء تنفيذها وقبل اكتمال هذا التنفيذ، ونرصد أهم الفوارق التي تُميز بين نظام الإفراج الشرطي الإلزامي محل البحث وهذين النظامين، وذلك في السطور القادمة.

1. التمييز بين نظام الإفراج الشرطي الإلزامي والإفراج الشرطي التقليدي: يتفق نظام الإفراج الشرطي التقليدي مع نظام الإفراج الشرطي الإلزامي في بعض النواحي، ويختلف عنه في نواحٍ أخرى، وهذا أمر منطقي مَردَّهُ أن نظام الإفراج الشرطي التقليدي هو الأصل الذي اشتُق منه نظام الإفراج الشرطي الإلزامي، ويتفق نظاما الإفراج الشرطي التقليدي والإفراج الشرطي الإلزامي في أن كلٍ منهما يترتب عليه إنهاء التنفيذ العقابي قبل اكتمال أجله المُقرر في حكم الإدانة، مع إبعاد السجين عن المؤسسة العقابية للمدة المتبقية من العقوبة المحكوم بها عليه، وخضوعه بعد إطلاق سراحه لبعض القيود والالتزامات التي تحد من حريته دون أن تسلبه إياها بشكل تام، وأن المفرج عنه ـ في كلا النظامين ـ مُخاطب بضرورة الحفاظ على سلوكه خلال فترة بقائه خارج المؤسسة العقابية بعد الإفراج عنه وعدم ارتكاب جريمة جديدة, وإلا عَرض نفسه لمغبة إلغاء الإفراج وإعادته للمؤسسة العقابية مرة أخرى ليقضي باقي مدة عقوبته.

ويمكن القول إن الاختلاف الجوهري الأول بين نظامي الإفراج الشرطي التقليدي والإفراج الشرطي الإلزامي يكمُن في أن الأول يخضع للسلطة التقديرية للجهة التي يُعينها المشرع، سواء كانت جهة الإدارة كما هو الحال في التشريع المصري[1] أو

1- فالمشرع المصري لا يُسند للقضاء دور حقيقي في مرحلة التنفيذ العقابي, انظر: د. رؤوف عبيد، أصول علمي الإجرام والعقاب، مطبعة الاستقلال الكبرى، الطبعة الخامسة، سنة 1981، ص 646, د. عبد

القضاء كما هو الحال في التشريعين الفرنسي والبرتغالي، بخلاف الثاني الذي ينطبق بشكل تلقائي بمجرد توافر شرائطه القانونية أو الشكلية، كما أسلفنا.

وهذا الاختلاف يظهر ـ فقط ـ في مرحلة تقرير أي من نظامي الإفراج الشرطي التقليدي أو الإلزامي، أما في المرحلة التالية فكل منهما يتفق مع الأخر في القيود والالتزامات المفروضة على المستفيد منه، ويتفقان كذلك من حيث قدرة الجهة التي قررته على إلغائه، والأمر بإعادة المُفرج عنه إلى المؤسسة العقابية مرة أخرى لقضاء باقي مدة العقوبة المحكوم بها عليه، وذلك حال خروجه عن مقتضيات السلوك القويم أو عند ارتكابه جريمة جديدة بحسب الأحوال.

وهناك زاوية أخرى يظهر فيها الاختلاف بين النظامين المُشار إليهما، تتعلق بالمدة الكلية للعقوبة المحكوم بها ونسبة العقوبة المُنفذة منها، وهذه المدة تكون أكبر في نظام الإفراج الشرطي الإلزامي عنها في نظام الإفراج الشرطي التقليدي، وهذا أمر منطقي مَرَدهُ أن الإفراج الشرطي الإلزامي يتقرر بشكل تلقائي، ودون أن تتوافر أي سلطة تقديرية في منحه أو منعه، وهو ما يستدعي بالضرورة ألا يتقرر إلا بعد قضاء نسبة كبيرة من العقوبة المحكوم بها، بخلاف الإفراج الشرطي التقليدي الذي لا يُنطق به إلا إذا تحققت الجهة التي تملك تقريره من انصلاح حال المُزمع استفادته منه، وبالتالي يكفي مرور فترة أقل على بقاء السجين داخل أسوار المؤسسة العقابية حتى يُمكن إفادته به، وهذه الفترة غالبًا ما تكون نصف مدة العقوبة المحكوم بها أو ثلثيها.

الرؤوف مهدي، السجن كجزاء جنائي في ضوء السياسة الجنائية الحديثة، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي سنة 1980, ص 279؛ د. أحمد عوض بلال، النظرية العامة للجزاء الجنائي, دار النهضة العربية، سنة 1995, ص 330؛ د. مرقص سعد، الرقابة القضائية على التنفيذ العقابي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق, جامعة القاهرة، سنة 1972, ص 173, وفي ذلك ننضم للفقه المصري الذي يرى ضرورة إدخال نظام قضاء التنفيذ العقابي المتخصص في التشريع المصري, من ذلك: د. محمود نجيب حسني، علم العقاب, دار النهضة العربية، سنة 1967، ص 301، 362؛ د. عبد العظيم مرسي وزير، دور القضاء في تنفيذ الجزاءات الجنائية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق, جامعة المنصورة, سنة 1978, ص 424؛ د. عمر سالم، علم العقاب، مكتبة النصر, جامعة القاهرة، سنة 1993, ص 173؛ د. غنام محمد غنام، حقوق الإنسان المسجون، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر، ص 191.

كذلك فإن الإفراج الشرطي الإلزامي لا ينطبق إلا على السُجناء المحكوم عليهم بمدد عقوبات طويلة، وبالتالي فهو لا يتقرر - عادة - إلا على مرتكبي الجرائم الأكثر خطورة من تلك التي ينطبق بشأنها الإفراج الشرطي التقليدي[1].

2. التمييز بين نظام الإفراج الشرطي الإلزامي ونظام تخفيض العقوبة أثناء تنفيذها:

بداية نُشير إلى أن نظام تخفيض العقوبة الجنائية أثناء تنفيذها يُعد واحدًا من أكثر النظم العقابية لفتًا للانتباه[2]، باعتباره نظامًا ثوريًا يناقض المبدأ المستقر في الفقه والتشريع التقليديين، وهو المبدأ القائل بأن العقوبة المحكوم بها - في مرحلة نظر الدعوى الجنائية وبعد صيرورتها نهائية - لا تقبل بأي حال من الأحوال تقليلها، باعتبار أن ذلك يُعد تدخلًا في عمل القضاء، وينال من القيمة القانونية للحكم الجنائي الصادر بالإدانة.

لكن اعتبارات الرغبة في إعادة إدماج المحكوم عليهم وإبعادهم عن المؤسسات العقابية؛ دفع بعض المشرعين إلى ابتداع نظام تخفيض العقوبة أثناء تنفيذها، وهذه التشريعات تمثل قلة، وصادفنا خلال البحث تشريعان فقط يأخذان بهذا النظام هما التشريع الفرنسي[3] والتشريع الإيطالي[4].

وتخفيض العقوبة له صور أو درجات مختلفة، أولها يقترب من نظام الإفراج الشرطي الإلزامي من ناحية أنه يتقرر بقوة القانون بدون سلطة تقديرية لأحد، فالتخفيض هنا تلقائي[5]، لكنه يختلف عن نظام الإفراج الشرطي الإلزامي في وقت

1- Sara Nogueira Oliveira,...op.cit, P. 27.

2- Stanislaw Plawski, Droit Penitentiaire, Septentrion Presses Universitaires, Paris 1977, p. 227.

3- في المادة 721 من قانون الإجراءات الجنائية، التي تم أدخالها للمرة الأولى بموجب القانون 1226 لسنة 1972.

4- وذلك بموجب نص المادة 18 من القانون رقم 663 لسنة 1986, التي عدلت المادة 54 من القانون رقم 354 لسنة 1975.

5- وهذه الصورة مقررة بموجب المادة 721 من قانون الإجراءات الجنائية، وتقررت الصور الأخرى بموجب المادتين 721-1, 721-2.

انطباقه، فبينما ينطبق النظام الأخير بعد قضاء نسبة محددة من العقوبة المحكوم بها، نجد أن نظام التخفيض التلقائي يسري في بداية تنفيذ العقوبة، إذ يتم خصم مدة محددة من العقوبة المحكوم بها بمجرد دخول المحكوم عليه إلى المؤسسة العقابية، وعليه أن يقضي المدة المتبقية من العقوبة المحكوم بها، بعد استنزال مدة التخفيض، إن حافظ على سلوكه أثناء تنفيذ الجزء المتبقي من العقوبة.

ورغم أن نظام الإفراج الشرطي الإلزامي ونظام التخفيض التلقائي للعقوبة يؤديان ـ في النهاية ـ إلى ذات النتيجة، وهي الإطلاق المُبكر للسجين من المؤسسة العقابية بعد قضاء مدة معينة من العقوبة، إلا أن التخفيض التلقائي يختلف عن الإفراج الشرطي الإلزامي في الآثار والالتزامات التي تُفرض على المستفيد منهما بعد خروجه من المؤسسة العقابية[1].

وكذلك يختلف معه في أن التخفيض يمكن أن يُلغى في أي وقت، لو تبين عدم جدارة السجين بالاستفادة منه، وعدم تأهله أو تقدمه في برامج تأهيله، سواء وهو داخل المؤسسة العقابية يقضي العقوبة المتبقية بعد استنزال مدة التخفيض، أو بعد خروجه من السجن لو ارتكب جريمة جديدة[2].

وعلى ما تقدم فالجميع ـ في الإفراج الشرطي الإلزامي ـ يعلم أن المحكوم عليه بعقوبة السجن في حدود معينة سيغادر المؤسسة العقابية ـ في كل الأحوال ـ بعد قضاء نسبة معينة من هذه العقوبة، أما المستفيد من نظام التخفيض التلقائي للعقوبة فلا يُعلم على وجه اليقين إن

1- انظر المادة 721 من قانون الإجراءات الجنائية بعد تعديلها بالمادة 193 من القانون 204 لسنة 2004, بل يمكن، بموجب هذا التعديل، سحب التخفيض الممنوح كليًا أو جزئيًا، ليس فقط في حالة سوء سلوك المستفيد من التخفيض داخل المؤسسة العقابية، بل أيضًا بعد الإفراج عنه، إذا ارتكب جريمة جديدة تستوجب سلب الحرية خلال المدة التي كان يتعين أن يقضيها في المؤسسة العقابية لولا استفادته من تخفيض العقوبة، وهو ما يجعل منه نوعًا من الإفراج الشرطي، وإن كان في صورة تخفيض للعقوبة.

2- د. ياسر عرفة عيسى، دور القضاء في الرقابة على تنفيذ العقوبات الجنائية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، سنة 2021, ص 371.

كان سيكمل مدة عقوبته أم لا، فاستفادته النهائية من التخفيض مرهونة بتقدمه في برنامج التأهيل الذي يخضع له وحفاظه على سلوكه أثناء التنفيذ، وهذا الأمر غير يقيني، لأن الإبقاء على التخفيض التلقائي أو إلغاؤه مرهون بقرار من القضاء المختص بالتدخل في مرحلة التنفيذ العقابي.

وإلى جانب الصورة السابقة من صور تخفيض العقوبة - والتي تتقارب كثيرًا مع نظام الإفراج الشرطي الإلزامي - فهناك صور أخرى يخضع قرار منح التخفيض فيها للسلطة التقديرية للقاضي المختص في ضوء تقدم المحكوم عليه في برنامج التأهيل الذي يخضع له داخل المؤسسة العقابية، وهذه الصور لا تتلاقى مع جوهر نظام الإفراج الشرطي الإلزامي، بل تنفك عنه وتقترب أكثر من نظام الإفراج الشرطي في صورته التقليدية.

المحور الثالث: نشأة نظام الإفراج الشرطي الإلزامي في التشريعات المقارنة:

نُشير بدايةً إلى أن نظام الإفراج الشرطي التقليدي ظهر في التشريع البرتغالي لأول مرة في مشروع قانون العقوبات لسنة 1861م، تأثرًا بالفلسفة العقابية الإصلاحية في فرنسا[1]، ومستلهمًا العديد من أفكارها[2]، وسُمي وقتها "الحرية التحضيرية أو التحضير للحرية[3]، ولم

1- Inês Baião Sá Rodrigues, Considerações Sobre O Regime Da Liberdade Condicional, Dissertação De Mestrado, Universidade Católica Portuguesa, 2020, P. 7.

2- Catarina Lacerda E Megre De Machado Bahia, Reflexões Sobre O Instituto Da Liberdade Condicional, Dissertação De Mestrado, Universidade Católica Portuguesa, Lisboa, 2011, P. 7, 8.

3- Maria Francisca Borges Martins Loureiro Pipa, Regime De Liberdade Condicional – Qual A Relevância Do Arrependimento E Interiorização Da Culpa Do Recluso Na Concessão Do Instituto?, Dissertação De Mestrado, Universidade Católica Portuguesa, 2022, P. 9.

يلق قبولًا أن ذاك، ولم يلق القبول أيضًا حتى بعد إدخال بعض التعديلات عليه سنة 1864م[1].

ومع صدور مرسوم السادس من يونيو سنة 1893م ولائحة 16 نوفمبر من ذات العام أُدخل نظام الإفراج الشرطي إلى التشريع البرتغالي للمرة الأولى[2]، وبدا أنه دمج بين بعض الأفكار الجديدة وتلك التي كان يتضمنها مشروع سنة 1861م[3].

وبموجب هذا المرسوم أضحى وزير العدل هو الذي يملك سلطة الإفراج الشرطي، بناء على اقتراح مدير المؤسسة العقابية[4]، ولم يكن هذا النظام يُطبق إلا على السجناء المحكوم عليهم بعقوبات طويلة، شريطة أن ينفذوا ثلثي مدة العقوبة المحكوم بها[5].

أما فيما يتعلق بنظام الإفراج الشرطي في صورته الإلزامية فقد أُدخل إلى النظام العقابي البرتغالي بشكل محدود بموجب المرسوم بقانون إصلاح السجون رقم 26.643 الصادر في 28 مايو 1936م[6]، وكان مخصصًا ـ آنذاك ـ لفئات معينة من الجانحين الذين يصعب إدماجهم في المجتمع، والذين قضوا عقوبات سالبة للحرية طويلة الأمد[7].

1- Sandra Oliveira E Silva, A Liberdade Condicional No Direito Português: Breves Notas, R.F.D.U.P. (I-2004). P. 355.

2- Cássia Daniela Vicente Gomes Da Silva, A Liberdade Condicional Obrigatória Sua Existência E Fundamentação, Dissertação, Universidade De Coimbra, 2013, P. 10, Beatriz Gil De Lemos, A Execução Da Pena De Prisão: Sobrelotação (In)Evitável?, Dissertação, Universidade De Coimbra, 2016, P. 53, Catarina Lacerda E Megre De Machado Bahia,...op.cit, P. 10.

3- Cássia Daniela Vicente Gomes Da Silva,...op.cit, P. 10.

4- Catarina Lacerda E Megre De Machado Bahia,...op.cit, P. 10.

5- Sara Nogueira Oliveira,...op.cit, P. 13.

6- Maria Francisca Borges Martins Loureiro Pipa,...op.cit, P. 10.

7- Inês Baião Sá Rodrigues,...op.cit, P. 8, Cássia Daniela Vicente Gomes Da Silva,...op.cit, P. 12.

وبموجب قانون 1936م المُشار إليه أصبح هناك نظامان للإفراج الشرطي؛ أولهما: تقليدي اختياري، وثانيهما: تلقائي أو إلزامي[1]، وسمح المشرع بموجب هذا القانون بأن تزيد مدة المراقبة أو الاختبار أو الإفراج الشرطي عن مدة العقوبة المتبقية، وبالتالي نُظر إلى الإفراج الشرطي وقتها على أنه إجراء أمني، وليس جزء من تنفيذ العقوبة[2].

وطرأ على نظام الإفراج الشرطي تغيير جوهري بموجب القانون رقم 2000 لسنة 1944م تمثل في إنشاء محاكم تنفيذ العقوبات، التي أصبحت المختصة دون غيرها بمهام الإفراج الشرطي عن السجناء بدلًا من وزير العدل الذي كان يستأثر بهذه السلطة، فأصبحت هي المختصة بتقريره وفرض الالتزامات على الخاضع له وتعديلها وإلغاء الإفراج الشرطي حال عدم الالتزام بمتطلباته[3].

ولما صدر القانون رقم 184 لسنة 1972م ألغى الإفراج الشرطي الإلزامي بنطاقه المحدود المقرر بمقتضى قانون سنة 1936م, ولم يتبقى سوى الإفراج الشرطي بصورته التقليدية[4].

وعندما صدر المرسوم بقانون العقوبات رقم 400 في 23 سبتمبر 1982م أعاد نظام الإفراج الشرطي الإلزامي للحياة مرة أخرى, وعلى نطاق واسع هذه المرة, وأبقى على نظام الإفراج الشرطي بصورته التقليدية[5]، وأضاف حكمًا عامًا ينطبق على صور الإفراج الشرطي المختلفة، بموجبه لا تزيد مدة الافراج الشرطي ـ أي فترة الاختبار والمراقبة ـ عن مدة العقوبة

1- Margarida Gil Silva,...op.cit, P. 110.

2- Catarina Lacerda E Megre De Machado Bahia,...op.cit, P. 11.

3- Stanislaw Plawski, Le Control Judiciaire De L'application Des Peines En Droit Compare, Revue International De Droit Compare, Vol. 25 ,N°2, 1973, P.380 Et 381.

4- Sara Nogueira Oliveira,...op.cit, P. 47, Cássia Daniela Vicente Gomes Da Silva,...op.cit, P. 13, 14.

5- Sara Nogueira Oliveira,...op.cit, P. 17.

المتبقية، والتي كان يتعين على السجين تنفيذها إن لم يستفد من الإفراج، ويمكن أن تمتد هذه الفترة ـ كاستثناء ـ لمدة لا تجاوز خمس سنوات بعد انقضاء المدة الكلية للعقوبة المقررة بحكم الإدانة[1].

وأبقى القانون رقم 59 لسنة 2007 المُعدِل لقانون العقوبات رقم 400 لسنة 1982م على نظامي الإفراج الشرطي الاختياري والإفراج الشرطي الإلزامي، على اعتبار أن الأول يُمثل بابًا قضائيًا، يتقرر وفق سلطته التقديرية، والأخر بابًا قانونيًا يتقرر بقوة القانون[2]، ولا يزال المشرع البرتغالي يعتمد صورتي الإفراج الشرطي التقليدي والإلزامي في تشريعه العقابي الحالي[3].

وفي فرنسا نشأ نظام قريب من الإفراج الشرطي الإلزامي المقصودة بدراستنا, وهو نظام الإفراج المُقيد أو الإفراج تحت القيد la libération sous contrainte [4]، وذلك بموجب القانون رقم 896 الصادر في 15 أغسطس 2014، لكنه يختلف عن نظام الإفراج الشرطي الإلزامي المُقرر بالتشريع البرتغالي في نقاط جوهرية، أهمها أنه لا يتفق معه كثيرًا في الطبيعة المميزة له، إذ فيه يكون القاضي مُلزمًا بالإفراج عن السجين ووضعه في أحد الأنظمة العقابية البديلة التي حددها له إلا في حالتين؛ الأولى: رفض السجين, والثانية: إذا كان ذلك الإطلاق غير ممكن، ولا بد أن يكون قراره مسببًا، بعد أخذ رأي لجنة تطبيق العقوبات.

1- Inês Baião Sá Rodrigues,...op.cit, P. 9.

2- Sara Nogueira Oliveira,...op.cit, P. 17, Cássia Daniela Vicente Gomes Da Silva,...op.cit, P. 23.

3- Maria Francisca Borges Martins Loureiro Pipa,...op.cit, P. 7.

4- وهذا النظام تقرر بموجب المادة 39 من قانون 2014 المشار إليه, والتي أضافت المادة 720 إلى قانون الإجراءات الجنائية, إلى جانب الإفراج الشرطي بصورته التقليدية, المنصوص عليه في المواد 729 حتى 733 من قانون الإجراءات الجنائية.

وهذا النظام كما يبدو من الأحكام التي قررها المشرع ليس إلزاميًا بالكامل، بل يخضع لسلطة تقديرية لقضاء تطبيق العقوبات، ولم يحقق النتائج المرجوة منه[1]، إذ يمكن أن يرفضه القاضي، مسببًا قراره بعدم إمكان تطبيقه على السجين، وهو ما يُبعده مرة أخرى عن نطاق الإلزام.

وأدخل المشرع تعديلًا على المادة 720 من قانون الإجراءات الجنائية بالقانون رقم 222 لسنة 2019 ـ ثم بالقانون رقم 1729 لسنة 2021 وأخيرًا القانون رقم 42 لسنة 2024م ـ وبموجبه أضاف طريق آخر من طرق الإفراج المقيد، يقترب كثيرًا من نظام الإفراج الشرطي الإلزامي, بل يكاد يختلف معه في دائرة ضيقة للغاية لا تنفي صفته الإلزامية، وفي هذا النظام الجديد خفض مدة العقوبة التي يمكن معها النطق به، وألغى سلطة قاضي تطبيق العقوبات في رفضه، إذ علقه على شرط شكلي لا يخل بإلزاميته, وكذلك قَدَمَ الإفراج الشرطي على غيره من الأنظمة التي يلتزم القاضي بوضع المفرج عنه في أي منها عند نطقه بنظام الإفراج المُقيد، إذ جعل الإفراج الشرطي أولها, بعد أن كان يقبع في زيلها بالقانون الصادر سنة 2014.

ونظام الإفراج المُقيد ـ وفقًا للصيغة الناشئة عن القانون رقم 1729 لسنة 2021 المعدل بالقانون 222 لسنة 2019 والقانون رقم 42 لسنة 2024م ـ سيكون موضع حديثنا في هذا البحث، من خلال المقابلة بينه وبين الإفراج الشرطي الإلزامي الذي يأخذ به التشريع البرتغالي، باعتبار أنهما يتفقان معًا في الطبيعة.

1- **La Cour Des Comptes**, Une Surpopulation Persistant Carcérale ،Une Politique D'exécution Des Peines En Question ،Public Thématique Synthèse, Octobre 2023, Rapport, P. 12.

المبحث الأول
النقاش الفقهي حول نظام الإفراج الشرطي الإلزامي

لم يكن الطريق ممهدًا لنشأة النظم البديلة للتنفيذ التقليدي الكامل للعقوبة، فقد خضع تقرير هذه النظم لنقاشات فقهية ممتدة على مر السنين، بين فقه تقليدي يلتزم بما وجد عليه الأسلاف من ضرورة التطبيق الجامد والكامل للعقوبة الجنائية المحكوم بها، وفقه عقابي حديث أراد أن ينسلخ من أفكار الماضي، مدفوعًا بأفكار حديثة تنطلق من الحديث عن إمكانية إصلاح المجرم وإعادته إلى حظيرة المجتمع عضوًا صالحًا.

وإذا كان هذا هو الحال بشأن البدائل العقابية بشكل عام، فمن الطبيعي أن يخضع نظام الإفراج الشرطي الإلزامي ـ قبل كل هذه البدائل ـ لاعتراضات فقهية متنوعة ولن يُقبل بسهولة.

وقد تنازع نظام الإفراج الشرطي الإلزامي اتجاهان فقهيان، أحدهما: ينادي بالأخذ به، والأخر: يرفضه، ونتناول كلًا من هذين الاتجاهين في مطلب مستقل، وذلك على النحو التالي:

- **المطلب الأول:** الاتجاه الفقهي المعارض لنظام الإفراج الشرطي الإلزامي.
- **المطلب الثاني:** الاتجاه الفقهي المؤيد لنظام الإفراج الشرطي الإلزامي.

المطلب الأول: الاتجاه الفقهي المعارض لنظام الإفراج الشرطي الإلزامي:

واجه نظام الإفراج الشرطي الإلزامي اعتراضات كبيرة على مر السنين[1]، بل إن نظام الإفراج الشرطي التقليدي ذاته لم يسلم من النقد، وأثيرت حوله العديد من الشكوك، سواء من الناس العاديين أو حتى من بعض الحقوقيين والمتخصصين.

1- Sarah Dindo, Alternatives À La Détention: Du Contrôle Judiciaire À La Detention, Commission Nationale Consultative Des Droits De L'homme, Les Prisons En France, Volume 2, La Documentation Française, Paris 2007, P. 113.

وينظر البعض لنظام الإفراج الشرطي الإلزامي على أنه شكل من أشكال عدم اهتمام الدولة بمصالح المجتمع، من خلال إهدار العقاب الفعال المُقرر لمجابهة بعض الجرائم الخطيرة، لأنه يقوم في أحوال كثيرة على الإفراج المبكر عن مجرم يستحق في نظر الناس أن يدفع الثمن الكامل للجريمة التي ارتكبها[1].

والانتقادات التي طالت نظام الإفراج الشرطي الإلزامي تحولت وِجهَتها على مر السنين وفقًا للتغير الذي طرأ على آلية تطبيقه والضوابط التي كان يخضع لها، فتارة تنصب هذه الانتقادات على مسألة انطباقه بشكل إجباري بغض النظر عن موافقة السجين المُزمع استفادته منه أو عدم موافقته, وما يُثيره ذلك من حديث عن تعارض هذا التطبيق التلقائي أو الإجباري مع حقوق الإنسان ومنافاته لقاعدة إنسانية السجون[2]، وتارة تنصب الانتقادات على جانب الإلزام المتعلق بانطباقه تلقائيًا على كافة السجناء بعد قضاء نسبة معينة من العقوبة، بغض النظر عن المخاطر التي يمكن أن تحيق بالمجتمع من جراء إطلاق سراح السجين الذي لا تتوافر لديه أدنى مقومات احترام المجتمع، والذي لم ينجح في أي من برامج المعاملة العقابية التي خضع لها أثناء وجوده بالمؤسسة العقابية.

وتقرير استفادة السجين من الإفراج الشرطي تلقائيًا لمجرد قضاء مدة معينة من العقوبة المحكوم بها لا يمكن أن يمر بدون معارضة شديدة, لأن هذا الإفراج يتقرر في ضوء الوفاء ببعض المتطلبات الشكلية أو القانونية فقط, ولا يلزم لانطباقه أن يتم التحقق من أهم المتطلبات المادية الحاكمة لنظام الإفراج الشرطي التقليدي[3]، والمتمثلة في تقدم السجين في برامج التأهيل والاندماج المجتمعي التي خضع لها خلال فترة تواجده داخل أسوار المؤسسة العقابية، وحسن سلوكه أثناء وجوده فيها، بحيث يقدم برهانًا أنه قد انصلح حاله وأصبح مهيئ للانغماس في المجتمع مرة أخرى، دون الخوف من انتكاسته, وعودته إلى الإجرام من جديد، وهو ما دفع

1- José Manuel Lourenço Quaresma, Que (Restrição Aos) Direitos Humanos Em Ambiente Prisional?, Coimbra Editora, Julgar , N.º 22 – 2014, P.55.

2- Sara Nogueira Oliveira,...op.cit, P. 49.

3- Inês Baião Sá Rodrigues,...op.cit, P. 10, 11.

البعض[1] للمناداة بعدم التوقف عند اعتبار الإفراج الشرطي مكافأة على حسن سلوك السجين في المؤسسة العقابية، بل ذهب إلى ضرورة أن يتطلب المشرع فوق ذلك ألا يكون هذا السلوك مصطنعًا من جانب السجين، أملًا في الخروج من المؤسسة العقابية، وبالتالي لا بد أن تتوافر دلائل كافية على أن السجين اندمج اجتماعيًا[2]، وسيضحى سلوكه مسئولًا عند خروجه إلى المجتمع، ولن يرتكب جريمة جديدة، أي أن حُسن سلوكه داخل المؤسسة العقابية كان نابعًا من تغير حقيقي وجدي في شخصيته.

والإفراج عن السجين دون التحقق من اندماجه اجتماعيًا لا بد أن يثير مخاوف لدى المواطنين العاديين أيضًا، إلى جانب رجال القانون المختصين بالشأن العقابي، بحسبانه يتنافى كليةً مع جوهر نظام الإفراج الشرطي التقليدي، الذي يفترض التحقق من اندماج السجين في المجتمع حتى يمكن استفادته منه[3].

وفي مجال الاعتراض على هذا النظام ـ في التشريع البرتغالي ـ قيل بأن المستفيد منه هو ذلك المحكوم عليه بالسجن لمدة تزيد عن ست سنوات[4]، وبالتالي فلن يستفيد منه صغار المجرمين المحكوم عليهم بعقوبات قصيرة أقل من ست سنوات، ولأن هؤلاء الذين يستفيدون من نظام الإفراج الشرطي الإلزامي هم من مرتكبي الجرائم الخطيرة التي استدعت عقابهم بعقوبات طويلة, فإن الإفراج عنهم شرطيًا ـ بقوة القانون ـ يعرض أمن المجتمع للخطر، ويدفع المجتمع وحده في زاوية تحمل مخاطر الإفراج عن سجين لا تتوافر لديه مقومات احترام أمن المجتمع واستقراره, وينال من قوة الدولة في مواجهة الجرائم بصفة عامة والجرائم الخطيرة بصفة خاصة، ويُضعف هيبتها في نفوس المواطنين، وينقل رسالة سلبية لأفراد المجتمع، مفادها أن النظام القضائي ضعيف وغير قادر على ردع الجرائم الأشد خطرًا، والتي قرر لها المشرع عقوبات

1- Sara Nogueira Oliveira,...op.cit, P. 24.

2- Margarida Gil Silva,...op.cit, P. 101.

3- Sarah Dindo,...op. cit, P. 13.

4 -وهذا هو الحد الأدنى لمدة العقوبة المحكوم بها والتي ينطبق بشأنها الإفراج الشرطي الإلزامي في التشريع البرتغالي, على ما سنوضحه فيما بعد.

طويلة تزيد عن ست سنوات، وهو ما يؤجج الشك المجتمعي تجاه جدوى العقوبات طويلة الأمد، طالما أنها لن تنفذ حتى نهاياتها المقررة في حكم الإدانة.

كذلك قيل بأن الإفراج الشرطي الحتمي عن سجين محكوم عليه بعقوبة السجن لمدة طويلة معناه إهدار جانب الردع الخاص، الذي كان دافعًا للقاضي نحو تشديد عقوبته، فالقاضي هنا يرى أن المجرم يلزمه مدة عقوبة طويلة حتى يشعر بمرارة العقوبة أطول وقت ممكن، فلا يعود للجريمة مرة أخرى، وبالتالي فأن إطلاق سراحه من المؤسسة العقابية قبل تنفيذ مدة عقوبته كاملةً يهدر هدف الردع الخاص للعقوبة، لأنه يعلم بأنه لن ينفذ مدة عقوبته كاملة في كل الأحوال.

وفي ضوء هذا النقد الأخير، يمكن القول بأن الإفراج الشرطي بصفة عامة، والإفراج الشرطي الإلزامي بصفة خاصة يتنافى مع منطق مؤيدي نظرية الردع الخاص كهدف رئيس ومحوري للعقوبة الجنائية، والتي تنطلق من ضرورة أن تكون العقوبة التي سيتكبدها مرتكب الجريمة كافية لخلق حالة من الخوف تمنعه من العودة للجريمة مرة أخرى بعد ما يُعانيه من عقاب قاس، لأنه يدرك أنه سيدفع ثمنًا باهظًا نظير الجريمة التي يرتكبها في المستقبل فلا يُقدِم عليها.

والحقيقة أنه رغم أفول نجم أنصار هذه النظرية منذ زمن بعيد لحساب نظريات فلسفية أكثر حداثة تذهب إلى العناية البالغة بالهدف الإصلاحي للعقوبة، فإن الردع الخاص يبقى هدفًا رئيسيًا للعقوبة يُعلنه البعض من وقت لآخر في مواجهة بعض البدائل العقابية الحديثة التي تميل إلى إطلاق السجين من المؤسسة العقابية قبل انتهاء مدة العقوبة المحكوم بها عليه.

وفي نقد نظام الإفراج الشرطي الإلزامي قيل ـ كذلك ـ بأن السجين يمكنه الاستفادة من الإفراج الشرطي التقليدي إن قضى نصف مدة العقوبة المحكوم بها أو ثلثي هذه العقوبة في

بعض الأحوال[1]، وبقاء السجين في المؤسسة العقابية حتى خمسة أسداس مدة العقوبة ـ وهي النسبة التي قررها المشرع البرتغالي للاستفادة من الإفراج الشرطي الإلزامي ـ يعني أن هذا السجين غالبًا ما تقدم بطلبات للإفراج الشرطي عنه، وفشل في كل هذه الطلبات، لأنه لم يتقدم في برامج تأهيله، على نحو يشير إلى استحقاقه فرصة للخروج من المؤسسة العقابية، وأنه قارب على الخروج من المؤسسة العقابية بانتهاء مدة عقوبته[2].

ويثور التساؤل لدى المعارضين لنظام الإفراج الشرطي الإلزامي عن الدافع الذي يقودنا لمنح هؤلاء الذين يقضون مدة عقوبات طويلة إفراجًا شرطيًا بقوة القانون، لمجرد أنهم قضوا خمسة أسداس مدة العقوبة المحكوم بها عليهم، رغم أن هؤلاء قدموا تقييمات سلبية عن تطور شخصياتهم خلال سنوات التنفيذ العقابي الممتدة لفترة طويلة، فهؤلاء لم يقدموا أي دليل على قدرتهم على العيش بطريقة مسئولة بعد الإفراج عنهم, وما يقطع بصحة ذلك أنهم لم ينجحوا في الحصول على الإفراج الشرطي التقليدي بعد قضائهم نصف مدة العقوبة المحكوم بها أو ثُلُثيها، وبالتالي فإن الإفراج عنهم يعني ـ إذا ما استبعدنا الحالة الوحيدة التي لا ينطبق فيها هذا النظام, وهي حالة عدم موافقة السجين على إطلاق سراحه ـ أن احتمال قضاء المحكوم عليه بالسجن لأكثر من ست سنوات مدة عقوبته كاملة هو احتمال ضعيف للغاية، إذ يندر أن يرفض السجين الاستفادة من هذا النظام[3].

وفي فرنسا ذهب البعض[4] إلى رفض نظام الإفراج الشرطي الإلزامي لمخالفته مبدأ التفريد العقابي، وكذلك لأن هذا النظام لا يأخذ في الحسبان حسن سلوك السجين، ويعرض

1- Inês Baião Sá Rodrigues,...op.cit, P. 10, Maria Francisca Borges Martins Loureiro Pipa,...op.cit, P. 16.

2- André Lamas Leite,...op.cit, P. 27.

3- André Lamas Leite,...op.cit, P. 27.

4- راجع في الإشارة إلى الرأي المعارض للإفراج الشرطي التلقائي:

Sarah Dindo,...op.cit, P.112 Et 113.

أمن المجتمع للخطر، إذ يترتب عليه إطلاق سراح سجين لم ينجح في برامج تأهيله، وبالتالي فإن احتمالية ارتكابه جريمة جديدة تظل قائمة بدرجة كبيرة.

المطلب الثاني: الاتجاه الفقهي المؤيد لنظام الإفراج الشرطي الإلزامي:

رغم اتساع دائرة النقد الموجه لنظام الإفراج الشرطي الإلزامي، فقد ظهر اتجاه فقهي - مدعوم بتقييمات إيجابية لبعض علماء السجون - ينادي بالأخذ به، وهو ما دفع بعض البلدان نحو إدخاله إلى بنيتها التشريعية، من ذلك بلجيكا وانجلترا، إضافة إلى البرتغال وفرنسا، وذلك لتفادي بعض عيوب الإفراج الشرطي في صورته التقليدية[1].

والإفراج الشرطي - بشكل عام - يستمد تقريره، في التشريع البرتغالي بشكل خاص، من العديد من المبادئ الدستورية والقانونية المهمة، من ذلك مبدأ عدم الإفراط في مواجهة الجريمة أو في مواجهة المُذنب، أي التناسب بين الجريمة والعقوبة في ضوء الهدف الإصلاحي لها.

ومبدأ المسئولية الاجتماعية المقررة لصالح المجرم في مواجهة المجتمع، والمتمثل في ضرورة أن يعمل هذا الأخير على توفير وسائل تساعد المجرم على اندماجه وتوفير الظروف الملائمة لذلك.

ومبدأ الهدف المزدوج للتنفيذ العقابي والمتمثل في إصلاح المجرم وحماية المجتمع من خطر الجريمة[2].

ومبدأ تفضيل البدائل غير الاحتجازية على العقوبات الجنائية الاحتجازية في مواجهة الجريمة كلما كان ذلك ممكنًا، وعدم تقرير السجن إلا عندما تعجز غيره من العقوبات على تحقيق الغرض منها، وبعض هذه المبادئ يحظى بقيمة دستورية واضحة[3].

1-Sarah Dindo,...op.cit, P.109, 110.

2- José Manuel Lourenço Quaresma, Que (Restrição Aos) Direitos Humanos Em Ambiente Prisional?, Coimbra Editora, Julgar , N.º 22 – 2014, P.56.

أضف إلى ما تقدم أن دور الدولة الرئيس في المجال العقابي يتمثل في منع عودة المجرم إلى الجريمة مرة أخرى، من خلال فترة إعداده للحرية، ووضعه تحت السيطرة والرقابة الفعالة خلال هذه الفترة، أي توفير مرحلة انتقالية بين السجن والحرية[1].

وفي ضوء هذه المبادئ ونزولًا على مقتضياتها، يذهب جانب كبير من الفقه البرتغالي إلى تأييد الأخذ بنظام الإفراج الشرطي الإلزامي، والأبعد من ذلك أن البعض لا يرى مانعًا من تقرير هذا النظام بدون موافقة السجين، انطلاقًا من أن السجين، كما أنه مُلزم بإجراءات الدولة المتعلقة بتنفيذ العقوبة باعتبارها تنطلق من سلطتها في الدفاع عن مصالح المجتمع، فإنه مُلزم أيضًا بالاستفادة من نظام الإفراج الشرطي ولو بغير رضاه، على اعتبار أنه طريق من طرق تنفيذ العقوبة وإن كان بقيود أقل، وأنه الطريق الذي يرى المُشرع أو محكمة تنفيذ العقوبات ـ بحسب الأحوال ـ نجاعته للمسجون والمجتمع أكثر من تنفيذ باقي العقوبة المحكوم بها[2].

وفي تبرير نظام الإفراج الشرطي الإلزامي، قيل ـ أيضًا ـ بأن التأثير الاجتماعي الذي يمكن أن تُحدثه العقوبة طويلة الأمد على الجاني عميق بدرجة كبيرة[3]، وهذا التأثير ينجم عن انفصاله عن علاقاته الأسرية والمهنية والاجتماعية لفترة طويلة[4]، خاصة أن بيئة السجن تفرض عليه العيش مع مجرمين آخرين، بعضهم أشد منه خطرًا على المُجتمع وأكثر منه خبرة في مجال الإجرام، وهو ما يؤدي في النهاية إلى سوء تكيف عميق مع المجتمع، ويخلق حالة من العزلة الاجتماعية التي يصعب مواجهتها[5]، على نحو يُثير مشكلات يصعب التغلب

3- Maria João Antunes, Direito Penal, Direito Processual Penal E Direito Da Execução Das Sanções Privativas Da Liberdade E Jurisprudência Constitucional, Coimbra Editora, Julgar – N.º 21 – 2013, P. 89, 90.

1- Maria Francisca Borges Martins Loureiro Pipa,...op.cit, P. 19.

2- Sarah Dindo,...op. cit, P. 13.

3- Sandra Oliveira E Silva,...op. cit, P. 385, Margarida Gil Silva,...op.cit, P. 110.

4- Inês Baião Sá Rodrigues,...op.cit, P. 11.

5- Sara Nogueira Oliveira,...op.cit, P. 27.

عليها بعد خروجه من المؤسسة العقابية، وهنا يأتي دور الإفراج الشرطي الإلزامي ليعزز أغراض التنشئة الاجتماعية للسجناء المحكوم عليهم بعقوبات سالبة للحرية طويلة الأمد[1].

كذلك قيل بأن الإفراج الشرطي الإلزامي يتفادى الخطأ البشري في التقدير الذي يقع من القاضي المختص، عندما يتبلور لديه اعتقاد غير صحيح بأن هذا السجين لا يمكنه التكيف مع المجتمع لو تم الإفراج عنه شرطيًا وفقًا لصورة الإفراج الشرطي التقليدي أو الاختياري، وأن خروجه من السجن يمكن أن يجلب انتكاسة جديدة.

وهو ما أكده البعض من خلال رصده لميل القضاة نحو الامتناع عن النطق بالإفراج الشرطي الاختياري خوفًا من تعرضهم لانتقادات الرأي العام حال ارتكاب المفرج عنهم جرائم جديدة، وهو ما يبدو بوضوح في دول أوروبية عدة[2]، وهنا يأتي دور الإفراج الشرطي الإلزامي الذي يوفر فرصة ثانية للسجين، أو باب قانوني لا يمكن غلقه في وجهه أبدًا، لخلوه من السلطة التقديرية سواء في منحه أو منعه.

وفي ذات السياق ذهب جانب من الفقه الفرنسي[3] إلى القول بأن نظام الإفراج الشرطي الإلزامي لا يخالف مبدأ التفريد العقابي، خاصة أن قاضي تطبيق العقوبات ستبقى له سلطة التفريد وإن كان بصورة أخرى أقل، وذلك من خلال تشديد أو تخفيف مستوى الشروط التي يخضع لها المفرج عنه شرطيًا في ضوء ظروفه الشخصية ومستوى اندماجه الاجتماعي.

وفي مضمار ذكر دعائم الأخذ بنظام الإفراج الشرطي الإلزامي ـ إضافة لما سبق بيانه ـ يُمكننا القول بأن هذا النظام يتوافق مع العديد من النظريات الفلسفية المنطقية التي تحظى بقبول كبير في علم العقاب، خاصة تلك النظريات التي نشأت في الماضي ولا تزال تجمع

1- Sara Nogueira Oliveira,...op.cit, P. 47, 48, Sara Nogueira Oliveira,...op.cit, P. 48.

2- Sarah Dindo,...op.cit, P.109.

3- Sarah Dindo,...op.cit, P.114.

العديد من المؤيدين حولها، كنظريات الدفاع الاجتماعي والنفعية والعدالة، فضلًا عن نظرية الهدف الإصلاحي للعقوبة، والتي باتت أكثر سيطرة ونفوذًا من أي وقت مضى، حتى أضحى الهدف الإصلاحي للعقوبة هو هدفها الوحيد لدى البعض، وفي ذلك يقول أحد أكبر الفقهاء[1]، "إن العقوبة بوجهها الحديث لا تجرؤ على القول بأنها تعاقب الجرائم، إنما تدعي فقط أن لها دورًا وحيدًا في تأهيل الجاني".

ولتفصيل ما تقدم، يُمكننا القول بأن نظام الإفراج الشرطي الإلزامي يعمل على تحقيق مقتضيات الدفاع الاجتماعي ضد خطر انزلاق المفرج عنه إلى ارتكاب جريمة جديدة، وذلك من خلال إخضاعه للمراقبة والتوجيه والمساعدة بشكل مستمر بمجرد خروجه من المؤسسة العقابية, مقارنة بالحالة العكسية التي لا يستفيد فيها السجين من نظام الإفراج الشرطي الإلزامي، ويبقى داخل أسوار المؤسسة العقابية حتى يُنفذ مدة عقوبته كاملة، ولا يخضع وقتها لأي شكل من أشكال المراقبة والتوجيه والمساعدة، على اعتبار أنه نفذ مدة عقوبته كاملة[2]، ولا يُمكن تقييد حريته على نحو يحمل معنى العقوبة الجديدة أو امتداد تنفيذ العقوبة السابقة وإن كان بقيود أقل.

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن القول بأن الدفاع الاجتماعي ضد خطر العودة للجريمة يقتضي السماح بطرح فكرة استمرار تواجد السجين داخل أسوار المؤسسة العقابية حتى يُنفذ مُدة عقوبته كاملة، ومن ثم يخرج من المؤسسة دون إمكانية وضعه تحت المراقبة أو تقييد تصرفاته، والأخذ بفكرة الإفراج الشرطي الإلزامي التي فيها يَستبدل المُشرع الإفراج الشرطي مع الوضع تحت الرقابة والتوجيه والمساعدة بالتنفيذ الكامل للعقوبة الذي لا يمكن معه إخضاع المحكوم عليه لما يُقيد حريته وسلوكه بعد خروجه من المؤسسة العقابية.

1-Michel Foucault, Surveiller Et Punir: Naissance De La Prison, Gallimard, Paris 1975, P.318.

2- Margarida Gil Silva,...op.cit, P. 110, Sara Nogueira Oliveira,...op.cit, P. 48, Inês Baião Sá Rodrigues,...op.cit, P. 12.

ولا يمكن الانتقاص مما سلف بالقول بأنه يمكن أن تكون هناك مخاطر على المجتمع من خروج السجين قبل تنفيذ مدة عقوبته كاملة، لأن الحقيقة التي لا جدال فيها أنه سيخرج من السجن في كل الأحوال، وغاية ما في الأمر أننا سنبقيه داخل أسواره لتنفيذ الجزء اليسير المتبقي من عقوبته[1] إن لم يستفد من نظام الإفراج الشرطي الإلزامي.

ولا يخفى على أحد ـ كذلك ـ ما للإفراج الشرطي الإلزامي من قيمة اجتماعية نفعية، ويأتي ذلك انطلاقًا من أن قضاء السجين فترة كبيرة داخل أسوار المؤسسة العقابية لن يُفيد المجتمع في شيء، حتى لو لم يصل قبل نهاية مدة عقوبته إلى حالة من التأهيل الاجتماعي المُرضية، لأنه إن قضى غالب مدة عقوبته ـ خمسة أسداس هذه المدة كما هو الحال في التشريع البرتغالي على سبيل المثال ـ دون أن يصل إلى مرحلة التأهيل الاجتماعي، فلا فائدة أو منفعة ترجى من بقائه داخل المؤسسة العقابية لتنفيذ الجزء اليسير المُتبقي من عقوبته.

كذلك فإن إبقاء السجين دخل المؤسسة العقابية لمدة طويلة يُحمل ميزانية الدولة مبالغ كبيرة دون جدوى، لأن فشله في الاستجابة لبرامج التأهيل الاجتماعي خلال المدة الكبيرة التي قضاها داخل أسوار المؤسسة العقابية يكاد ينطق بأن تنفيذه للجزء اليسير المُتبقي لن تتحقق معه الفائدة المرجوة من سجنه، بل إن خروجه من المؤسسة العقابية بعد هذه المدة الطويلة يمكن أن يُساعد في سرعة اندماجه في المجتمع، باختلاطه بالصالحين من أفراد المجتمع وتكوين علاقات متوازنة بعيدًا عن العلاقات غير الصحية التي تنشأ داخل أسوار السجن.

ويتفق نظام الإفراج الشرطي الإلزامي ـ كذلك ـ مع النظرة إلى العدالة كهدف جوهري للعقوبة الجنائية، فهذه العدالة تدفع ـ في شق منها ـ نحو وضع جميع السجناء على صفحة واحدة، من أجل تجنب التعسف مع بعضهم عند النظر في مسألة استفادتهم من الإفراج الشرطي التقليدي، وذلك من خلال استفادة الجميع من الإفراج الشرطي بصورة تلقائية أو الزامية، عندما يصلوا لمرحلة معينة من التنفيذ.

1- Margarida Gil Silva,...op. cit, P. 114.

ولتفادي ما قيل به من عيوب الإفراج الشرطي الإلزامي, يمكن للقاضي أن يغاير بين المفرج عنهم شرطيًا في المعاملة، من حيث سُبل المساعدة الاجتماعية والقيود والالتزامات المفروضة على كل منهم في ضوء حالته وظروفه[1]، فالقاضي يكون مُلزمًا بالنطق بالإفراج الشرطي قبل موعد اكتمال تنفيذ العقوبة في الحدود التي يقدرها المشرع، وفي ذات الوقت له قدر من الحرية بشأن الالتزامات والقيود التي يُخضِع لها المُفرج عنه، وكذلك له سلطة واسعة في إلغاء استفادة المفرج عنه من الإفراج، والأمر بإعادته إلى السجن مرة أخرى لاستكمال باقي مدة العقوبة المحكوم بها, إن فشل في الالتزام بهذه القيود والالتزامات[2].

كذلك فإن لم يتحقق الهدف الإصلاحي للعقوبة خلال السنين الطويلة التي قضاها السجين داخل أسوار السجن، فهذا معناه أن السجن قد فشل في إصلاح الخاضع له وتهذيبه، وبالتالي لن يُجدي بقائه فيه لمدة أطول، لأن هذا البقاء الطويل قد يُرتب مخاطر أكبر، عندما يخرج السجين بعد انتهاء مدة عقوبته كاملة ويصبح أكثر خطورة على المجتمع.

فزيادة وقت العلاج بلا نتيجة يمكن أن يؤدي إلى نتيجة عكسية، فتتأخر معه حالة الخاضع له، وهنا يمكن أن يكون الخروج المبكر من المؤسسة العقابية أجدى، لعل السجين يجد في حياته الجديدة ما يساعده على النجاح فيما فشل فيه السجن، فقد يرجع السبب في عدم تقدمه في برامج تأهيله إلى اعتياده الحياة داخل السجن مع زمرة من المجرمين الذين يشكلون شخصيته أو يساهمون في تمسكه بسلوكه غير القويم, لكن بمجرد الإفراج عنه وتذوقه طعم الحرية قد يسعى للحفاظ على حريته وحياته الجديدة بالالتزام بالقيود المفروضة عليه حتى لا يعود للسجن مرة أخرى.

1- Pierre Victor Tournier, Les Systèmes De Libération Sous Conditions Dans Les Tats Membres Du Conseil De L'europe, Revue *Champ Pénal*, Vol. 1, 2004.

2- Sarah Dindo, Alternatives À La Détention,...op. cit, P. 14.

والتساؤل الذي يثور في ختام هذا المبحث:

هل أُجريت دراسات تطبيقية أو جُمعت إحصاءات موثوقة تُدلل على فائدة الأخذ بنظام الإفراج الشرطي الإلزامي؟ وبمعنى آخر هل كان للإفراج عن السجناء بعد قضاء فترة كبيرة في المؤسسة العقابية مُستفيدين من نظام الإفراج الشرطي الإلزامي من أثر في تقليل معدلات عودتهم إلى الجريمة مرة أخرى بعد الإفراج عنهم؟

الحقيقة أنه لا تتوافر دراسات احصائية موثوقة تُجيب على التساؤل المطروح، فالدراسات الاحصائية غالبًا ما تتناول الإفراج الشرطي بصورته التقليدية، ولم تُصادفنا خلال البحث دراسة تتناول أثر الإفراج الشرطي الإلزامي في معدلات العودة للجريمة، ولعل السبب في ذلك يرجع - بوضوح - إلى أن هذا الإفراج ينطبق على جميع السجناء فور تنفيذهم نسبة معينة من العقوبة المحكوم بها عليهم.

وبالتالي فلا محل للبحث عن نسبة العائدين إلى الجريمة من بين المستفيدين منه، لأن هذا البحث يفترض مقارنة معدلات العودة للجريمة بين المستفيدين منه وغير المستفيدين, وهو أمر غير واقعي لأن الجميع يستفيدون منه بلا استثناء، طالما أنهم قضوا مدة العقوبة التي يقررها المشرع، وخلاصة القول أن الدراسة الاحصائية تقتضي المقارنة بين معدلات العودة إلى الجريمة بالنسبة للمفرج عنهم شرطيًا وغير المفرج عنهم، وهو ما لا يتوافر إلا في الإفراج الشرطي التقليدي، بحسبانه يخضع للسلطة التقديرية لجهة تقريره، وبالتالي فهذا النظام الأخير هو الذي يستأثر بالبحوث والدراسات الإحصائية التي تبحث في مدى جدواه الواقعية على مر السنين.

ولا يعني عدم وجود دراسات تطبيقية أو إحصاءات تقطع بنجاعة الأخذ بنظام الإفراج الشرطي الإلزامي أن نطرحه، بل الأفضل أن نأخذ به لما يحمله من إيجابيات عدة وما يؤيده من منطق مقبول.

المبحث الثاني
التنظيم التشريعي لنظام الإفراج الشرطي الإلزامي

لم تعبأ بعض البلدان بما قيل في نقد نظام الإفراج الشرطي الإلزامي، وعمدت إلى تضمينه في تشريعاتها العقابية[1]، تحقيقًا لأهداف متنوعة، أهمها إيجاد منطقة وسط بين الحرية والسجن[2]، وتقليل مشكلة تكدس السجون[3].

ويظهر التوجه نحو الأخذ بنظام الإفراج الشرطي الإلزامي بوضوح في مسلك المشرع البرتغالي، وكذلك يظهر بتردد فيما أحدثه المشرع الفرنسي، عندما قرره مؤخرًا، وبصورة مغايرة لمسلك نظيره البرتغالي.

ونظام الإفراج الشرطي الإلزامي يخضع لمجموعة من الشرائط القانونية، التي لا بد من توافرها لانطباقه، ولأن هذا النظام يقوم على فلسفة خاصة تستمد وجودها من الطبيعة المُميزة له، والتي يفترق بها عن نظام الإفراج الشرطي التقليدي؛ فقد بات طبيعيًا أن تتصل شرائط انطباقه بهذه الطبيعة ولا تنفك عنها، ومع ذلك فالمشرع يعمد أحيانًا إلى محاولة التأثير على طبيعة هذا النظام بوضع شروط أخرى لا تنسجم معه، رغبة منه في تفادي ما قد يظهر في النظام من مثالب من وجهة نظر مُعارضيه.

وعلى ذلك نتناول هذا المبحث في مطلبين، أولهما نخصصه للشروط أو الضوابط التي تنسجم مع جوهر النظام، وثانيهما للضوابط التي تمثل قيودًا على إعماله، وذلك على التقسيم التالي:

1- **André Lamas Leite**,...op.cit, P. 27.

2- **Sandra Oliveira E Silva**,...op.cit, P. 385.

3- **Sara Nogueira** Oliveira,...op.cit, P. 31, 48.

ويُذكر أن فرنسا ـ على سبيل المثال ـ من بين الدول الأوروبية التي تحظى بمعدلات مرتفعة من التكدس داخل السجون, إذ أشير في تقرير رسمي صادر عن ديوان المُحاسبة إلى أن عدد السجناء وصل ـ حتى نهاية 2022 ـ إلى 73 ألف سجين, انظر في ذلك: **La Cour Des Comptes**,...op. cit, P. 5.

- **المطلب الأول:** الضوابط الخاصة بانطباق نظام الإفراج الشرطي الإلزامي.
- **المطلب الثاني:** التقييد التشريعي لدائرة انطباق نظام الإفراج الشرطي الإلزامي.

المطلب الأول: الضوابط الخاصة بانطباق نظام الإفراج الشرطي الإلزامي

هناك بعض الضوابط أو الشروط التي يلزم توافرها لاستفادة السجين من نظام الإفراج الشرطي الإلزامي، وبمجرد توافر هذه الشروط القانونية يضحى حق السجين في الإطلاق المُبكر من المؤسسة العقابية ثابتًا، دونما الإحالة لأية سلطة تقديرية بشأن تقريره أو منع تقريره، فدور القاضي المختص هنا أن ينطق بانطباق النظام على السجين، بعد حساب مدة العقوبة المنفذة، ونسبتها إلى المدة الإجمالية للعقوبة المحكوم بها[1].

وشروط انطباق نظام الإفراج الشرطي الإلزامي منها ما يتصل بمدى تطلب موافقة المحكوم عليه للاستفادة من هذا النظام، ومنها ما يتعلق بحدود المدة الإجمالية للعقوبة المقضي بها، والمدة الزمنية اللازم قضاؤها من هذه العقوبة.

أولًا: الشرط الخاص بمدة العقوبة المقضي بها والمقدار المنفذ منها: من المعروف أن نظام الإفراج الشرطي –بشكل عام– هو أحد الأنظمة أو البدائل العقابية التي لا محل لتطبيقها إلا في مرحلة تالية من بدء التنفيذ العقابي، فيفترض أن يقضي المحكوم عليه مدة معينة من العقوبة السالبة للحرية المُضمنة بالحكم الصادر ضده أو نسبة معينة من هذه العقوبة، وأحيانًا يتطلب المشرع ألا تقل المدة المنقضية من التنفيذ عن قدر معين[2].

والمشرع البرتغالي يفرق بين المدة التي يتعين على السجين قضاؤها في المؤسسة العقابية لاستفادته من نظامي الإفراج الشرطي التقليدي والإفراج الشرطي الإلزامي, ففي حين اكتفى ـ في النظام الأول ـ بقضاء المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية نصف مدة العقوبة المحكوم بها عليه على ألا تقل عن ستة أشهر[3] في بعض الأحوال أو قضائه ثلثي مدة

1–André Lamas Leite,…op.cit, P. 27.

2– Sandra Oliveira E Silva,…op.cit, P. 368.

3 –انظر في ذلك نص البند الثاني من المادة 61 من قانون العقوبات البرتغالي, وانظر كذلك:

عقوبته على ألا تقل عن ستة أشهر[1] في أحوال أخرى، نجده يتطلب ـ لانطباق النظام الثاني ـ قضاء المحكوم عليه خمسة أسداس مدة العقوبة المحكوم بها، ولم يتوقف عند هذا القدر، بل اشترط ـ فوق ذلك ـ أن تزيد مدة العقوبة المحكوم بها على المُزمع استفادته من نظام الإفراج الشرطي الإلزامي عن ست سنوات[2].

رهن المشرع استفادة المحكوم عليه من نظام الإفراج الشرطي التقليدي ببعض الضوابط الأخرى، وتفصيل ذلك أن المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية لمدة لا تزيد عن ست سنوات يمكنه الاستفادة من الإفراج الشرطي التقليدي، إذا قضى نصف مدة العقوبة، شريطة ألا تقل المدة المنفذة بالفعل عن ستة أشهر، إذا توافر في حقه شرطان، **أولهما:** أن يكون من المتوقع بشكل حاسم ـ بالنظر إلى ظروف القضية وحياة السجين السابقة وشخصيته وتطورها أثناء مرحلة التنفيذ العقابي ـ أن السجين المُزمع استفادته من نظام الإفراج الشرطي سيعيش حياته بعد الإفراج عنه بشكل مسئول اجتماعيًا, وأنه لن يعود مرة أخرى إلى سبيل الإجرام, **وثانيهما:** أن الإفراج الشرطي عن السجين لن يخل بسلامة المجتمع واستقراره[3], وهو ما تتوصل إليه المحكمة من خلال الاطلاع على التقارير المرسلة من قبل خدمات السجون وخدمات إعادة الإدماج الاجتماعي[4] وسماع أقوال السجين والنيابة العامة.

وإن لم يتوافر إلا الشرط الأول الخاص بتوقع انصلاح حال السجين وعدم عودته للإجرام مرة أخرى بعد إطلاق سراحه، أي في الحالات التي تكون فيها الجريمة المرتكبة

Inês Baião Sá Rodrigues,...op.cit, P. 10.

وهو الحكم الذي تقرر اللمرة الأولى بموجب المرسوم بالقانون رقم 48 لسنة 1995, انظر في ذلك:

Cássia Daniela Vicente Gomes Da Silva,...op.cit, P. 18, 19.

3- وفي ذلك راجع نص البند الثالث من المادة 61 من قانون العقوبات البرتغالي.

2- راجع في ذلك نص البند الرابع من المادة 61 من قانون العقوبات البرتغالي.

3- راجع البند الثاني من المادة 61 من قانون العقوبات البرتغالي، وانظر أيضًا:

André Lamas Leite,...op.cit, P. 26, 27.

4- Sara Nogueira Oliveira,...op.cit, P. 25.

وظروفها لا تزال قابعة في نفوس الناس وبصفة خاصة في الجرائم التي مثلت صدمة للرأي العام وتركت تأثيرًا سلبيًا واضحًا عليه[1] على نحو يبدو معه من الضروري الحفاظ على تنفيذ العقوبة لفترة أطول، إذكاءً للثقة في النظام العقابي في نفوس الناس[2]، فإن السجين يمكنه الاستفادة من نظام الإفراج الشرطي التقليدي أيضًا.

لكن هذه المرة بعد قضاء مدة من العقوبة لا تقل عن ثلثيها، بحيث لا تقل في كل الأحوال عن ستة أشهر[3]، لأن زيادة نسبة العقوبة التي يلزم السجين قضاؤها قبل الاستفادة من الإفراج الشرطي إلى ثلثي مدة العقوبة المحكوم بها قصد منه تخفيف القلق الاجتماعي الناتج عن الإفراج عنه[4]، خاصة أن السجين في هذه الحالة يكون قد نفذ جزءًا كبيرًا من العقوبة المحكوم بها عليه، على نحو يعمل على تهدئة الرأي العام[5].

والحد الأدنى من مدة العقوبة التي يتعين تنفيذها، والمحددة بستة أشهر على الأقل تنصب على التنفيذ الفعلي للسجن داخل المؤسسة العقابية، ولا تعني المدة التي مرت على إيداع المحكوم عليه بالمؤسسة العقابية بشكل مجرد، لأن كل مدة تغيب غير قانونية عن المؤسسة العقابية لا يعُتد بها في حساب مدة الستة أشهر المُشار إليها[6]، لأن المقصود هو بقاء السجين لهذه المدة داخل المؤسسة للتحقق من قيام أسباب استفادته من الإفراج الشرطي بصورته التقليدية[7]، وبالتالي فهذه المدة هي مدة اختبار للتحقق من أحوال السجين قبل الإفراج المبكر عنه.

1- Sara Nogueira Oliveira,...op.cit, P. 25.

2- Inês Baião Sá Rodrigues,...op.cit, P. 21.

3- راجع البند الثالث من المادة 61 من قانون العقوبات البرتغالي.

4- Sandra Oliveira E Silva,...op.cit, P. 369.

5- Sara Nogueira Oliveira,...op.cit, P. 26.

6- والتغيب هنا يقصد به أحوال تجاوز مدة تصريح الخروج أو غير ذلك مما يسمح للسجين بمغادرة السجن بعض الوقت.

7- Inês Baião Sá Rodrigues,...op.cit, P. 14.

أما بالنسبة للإفراج الشرطي الإلزامي، فالسجين المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية تزيد عن ستة سنوات يستفيد منه، دونما الحاجة للبحث في مدى توافر الشرطين السابقين أو أيًا منهما، فالأمر يتوقف فقط على قضاء نسبة من العقوبة المحكوم بها تُقدر بخمسة أسداسها، ونزل المشرع بتقريره هذا النظام على الدراسات العلمية التي أشارت إلى أن قضاء السجين لأكثر من ست سنوات في المؤسسة العقابية يؤدي بدرجة كبيرة إلى انفصاله عن المجتمع، وتنشأ معه صعوبات قوية فيما يتعلق باندماجه فيه مرة أخرى[1].

ولا يعني ذلك أن السجين المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية لمدة تزيد عن ستة سنوات لا يملك مزية الإفراج الشرطي عنه إلا بعد قضاء خمسة أسداس مدة العقوبة المقررة، بل إنه يملك ثلاثة فرص للإفراج الشرطي عنه[2]، **الأولى:** إن توافر في حقه الشرطين المشار إليهما سابقًا، فيستفيد من الإفراج الشرطي التقليدي بعد تنفيذ نصف مدة العقوبة المحكوم بها، **والثانية:** إن تخلف في حقه الشرط الثاني فقط مع توافر الأول، هنا يمكنه الاستفادة من نظام الإفراج الشرطي التقليدي بعد قضاء ثلثي مدة العقوبة المحكوم بها عليه، **والثالثة:** إن تخلف في حقه كلًا الشرطين المذكورين، فلا يتبقى أمامه سوى الإفراج الشرطي الإلزامي، بعد قضاء خمسة أسداس مدة العقوبة المحكوم بها حتى لو كانت هناك احتمالات كارثية نحو عودته للجريمة[3].

ويُلاحظ أن المشرع تدرج في صور الإفراج الشرطي على حسب مدى توافر مقومات الاندماج المجتمعي لدى السجين، فتخفف مع من توافرت لديه أسباب قوية تدعو للثقة في سلوكه، وتشدد مع من توافرت لديه بعض من هذه الثقة، ثم تشدد أكثر مع من فقد كلًا من

1- Sandra Oliveira E Silva,...op.cit, P. 384, Sara Nogueira Oliveira, ...op.cit, P.27.

2- Camila Miliza Pereira Santos, Liberdade Condicional Em Caso De Execução Sucessiva De Penas A Problemática Da Revogação, Dissertação, Universidade De Coimbra, 2020, P. 13.

3- Margarida Gil Silva,...op.cit, P. 110.

مقومات هذه الثقة[1]، بأن تطلب منه قضاء غالبية مدة العقوبة المحكوم بها، وهي خمسة أسداسها.

ونلاحظ على مسلك المشرع البرتغالي أنه تطلب - لإمكان استفادة السجين من نظام الإفراج الشرطي في صورته الاختيارية - أن يقضي مدة لا تقل عن ستة أشهر داخل المؤسسة العقابية، أي أنه اشترط أن ينفذ المسجون مدة لا تقل عن ستة أشهر من عقوبة السجن المقررة عليه بموجب حكم إدانته، وبالتالي فلن يستفيد من هذا النظام إلا المحكوم عليهم بالسجن لمدة سنة أو أكثر.

ولن يُطبق على المحكوم عليهم بعقوبات أقل من ذلك[2]، وهو بذلك وقع في شيء من التناقض وعدم الانضباط التشريعي على نحو يصطدم بالعدالة، إذ ميز بعض المجرمين الأشد خطرًا عن المجرمين الأقل خطرًا، وجعل المجرمين الأشد خطرًا يستفيدون من الإفراج الشرطي في أحوال معينة لم يسمح بها للمجرمين الأقل خطرًا.

فعلى سبيل المثال يسمح هذا الحد الأدنى بالإفراج الشرطي عن سجين محكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية لمدة 12 شهر بعد قضاء 6 أشهر في السجن، أي بعض قضاء نصف مدة العقوبة، في حين أن السجين المحكوم عليه لمدة 9 أشهر سيقضي ثلثي مدة العقوبة قبل الإفراج عنه شرطيًا، لأنه يلتزم بقضاء ستة أشهر على الأقل، وهي ثلثا مدة عقوبته[3]، في حين أنه تَطَلَب قضاء نصف المدة فقط من المجرم الأشد منه خطرًا, وهو ما يقود في النهاية إلى توفير ميزة للمجرم المحكوم عليه بعقوبة أكبر من المجرم المحكوم عليه بعقوبة أقل، وهو حكم لا يخلو من الغرابة.

1- Maria Francisca Borges Martins Loureiro Pipa,...op.cit, P. 17.

2- Inês Baião Sá Rodrigues,...op.cit, P. 14,15.

3- والمحكوم عليهم بالحبس لمدة تقل عن ستة أشهر، وهي العقوبات المّسماة بقصيرة المدة، قرر المشرع بالنسبة لهم حكمًا مغايرًا، حين قرر ضرورة استفادتهم بعقوبة الغرامة أو أي من البدائل غير الاحتجازية الأخرى، انظر في ذلك: Sara Nogueira Oliveira,...op.cit, P. 23.

ووجه التناقض الذي وقع فيه المشرع البرتغالي يظهر ـ أيضًا ـ في أنه قرر الإفراج الشرطي الإلزامي عن السجين وبقوة القانون حتى لو لم تتوافر لديه أدنى درجات المسئولية الاجتماعية، بل سمح بتطبيق هذا النظام لو قدم السجين براهين قوية لا تحتمل الشك على أنه لا يحفل بالقانون ولا بالمجتمع.

ولم يعمل بأي قدر على النجاح في برنامج التأهيل الاجتماعي الذي خضع له داخل المؤسسة العقابية لمدة طويلة تزيد في كل الأحوال عن خمسة سنوات (خمسة أسداس مدة السجن التي تزيد عن ست سنوات)، ومع ذلك تشدد مع المجرم الأقل منه خطرًا، وتطلب قضاؤه مدة ستة أشهر في السجن على سبيل الاختبار قبل الإفراج الشرطي عنه، رغم أن هذا الإفراج تملك بشأنه محكمة تنفيذ العقوبات سلطة تقديرية واسعة.

وقد ترى أن الشخص بات جاهزًا للخروج للمجتمع رغم أنه لم يقض مدة الستة أشهر التي تطلبها المشرع داخل أسوار السجن، ومع ذلك فإنها لن تستطيع الأفراج عنه شرطيًا في هذه الحالة، لعدم توافر شرط قضاء الستة أشهر المُشار إليه، رغم أنه مجرم توافرت لديه مبررات الإفراج الشرطي، ووضعه مُبشر ويبعث على الثقة في انصلاح حاله وتقويم نفسه.

كذلك يظهر التناقض وعدم العدالة في أن المحكوم عليه بمدة عقوبة تصل إلى ست سنوات ـ دون أن تجاوزها ـ قد لا يستطيع الاستفادة من نظام الإفراج الشرطي في صورته الاختيارية، إن تخلف لديه أي من الشرطين المشار إليهما سابقًا (الاندماج الاجتماعي وعدم وجود خطر على المجتمع من إطلاق سراحه).

أي أنه لن يستطيع الاستفادة من الإفراج الشرطي حال تنفيذ نصف مدة العقوبة، ولا بعد تنفيذ ثلثيها بحسب الأحوال، ولن يستفيد ـ كذلك ـ من نظام الإفراج الشرطي الإلزامي، لأن مدة العقوبة المحكوم بها عليه لا تزيد عن ست سنوات.

وهو الشرط الذي تطلبه المشرع لإمكان الاستفادة من نظام الإفراج الشرطي في صورته الإلزامية ـ وبالتالي فإنه سيقضي مدة عقوبته كاملة، والتي قد تصل إلى ست سنوات، ويكون في وضع أسوء حالًا من المجرم الأشد منه خطرًا، والمحكوم عليه بالسجن لمدة تزيد عن ستة سنوات قليلًا، حيث يستفيد هذا الأخير من الإفراج الشرطي الإلزامي بعد ما يزيد عن خمسة سنوات[1].

وأشرنا قبل ذلك إلى أن المشرع الفرنسي ـ بموجب القانون رقم 896 لسنة 2014 ـ أدخل نظام يُسمى الإفراج تحت القيد De la libération sous contrainte وبموجب هذا النظام يلتزم قاضي تطبيق العقوبات بفحص حالة السجين المحكوم عليه بمدة لا تزيد عن خمس سنوات، عندما يقضي ثلثي العقوبة المحكوم بها عليه[2]، وهو مُلزم بتطبيق أحد تدابير شبه الحرية أو التنسيب في الخارج أو الوضع تحت المراقبة الإلكترونية أو الإفراج الشرطي.

وأنه ـ في هذا الحالة ـ لا يملك حرمان السجين من أي من هذه البدائل، إلا إذا كانت هناك استحالة من تطبيقه، ويبدو أن الاستحالة هنا أو عدم الإمكان تفتح الباب على مصراعيه لتفريغ النظام من مضمونه وتجعل الأمر خاضعًا لاعتبارات مادية يختلف وجه الرأي بشأنها، وبالتالي نجد أنفسنا بعيدين عن نظام الإفراج الشرطي الإلزامي، بطبيعته المُشار إليها سلفًا.

لكن المشرع أدخل ـ إلى جانب الصورة السابقة من صور الإفراج تحت القيد ـ بموجب القانون رقم 222 لسنة 2019 ثم بموجب القانون رقم 1729 لسنة 2021 صورة أخرى تقترب كثيرًا من نظام الإفراج الشرطي الإلزامي محل البحث، وذلك حين ألزم قاضي تطبيق العقوبات

1- لأن مدة الخمس سنوات هنا تمثل خمسة أسداس مدة السجن المحكوم بها، والتي تزيد عن ست سنوات، حال الحكم بعقوبة تزيد قليلًا عن ست سنوات، وبالتالي فإن خمسة أسداس هذه العقوبة سيزيد قليلًا عن خمس سنوات، أو في كل الأحوال لا تصل إلى مدة الست سنوات التي سيقضيها المحكوم عليه بعقوبة لا تزيد عن ست سنوات.

2- Jean-Philippe Vicentini, Gérard Clément, Frédérique Dubost, Béatrice Clémen, Fiches De Droit Pénal Général, 5ºédition, Ellipses 2015, P. 300.

بالإفراج عن السجين المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية ـ عقوبة واحدة أو أكثر ـ لمدة لا تزيد عن سنتين.

طالما أن المدة المتبقية منها لا تزيد عن ثلاثة أشهر بدون إجراء أي فحص، وذلك بعد أخذ رأي لجنة تطبيق العقوبات، على أن يختار القاضي إما وضع المفرج عنه في نظام الإفراج الشرطي، أو الحجز المنزلي المراقب إلكترونيًا، أو التنسيب في الخارج، أو شبه الحرية[1].

وهذا النظام لا يقترب كثيرًا من نظام الإفراج الشرطي الإلزامي، لأن القاضي مُلزم بالإفراج عن السجين متى توافر الشرط القانوني الخاص بمدة العقوبة المحكوم بها والمدة المتبقية منها، وهذا شرط شكلي لا تقوم بشأنه أية سلطة تقديرية للقاضي، وألا يكون من المستحيل إطلاق السجين لسبب وحيد، هو عدم وجود محل إقامة أو سكن يستقر فيه بعد إطلاقه.

وهذا شرط شكلي ـ أيضًا ـ لا سلطة تقديرية للقاضي بشأنه، فهذا السكن لا يدخل في عداد المسائل المادية التي ينفتح بشأنها باب التقدير، فلو كان السكن موجودًا فلا يملك القاضي إلا النزول على حكم القانون وإطلاق السجين من المؤسسة العقابية، وبالتالي فنحن هنا أمام إفراج شرطي إلزامي يتفق مع النظام محل البحث.

لكن الفارق الوحيد بين المضمون الفني للإفراج الشرطي الإلزامي وما أخذ به المشرع الفرنسي في هذا الصورة، يتمثل في أن القاضي ـ في التشريع الفرنسي ـ مخير بين أن يفيد السجين بالإفراج الشرطي أو غيره من البدائل الثلاث (الحجز المنزلي المراقب إلكترونيًا, التنسيب في الخارج, شبه الحرية), ولا نرى أن انفتاح باب الاختيار أمام القاضي ـ على هذا النحو ـ يخرج النظام المطبق في فرنسا عن نظام الإفراج الشرطي الإلزامي، لأننا هنا سنكون

1- انظر نص البند 9 من المادة 11 من قانون 2021 المشار إليه, والتي عدلت المادة 720 من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي, بإضافة البندين الثاني والثالث لها.

أمام إطلاق سراح إجباري قبل تنفيذ العقوبة بشكل كامل، وهذا هو جوهر الإلزام في الإفراج الشرطي، وجوهر موضوع بحثنا.

ثانيًا: الشرط الخاص بموافقة السجين على الاستفادة من نظام الإفراج الشرطي الإلزامي: بداية نُشير إلى أن البعض[1]، يعترض على تسمية نظام الإفراج الشرطي الإلزامي بهذا الاسم، ويرى أنها تسمية غير دقيقة، انطلاقًا من أنه يتطلب موافقة السجين لإمكان الاستفادة منه، وبالتالي فهذا النظام ليس الزاميًا، بل اختياريًا[2]، ولا نؤيد هذا الرأي، انطلاقًا من أن الجانب الأهم الذي يسبغ على النظام تسميته هو ذلك الجانب المتصل بانعدام السلطة التقديرية في تقريره.

والحقيقة أن موافقة السجين على الإفراج الشرطي الإلزامي أمر مهم وجوهري، لأن الإفراج يدخل في معنى العلاج والتأهيل، وهذا الأخير لا بد أن يكون طوعيًا ونابعًا من إرادة السجين الحرة، فلو لم يكن كذلك فلن يكون له أثر يُذكر في مساعدة المستفيد منه على الاندماج في المجتمع[3]، ولو فُرض بالإكراه لتناقض مع منطق كونه علاجًا[4]، فضلًا عن أن هذا التأهيل الاجتماعي يُعد حقًا للسجين[5]، ولا يمكن فرض الحق بالقوة أو الإكراه، بل يجب أن يتجه صاحبه إلى استخدامه مختارًا.

إضافة إلى ما سبق، فإن الإفراج الشرطي يقوم على التزام المفرج عنه بقيود والتزامات خاصة خلال فترة الاختبار ـ الفترة اللاحقة على الإفراج ـ ولو لم يستفد من النظام طائعًا مختارًا فلن يلتزم بهذه الالتزامات والقيود، ويعدو النظام محكومًا عليه بالفشل قبل أن يبدأ [6].

1- André Lamas Leite,...op.cit, P. 28,

2- Sara Nogueira Oliveira,...op.cit, P. 27.

3- Sandra Oliveira E Silva,...op.cit, P. 368, Sara Nogueira Oliveira,...op.cit, P. 17.

4- Margarida Gil Silva,...op.cit, P. 100.

5- Sara Nogueira Oliveira,...op.cit, P. 20, Beatriz Gil De Lemos,...op.cit, P. 53.

6- Sara Nogueira Oliveira,...op.cit, P. 49.

وإن كان المنطق يدفع في سبيل عدم رفض السجين الإفراج عنه شرطيًا بعد قضاء خمسة أسداس مدة العقوبة المقضي بها، إلا أن الواقع لا يخلو من حدوثه، فقد يرى السجين أنه لا يملك ما يتعيش منه خارج السجن، وأنه كون صداقات داخل السجن لا يرغب في التخلي عنها، أو أنه اعتاد الحياة داخل السجن بكل تفاصيلها، أو أنه تقدم بالعمر ولم تعد لديه قدرة على بداية حياة جديدة خارج السجن في ظل غياب الدافع الأسري أو الاجتماعي أو الاقتصادي الذي يساعده.

ومنذ بداية توجه **المشرع البرتغالي** للأخذ بنظام الإفراج الشرطي في صورته التقليدية الاختيارية، كان يشترط موافقة السجين لإمكان استفادته منه[1]، وذلك بموجب القانون الصادر في السادس من يونيه سنة 1893م[2].

وأشرنا قبل ذلك إلى أن المشرع البرتغالي أدخل نظام الإفراج الشرطي الإلزامي على نطاق محدود بموجب قانون إصلاح السجون سنة 1936م، وهذا النظام كان ذا طابع مزدوج، إلزاميًا بالنسبة للجهات المختصة بتقريره، فلا يمكن حرمان السجين منه، ولا يملك أحد بشأنه سلطة تقديرية[3]، واختياريًا بالنسبة للسجين نفسه، فكان بإمكانه رفض الاستفادة من النظام والبقاء في المؤسسة العقابية لقضاء الخُمس المتبقي من العقوبة المقضي بها[4].

وبموجب قانون سنة 1972 عدل المشرع عن نهجه الذي تبناه في قانون 1936, فلم يتطلب موافقة السجين لإمكان استفادته من نظام الإفراج الشرطي بصورة التقليدية، وذلك بعد أن ألغى الإفراج الشرطي الإلزامي[5].

1- Inês Baião Sá Rodrigues,...op.cit, P. 7.

2- Catarina Lacerda E Megre De Machado Bahia,...op.cit, P. 11.

3- Inês Baião Sá Rodrigues,...op.cit, P. 11.

4- Inês Baião Sá Rodrigues,...op.cit, P. 12.

5- Cássia Daniela Vicente Gomes Da Silva,...op.cit, P. 17.

وهو ذات الحكم الذي سار عليه المشرع البرتغالي بموجب المرسوم بقانون العقوبات رقم 400 لسنة 1982، فبعد أن أخذ بنظامي الإفراج الشرطي التقليدي والإلزامي مرة أخرى[1]، لم يتطلب موافقة السجين للاستفادة من نظام الإفراج الشرطي في كلتا صورتيه، التقليدي والإلزامي[2]، وبالتالي فقد كان النظام إلزاميًا لمحكمة تنفيذ العقوبات التي أسند إليها سلطة تقريره وإجباريًا بالنسبة للسجين المُستفيد منه، أضف إلى ذلك أن هذا القانون سمح لتلك المحكمة بزيادة مدة الاختبار إلى ما بعد مدة العقوبة المتبقية.

وأثير الجدل حول نظامي الإفراج الشرطي التقليدي والإلزامي في ضوء التعديلات التي نتجت عن المرسوم بقانون العقوبات لسنة 1982، لأن عدم اشتراط موافقة السجين على استفادته من الإفراج الشرطي وإمكانية امتداد مدة الإفراج لما بعد انتهاء مدة العقوبة المتبقية يؤدي إلى تعديل في مدة العقوبة دون حكم قضائي[3].

وتفاديًا لما وجه من نقد للتعديلات التي جاء بها قانون 1982, صدر المرسوم بالقانون رقم 48 في 15 مارس 1995م، وأجرى إصلاحًا كبيرًا على المرسوم بقانون العقوبات الصادر سنة 1982م فيما يتعلق بالإفراج الشرطي في جانبين؛ **أولهما:** أنه جعل موافقة السجين أمر لازم وضروري لاستفادته من الإفراج الشرطي بصورتيه التقليدي والإلزامي[4]، **وثانيهما:** يتعلق بتخفيض مدة الإفراج الشرطي أو مدة المراقبة، فلم تعد تزيد عن القدر المتبقي من العقوبة المحكوم بها[5].

1- Inês Baião Sá Rodrigues,...op.cit, P. 9.

2- Ibid., P. 9.

3- Ibid., p. 9.

4- Sandra Oliveira E Silva,...op.cit, P. 367, Sara Nogueira Oliveira,...op.cit, P. 17, Maria Francisca Borges Martins Loureiro Pipa,...op.cit, P. 10.

5- Inês Baião Sá Rodrigues,...op.cit, P. 9.

ولا يزال المشرع البرتغالي يتطلب موافقة السجين لإمكان استفادته من الإفراج الشرطي في صورتيه التقليدية الاختيارية والإلزامية، وذلك بموجب البند الأول من المادة 61 من قانون العقوبات.

أما في التشريع الفرنسي فقد تطلب المشرع موافقة السجين منذ القانون رقم 896 لسنة 2015[1]، واستمر على ذلك في نص المادة 11 من القانون رقم 1729 لسنة 2021، إذ تطلب موافقة السجين على الاستفادة من نظام الإفراج الإلزامي ـ الإفراج المبكر تحت القيد ـ متى توافرت شرائطه، لكنه عاد بموجب القانون رقم 42 لسنة 2024 وقرر استثناء بعض الأجانب من ضرورة الحصول على موافقتهم.

وبالتالي يمكن استفادتهم من هذا النظام ولو بصورة إجبارية، وهؤلاء هم الأجنبي الذي صدر بحقه قرارًا بمنعه من دخول الأراضي الفرنسية، أو حظر إداري من التواجد بها، أو الالتزام بمغادرة الأراضي الفرنسية، أو حظر العودة إليها، أو حظر التنقل عليها، أو الطرد أو التسليم بناء على مذكرة اعتقال أوروبية[2].

المطلب الثاني: التقييد التشريعي لدائرة انطباق نظام الإفراج الشرطي الإلزامي:

بالإضافة إلى الشروط السابقة، يمكن أن يكون من بين الضوابط أو الشرائط القانونية التي يقرها المشرع لإمكان استفادة السجين من نظام الإفراج الشرطي الإلزامي ألا يكون محكومًا عليه في نوع معين من الجرائم، التي قدر المشرع حرمان المُدانين بها من الاستفادة من هذا النظام، أو ألا يكون هذا السجين قد ارتكب بعض الافعال خلال فترة تواجده بالمؤسسة العقابية.

1- Jean-Philippe Vicentini, Gérard Clément, Frédérique Dubost, Béatrice Clémen, Fiches De Droit Pénal Général, 5ºédition, Ellipses 2015, P. 300.

2- المادة 36 من القانون المشار إليها في المتن، والتي أضافت بند رابع إلى المادة 720 من قانون الإجراءات الجنائية.

وهذه الضوابط تقيد مجال انطباق الإفراج الشرطي الإلزامي، وهذا التقييد لا ينال من جوهر النظام، لكنه يقيد من مجالات انطباقه، فجوهر النظام يقوم على انعدام السلطة التقديرية لأية جهة بشأن تقرير استفادة السجين منه، إن توافرت الشرائط القانونية التي حددها المشرع، وهذا هو جوهر الصفة الإلزامية في النظام، وهذا الجوهر لا يُمس أن قيد المشرع مجال انطباق النظام على ما سوف نُبين.

ورغبة من المشرع البرتغالي في توسيع مجال انطباق الإفراج الشرطي الإلزامي فقد اكتفى بالشروط القانونية التي بيناها، والخاصة بتنفيذ خمسة أسداس مدة العقوبة المحكوم بها، متى كانت المدة الإجمالية للعقوبة المحكوم بها تزيد عن ست سنوات، وموافقة السجين المُزمع استفادته من النظام على إطلاق سراحه مبكرًا.

ومسلك المشرع المُشار إليه هو ما استقر عليه في النهاية بالنسبة للإفراج الشرطي في صورته التقليدية، فبعد أن كان يمنع - بموجب المرسوم بقانون رقم 48 لسنة 1995 - الُمدانين ببعض جرائم الاعتداء على الأشخاص والمصلحة العامة[1]، وجرائم الاتجار بالمخدرات[2]، من الاستفادة من الإفراج الشرطي بعد قضاء نصف مدة العقوبة، ويتطلب قضاء ثلثي هذه المدة، عاد إلى استبعاد هذا القيد بموجب القانون رقم 59 لسنة 2007 ليحافظ على المساواة بين السجناء[3].

وهو في ذات الوقت يقرر الإفراج الشرطي بصوره بالنسبة للجميع بغض النظر عن نوع الجريمة التي ارتكبوها[4]، سواء كان الإفراج اختياريًا بعد قضاء نصف مدة العقوبة المحكوم بها أو ثلثيها، أو كان إلزاميًا بعد قضاء خمسة أسداس العقوبة التي تتجاوز مدتها ست سنوات.

1- Sara Nogueira Oliveira,...op.cit, P. 18.

2- Inês Baião Sá Rodrigues ...op.cit, P. 15.

3- Maria Francisca Borges Martins Loureiro Pipa,...op.cit, P. 11.

4- André Lamas Leite,...op.cit, P. 26.

أما المشرع الفرنسي فقد قيد نطاق إعمال نظام الإفراج المُبكر تحت القيد من ثلاث نواح، **الأولى:** حين حظر استفادة السجين من هذا النظام إن لم يكن له سكن يمكث فيه بعد إطلاق سراحه، **والثانية:** حين قرر حرمان السجناء المحكوم عليهم في جرائم معينة من الاستفادة من نظام الإفراج الإلزامي المُقيد، **والثالثة:** حين حظر استفادة السجناء الذين يرتكبون بعض الأفعال أثناء مرحلة التنفيذ من هذا النظام.

- **الناحية أولى:** قرر المشرع سلطة قاضي تطبيق العقوبات في عدم إفادة السجين من هذا النظام في حالة استحالة ذلك، وبنى هذه الاستحالة ـ فقط ـ على عدم وجود سكن للسجين كي يغادر المؤسسة العقابية متوجهًا إليه، فلا يملك القاضي حرمان السجين من الاستفادة من نظام الإفراج الإلزامي المُقيد بأي حال إلا استنادًا إلى هذا السبب، متى توافرت الضوابط التي حددها المشرع، ولم يكن السجين محكومًا عليه في إحدى الجرائم التي حددها المشرع على سبيل الحصر.
- **الناحية ثانية:** عدد المشرع مجموعة من الجرائم التي لا يمكن لمرتكبها الاستفادة من نظام الإفراج الإلزامي المُقيد[1]، وهذه هي الجرائم التي تضمنتها المواد 421 – 1 إلى 421 – 6 من قانون العقوبات[2]، وبعض الجرائم المرتكبة ضد قاصر لم يتم الخامسة عشرة من عمره، والجرائم الواقعة ضد أحد أفراد السلطة العامة، أو في جريمة ترتكب مقرونة بالظرف المشدد المنصوص عليه في المادة 132–80 من قانون العقوبات، وهو الظرف الخاص بوقوع بعض الجرائم من الزوج أو شريك العلاقة على الطرف الأخر.
- **الناحية ثالثة:** منع المشرع فئة من السجناء من الاستفادة من نظام الإفراج الإلزامي المُقيد من أجل أفعال ارتكبوها داخل المؤسسة العقابية، وهؤلاء هم السجناء الذين صدرت بحقهم ـ خلال فترة تواجدهم في السجن ـ عقوبة تأديبية في الأحوال

1- وذلك بموجب البند ثالثًا من المادة 720 من قانون الإجراءات الجنائية الفرنسي، والتي استبعدت الجرائم المشار إليها بالمتن من انطباق الإفراج الشرطي الإلزامي على السجناء المُدانين بارتكابها، وهذا البند استبعد تطبيق نظام الإفراج الشرطي الإلزامي المقرر بالبند الثاني من ذات المادة على هذه الجرائم.

2- وبالرجوع إلى هذه الجرائم تبين أنها جملة من جرائم الإرهاب.

الآتية[1]: (1- ارتكاب أعمال عنف جسدي ضد أحد موظفي المؤسسة العقابية أو أي شخص في مهمة أو زيارة لها، أو محاولة ذلك. 2- ممارسة العنف الجسدي ضد سجين آخر أو محاولة ذلك. 3- المقاومة العنيفة للأوامر الصادرة عن موظفي المؤسسة العقابية، 4- المشاركة في أي عمل جماعي من شأنه المساس بأمن المؤسسة العقابية أو الإخلال بنظامها أو محاولة ذلك).

والحقيقة أن المشرع الفرنسي ـ ورغم عدم خروجه على الطبيعة الإلزامية أو الاجبارية للإفراج تحت القيد التي تكاد تتطابق مع نظام الإفراج الشرطي الإلزامي ـ خرج على فلسفة نظام الإفراج الشرطي الإلزامي كثيرًا، حين منع الاستفادة من النظام حال انتماء الجريمة التي يرتكبها السجين إلى طوائف معينة من الجرائم، وحين منعه من الاستفادة من النظام حال مجازاته تأديبيًا أثناء فترة وجودة في المؤسسة العقابية عن ارتكاب بعض الأفعال.

والمشرع الفرنسي ـ بما تقدم ـ وإن لم يخرج عن الطبيعة الإلزامية للنظام فقد خرج عن فلسفته, والتي تقوم على مساعدة السجين على الاندماج في المجتمع خلال الفترة الوسطى الواقعة بين السجن والحرية، وهو النظام الذي لا يقوم على حسن سلوك السجين أو تقدمه في برامج التأهيل الاجتماعي داخل السجن, ومع ذلك يمكن تبرير مسلك المشرع الفرنسي حين نطالع الحد الأقصى للعقوبة التي أعمل النظام بشأنها، والتي تقل كثيرًا عما فعل المشرع البرتغالي، إذ لا تزيد هذه المدة عن سنتين في التشريع الفرنسي, في حين لا يجد النظام تطبيقًا في التشريع البرتغالي إلا عندما تزيد العقوبة السالبة للحرية المحكوم بها عن ست سنوات، على نحو يمكن معه القول أن المشرع البرتغالي يعالج منطقة مختلفة عن تلك التي يتناولها المشرع الفرنسي.

1- نصت على هذه الحالات المادة 720 من قانون الإجراءات الجنائية في الفقرة الثانية من البند ثالثًا، التي منعت استفادة بعض السجناء من نظام الإفراج الشرطي الإلزامي المنصوص عليه في البند ثانيًا من ذات المادة.

الخاتمة

أولًا - أهم النتائج التي توصل إليها البحث:

1- أن الإفراج الشرطي له صورتان؛ **أولاهما:** تقليدي، **وثانيهما:** إلزامي أو تلقائي، وهذا الأخير يتقرر بشكل تلقائي بمجرد توافر بعض الضوابط التشريعية، ولا دخل للإدارة العقابية أو القضاء في تقريره أو رفض تقريره، فبمجرد توافر شرائطه القانونية يُطلق سراح السجين، وفيه يتوقف دور القاضي المختص عند حساب المدة التي قضاها السجين في المؤسسة العقابية، ومن ثم يُطلق سراحه مع إخضاعه للقيود المقررة قانونًا.

2- أن نظام الإفراج الشرطي الإلزامي نشأ في التشريع البرتغالي بشكل محدود مع المرسوم بقانون إصلاح السجون لسنة 1936م، ولم يستقر على إقراره على طول الخط، فقد طرحه جانبًا مرة، وعاد ونص عليه مرة أخرى، حتى استقر في النهاية على الأخذ به في قانون العقوبات الحالي.

3- أن المشرع الفرنسي أنشأ نظام يكاد يُطابق نظام الإفراج الشرطي الإلزامي وهو نظام الإفراج تحت القيد بموجب القانون رقم 222 لسنة 2019, وأدخل عليه بعض التعديلات آخرها بالقانون رقم 40 لسنة 2024.

4- أن هناك نقاشات فقهية حادة دارت حول نجاعة الأخذ بنظام الإفراج الشرطي الإلزامي من عدمه.

5- أن المشرع البرتغالي يشترط لتطبيق الإفراج الشرطي الإلزامي أن يكون السجين محكومًا عليه بالسجن لمدة تزيد عن ست سنوات، وأن يمضي بالمؤسسة العقابية خمسة أسداس هذه المدة، فضلًا عن موافقة السجين.

6- أن المشرع الفرنسي يشترط لتطبيق النظام المقارب للإفراج الشرطي الإلزامي أن يكون السجين محكومًا عليه بالسجن لمدة لا تزيد عن سنتين، ويتبقى منها ما لا يزيد عن ثلاثة أشهر، شريطة موافقة السجين بحسب الأصل.

7- أن المشرع الفرنسي ضيق من نطاق انطباق نظام الإفراج تحت القيد من ثلاث نواح، **الأولى:** حين حظر استفادة السجين من هذا النظام، إذا لم يكن له سكن

يمكث فيه بعد إطلاق سراحه، **والثانية:** حين حرم السجناء المحكوم عليهم في جرائم معينة من الاستفادة من هذا النظام، **والثالثة:** حين حظر استفادة السجين من هذا النظام متى عوقب تأديبيًا على ارتكاب بعض الأفعال أثناء مرحلة تنفيذ العقوبة.

ثانيًا - أهم التوصيات التي يوجهها البحث إلى المشرع:

1- إنشاء قضاء جنائي متخصص، يشرف على مرحلة التنفيذ العقابي، ويتدخل فيها بإقرار البدائل العقابية الحديثة وتعديلها وإلغائها, وفقًا لحالة كل سجين على حدة، وبما يساعد على تأهيله اجتماعيًا ورده إلى المجتمع عضوًا صالحًا، مع ضرورة العمل على بسط أسباب إلمام هؤلاء القضاة بكافة العلوم الحديثة التي تساعد على فهم شخصية السجين وتطورها، من أجل اختيار الأساليب العقابية التي تتناسب مع ظروفه وتساعد على سرعة دمجه في المجتمع، من ذلك علم النفس الجنائي وعلم الاجتماع الجنائي، ويمكن أن يتأتى ذلك من خلال إلحاق هؤلاء القضاة بدورات تدريبية مُعمقة في هذه العلوم ـ وغيرها ـ قبل إسناد مهام التدخل في مرحلة التنفيذ العقابي إليهم.

2- الأخذ بنظام الإفراج الشرطي الإلزامي على الصورة التي أعتمدها المُشرع البرتغالي، بحيث يستفيد منه السجين الذي يقضي مدة سجن طويلة، بعد قضاء خمسة أسداسها، مع ترك مساحة أكبر للقضاء فيما يتعلق بتشديد دائرة القيود والالتزامات المفروضة عليه خلال فترة الاختبار، من ذلك عدم ارتياد الأماكن التي تُساعد في تدعيم أسباب الإجرام في نفسه، والتزامه بالتوجه إلى القاضي المختص في أوقات محددة وبشكل دوري، والإجابة على كل ما يطرحه عليه من تساؤلات أو طلب إيضاحات، والاستجابة لما يوجهه له من ملاحظات، والتزامه بعدم مغادرة الإقليم الذي يعيش فيه وعدم تغيير عمله إلا بإذن من هذا القاضي.

3- توفير سُبل الوقاية والحماية الاجتماعية من المخاطر التي يمكن أن تحيق بالمجتمع من الإطلاق المُبكر للمُستفيدين من نظام الإفراج الشرطي الإلزامي، وذلك من خلال إخضاعهم لرقابة حقيقية، وتوفير المساعدات اللازمة لسرعة

دمجهم في المجتمع، من ذلك توفير عمل ملائم يتعيشون منه، ومساعدتهم على ترويج منتجاتهم إن كانوا ممن يجيدون صناعة معينة، والاستعانة بهم في بعض الأشغال الخاصة ببعض مؤسسات الدولة إن كانت لديهم المهارات الكافية لذلك، فضلًا عن العمل على مد جسور الثقة بينهم وبين باقي أطياف المجتمع، وهو ما يمكن أن يتأتى بوسائل عدة أهمها إطلاق الحملات الإعلامية الداعية لدمجهم في المجتمع.

4- عدم تبني التوجه الفرنسي فيما يتعلق باستبعاد بعض الجرائم من نطاق الإفراج الشرطي الإلزامي، على أن يستفيد جميع السجناء من هذا النظام، طالما أمضوا خمسة أسداس مدة العقوبة المحكوم بها عليهم، فضلًا عن ضرورة تنبه القضاء لمسألة تشديد دائرة الرقابة والقيود والالتزامات التي يمكن فرضها على المُدانين بارتكاب الجرائم الخطيرة التي تمتاز بذاتية خاصة كجرائم الإرهاب والاتجار بالمخدرات، على النحو الذي يعمل على تفادي ارتكاب المفرج عنه لهذه الجرائم مرة أخرى.

المراجع

أولًا- المراجع باللغة العربية:

1- **أحمد عوض بلال**، النظرية العامة للجزاء الجنائي، دار النهضة العربية، سنة 1995.

2- **رؤوف عبيد**، أصول علمي الإجرام والعقاب، مطبعة الاستقلال الكبرى، الطبعة الخامسة، سنة 1981.

3- **السعيد مصطفى السعيد**، العقوبة، دار الثقافة بالإسكندرية، سنة 1946.

4- **عبد الرؤوف مهدي**، السجن كجزاء جنائي في ضوء السياسة الجنائية الحديثة، مطبعة جامعة القاهرة والكتاب الجامعي سنة 1980.

5- **عبد العظيم مرسي وزير**، دور القضاء في تنفيذ الجزاءات الجنائية، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة المنصورة، سنة 1978.

6- **عمر محمد سالم**، علم العقاب، مكتبة النصر، جامعة القاهرة، سنة 1993.

7- **غنام محمد غنام**، حقوق الإنسان المسجون، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر.

8- **محمد أبو العلا عقيدة**، أصول علم العقاب، دراسة تحليلية وتأصيلية للنظام العقابي المعاصر مقارناً بالنظام العقابي الإسلامي، دار الفكر العربي، الطبعة الخامسة، سنة 1995.

9- **محمود نجيب حسني**، علم العقاب، دار النهضة العربية، سنة 1967.

10- **مرقص سعد**، الرقابة القضائية على التنفيذ العقابي، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، سنة 1972.

11- **ياسر عرفة عيسى**، دور القضاء في الرقابة على تنفيذ العقوبات الجنائية، دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق جامعة القاهرة، سنة 2021.

ثانيًا – المراجع باللغة الفرنسية:

1- **Anne Besançon,** La Libération Conditionnelle Depuis Le Code De Procédure Pénale, Bibliothèque De Sciences Criminelles, Tome Viii, 1970.

2- **Elsa Génard**, La Libération Conditionnelle En France De 1885 Aux Années 1930, De La Loi À La Pratique, Revue D'histoire Moderne & Contemporaine, 63-1, Janvier-Mars 2016.

3- **Jean-Philippe Vicentini, Gérard Clément, Frédérique Dubost, Béatrice Clémen**, Fiches De Droit Pénal Général, 5ºédition, Ellipses, 2015.

4- **La Cour Des Comptes**, Une Surpopulation Persistant Carcérale ،Une Politique D'exécution Des Peines En Question, Rapport, Public Thématique Synthèse, Octobre 2023,.

5- **Pierre Victor Tournier**, Les Systèmes De Libération Sous Conditions Dans Les Tats Membres Du Conseil De L'europe, Revue *Champ Pénal*, Vol. 1, 2004.

6- **Sarah Dindo,** Alternatives À La Détention: Du Contrôle Judiciaire À La Detention, Commission Nationale Consultative Des Droits De L'homme, Les Prisons En France, Volume2, La Documentation Française, Paris 2007.

7- **Stanislaw Plawski,** Droit Penitentiaire, Septentrion Presses Universitaires, Paris 1977.

8- **stanislaw Plawski**, Le Control Judiciaire De L'application Des Peines En Droit Compare, Revue International De Droit Compare, Vol. 25 ,N°2, 1973.

9- **Michel Foucault,** Surveiller Et Punir: Naissance De La Prison, Gallimard, Paris 1975.

ثالثًا ـ المراجع باللغة البرتغالية:

1- **André Lamas Leite**, Conselho Penitenciário Do Estado-Copen, Ano. 1, Nº 01, Agosto, 2011.

2- **Beatriz Gil De Lemos**, A Execução Da Pena De Prisão: Sobrelotação (In)Evitável?, Dissertação, Universidade De Coimbra, 2016.

3- **Camila Miliza Pereira Santos**, Liberdade Condicional Em Caso De Execução Sucessiva De Penas A Problemática Da Revogação, Dissertação, Universidade De Coimbra, 2020.

4- **Cássia Daniela Vicente Gomes Da Silva**, A Liberdade Condicional Obrigatória Sua Existência E Fundamentação,Dissertação, Universidade De Coimbra, 2013.

5- **Catarina Lacerda E Megre De Machado Bahia**, Reflexões Sobre O Instituto Da Liberdade Condicional, Dissertação De Mestrado, Universidade Católica Portuguesa, Lisboa, 2011.

6- **Inês Baião Sá Rodrigues**, Considerações Sobre O Regime Da Liberdade Condicional, Dissertação De Mestrado, Universidade Católica Portuguesa, 2020.

7- **José Manuel Lourenço Quaresma**, Que (Restrição Aos) Direitos Humanos Em Ambiente Prisional?, Coimbra Editora, Julgar , N.º 22, 2014.

8- **Margarida Gil Silva**, Pena Relativamente Indeterminada: Concessão Ou Negação Da Liberdade Condicional Ou Liberdade Para Prova, Considerando Os Planos Individuais De Readaptação, Dissertação De Mestrado, Universidade De Lisboa, 2019.

9- **Maria Francisca Borges Martins Loureiro Pipa**, Regime De Liberdade Condicional Qual A Relevância Do Arrependimento E Interiorização Da Culpa Do Recluso Na Concessão Do Instituto?, Dissertação De Mestrado, Universidade Católica Portuguesa, 2022.

10- **Maria João Antunes**, Direito Penal, Direito Processual Penal E Direito Da Execução Das Sanções Privativas Da Liberdade E Jurisprudência Constitucional, Coimbra Editora, Julgar - N.º 21, 2013.

11- **Sara Nogueira Oliveira**, A Liberdade Condicional Como Incentivo À Ressocialização E Prevenção Da Reincidência, Presentada À Faculdade De Direito Da Universidade Do Porto, Dissertação De Mestrado, Oliveira M, 2021.

12- **Sandra Oliveira E Silva**, A Liberdade Condicional No Direito Português: Breves Notas, R.F.D.U.P. (I-2004).

النظام القانوني للوكيل الضريبي
دراسة قانونية مقارنة في ضوء التشريع الإماراتي والبحريني

الدكتور. عمرو سيد مرعي شلقامي [1]

دكتوراه القانون الخاص - كلية الحقوق – جامعة أسيوط - مصر

DOI: 10.12816/0062268

مستخلص

تحدثنا في هذه الدراسة عن ماهية الوكالة الخاصة بمنظومة الضرائب وطبيعة العلاقة بينه وبين الممول والجهات الضريبية، والمركز القانوني للوكيل الضريبي، وكذا استعراض مدى قيام مسؤولية وكلاء الضرائب المدنية تجاه الممول وطبيعتها القانونية، ومدى انعقاد مسؤوليتهم التأديبية تجاه الجهات والهيئات الضريبية عن مخالفاتهم المهنية ومن ثم تهدف هذه الدراسة إلى القيام بالإصلاح التشريعي للقصور الذي يعتري بعض الجوانب المنظمة لعمل الوكيل الضريبي والذي يعود نفعه على الإقتصاد القومي في المقام الأول.

وانتهج الباحث عند دراسته لهذا الموضوع مناهج التأصيل والتحليل والمقارنة من أجل الوصول إلى إصلاح ومعالجة كافة المشكلات التي يثيرها البحث، فقد استعنا في دراستنا هذه بالتشريعين الإماراتي والبحريني المنظمين لعمل الوكيل الضريبي.

وتوصل الباحث في نهاية الدراسة إلى أن الوكيل الضريبي في التشريعين الإماراتي والبحريني قد يكون شخصية طبيعية وقد يكون شخصية اعتبارية ، واستطعنا في هذه الدراسة التوصل إلى أن الطبيعة القانونية المناسبة للمسؤولية المدنية للوكيل الضريبي هي مسؤولية مهنية تقوم على مخالفته للأعراف والإلتزامات المهنية لعدم كفاية التقسيم الثنائي للمسؤولية المدنية التقليدي ، كما فرض المشرع الإماراتي العديد من الجزاءات التأديبية المناسبة للمخالفات المرتكبة من قبل الوكيل ، على خلاف المشرع البحريني الذي لم يتطرق لتنظيم المسؤولية التأديبية للوكيل الضريبي .

لذا نوصي المشرعين الإماراتي والبحريني بالنص على اعتبار عقد الوكالة الضريبية من طبيعة العقود النموذجية أو اللائحية ، كما نوصي المشرعين الإماراتي والبحريني بالنص على أن تكون المسؤولية المهنية هي الطبيعة القانونية المناسبة لمسؤولية الوكيل الضريبي المدنية وذلك حال إخلاله بالمعايير المهنية المفروضة علي الوكلاء الضريبيين والتي تُلحق ضرراً بالعميل الخاضع للضريبة ، ونوصي المشرع الإماراتي بضرورة النص على الضوابط المنظمة للآثار القانونية المترتبة على المسؤولية التأديبية للوكيل الضريبي ، وفي الختام نأمل من المشرع البحريني ضرورة وضع القواعد المنظمة لمسؤوليته التأديبية.

مفردات البحث:

المسؤولية التأديبية. الوكيل الضريبي. الضرائب. الممول. المسؤولية المدنية. الخاضع للضريبة. النشاط الضريبي. منظومة الضرائب. هيئات الضرائب. الوكالة الضريبية.

1- حصل الدكتور عمر شلقامي على درجة الدكتوراة في القانون الخاص من جامعة أسيوط، وعمل في جامعة حلوان كمدرس منتدب سابقًا. كما أنه نشر العديد من البحوث في مجلات علمية محكمة دولية ومحلية، ونشر كتب قانونية وحضر العديد من المؤتمرات المحلية والدولية.

The Legal System of the Tax Agent: A Comparative Legal Study in Light of UAE and Bahraini Legislation

Dr. Amro Sayed Marai Shalqami [1]

PhD in Private Law – Faculty of Law, Assiut University, Egypt

DOI: 10.12816/0062268

Abstract

This study examines the concept of tax agency within the broader tax system, focusing on the nature of the relationship between the tax agent, the taxpayer, and tax authorities, as well as the legal standing of the tax agent. It also explores the extent and nature of the agent's civil liability toward the taxpayer and his disciplinary liability toward tax authorities for professional misconduct. The central aim of the research is to propose legislative reforms that address gaps in the regulation of tax agents, thereby contributing to the strengthening of national economies.

To achieve this, the research employs doctrinal, analytical, and comparative methods, drawing specifically on UAE and Bahraini legislation governing tax agency. The findings reveal that under both jurisdictions, a tax agent may be either a natural or a legal person. The study concludes that the most appropriate legal characterization of civil liability for tax agents is professional liability based on breaches of professional standards and obligations, as the traditional dual classification of civil liability proves insufficient. The UAE legislator has imposed a range of disciplinary sanctions for tax agent violations, whereas Bahraini legislation has not explicitly addressed disciplinary responsibility.

Accordingly, the study recommends that UAE and Bahraini lawmakers explicitly define tax agency contracts as standard or regulatory contracts and recognize professional liability as the proper legal basis for the civil responsibility of tax agents in cases of professional misconduct that harm taxpayers. Additionally, the study urges the UAE legislator to establish clear rules governing the legal consequences of disciplinary liability and calls upon the Bahraini legislator to adopt comprehensive provisions regulating such disciplinary responsibility.

Keywords: Disciplinary Liability – Tax Agent – Taxpayer – Civil Liability – Tax System – Tax Activity – Tax Authorities – Tax Agency.

1- Dr. Amr Shalqami earned his PhD in Private Law from Assiut University and previously taught as a part-time lecturer at Helwan University. His academic contributions include a number of publications in reputable international and local peer-reviewed journals, as well as several authored legal books. He has also been an active participant in numerous national and international conferences, reflecting both his scholarly engagement and professional expertise.

مقدمة:

تعد الضرائب من أهم إيرادات كافة دول العالم، ومن ثم تعتبر مصدراً أساسياً من مصادر الدخل القومي في البلاد، وعنصراً مهماً للتنمية الاقتصادية والاستثمارية، إذ تعتبر الضرائب من أهم الاستراتيجيات في أي دولة من الدول لتحقيق التنمية المستدامة فيها.

ومن الجدير بالذكر أنه يتعين أن يكون هناك توازن في العلاقة بين تحصيل الضرائب في البلاد من كافة القطاعات والأنشطة بأنواعها وبين خطة الدولة في الاستثمارات المحلية، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية وذلك بمنحها تسهيلات وحوافز ضريبية.

ومن أهم المقومات الدستورية العناية بمصالح ذوي الأعمال والأنشطة التجارية بكافة صورها، لذا يتعين البحث عن وضع الوسائل الحمائية الضريبية لأصحاب الأعمال وذوي المهن، من أجل النهوض بالاقتصاد القومي.

ومن نافلة القول أن من أهم الوسائل الحمائية الضريبية لأصحاب الأعمال وذوي المهن للمحافظة على رؤوس أموالهم منح صاحب العمل أو المهني الحق في تعيين وكيل ضريبي عنه، يتولى القيام بكافة التصرفات والالتزامات المتعلقة بمنظومة الضرائب باسم العميل الخاضع للضريبة ولحسابه تجاه جهات وهيئات الضرائب في الدولة، وهذه الوكالة المتعلقة بمنظومة الضرائب وإن كانت موجودة في الماضي إلا أنه لم يكن هناك تشريع خاص ينظم كافة الجوانب المتعلقة بها.

وتتجلى الحكمة من منح الشخص الخاضع للضريبة الحق في اختيار وكيلٍ ضريبيٍ عنه، في كون الأخير ذا خبرة ومهارة ولدية الدراية والمعرفة بكافة التشريعات المنظمة للضرائب في البلاد، في مقابل الخاضع للضريبة الذي يفتقد تلك الخبرات والمهارات والإلمام بالقوانين والنظم الخاصة بمنظومة الضرائب ومتابعة التطورات التشريعية الخاصة بها أولاً بأول، وذلك كله يصب في مصلحة ذوي الشأن من الأشخاص الذين تفرض عليهم الضرائب.

وتأسيساً على ما تقدم فإن الوكالة الخاصة بمنظومة الضرائب تفرض على الوكيل الضريبي القيام بالالتزامات المتعلقة بتلك المنظومة التي تُلقى على كاهل الخاضعين للضرائب، وإجراء التعاملات ذات الصلة أمام هيئات الضرائب، ومن ثم فإنه في حالة إخلال الوكيل الضريبي بالقيام بتلك الالتزامات والخروج عن الضوابط التي تفرضها المهنة المعتمدة في البلاد للوكلاء الضريبيين فعندئذ تنعقد مسؤوليته القانونية جراء ذلك.

موضوع البحث:

سوف يقتصر الحديث في هذه الدراسة على تناول الأطر القانونية المنظمة لعمل وكلاء الضرائب ويشمل ماهية الوكالة الخاصة بمنظومة الضرائب، والمركز القانوني للوكيل الضريبي مبيناً حقوقه والتزاماته، وكذا استعراض مدى قيام مسؤولية وكلاء الضرائب المدنية تجاه الممول وطبيعتها القانونية، ومدى انعقاد مسؤوليتهم التأديبية تجاه الجهات والهيئات الضريبية عن مخالفاتهم المهنية، وسبل المواجهة لإدارية لتلك المخالفات.

أسباب اختيار الباحث لموضوع البحث:

يرجع اختياري لموضوع البحث إلى قيام العديد من ذوي المهن غير المتخصصة بمزاولة مهنة الوكالة الضريبية، وكذا قيام غير المهنيين أصلاً بمباشرة هذا النشاط دون أن يتوافر لديهم الخبرة الكافية والدرية الواسعة بمنظومة الضرائب، ومن ثم فإن ذلك قد يصيب بعض الممولين بأضرار بالغة نتيجة تعامل غير المهنيين أو المتخصصين مع هيئات الضرائب المعنية نيابة عن هؤلاء الممولين نظراً لقلة وضعف خبراتهم الضريبية، لذا ارتأينا إعداد دراسة علمية حول هذا الموضوع من أجل نشر الثقافة والتوعية القانونية بموضوع البحث.

إشكالية البحث:

نظرا لحداثة تقنين مهنة الوكالة الخاصة بمنظومة الضرائب في بعض الدول العربية والتي استحدثت بموجب التشريعية المنظمة لها، توجد بعض المشكلات المتعلقة بمزاولة الوكيل لمهامه الخاصة بالضرائب والتي يتعين معالجتها قانوناً، حيث يوجد نوعٌ من الغموض في

بعض الجوانب المتعلقة بالموضوع والتي من بينها عدم النص على الحقوق التي يتمتع بها وكلاء الضرائب، وكذا عدم كفاية القواعد العامة المنظمة للمسؤولية المدنية على مسؤولية الوكيل الضريبي، وإغفال النص على الضوابط المنظمة للآثار المترتبة على توقيع الجزاءات التأديبية على وكلاء الضرائب حال مخالفتهم قواعد المهنة، لذا تدعونا هذه المشكلات لطرح تساؤلات عديدة تتعلق بهذه الدراسة.

تساؤلات الدراسة:

1- ما هو الشكل القانوني المناسب لوكلاء الضرائب؟
2- ما هي الواجبات أو الالتزامات المهنية المفروضة على وكلاء الضرائب؟
3- ما هو التكييف القانوني الملائم لمسؤولية وكلاء الضرائب المدنية تجاه العملاء التي تفرض عليهم الضرائب؟
4- هل يمكن انعقاد مسؤولية وكلاء الضرائب بعد انتهاء الوكالة الضريبية؟
5- ما هي آليات الرقابة الفنية على تعاملات الوكيل الضريبي للتحقق من التزامه بالضوابط التي تفرضها المهنة والمقررة بموجب التشريعات من عدمه؟
5- كيف واجه المشرع المخالفات المهنية التي ارتكبها وكلاء الضرائب والتي تستوجب قيام مسؤوليتهم التأديبية؟

منهج الدراسة:

يعتزم الباحث عند دراسته لهذا الموضوع تبني مناهج التأصيل والتحليل والمقارنة من أجل الوصول إلى إصلاح ومعالجة كافة المشكلات سالفة البيان، والخروج بنتائج مثمرة وتوصيات تلائم تلك الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

منهج التأصيل: يسعى الباحث إلى تأصيل كافة القواعد المتعلقة بعمل وكلاء الضرائب، وما يحمله من التزامات، ولا يتأتى ذلك إلا بالرجوع إلى المصادر المتعلقة بهذه الدراسة.

منهج التحليل: نعمل على مناقشة الأطر القانونية الخاصة بعمل وكلاء الضرائب وتحليلها والتعقيب عليها، ونظرا لحداثة تقنين هذا الموضوع لا نجد

فيما قمنا بمطالعته ثمة أحكام قضائية تتعلق بمزاولة مهنة الوكالة في الضرائب.

منهج المقارنة: من الجدير بالذكر أننا قد استعنا في دراستنا هذه بالتشريعين الإماراتي والبحريني المنظمين لعمل الوكيل الضريبي، وجاءت تلك الاستعانة بهذين التشريعين من أجل إبرازا لجوانب الإيجابية التي شملتها، وكذا أيضاً محاولة إبراز الجوانب السلبية التي تضمنتها، وكيفية محوها أو تلافيها، والقيام بالإصلاح التشريعي اللازم لحل المشكلات المتعلقة بها، ومما يؤسفني أنني لم أجد مؤلفاً يتحدث أو يتناول هذا الموضوع سواء في الدول محل المقارنة أو غيرها، وإنما يرجع ذلك لحداثة تقنين هذه الدراسة، فمن الجدير بالذكر أن هذه المهنة وإن كانت موجودة في الماضي على أرض الواقع إلا أنه لم يكن هناك تشريع ينظمها.

أهمية الدراسة:

للوكالة الضريبية أهمية بالغة في مجتمعاتنا العربية، فالقيام بعمل الإصلاح التشريعي للقصور الذي يعتري بعض الجوانب المنظمة لعمل الوكيل الضريبي يعود نفعه على الاقتصاد القومي في المقام الأول حيث تعد الضرائب إحدى الموارد الأساسية لدول كثيرة، كما تكمن أهمية تلك الدراسة في ترسيخ أوجه الحماية التشريعية للممول أو الشخص الذي تفرض عليه الضريبة لأن معالجة كافة المشكلات المتعلقة بعمل وكلاء الضرائب تأتي في صالح هؤلاء الممولين، حيث إن عمل هؤلاء الوكلاء ينصرف إلى الممول وكأنه هو الذي قام به، ولا يقتصر الأمر على وضع الحماية التشريعية للموكل أو الشخص الذي تفرض عليه الضرائب فحسب ولكن تتسع تلك الحماية لتتضمن وكلاء الضرائب لمعرفة حقوقهم والتزاماتهم تجاه الموكل والهيئات الضريبية، ولحداثة تقنين الموضوع أيضا تعود هذه الدراسة بالنفع على السلطات والجهات الرقابية و القضائية حيث تساعد تلك الدراسة القضاة على إنزال الأحكام القضائية التي تلائم القضايا الخاصة بعمل وكلاء الضرائب والفصل فيها بشكل ميسر لا يكتنفه الغموض ولا يعتريه الإبهام.

الدراسات السابقة:

بعد مطالعتنا لكافة الجوانب المتعلقة بهذه الدراسة لم نعثر على مؤلف قانوني يتحدث عن عمل الوكيل الضريبي وإنما يرجع ذلك كما تحدثنا من قبل إلى حداثة تقنين هذا الموضوع، وقيام بعض التشريعات العربية بتنظيم تلك الدراسة حديثاً.

خطة الدراسة:

سيقتصر حديثنا في هذه الدراسة بفضل الله تعالى على مبحث تمهيدي ومبحثين:

مبحث تمهيدي: ماهية الوكالة الضريبية

المطلب الأول: مفهوم الوكيل الضريبي

المطلب الثاني: طبيعة العلاقة بين الوكيل الضريبي والممول والجهات الضريبية

المبحث الأول: المركز القانوني للوكيل الضريبي

المطلب الأول: حقوق الوكيل الضريبي

المطلب الثاني: التزامات الوكيل الضريبي

المبحث الثاني: المسؤولية القانونية للوكيل الضريبي

المطلب الأول: المسؤولية المدنية للوكيل الضريبي

المطلب الثالث: المسؤولية التأديبية للوكيل الضريبي

مبحث تمهيدي
ماهية الوكالة الضريبية

تمهيد وتقسيم:

فرض المشرع على الممول الخاضع للضريبة سداد الضرائب المستحقة عليه نتيجة مباشرته لمهنة أو تجارة معينة، وأجاز له أن ينيب غيره في تنفيذ التزاماته الضريبية أمام الجهات الضريبية، لذا سنتحدث عن ماهية الوكالة الضريبية في هذا المبحث مبيناً مفهوم الوكالة الضريبية في مطلب أول، ثم نتحدث عن طبيعة العلاقة بين وكلاء الضرائب والممولين والجهات الضريبية في مطلب ثان.

المطلب الأول - مفهوم الوكيل الضريبي:

أولاً – مفهوم الوكيل الضريبي والشكل القانوني له:

عرف المشرع الإماراتي الوكيل الضريبي بأنه (أي شخص مسجل لدى الهيئة يوكل عن شخص آخر لغايات تمثيله لدى الهيئة ومساعدته في القيام بالتزاماته الضريبية وممارسة حقوقه الضريبية المرتبطة). [1]

كما عرف المشرع الإماراتي الوكيل الضريبي بموجب قرار الهيئة الاتحادية للضرائب المنظم للمعايير المهنية للوكالة الضريبية بأنه (أي شخص طبيعي أو اعتباري مسجل لدى الهيئة في سجل الوكلاء الضريبيين والذي يتم توكيله من قبل شخص آخر لغايات تمثيله لدى الهيئة ومساعدته في القيام بالتزاماته الضريبية وممارسة حقوقه الضريبية المرتبطة).[2]

عرف المشرع البحريني الوكيل الضريبي بأنه (الشخص المرخص له من الجهاز لينوب عن الخاضع للضريبة المقيم في كل ما يتعلق بالتزاماته وحقوقه الضريبية). [3]

ويمكننا تحديد تعريف وكيل الضرائب بأنه (شخصية طبيعية أو اعتبارية يرخص لها بمزاولة النشاط، وتسجل في سجل الوكلاء الضريبيين، تنوب عن الممول في القيام بالالتزامات الضريبية الملقاة على عاتقه بناءً على عقد وكالة ضريبية، وذلك مقابل أجر أو عمولة يتقاضاها من الممولين).

1- ينظر نص المادة رقم (1) من مرسوم بقانون اتحادي رقم (28) لسنة 2022 بشأن الإجراءات الضريبية، والمنشور في الجريدة الرسمية الإماراتية في العدد رقم 737 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 – الصادر في 30 سبتمبر 2022 – والنافذ في 1 مارس 2023.

2- ينظر نص البند رقم (2.1) من دليل المعايير المهنية الخاصة بالوكلاء الضريبيين الصادر بموجب قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم (1) لسنة 2024 – الصادر في 15 يناير 2024 – والمعمول به في 1 يوليو 2024 – والمنشور في الجريدة الرسمية في العدد رقم 774 لسنة 2024 في 30 إبريل 2024 – ص 5.

3- ينظر نص البند (52) من المادة رقم (1) من مرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2018 بشأن ضريبة القيمة المضافة–الصادر في 5 أكتوبر 2018 – المعمول به في أول يناير 2019 - المنشور في الجريدة الرسمية البحرينية في العدد 3387 لسنة 2018 – في 6 أكتوبر 2018.

والناظر والمتأمل في تحديد مفهوم الوكيل الضريبي في التشريعين الإماراتي والبحريني يجده قد انطوى على العناصر الآتية:

1- أن وكلاء الضرائب في التشريعين الإماراتي والبحريني قد يكونون أشخاصاً طبيعيين وقد يكونون أشخاصاً اعتباريين، كما هو مبين في تعريف الوكيل الضريبي سالف البيان.

2- أن مباشرة وكلاء الضرائب لمهامهم يستلزم الحصول على ترخيص من جهات الضرائب ذات الاختصاص، وأن يسجل في سجل الوكلاء الضريبيين، ومن ثم لا يجوز لأي شخص أن يزاول هذه المهنة بغير الترخيص له من تلك الجهات.

3- أن الوكالة الضريبية ليست وكالة إجبارية ولكنها وكالة اختيارية، فقد يعين الشخص الخاضع للضريبة وكيلا ضريبيا عنه، وقد لا يفعل ذلك، حيث لم يرد في التشريعين الإماراتي والبحريني ما يفيد إلزام الخاضع للضريبة بتعيين وكيلٍ ضريبي عنه تجاه الجهات الضريبية، بل تضمن التشريعين الإماراتي والبحريني بأن هذه الوكالة اختيارية.[1]

4- أن مهام وكلاء الضرائب الرئيسية تتجلى في مساعدة الممول في تنفيذ التزاماته المتعلقة بالضرائب نحو متابعة الإقرارات الواجب تقديمها لجهات الضرائب، والإجراءات اللازمة لسداد الضرائب وطريقة حسابها، وتقديم المشورة المتعلقة بالضرائب تجنبا لفرض غرامات ضريبية عليه، وتقديم النصح والإرشاد للشخص الخاضع للضريبة طبقا للقوانين والنظم الخاصة بالضرائب، ومساعدته في فض منازعاته الضريبية ونحو ذلك، بجانب بعض المهام الأخرى الضريبية.

ونرى من جانبنا أن المشرع الإماراتي قد غاير المشرع البحريني فيما يتعلق باشتراط أن يكون الممول مقيماً في البلاد كي يحق له تعيين وكيل ضريبي عنه، حيث لم يضع المشرع الإماراتي مثل هذا الشرط، ومن ثم يجوز للشخص الخاضع للضريبة تعيين وكيلٍ ضريبي عنه

1- ينظر نص البند (2.3) من دليل المعايير المهنية الخاصة بالوكلاء الضريبيين الصادر بموجب قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم (1) لسنة 2024 – ص 5، وكذا ينظر نص البند رقم (2.1) من الدليل الإرشادي لوكلاء وممثلي ضريبة القيمة المضافة في البحرين– الصادر في إبريل 2021– الإصدار الأول – ص 2.

سواء أكان مقيما في الإمارات أم لا، وهو ما نراه حسناً حيث إن التفرقة بين أن يكون الممول المفروض عليه الضريبة مقيما في البلاد من عدمه تفرقة لا جدوى منها، على خلاف التشريع البحريني الذي وضع مثل هذا الاشتراط، فنأمل من التشريع البحريني أن يسير على غرار التشريع الإماراتي في هذا الشأن حيث ما الفائدة من اشتراط مثل هذا الشرط.

كما نرى من وجهة نظرنا أنه من الأفضل أن يتضمن التشريعين الإماراتي والبحريني النص على جعل الوكالة الضريبية إلزامية في حالة واحدة فقط حال كون الممول أو من يمثله غير حاصل على مؤهل علمي محاسبي مناسب، وذلك حفاظاً على الممول وتجنبه فرض العديد من الغرامات الضريبية عليه، ومن ثم يعد ذلك نوعاً من حماية الممول ضريبياً.

وجدير بالإشارة أن الوكالة الخاصة بمنظومة الضرائب تختلف عن المحاسبة القانونية حيث إن طبيعة عمل كل منهما تختلف عن الأخرى، فطبيعة أعمال وكلاء الضرائب تكمن في تنفيذ الالتزامات الضريبية وكيلاً عن الموكل، في حين أن المحاسبة القانونية هي أحد فروع علم المحاسبة ويتم الربط فيها بالربط بين المحاسبة وقوانين الضرائب بغية التوفيق بين النظام المحاسبي للمشروع وبين القوانين والنظم التي تقضي بها أنظمة الضرائب والتي قد تتعارض مع قواعد علم المحاسبة.[1]

المطلب الثاني - طبيعة علاقة الوكيل الضريبي بالممولين والجهات الضريبية:

لما كان وكلاء الضرائب يقومون بالتعامل مع الجهات والهيئات الضريبية نيابة عن الممول الذي تفرض عليه الضريبة في الوفاء بكافة الالتزامات الضريبية الملقاة على عاتق الأخير، لذا يدعونا الحديث في هذا المقام إلى استعراض موقف المشرع الإماراتي وكذا موقف المشرع البحريني من تحديد طبيعة العلاقة بين وكلاء الضرائب والممولين والجهات الضريبية وذلك في فرعين على النحو الآتي:

1- د/ سعود جايد مشكور – د/ قاسم محمد عبد الله البعاج – د/ نجوى عبد عليوي الكرعاوي – المحاسبة الضريبية (أطرها القانونية وتطبيقاتها العملية في العراق) الطبعة الأولى – 2014 – بدون دار نشر، ص 16.

الفرع الأول – طبيعة علاقة الوكيل الضريبي بالممول:

أجاز المشرع الإماراتي للشخص الخاضع للضريبة أن يعين وكيلاً ضريبياً لإجراء التصرفات الضريبية باسمه ونيابة عنه في تنفيذ التزاماته الضريبية أمام الهيئة الاتحادية للضرائب، وذلك مع عدم الإخلال بمسؤولية الممول تجاه هيئة الضرائب.[1]

كما أوجب المشرع الإماراتي على الوكيل الضريبي الالتزام بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالضرائب ومساعدة الممول في هذا الشأن وذلك بموجب اتفاق يتم إبرامه بينهما.[2]

على غرار التشريع الإماراتي أجاز التشريع البحريني للممول أن يعين وكيلاً ضريبياً لإجراء التصرفات الضريبية باسمه ونيابة عنه في القيام بالالتزامات المتعلقة بمنظومة الضرائب، وذلك مع عدم الإخلال بمسؤولية الشخص الخاضع للضريبة تجاه هيئة الضرائب على الرغم من قيامه بتعيين وكيل ضريبي.[3]

وقد اشترط التشريع البحريني في تعيين الوكيل الضريبي أن يكون تم تعيينه بموجب توكيل رسمي صادر من جهات الضرائب في المملكة، يتضمن هذا التوكيل إلزام الوكيل الضريبي بتنفيذ الالتزامات الضريبية نيابة عن الممول الذي تفرض عليه الضرائب أمام جهات الضرائب ذات الاختصاص. [4]

1- ينظر نص البند رقم (1) من المادة (14) من مرسوم بقانون الإجراءات الضريبية الإماراتي رقم 28 لسنة 2022.

2- ينظر نص البند (أ) من الفقرة رقم (1) من المادة (14) من اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الإماراتي، وكذا ينظر لنص الفقرة رقم (1) من البند رقم (4) من دليل المعايير المهنية الخاصة بالوكلاء الضريبيين الصادر بموجب قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم (1) لسنة 2024 ص 8.

3- ينظر لنص المادة (97) من اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة القيمة المضافة البحريني.

4- ينظر نص البند (6) من الفقرة رقم (أ) من المادة (98) من اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة القيمة المضافة البحريني.

ومن جانبنا نرى أن المشرعين الإماراتي والبحريني في ضوء ما تقدم قاما بتحديد طبيعة العلاقة بين الوكيل الضريبي والممول الذي تفرض عليه الضريبة والمتمثلة في شكل تعاقد يتم إبرامه بينهما يحتوي على كافة الحقوق والالتزامات المتعلقة بالوكالة الضريبية يسمى هذا العقد بعقد (الوكالة الضريبية).

كما **نرى من جانبنا أن** التعاقد الخاص بمزاولة نشاط الوكالة المتعلقة بالضرائب في التشريعين الإماراتي والبحريني يعد من طبيعة التعاقدات النموذجية، وأنه يتعين على التشريعين الإماراتي والبحريني إصدار تعديل تشريعي يتضمن النص على اعتبار هذا التعاقد من طبيعة التعاقدات النموذجية أو اللائحية، بأن يتضمن هذا العقد البيانات التي يجب أن يشملها التعاقد الخاص بالوكالة الضريبية، والتي تمثل الحدود الدنيا للتعاقد ومن ثم لا يستطيع ذوو الشأن غض الطرف عنها، ولكن يستطيع طرفي الاتفاق تضمين العقد ضوابط اتفاقية إضافةً إلى هذه الحدود الدنيا، وذلك من باب حوكمة الرقابة التشريعية على أعمال الوكلاء الضريبيين، وضماناً لحقوق الممولين مقابل الخبرة والمهارة والاحترافية التي يمتلكها الوكيل الضريبي في مزاولة النشاط، وعدم قيام أحد أطراف التعاقد بفرض اشتراطات تنطوي على نوع من التعسف والإضرار بشخص معين، ومن ثم فإن هذا التعاقد يعتبر تعاقداً نموذجياً، وجاءت رغبتنا في هذا التعديل التشريعي نتيجةً لخلو القوانين المنظمة للضرائب في الإمارات والبحرين من النص على الحدود الدنيا للتعاقد الخاص بالوكالة المتعلقة بالضرائب.

وجدير بالذكر أن الوكيل الضريبي في التشريع البحريني لا تنعقد مسؤوليته تجاه الجهات والهيئات الضريبية فيما يخص التزامات الممول أمام تلك الجهات، إلا إذا كانت تصرفات الوكيل هي التي أدت إلى الإخلال بالالتزامات الملقاة على عاتق الممول أمام هيئات الضرائب، حيث يتحمل تلك المسؤولية الشخص الخاضع للضريبة فقط، [1] وعلى غرار

1- ينظر نص البندين (ب)، و(ج) من المادة (96)، وكذا البند رقم (ب) من المادة (97) من اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2018 – الصادرة بقرار وزير المالية والاقتصاد الوطني رقم 12 لسنة 2018 في 13 ديسمبر 2018 – والمنشورة في الجريدة الرسمية البحرينية عدد 3397 في 13 ديسمبر 2018.

المشرع البحريني انتهج المشرع الإماراتي نفس النهج حيث تضمن التشريع الإماراتي بأن قيام الممول بتعيين وكيل ضريبي عنه لا يعفيه من الالتزامات المتعلقة بالضرائب، بل ويتحمل الممول مسؤوليته القانونية النهائية عن تعاملات وكيله أمام هيئة الضرائب ذات الاختصاص.[1]

الفرع الثاني – طبيعة علاقة الوكيل الضريبي بالجهات الضريبية:

في إطار الحديث عن بيان علاقة الوكيل الضريبي بالجهات الضريبية يتعين علينا أن نستعرض العلاقة بين الممول ذاته والجهات الضريبية أولاً، ومن خلالها نستطيع تحديد علاقة الوكيل الضريبي بالجهات الضريبية وذلك على النحو التالي:

يرى بعض الفقه أن علاقة الشخص الخاضع للضريبة والجهات الضريبية هي علاقة عقدية مفاد هذا التعاقد التزام الخاضع للضريبة بسداد الضرائب المستحقة عليه نتيجة مزاولة نشاط معين، مقابل انتفاعه بالخدمات التي تقدمها له الحكومة، وأضاف هذا الرأي إلى أن تقدير الوعاء الضريبي يتم بموافقة الخاضع للضريبة والدولة أي باتفاق بينهما، لذا فإن العلاقة بينهما علاقة عقدية في المقام الأول.[2]

كما يرى البعض الآخر أن علاقة الخاضع للضريبة والجهات الضريبية هي علاقة مصدرها القانون تقوم على النصوص التي قررها الدستور والقانون في هذا الشأن وذلك على

1- ينظر نص البند رقم (1) من المادة (14) من مرسوم بقانون اتحادي رقم 28 لسنة 2022 بشأن الإجراءات الضريبية الإماراتي، وكذا نص البند رقم (2.3) من دليل المعايير المهنية الخاصة بالوكلاء الضريبيين الصادر بموجب قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم (1) لسنة 2024 – ص 5.

2- LOUis formery-Les impots en france,TOM(1). 1946. P. 211.

-Henery laufenburger : ECOnomie du système FiscaL Français National et local. 195. 131.

أساس أن التزام الممول بسداد الضريبة ينشأ بمجرد حدوث الوقائع التي توجب تطبيقها بصرف النظر عن الحصول على موافقة الخاضع للضريبة من عدمه.[1]

ونرى من جانبنا أن علاقة الممول بالدولة تقوم على أساس النصوص القانونية والدستورية المنظمة للضرائب لا على أساس الاتفاق والتعاقد فيما بينهما.

ومن هنا يمكن القول بأنه في ضوء بيان علاقة الممول بالجهات الضريبية سالفة البيان نرى بأن طبيعة العلاقة التي تربط الوكيل الضريبي بالجهات الضريبية تكمن في النصوص القانونية التي توجب على الأول الوفاء بالالتزامات الضريبية نيابة عن الموكل (الممول) تجاه الجهات الضريبية وذلك طبقا لما هو مقرر في التشريعين الإماراتي والبحريني، وليس هناك ثمة اتفاق أو تعاقد بين الوكيل الضريبي والجهات الضريبية كما هو الحال بالنسبة لعلاقة الممول بتلك الجهات حيث إن الوفاء بالالتزامات الضريبية ليس أمراً اختيارياً بين الممول والجهات الضريبية بل على العكس من ذلك فإن الوفاء بتلك الالتزامات يُعد أمراً جبرياً للأول.

المبحث الأول
المركز القانوني للوكيل الضريبي

تمهيد وتقسيم:

دائماً ما يرتب المركز القانوني للشخص المهني بعض الحقوق والواجبات المهنية بمناسبة قيامه بمزاولة مهنته ومباشرة نشاطه، لذا سنستعرض في هذا المبحث الحقوق التي يتمتع بها الوكيل الضريبي في مطلب أول، ثم نعقبه بالحديث عن الواجبات أو الالتزامات الملقاة على عاتقه وذلك في مطلب ثان.

1- د/ مجدي نبيل محمود – امتيازات الإدارة الضريبية – دراسة تحليلية للنظام القانوني الفلسطيني – رسالة ماجستير – كلية الدراسات العليا – جامعة النجاح الوطنية – 2005 – ص 54، وينظر أيضاً د/ محمد خليفة عيسى محمد – تحليل العلاقة بين الممولين والإدارة الضريبية في ظل أزمة الوباء العالمي وانعكاساتها على العدالة الضريبية دراسة ميدانية – المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية – كلية التجارة جامعة مدينة السادات – المجلد 6 – العدد 1 يونيو 2020 – ص 160.

المطلب الأول - حقوق الوكيل الضريبي:

الناظر والمتأمل في التشريعين الإماراتي والبحريني يجدهما قد أغفلا الحديث عن الحقوق التي يتمتع بها الوكيل الضريبي، على الرغم من قيام المشرع الإماراتي بوضع عنوان ضمن قانون الإجراءات الضريبية يتضمن حقوق والتزامات الوكيل الضريبي، وهو في الحقيقة يتحدث عن الالتزامات الملقاة على عاتق الوكيل الضريبي فقط دون أي إشارة إلى حقوقه، وهو ما يصمه بالعوار البين[1]، ومن ثم لا مناص إلا بالرجوع للقواعد العامة المنظمة للوكالة للتعرف على الحقوق التي يتمتع بها الوكيل.

ويمكننا أن نستعرض فيما يلي بشكل موجز أهم الحقوق التي يتمتع بها الوكيل الضريبي وذلك على النحو التالي:

1- حق الوكيل الضريبي في الحصول على الأجر أو العمولة:

انتهيا فيما سبق عند الحديث عن تعريف الوكيل الضريبي إلى أنه شخص ينوب عن الممول في تنفيذ التزامات وممارسة حقوقه الضريبية تجاه الهيئات والجهات الضريبية في الدولة وذلك مقابل أجر أو عمولة يتقاضاها من الممول، لذا يتعين على الممول دفع العمولة المقررة للوكيل الضريبي نظير قيامه بتمثيله أمام الجهات الضريبية، حيث لا يفترض ولا يتصور في هذه الحالة أن تكون الوكالة الضريبية تبرعية، لا سيما وأن الممول يُعد تاجراً ومن ثم يبغي من وراء تجارته الحصول على أرباح.[2]

2- حق الوكيل الضريبي في الحصول على المصروفات وبراءة الذمة:

من أهم حقوق الوكيل الضريبي حصوله على كافة المصروفات والنفقات التي أنفقها في سبيل تنفيذ الوكالة الضريبية نيابة عن الممول، ومن ثم يتعين على الممول رد كافة النفقات التي أنفقها الوكيل وإبراء ذمته من كافة الحقوق التي ترتبت نتيجة تنفيذ تلك الوكالة.[3]

1- ينظر نص المادة (14) من اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الإماراتي.

2- ينظر د/ عبد السلام أحمد فيغو – العقود المدنية الخاصة – بدون دار نشر ولا سنة طبع – ص 171، كما ينظر نص المادة (949) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي رقم 5 لسنة 1985 المنشور في الجريدة الرسمية العدد 158 لسنة 1985 النافذ في 29 أكتوبر 1985، وكذا نص المادة (653) من القانون المدني البحريني رقم 19 لسنة 2001.

3- ينظر د/ زهراء مبروك عبد الله – أحكام عقد الوكالة في القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 المعدل – بحث منشور في مجلة معهد العلمين للدراسات العليا – العدد 18 – 2024- ص 333، وينظر كذلك

3- حق الوكيل الضريبي في التعويض عن أضرار الوكالة:

إذا كنا قد توصلنا من قبل إلى أن من حقوق الوكيل الضريبي الحصول على المصروفات والنفقات التي أنفقها في تنفيذ الوكالة، فإن من حقه أيضاً حصوله على التعويض الجابر للأضرار التي أصابته جراء قيامه بتمثيل الممول أمام هيئات الضرائب، ولكن شريطة ألا يكون الوكيل الضريبي هو المسؤول عن الأضرار التي أصابته بمعنى ألا يكون قد أصابه ضرر نتيجة خطئه الشخصي.[1]

المطلب الثاني - التزامات الوكيل الضريبي:

لما كانت الوكالة المتعلقة بأعمال الضرائب تقتضي قيام الوكيل بإجراء التصرفات المتعلقة بالضرائب وذلك بالحلول محل الممول الذي تفرض عليه الضرائب تجاه الهيئات الضريبية وقيامه بمساعدة الأخير في الوفاء بالتزاماته الخاصة بالضرائب، لذا يجدر بنا الأمر إلى استعراض تلك الالتزامات وذلك على النحو الآتي:

1- قيام الوكيل بالتزامه المتعلق بتقديم النصيحة والمشورة للعميل الخاضع للضريبة.
2- الالتزام بسداد الضرائب المستحقة على العميل الخاضع للضريبة للهيئات الضريبية.
3- الالتزام بتقديم الإقرارات الضريبية للهيئات الضريبية.
4- الالتزام المتعلق بسداد غرامات التأخير والغرامات المتعلقة بالضرائب ذات الصلة والموقعة على الممول.
5- الالتزم بعدم تأخر الوكيل في الوفاء بالالتزامات المتعلقة بالضرائب والملقاة على عاتق الممول أمام هيئات الضرائب.
6- الالتزام بعدم إفشاء الوكيل للمعلومات المتعلقة بالممول.

لنص المادة (950) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي وكذا نص المادة (654) من القانون المدني البحريني.

1- ينظر د/ عبد الرزاق السنهوري – نظرية العقد – منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت لبنان- الطبعة الثانية – 1998 – الجزء السابع – المجلد الأول – ص 365.، كما ينظر نص المادة (951) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي وكذا نص المادة (655) من القانون المدني البحريني.

7- الالتزام بالحفاظ على أموال العميل المراد تسليمها للضرائب إلى الهيئة الاتحادية للضرائب.
8- التزام الوكيل الضريبي باتباع الإجراءات الكافية لتفادي تعارض المصالح بينه وبين المتعاملين معه من الأشخاص الخاضعين للضريبة.
9- الالتزام بعدم إذاعة الأسرار الضريبية الخاصة بالممول.

وفيما يلي بيان موقف التشريعين الإماراتي والبحريني من بعض تلك الالتزامات وذلك على النحو التالي:

أولاً – الالتزام بتقديم النصائح للشخص الخاضع للضريبة:

مفهوم إبداء النصائح للشخص الخاضع للضريبة:

عرف هذا الالتزام بأنه (الالتزام بإبداء الرأي الذي يدل على ما يجب فعله).[1] ويمكننا تعريف الالتزام بتقديم النصيحة أو المشورة بأنه هو (قيام الوكيل أثناء تنفيذ الوكالة المتعلقة بالضرائب بإمداد الممول بالمعلومات الضريبية كي يتسنى للأخير اتخاذ قراره المناسب بشأن الوفاء بالتزاماته الخاصة بالضرائب أمام الجهات الضريبية ذات الاختصاص).

ومن هذا المفهوم يتبين ما يلي:
1- أن تقديم الوكيل لهذه المعلومات والنصائح والتوصيات يكون أثناء تنفيذ عقد الوكالة الضريبية بمعنى أنه يعد التزاما يتعلق بالتنفيذ.
2- مساعدة وإعانة الممول على اتخاذ قراراته الخاصة بالضرائب وهذا هو الهدف الأسمى من إبرام عقد الوكالة الضريبية وذلك تجنبا لفرض غرامات ضريبية عليه، ولا يمكنه القيام بذلك إلا إذا مكنه وكيله بالبيانات والنصائح والتوصيات الملائمة له.

1- د/ محمد سامي عبد الباقى – تعارض المصالح في الأنشطة الخاضعة لقانون سوق رأس المال الواقع والحلول – 2012 –بدون دار نشر – ص 108.

موقف التشريع الإماراتي من هذا الالتزام:

أوجب المشرع الإماراتي على الوكيل الضريبي أن يتسم بالصدق والنزاهة والأمانة في معاملاته مع الممولين وأن يقدم الاستشارات المناسبة للعملاء، ومن ثم يتعين عليه عدم قيامه بإمداد الممول أو الجهات الضريبية بأية بيانات تتعلق بمنظومة الضرائب تكون مضللة.[1]

موقف التشريع البحريني من هذا الالتزام:

لبالغ الأسف وبعد مطالعتنا لقانون ضريبة القيمة المضافة البحريني رقم 28 لسنة 2018 واللائحة التنفيذية الصادرة تنفيذا له نجدهما قد خليا من النص على تنظيم هذا الالتزام على الرغم من أهميته البالغة بالنسبة للممول الذي تفرض عليه الضرائب، وهو ما يعد عواراً تشريعياً ينبغي النظر فيه.

ونحن نرى من وجهة نظرنا أنه في ضوء ما تقدم يمكن القول بأن المشرع الإماراتي قد ألقى التزاما على عاتق الوكيل يتعلق بإبداء التوصيات وتقديم النصائح للممولين الذين تفرض عليهم الضرائب المتعاملين معه بعد إبرام عقد الوكالة الضريبية، ومما لاشك فيه أن الثقة والأمانة والشفافية في التعامل والحفاظ على مصالح الممولين كلها أمور تفرض على الوكيل أن يقوم بمعاونة عملائه وذلك من خلال توجيه النصح والإرشاد لهم بشأن تنفيذ التزاماتهم المتعلقة بمنظومة الضرائب وغيرها من الجوانب الفنية المتعلقة بالمخاطر المرتبطة بالإخلال بهذه الالتزامات ومن ثم فإنه إذا لم يقم الوكيل الضريبي بتنفيذ هذا الالتزام الملقى على عاتقه فإن ذلك يستوجب انعقاد مسؤوليته قانوناً.

<u>الأسباب الموجبة لإلزام الوكيل الضريبي بتنفيذ هذا الالتزام</u>

نرى من وجهة نظرنا أن هناك أسباباً عديدة لإلزام الوكيل الضريبي بتقديم النصائح والتوصيات للأشخاص الخاضعين للضريبة وذلك على النحو التالي:

1- ينظر نص البند رقم (26) وما بعده من جدول النقاط السوداء التي تفرض على الوكلاء الضريبيين في حال مخالفة المعايير المهنية والمرفق بقرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم 1 لسنة 2024 في شأن المعايير المهنية للوكلاء الضريبيين، وكذا ينظر نص البند رقم 5.1.1 من دليل المعايير المهنية الخاصة بالوكلاء الضريبيين الصادر بموجب قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم (1) لسنة 2024 – ص9.

1- ما تفرضه أخلاقيات المهنة:

أن التزام الوكيل الضريبي بتقديم التوصيات والمشورة للأشخاص الخاضعين للضريبة المتعاملين معه هو التزام وواجب تفرضه قواعد أخلاقيات المهنة، فيعد هذا الالتزام من النظام العام الذي بمقتضاه ينبغي على الوكيل الوفاء به بدون طلب من المتعاملين معه المكلفين بالضريبة، ويعتبر من مستلزمات العقد ومكملاته فالإخلال به يستوجب قيام مسؤولية الوكيل، وهذا ما نصت عليه المادة (246) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي والتي تنص على أنه (1- يجب تنفيذ العقد طبقا لما اشتمل عليه وبطريقة تتفق مع ما يوجبه حسن النية 2- ولا يقتصر العقد على إلزام المتعاقد بما ورد فيه ولكن يتناول أيضاً ما هو من مستلزماته وفقا للقانون والعرف وطبيعة التصرف)، وهي ما تقابلها نص المادة (129) من التشريع المدني البحريني.

2- ما تفرضه القواعد العامة للوكالة:

أن ذلك الالتزام يفرض على الوكيل الضريبي باعتباره وكيلاً عن الممول الذي تفرض عليه الضريبة يُجرى التصرفات الخاصة بالضرائب باسم الأخير وبالنيابة عنه إبداء النصح والمشورة للمتعاملين معه من الأشخاص الخاضعين للضريبة، وأن يوافيهم بالبيانات الضرورية عند تنفيذ الوكالة المتعلقة بالضرائب مثلما يفرض هذا الالتزام على أي وكيل أياً كان نوع الوكالة المسندة إليه، وذلك وفقا لنص المادة (948) من قانون المعاملات المدنية الإماراتي والتي تنص على أنه (يلتزم الوكيل بأن يوافي موكله بالمعلومات الضرورية عما وصل إليه تنفيذ الوكالة وبأن يقدم له الحساب عنها) ويقابلها نص المادة (648) من التشريع المدني البحريني، ومن ثم فإن النص المشار إليه يحمل صفة الوجوب لا صفة الجواز يُلقى على عاتق الوكيل العادي وكذا الوكيل عند قيامه بإبرام عقد الوكالة الضريبية.

3- الخبرة والمهارة والاحترافية للوكيل الضريبي:

أن الوكيل باعتباره مهنيا متخصصا في شؤون الضرائب ويقوم بإبرام العديد من الوكالات الضريبية مع عملاء مختلفين الأمر الذي يكسبه الخبرة والمهارة والكفاءة العالية في مجال الضرائب على خلاف الشخص الخاضع للضريبة الذي لا يكون في مقدوره واستطاعته

المعرفة التامة بالجوانب الضريبية والفنية الخاصة بالضرائب، ومن ثم ينبغي على الوكيل إمداد العميل بالتوصيات والنصائح الضريبية لعميله منذ إبرام عقد الوكالة الضريبية ولحين الانتهاء من تنفيذ العقد بأكمله، وما يبرهن ذلك ما قضت به بعض المحاكم الفرنسية في هذا الصدد بأن (رجل المهنة عليه أن يسهر على مصالح عميله حتى لا يتخذ العميل قرارات عفوية وغير مدروسة وأن يتأكد من حسن قيامه على إدارة شؤونه، وأن الوكيل عليه أن يبصر العميل بالإجراءات الواجبة الاتباع للتأكد من فعالية وحماية حقوقه).[1]

ومن الجدير بالذكر أن المشرع الإماراتي حرص على ألا يبدي الوكيل الضريبي أية نصائح أو توصيات للشخص الخاضع للضريبة وهو غير مؤهل لإبداء تلك النصائح بسبب نقص الخبرة لديه أو نقص المهارات الفنية اللازمة، وعليه فإنه إذا ما طلب من الوكيل الضريبي توضيحاً يتعلق بأحد الجوانب الفنية الضريبية ولم يستطيع الإفادة في هذا الشأن ففي هذه الحالة يتعين عليه الامتناع عن تقديم النصائح والتوصيات، ومن ثم ينبغي عليه أيضاً مخاطبة الهيئة الاتحادية للضرائب لتوضيح هذا الأمر والإفادة.[2]

ونرى من جانبنا أنه يتعين عند إصدار النصائح والتوجيهات من قبل الوكيل الضريبي للمتعاملين معه ضرورة مراعاة أن تكون التوصية مبنية على دراسة علمية دقيقة كي تصبح التوصية الصادرة منه صحيحة ونافذة قانوناً، ومن ثم يتعين على الوكيل الضريبي الإلمام الكافي بكافة التشريعات الضريبية في الدولة حتى يمكنه تقديم البيانات والنصائح السليمة للممول الذي تفرض عليه الضرائب.

الطبيعة القانونية لهذا الالتزام:

- **نرى من جانبنا** أن الالتزام بتقديم النصح والمشورة هو يعد التزاما بتحقيق النتيجة المبتغاة ينشأ بمناسبة تنفيذ عقد الوكالة الضريبية وليس التزاما سابقا على التعاقد ومحله هو

1- حكم محكمة النقض الفرنسية الصادر فى 9 نوفمبر 1971- دالوز 1971- 2- 159.

2- ينظر نص البند رقم (5.1.3) من دليل المعايير المهنية الخاصة بالوكلاء الضريبيين الصادر بموجب قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم (1) لسنة 2024 – ص10.

تقديم النصيحة والمشورة من جانب الوكيل للعميل حتى يتمكن الأخير من تنفيذ التزاماته الضريبية على النحو المبين في القانون.

ثانياً – التزام الوكيل الضريبي بتجنب تعارض المصالح:

مفهوم تعارض المصالح:

عرف بعض الفقه الالتزام بتجنب تضارب المصالح بأنه (قيام الشخص مقدم الخدمات ببذل أقصى درجات حسن النية في المعاملات وفي علاقته بالمستفيد بالمعاملة، وذلك عند مباشرته لأعماله المهنية، فلا يُفضل مصلحته الشخصية على مصالح المتعاملين معه ولا يُولي مصلحة أحد عملائه اهتماما أكبر على حساب الباقين من المتعاملين معه).[1]

ونستطيع أن نضع تعريفاً لتعارض المصالح بأنه (قيام الوكيل الضريبي بتفضيل مصلحته الخاصة على مصلحة أحد المتعاملين معه، أو أن يُولي مصالح أحد المتعاملين معه أولوية على حساب الآخرين).

موقف التشريعين الإماراتي والبحريني من هذا الالتزام:

يمكننا استعراض موقف المشرع الإماراتي والمشرع البحريني من هذا الالتزام على النحو التالي:

بالنسبة للتشريع الإماراتي:

فرض المشرع الإماراتي على وكلاء الضرائب أن تكون الأعمال المسندة إليهم من الممولين والمشورة التي يقدمونها لهم في منأى عن تأثير المصلحة الشخصية وألا يتأثر بمصالح عملاء آخرين.[2]

1- د/ محمد سامي عبد الصادق – المسؤولية المدنية في مجال خدمات الاستثمار– (القسم الأول والثاني) – مجلة الحقوق الكويتية – العدد 3 – 2012 – ص 141.

2- ينظر نص الفقرة الرابعة من البند رقم (5.1.1) من دليل المعايير المهنية الخاصة بالوكلاء الضريبيين الصادر بموجب قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم (1) لسنة 2024 – ص10.

كما فرض المشرع الإماراتي على وكلاء الضرائب الالتزام بالموضوعية في جميع التعاملات التي يزاولونها بصفتهم وكلاء عن الممول الذي تفرض عليه الضريبة، فلا يجوز للوكيل الضريبي أن يُجري تصرفات نيابة عن الممول إذا كانت هناك ظروف وملابسات قد تؤدي إلى انحياز الوكيل للممول.[1]

ومما تجدر الإشارة إليه أن المشرع الإماراتي أشار إلى أن الإخلال بالالتزام بالموضوعية من جانب وكلاء الضرائب قد ينطوي على تضارب في المصالح، وإذا تعذر على الوكيل إزالة هذا التضارب فيستوجب الأمر منه أن يصرح للشخص الخاضع للضريبة عن عدم قدرته على التصرف وإجراء التعاملات الضريبية نيابة عن الأخير.[2]

وإذا كانت هناك علاقة قديمة أو شراكة أو صلة قرابة بين الوكيل والممول فعندئذ يتعين على الوكيل اتخاذ إجراءات فورية لتفادي المخاطر التي قد تشكل تهديدا لقدراته على تقديم قرار مهني، وينبغي على الوكيل أيضاً أن يعمل على إدارة الحالات التي قد ينشأ فيها تعارض في المصالح. [3]

بالنسبة للتشريع البحريني:

لبالغ الأسف وبعد مطالعتنا للتشريعات البحرينية المتعلقة بالضرائب تبين خلوها من الإشارة إلى التزام الوكيل الضريبي بعدم الإتيان بما يمثل تعارضًا في المصالح.

الطبيعة القانونية لهذا الالتزام:

نرى من جانبنا أن الالتزام بتجنب تضارب المصالح يُعد من الالتزامات التي تهدف إلى تحقيق نتيجة والذي ينشأ قبل إبرام الوكالة الضريبية، ومن ثم فإن عدم الوفاء بهذا الالتزام

1- ينظر نص الفقرة الأولى من البند رقم (5.1.2) من دليل المعايير المهنية الخاصة بالوكلاء الضريبيين الصادر بموجب قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم (1) لسنة 2024 – ص10.

2- ينظر نص الفقرة الثانية من البند رقم (5.1.2) من دليل المعايير المهنية الخاصة بالوكلاء الضريبيين الصادر بموجب قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم (1) لسنة 2024 – ص10.

3- ينظر نص الفقرتين الثالثة والرابعة من البند رقم (5.1.2) من دليل المعايير المهنية الخاصة بالوكلاء الضريبيين الصادر بموجب قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم (1) لسنة 2024 – ص10.

يوجب انعقاد المسؤولية التقصيرية للوكيل الضريبي تجاه الممول، ومن هنا يمكن القول بأن مبدأ حسن النية يُعد مصدراً لهذا الالتزام، وبالتالي فإنه يجب علي الوكيل الضريبي ألا يُولي أحد عملائه اهتماما وأولويةً على حساب الباقين من العملاء الممولين، وأن يقوم بتنفيذ عقد الوكالة الضريبية بكل أمانة وإخلاص.

كما يمكن رد الأساس القانوني لهذا الالتزام لمبادئ الأمانة والعدالة والمساواة والسهر على تحقيق مصالح العملاء والعرف التجاري السائد.

الاستثناءات الواردة على هذا الالتزام:

نرى من وجهة نظرنا أنه إذا كان الأصل العام أنه يتعين على الوكيل الضريبي تجنب تعارض المصالح بينه وبين العملاء من الأشخاص الخاضعين للضريبة إلا أن هناك حالتين يمكن بمقتضاهما أن يقوم الوكيل الضريبي بإجراء تصرف ينطوي على تعارض في المصالح دون أن يكون هناك أدنى مسؤولية على الأخير وهما كالتالي:

1- أن يفصح الوكيل الضريبي عن حدوث تعارض في المصالح للممول.[1]

2- أن يحصل الوكيل على رغبة وموافقة الممول المسبقة بهذا التعارض، وتنعقد مسؤوليته قانوناً عند عدم قيامه بالحصول على هذه الموافقة.

ثالثاً – الالتزام بالمحافظة على سرية المعلومات الضريبية:

تقتضي أخلاقيات مهن الضرائب قيام القائم على تقديم الخدمات المتعلقة بالضرائب بعدم إذاعة الأسرار الخاصة بالمتعاملين معه من الأشخاص الخاضعين للضريبة، إعمالاً لمبدأ النزاهة والأمانة والصدق في المعاملات، لذا سنتحدث في هذا المقام عن أهم الجوانب القانونية الخاصة بهذا الالتزام وذلك على النحو الآتي:

1- ينظر نص البند رقم (13) من جدول النقاط السوداء التي تفرض على الوكلاء الضريبيين في حال مخالفة المعايير المهنية والمرفق بقرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم 1 لسنة 2024 في شأن المعايير المهنية للوكلاء الضريبيين

1- مفهوم التزام الوكيل الضريبي بالحفاظ على السر المهني:

عرف بعض الفقه السر المهني بأنه (الحق في أن يحترم شخص معين خصوصيات شخص آخر، سواء كانت تلك الخصوصيات مادية أو معنوية أو متعلقة بالحرية، على أن يُقاس هذا الأمر بمعيار الشخصية العادية طبقاً للتقاليد والعادات والنظم التشريعية المطبقة في المجتمعات أو طبقاً للمبادئ المقررة في التشريع الإسلامي).[1]

ويمكننا أن نضع تعريفاً لالتزام الوكيل الضريبي بعدم إذاعة الأسرار بأنه (عدم قيام الوكيل الضريبي بإفشاء أي معلومات تتعلق بمنظومة الضرائب والتي تخص المتعاملين معه من الأشخاص الخاضعين للضريبة، والالتزام بعدم إذاعة تلك الأسرار للأغيار عن طريق إطلاعهم على تلك المعلومات أو البيانات الضريبية فيما عدا ما تقرره التشريعات من السماح لهم بالاطلاع، وتنعقد مسؤولية الوكيل الضريبي عند إفشاء المعلومات الضريبية بدون مسوغ قانوني أو اتفاقي يخول له ذلك).

والمتأمل في تعريفنا سالف البيان يجده قد اشتمل على العديد من الجوانب وبيانها كالآتي:

1- أن المفهوم السابق حدد نطاق التزام الوكيل بعدم تسريب أسرار المتعاملين معه للغير وهو عدم قيام الوكيل الضريبي بنشر المعلومات المتعلقة بالضرائب والتي تخص الممولين من العملاء.
2- تضمن هذا المفهوم إعفاء الوكيل الضريبي من المساءلة في المواضع التي ينظمها التشريع أو الاتفاق المبرم بينه وبين الممول.
3- موقف التشريعين الإماراتي والبحريني من هذا الالتزام.

1- د/ معتز نزيه صادق المهدي – الالتزام بالسرية والمسؤولية المدنية –دار النهضة العربية – القاهرة – دون سنة نشر – ص 27 (مشار إليه لدى د/ حلا صايل عاهد غانم – المسؤولية المدنية الناشئة عن إفشاء السر المهني – دراسة مقارنة – رسالة ماجستير – كلية الدراسات العليا – جامعة النجاح الوطنية – نابلس – فلسطين – 2018 – ص11.

بالنسبة للتشريع الإماراتي:

ألقى التشريع الإماراتي التزاما على عاتق الوكيل يتضمن عدم تسريب أي معلومات وبيانات تتعلق بالمتعاملين معه من الممولين والتي تحصل عليها عند قيامه بإجراء التصرفات الضريبية الخاصة بالمتعاملين معه بموجب الوكالة الضريبية، وعدم قيامه بإفشاء الأسرار المهنية للغير باستثناء الحالات المقررة قانونا أو اتفاقاً، والتزامه بالاحتفاظ على البيانات والسجلات الخاصة بالأشخاص الخاضعين للضريبة من الممولين.[1]

ومن نافلة القول فإن التشريع الإماراتي قام بتوسع نطاق التزام الوكيل الضريبي بعدم إفشاء أسرار المهنة لا ليشمل فقط المعلومات الخاصة بالموكلين الخاضعين للضريبة، وإنما امتد هذا الالتزام ليشمل قيامه بعدم تسريب أي بيانات تخص الهيئة الاتحادية للضرائب ومعرفته ببعض الأمور والتي تحصل عليها بمناسبة قيامه بأداء مهامه كوكيل ضريبي.[2]

ويجب على الوكيل تطبيق الضوابط المنظمة لأخلاقيات المهنة والتي من أهمها افتراض أن كافة البيانات الخاصة بالممولين من الأشخاص الخاضعين للضريبة والتي يتم إذاعتها اعتبارها معلومات سرية لا يجوز إفشائها وإطلاع الغير عليها.[3]

بالنسبة للتشريع البحريني:

انتهج التشريع البحريني منهج التشريع الإماراتي على نحو نسبي حيث أوجب على وكلاء الضرائب الحفاظ على كافة ما يخص الممولين من الأشخاص الخاضعين للضريبة من معلومات وبيانات ضريبية والمتَضمَنة بموجب عقد الوكالة الضريبية، وعدم إذاعتها أو نشرها بأي وسيلة كانت.[4]

1- ينظر نص الفقرة رقم (1) من المادة (14) من اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الإماراتي، وكذا ينظر نص البند (4.1) من دليل المعايير المهنية الخاصة بالوكلاء الضريبيين الصادر بموجب قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم (1) لسنة 2024 – ص 8.

2- ينظر نص الفقرة الأولى من البند رقم (5.1.4) من دليل المعايير المهنية الخاصة بالوكلاء الضريبيين المشار إليه – ص 11.

3- ينظر نص الفقرة الأخيرة من البند رقم (5.1.4) من ذات الدليل المشار إليه- ص 11.

4- ينظر نص المادة (68) من قانون ضريبة القيمة المضافة البحريني رقم 48 لسنة 2018 – وكذا نص الفقرة رقم (1) من البند (ب) من المادة 98 من اللائحة التنفيذية لذات القانون المشار إليه.

ونرى من جانبنا أن التشريع البحريني لم يتبع منهج التشريع الإماراتي فيما يتعلق بتوسيع نطاق التزام وكلاء الضرائب بالمحافظة على الأسرار المهنية، حيث لم يتضمن التشريع البحريني ما يفيد امتداد حظر إذاعة المعلومات المتعلقة بالضرائب الخاصة بعمل الهيئة الاتحادية للضرائب وليس الممول فقط والتي تحصل عليها بمناسبة قيامه بتنفيذ التعاقد المبرم بينه وبين موكله، وهذا ما نراه قصورا تشريعياً ينبغي إعادة النظر فيه حفاظا على الهيئة الاتحادية للضرائب والأمن القومي للبلاد، حيث تعد الضرائب من الموارد الأساسية عند كثير من البلدان.

كما نرى من جانبنا أن المشرع الإماراتي قد أقام مسؤولية وكلاء الضرائب عن إفشاء الأسرار المهنية بناءً على الخطأ المفترض وليس الخطأ واجب الإثبات، حيث افترض أن كافة البيانات الضريبية تعتبر سرية بطبيعتها دون حاجة للنص عليها، وذلك طبقا لنص الفقرة الأخيرة من البند رقم (5.1.4) من دليل المعايير المهنية الخاصة بالوكلاء الضريبيين الصادر بموجب قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم (1) لسنة 2024.

3- الطبيعة القانونية لهذا الالتزام:

نرى من جانبنا كما نادي بعض الفقه بأن الالتزام بالمحافظة على الأسرار المهنية يعد من قبيل الالتزامات التي تهدف إلى تحقيق نتيجة مبتغاة نظرا لطبيعتها الخاصة وما تقتضيه قواعد وأخلاقيات المهنة [1]، ومن ثم فإن خطأ وكلاء الضرائب في قيامهم بإذاعة أسرار المهنة يعد خطئاً مفترضا كما أشرنا إلى ذلك من قبل، وبالتالي لا حاجة لقيام المضرور من الخاضعين للضريبة بإثبات خطأ الوكيل الضريبي في هذه الحالة بل يكفيه إثبات حدوث إفشاء الأسرار من قبل الأخير، وهو ما ذهب إليه العلامة السنهوري رحمه الله تعالى حينما قال في هذا الشأن (يُكتفى بإثبات عدم الحصول على نتيجة معينة دون حاجة إلى إثبات خطأ المدين المتعلق بالعقد).[2]

1- د/ حلا صايل عاهد غانم – المسؤولية المدنية الناشئة عن إفشاء السر المهني- مرجع سابق – ص 48.

2- د/ عبد الرزاق السنهوري – الوسيط في شرح القانون المدني – نظرية الالتزام بوجه عام – الجزء الأول – دار إحياء التراث العربي – بيروت – دون سنة نشر – ص 549.

ونذهب كما يذهب البعض أيضاً إلى أن إخلال الوكيل الضريبي بالتزامه بعدم تسريب البيانات المتعلقة بالضرائب الخاصة بالممول يوجب قيام المسؤولية العقدية فهو التزام ينشأ بمناسبة إبرام عقد الوكالة الضريبية، وهو ما يؤيده أنصار نظرية العقد والتي تتضمن أساس التزام الشخص الممتهن لمهنة معينة بعدم تسريب معلومات قائمة على التعاقد بين المهني المؤتمن على الأسرار والعميل.[1]

4- نطاق التزام الوكيل الضريبي بالسرية:

يمكننا استعراض نطاق موضوع هذا الالتزام ونطاقه شخصية الوكيل والمدى الزمني لالتزامه بعدم تسريب المعلومات الضريبية وذلك على النحو الآتي:

نطاق موضوع التزام الوكيل الضريبي بالسرية:

يمكننا استعراض موقف المشرعين الإماراتي والبحريني في هذا الشأن وذلك على النحو الآتي:

بالنسبة للتشريع الإماراتي:

نحن من جانبنا نرى بأنه حسناً ما فعل المشرع الإماراتي عندما حرص على أن يكون نطاق التزام الوكيل الضريبي بالمحافظة على سرية المعلومات الضريبية التزاما عاماً يشمل كافة المعلومات والبيانات التي تحصل عليها الوكيل الضريبي بمناسبة قيامه بأداء مهامه كوكيل ضريبي يجرى التصرفات الضريبية نيابة عن الشخص الخاضع للضريبة، سواء كانت تلك المعلومات تلقاها من الموكل المكلف بالضريبة، أو كانت تلك المعلومات متعلقة بالهيئة الاتحادية للضرائب كما سبق أن بينا ذلك، من ثم فيعد نطاق موضوع هذا الالتزام يشمل أية معلومات وصلت إلى علم الوكيل الضريبي.[2]

1- د/ أحمد نعمة عطية الشمري – الأساس القانوني للالتزام بالمحافظة على السر المهني – بحث منشور في مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية – مجلد 3 – عدد 15 – يوليو 2023 – ص 4725.

2- ينظر نص الفقرة (ب) من البند رقم (1) من المادة (14) من اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الإماراتي، وكذا ينظر نص الفقرة الأولى من البند رقم (5.1.4) من دليل المعايير المهنية الخاصة بالوكلاء الضريبيين – ص 11.

بالنسبة للتشريع البحريني:

المتأمل فيما تضمنه التشريع البحريني يجده قد قصر نطاق موضوع التزام الوكيل الضريبي بعدم إفشاء المعلومات الضريبة على المعلومات التي يكون قد تلقاها من الممول فقط، وذلك على خلاف ما تضمنه التشريع الإماراتي في هذا الشأن.[1]

النطاق الشخصي لهذا الالتزام:

يراد بالنطاق الشخصي هو تبيان المعنيين بكتمان سر المهنة، ولكي نقف على تبيان المعنيين بكتمان سر المهنة في مجال الوكالة الضريبية يمكننا استعراض موقف المشرعين الإماراتي والبحريني في هذا الشأن وذلك على النحو التالي:

بالنسبة للتشريع الإماراتي:

لما كانت الوكالة المتعلقة بالضرائب في التشريع الإماراتي يجوز منحها للأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين، فلا تثور مشكلة في تحديد النطاق الشخصي للوكيل الضريبي ذو الشخصية الطبيعية لالتزامه بالحفاظ على سرية المعلومات والبيانات الضريبية لكونه شخصية طبيعية فهو بذاته ملتزم بذلك، لكن قد تثور مشكلة في تحديد النطاق الشخصي لهذا الالتزام حال كون الوكيل الضريبي ذا شخصية اعتبارية، ولكن المشرع الإماراتي قد أوجب على جميع العاملين لدى الوكيل الطبيعي الاعتباري الذين تربطهم به علاقة عمل أن يلتزموا بعدم إفشاء الأسرار المهنية الخاصة بالأشخاص الخاضعين للضريبة أو الهيئات الضريبية [2].

وبذلك يكون المشرع الإماراتي قد حدد النطاق الشخصي لهذا الالتزام ليتضمن كل موظفي الوكيل الضريبي لا ليقتصر فقط هذا الالتزام على المدير الفعلي أو التنفيذي لكن يمتد ليشمل كل من تربطه بالوكيل علاقات عمل وهو ما نراه حسناً.

1- ينظر نص البند رقم (1) من الفقرة (ب) من المادة (98) من اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة القيمة المضافة البحريني.

2- ينظر نص الفقرة الأولى من البند رقم (5.1.4) من دليل المعايير المهنية الخاصة بالوكلاء الضريبيين – ص11.

بالنسبة للتشريع البحريني:

في حقيقة الأمر يمكن القول بأنه قد خلا التشريع البحريني من تبيان النطاق الشخصي لالتزام وكلاء الضرائب بالحفاظ على سرية المعلومات والبيانات الضريبية، وهذا ما نراه قصورا تشريعياً يتعين تداركه، لا سيما تبيان النطاق الشخصي لالتزام الوكيل الضريبي ذي الشخصية الاعتبارية الذي يعمل لديه أكثر من شخص طبيعي.

النطاق الزمني لهذا الالتزام:

يراد بالنطاق الزمني هو: عبارة عن المدة الزمنية التي يمتنع على الوكيل الضريبي بموجبها إفشاء أسرار عملائه من الأشخاص الخاضعين للضريبة، لذا يمكننا استعراض موقف المشرعين الإماراتي والبحريني والفقه القانوني من تحديد النطاق الزمني لهذا الالتزام وذلك على النحو الآتي:

بالنسبة للتشريع الإماراتي:

نرى من وجهة نظرنا أن المشرع الإماراتي قد أحسن صنعاً عند قيامه ببيان النطاق الزمني لالتزام الوكيل الضريبي بالحفاظ على كتمان سرية المعلومات والبيانات الضريبية، حيث تضمن التشريع الإماراتي التزام الوكيل الضريبي بالمحافظة على الأسرار المهنية لديه دون قيد زمني محدد، ومن ثم فيحظر عليه إفشاء المعلومات والبيانات الضريبية قبل أو أثناء أو حتى بعد انتهاء الوكالة الضريبية.[1]

بالنسبة للتشريع البحريني:

نهج التشريع البحريني منهج التشريع الإماراتي فيما يخص تبيان النطاق الزمني لالتزام وكلاء الضرائب بسرية المعلومات والبيانات الضريبية حيث فُرض هذا الالتزام في أي مرحلة كانت سواء كان ذلك أثناء تنفيذ التعاقد أو بعده.[2]

1- ينظر ذات الفقرة الأولى من البند المشار إليه أعلاه.

2- ينظر نص المادة (68) من قانون ضريبة القيمة المضافة البحريني.

ونرى من جانبنا أن التزام الوكيل الضريبي بالمحافظة على الأسرار المهنية الضريبية يظل قائماً ولو زالت الرابطة العقدية بين الوكيل والشخص الخاضع للضريبة نظراً لكون هذه المهنة تعتمد على الثقة ومقتضيات الأمانة ومبدأ حسن النية وقواعد المهنة، وكل ذلك لا يُقيده وقت أو زمن معين، وذلك قياساً على بعض المهن الأخرى كالمحاماة والهندسة وغيرها ذلك من مهن تستلزم طبيعتها المحافظة على سرية المعلومات والبيانات بشكل دائم ومستمر [1]، وهذا عين ما أشار إليه التشريع الإماراتي والتشريع البحريني كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وبمناسبة الحديث عن النطاق الزمني لالتزام الوكيل الضريبي بالحفاظ على سرية المعلومات الضريبية، يثور تساؤل مهم حول مدى قيام مسؤولية الوكيل بعد انتهاء الوكالة الضريبية؟

في حقيقة الأمر لم تتضمن التشريعات البحرينية المنظمة للضرائب الإجابة عن هذا التساؤل المطروح، وفي المقابل يتبين أن التشريع الضريبي الإماراتي قد ألقى المسؤولية الكاملة على عاتق وكلاء الضرائب أمام الجهات الضريبية والممول حتى بعد انتهاء وكالته الضريبية، ومن ذلك مثلاً التزام وكلاء الضرائب بتسهيل وتقديم المساعدة اللازمة إلى المدقق الضريبي من أجل تمكينه من القيام بواجباته الوظيفية حتى بعد انتهاء الوكالة، بل ذهب المشرع إلى أبعد من ذلك وألقى عليه هذا الالتزام أيضاً حتى بعد فصله تأديبياً،[2] وكما شاهدنا في السطور السابقة أن المشرع الإماراتي قد حظر على الوكيل الضريبي إفشاء المعلومات والبيانات الضريبية قبل أو أثناء أو حتى بعد انتهاء الوكالة الضريبية سواء كانت تلك المعلومات متعلقة بالعميل الخاضع للضريبة أو الهيئة الاتحادية للضرائب،[3] وهو ما يفيد قيام مسؤوليته القانونية بعد انتهاء الوكالة.

1- د/ حلا صايل عاهد غانم – المسؤولية المدنية الناجمة عن إفشاء السر المهني – مرجع سابق – ص 64.

2- ينظر نص الفقرة الثانية من البند رقم (4.2) من دليل المعايير المهنية للوكلاء الضريبيين.

3- ينظر ذات الفقرة الأولى من البند المشار إليه أعلاه، وكذا ينظر نص الفقرة (ب) من البند رقم (1) من المادة (14) من اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الإماراتي.

كما أن المشرع الإماراتي أوجب على الوكيل الضريبي الالتزام بمعايير وأخلاقيات المهنة المقررة بمقتضى دليل المعايير المهنية للوكلاء الضريبيين والتحقق من التزامه بها خلال تعاملاته التي قام بها أثناء فترة سريان الوكالة الضريبية أو بعد انتهائها.[1]

5-الاستثناءات الواردة على التزام الوكيل الضريبي بالحفاظ على سرية المعلومات الضريبية:

إذا كان الأصل والقاعدة العامة أن الوكيل الضريبي يلتزم بعدم إفشاء الأسرار المهنية المتعلقة بمزاولة نشاطه إلا أن تلك القاعدة يرد عليها بعض الاستثناءات وذلك على النحو التالي:

بالنسبة للتشريع الإماراتي:

أورد المشرع الإماراتي بعض الاستثناءات على هذا الالتزام وذلك في الحالات الآتية:[2]

1- الحصول على موافقة الممول على الإفشاء.
2- حالة وجود حق أو واجب قانوني أو مهني يستوجب إفشاء سرية المعلومات والبيانات الضريبية، كطلب الجهات القضائية أو الرقابية كالهيئة الاتحادية للضرائب الاطلاع على تلك المعلومات.[3]

بالنسبة للتشريع البحريني:

يُعفى الوكيل الضريبي من هذا الالتزام في التشريع البحريني في الحالات الآتية:[4]

1- حالة ما إذا توافرت الغاية التي شرعت من أجل الاطلاع عليها.
2- الإفشاء في حالة ما إذا تقدم الجهاز الوطني للإيرادات بطلب للاطلاع عن المعلومات والبيانات الضريبية الخاصة بالعميل الممول.
3- الإفشاء الذي يحدث تنفيذاً لحكم قضائي يتضمن الاطلاع على المعلومات أو البيانات الضريبية الخاصة بالممول.

1- ينظر نص الفقرة الثالثة من البند رقم (4.2) من ذات الدليل المشار إليه.
2- ينظر نص الفقرة الثانية من البند رقم (5.1.4) من ذات الدليل المشار إليه.
3- ينظر نص الفقرة الثانية من البند رقم (4.2) من ذات الدليل المشار إليه.
4- ينظر نص المادة (68) من قانون ضريبة القيمة المضافة البحريني.

ونحن نرى من جانبنا أن إفشاء المعلومات والبيانات الضريبية في حالة موافقة الممول ليس مطلقاً، ولكنه مقيداً بتحقق الاشتراطات التالية:

1- أن يكون الاتفاق مكتوبا وصريحا.

2- أن يكون الاتفاق صادرا من العميل الخاضع للضريبة بشكل مسبق على الإفشاء.

المبحث الثاني
المسؤولية القانونية للوكيل الضريبي

تمهيد وتقسيم

كنا قد توصلنا فيما سبق إلى أن هناك عدة التزامات مهنية تُلقى على عاتق الوكيل الضريبي، ومن ثم فإن إخلاله بتلك الالتزامات يستوجب قيام مسؤوليته قانوناُ، لذا سنستعرض مدى انعقاد مسؤوليته القانونية المدنية والتي توجب تعويض الشخص الممول المضرور عن الأضرار التي أصابته، وكذا مسؤوليته التأديبية والتي توجب توقيع الجزاء التأديبي المناسب وذلك وفق جسامة المخالفات المهنية المرتكبة من قبله، وسنقوم بتخصيص المطلب الأول لتبيان المسؤولية المدنية للوكيل الضريبي، ونختتم هذا المبحث بالحديث عن القواعد المنظمة للمسؤولية التأديبية في التشريعين الإماراتي والبحريني وذلك في مطلب ثان.

المطلب الأول - المسؤولية المدنية للوكيل الضريبي:

نستعرض في هذا المطلب بيان مفهوم المسؤولية المدنية للوكيل الضريبي وكذا بيان طبيعة التزامه في فرع أول، ثم نخصص الفرع الثاني للحديث عن الطبيعة القانونية لمسؤوليته المدنية وشرائطها القانونية، ونستعرض في الفرع الثالث أركان تلك المسؤولية، ثم نختتم حديثنا في هذا المطلب بالحديث عن الآثار المترتبة على دعوى المسؤولية المدنية للوكيل الضريبي في فرع رابع.

الفرع الأول – مفهوم المسؤولية المدنية للوكيل الضريبي:

كنا قد تحدثنا فيما مضى إلى الالتزامات المفروضة على الوكيل الضريبي والمتعلقة بتنفيذ عقد الوكالة الضريبية نيابة عن الموكل وهو الممول الخاضع للضريبة، ومن ثم ينبغي

على الوكيل الضريبي تنفيذ تلك الالتزامات بكل دقة وعناية، وأن عدم قيامه بتنفيذ تلك الالتزامات يوجب قيام المسؤولية المدنية تجاهه.

فيقصد بالمسؤولية المدنية: محاسبة شخص على القيام بفعل أو الامتناع عنه، أي أنها بمثابة جزاء يتم توقيعه على الشخص المخل بأحد الالتزامات الملقاة على عاتقه، وتتعدد مصادر التزامه فقد يكون القانون هو مصدر الالتزام وقد يكون العقد مصدراً أيضاً لالتزامه، وبالتالي فإن المسؤولية المدنية تهدف إلى جبر الأضرار التي أصابت المضرور نتيجة إخلال المدين بالتزامه العقدي أو التقصيري.[1]

وبإنزال ما تقدم فإن الوكيل الضريبي يُعد مسؤولاً عن كافة الأضرار التي قد تصيب الطرف الأول في عقد الوكالة الضريبية وهو الممول نتيجة إخلاله بتنفيذ أحد الالتزامات الملقاة على عاتقه قانوناً أو اتفاقاً.

كما نرى من جانبنا أن تحديد طبيعة التزام الوكيل الضريبي تتوقف على نوع الالتزام الملقى على عاتقه، فقد يكون التزامه التزاماً ببذل عناية الرجل المهني الحريص كالتزامه بتقديم النصح والإرشاد للممول، وقد يكون التزامه التزاماً بتحقيق نتيجة كالتزامه بتقديم الإقرارات الضريبية للهيئات الضريبية وسداد الغرامات الضريبية وسداد الضرائب المفروضة على الممول.

الفرع الثاني – الطبيعة القانونية للمسؤولية المدنية للوكيل الضريبي:

الأصل أن طبيعة مسؤولية وكلاء الضرائب هي مسؤولية تعاقدية قائمة على عقد الوكالة في المقام الأول، وقد تكون مسؤوليتهم مسؤولية تقصيرية حال إخلالهم بالتزامات فرضها القانون، لكن هل تعد قواعد المسؤوليتين التعاقدية أو التقصيرية كافية لإلزام الوكيل الضريبي بتعويض الأضرار التي يحدثها للشخص الخاضع للضريبة أم لا باعتباره مهنياً

1- د/ندى عبد الجبار جميل – الضرر أحد أركان المسؤولية المدنية – مجلة أكاديمية شمال أوربا المحكمة – الدنمارك – الإصدار الثاني عشر – في 2021/7/13 – ص 70.

متخصصاً؟ لذا سوف نستعرض المسؤولية التعاقدية للوكيل الضريبي نظراً لأهميتها، ثم نبين مدى تطبيق القواعد المنظمة للمسؤولية المهنية على التصرفات الضارة بالأشخاص الخاضعين للضريبة التي قد يأتيها الوكيل الضريبي، وتاركين استعراض المسؤولية التقصيرية للوكيل الضريبي بالرجوع للقواعد العامة تجنباً للإطالة.

أولاً – المسؤولية العقدية للوكيل الضريبي تجاه الشخص الخاضع للضريبة:

من المسلم به أنه لكي يستطيع الوكيل الضريبي مزاولة مهامه لابد وأن تكون هناك علاقة تعاقدية بينه وبين الممول الذي تفرض عليه الضريبة تتمثل في عقد الوكالة الضريبية، ومن ثم إذا ما تم تحرير التعاقد بينه وبين الممولين من العملاء فيترتب على ذلك العديد من الحقوق والواجبات لأي من طرفي التعاقد، وتنشأ مسؤولية الوكيل التعاقدية حال إخلاله بالتزام فرضه التعاقد.

وتعني المسؤولية التعاقدية؛ وهي بمثابة جزاء يوقع حال الإخلال بالتزام يتعلق بتنفيذ التعاقد أو القيام بتنفيذه تنفيذاً معيباً، ويشترط أن يكون تنفيذ التعاقد عينياً ما دامت قد توافرت شرائطه القانونية والتي من بينها أن يكون هذا التنفيذ ممكنا، وألا يكون مرهقاً للمدين، وغير ذلك من الاشتراطات الأخرى التي ينبغي توافرها للقيام بإجراء التنفيذ العيني على الشخص المدين.[1]

لذا يتعين علينا استعراض اشتراطات المسؤولية التعاقدية للوكيل الضريبي، وذلك على النحو الآتي بيانه:

1– شروط المسؤولية العقدية للوكيل الضريبي تجاه الشخص الخاضع للضريبة:

الشرط الأول – ضرورة تحرير عقد وكالة ضريبية:

تستوجب المسؤولية العقدية إبرام عقد وكالة ضريبية بين الوكيل الضريبي والممول العميل، وبالتالي فلا مجال للحديث عن انعقاد المسؤولية التعاقدية بغير تحرير التعاقد وإبرامه،

1– د/ محمد حسن عبد الرحمن – د/ أبو الحسن إبراهيم علي – أحكام الالتزام في القانون المدني المصري – 2007 /2008 ص 100.

فتثور تلك المسؤولية من أول وهلة حيث يبدأ التعاقد حينئذ على أن يكون هذا التعاقد صحيحاً، ومن هنا يمكن القول بأن ما يصيب الممول من أضرار في مرحلة ما قبل تحرير التعاقد وإبرامه فلا نستطيع تقدير التعويض في هذه الحالة إعمالاً لضوابط المسؤولية التعاقدية، ولكن يتم تقدير التعويض وفقاً للضوابط المتعلقة بالمسؤولية التقصيرية نظراً لأن التعاقد لم ينشأ بعد.[1]

وكما سبق أن ذكرنا عند الحديث عن طبيعة العلاقة بين الوكيل الضريبي بالممول أن المشرع الإماراتي قد فرض على وكلاء الضرائب الالتزام بتنفيذ الالتزامات الضريبية ومساعدة الشخص الخاضع للضريبة في هذا الشأن وذلك بموجب اتفاق يتم إبرامه بينهما وهو عقد الوكالة الضريبية.[2]

ومن ناحية أخرى اشترط المشرع البحريني لتعيين الوكيل الضريبي أن يكون قد تم تعيينه بموجب توكيل رسمي صادر من الجهات المعنية في المملكة، يتضمن هذا التوكيل إلزام الوكيل الضريبي بتنفيذ الالتزامات الضريبية نيابة عن الممول الذي تفرض عليه الضريبة أمام جهات الضرائب المعنية، وهو ما يتبلور في شكل عقد وكالة ضريبية.[3]

الشرط الثاني – أن يكون الوكيل الضريبي أو أحد تابعيه قد ارتكب خطأً ترتب عليه الإخلال بتنفيذ التعاقد وإصابة الشخص الخاضع للضريبة بضرر:

لا يُعد كافياً لانعقاد المسؤولية التعاقدية لوكلاء الضرائب توافر تعاقد موجود على أرض الواقع فقط، لكن ينبغي أن يكون الوكيل حال كونه شخصاً طبيعياً أو أن يكون أحد

1- د/ حمدي عبد الرحمن – الوسيط في النظرية العامة للالتزام – الطبعة الأولى – 1999 – دار النهضة العربية – ص 499 – د/ نبيل إبراهيم سعد – النظرية العامة للإلتزام – الجزء الأول – 2004 – دار الجامعة الجديدة – ص 377.

2- ينظر نص البند (أ) من الفقرة رقم (1) من المادة (14) من اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الإماراتي، وكذا ينظر لنص الفقرة رقم (1) من البند رقم (4) من دليل المعايير المهنية الخاصة بالوكلاء الضريبيين الصادر بموجب قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم (1) لسنة 2024 ص 8.

3- ينظر نص البند (6) من الفقرة رقم (أ) من المادة (98) من اللائحة التنفيذية لقانون ضريبة القيمة المضافة البحريني.

العاملين لديه حال كونه شخصاً اعتبارياً قد أحدث خطأً أصاب الممول العميل بضرر بالغ، ومن هنا لا مجال لقيام المسؤولية إذ حدث الخطأ نتيجةً لتوافر أحد أسباب الإعفاء من المسؤولية.[1]

ونحن نرى من جانبنا أن من أهم الالتزامات التعاقدية التي قد يخل وكلاء الضرائب بالقيام بها ما يلي:

1- التزام وكلاء الضرائب بتقديم النصيحة والمشورة للممول الذي تفرض عليه الضريبة.
2- التزام وكلاء الضرائب بالقيام بسداد الضرائب المستحقة على العميل الممول للهيئات الضريبية.
3- التزام وكلاء الضرائب بتقديم الإقرارات الضريبية للهيئات الضريبية.
4- التزام وكلاء الضرائب بسداد غرامات التأخير والغرامات الضريبية ذات الصلة الموقعة على الممول.
5- عدم تأخر وكلاء الضرائب في تنفيذ الالتزامات الضريبية الملقاة على عاتق الممول أمام الهيئات الضريبية.
6- التزام وكلاء الضرائب بالعناية والمحافظة التامة على خصوصية المعلومات والبيانات الضريبية المتعلقة بالممول.
7- التزام وكلاء الضرائب باتخاذ الإجراءات اللازمة لفض المنازعات الضريبية الخاصة بالممول.

ويتعين أن تكون هناك علاقة قانونية تعمل على تنظيم تعاملات الوكيل ذي الشخصية الاعتبارية مع ممثليه.[2]

1- د/ محمد حسين منصور – النظرية العامة للالتزام – الكتاب الأول – مصادر الالتزام – 2005 – دار الجامعة الجديدة – ص 316.

2- د/ عبد الرزاق السنهوري – الوسيط في شرح القانون المدني الجديد – نظرية الالتزام بوجه عام (مصادر الالتزام) دار إحياء التراث العربي – بيروت لبنان – ص 666 وما بعدها.

ثانياً – تقديرنا الخاص في الطبيعة القانونية المناسبة للمسؤولية المدنية للوكيل الضريبي:

ذهب بعض الفقه الفرنسي إلى أن المتعاقد المحترف هو كل شخصية طبيعية أو اعتبارية تقوم بمزاولة نشاط معين على سبيل الاعتياد والانتظام كالتوزيع وتقديم الخدمات والإنتاج[1]، ومن هذا المنطلق نرى من وجهة نظرنا أن الوكيل الضريبي مهنياً محترفاً يمارس نشاطه على سبيل الاعتياد والانتظام ويقدم خدمات ضريبية للشخص الخاضع للضريبة، ومن ثم يجدر بنا الحال أن نستعرض مدى إمكانية تطبيق القواعد المنظمة للمسؤولية المهنية على الأخطاء المرتكبة من جانب الوكيل الضريبي والتي تلحق ضرراً بأحد المتعاملين معه من الأشخاص الخاضعين للضريبة.

وفيما يلي بيان أراء الفقه القانوني بشأن بيان الطبيعة القانونية لمسؤولية المهني المحترف:

ذهب بعض الفقه إلى أن مسؤولية المهني هي مسؤولية تعاقدية وذلك بحجة أن العقد هو مصدر التزام المهنيين، ومن ثم إذا كان العقد هو مصدر الالتزام فإنه في حالة إخلال المهني بأحد الالتزامات الملقاة على عاتقه وإصابة الغير بضرر، فإن هذا الضرر يولد المسؤولية العقدية للمهني، كما استدل أنصار هذا الرأي إلى أن إبرام التعاقد هو يعتبر نقطة البداية التي ينطلق منها المهنيين لأداء مهامهم.[2]

وذهب البعض الآخر إلى أن مسؤولية المهنيين تتجاوز حدود المسؤوليتين التقصيرية والتعاقدية، وتتميز بالاستقلال التام عن شقي المسؤولية المدنية، نظراً لأن تلك المسؤولية لا

1- Picod(y) et DAVO(H): Droit de la consummation,ed. Armand Clin,- 2005 -25,n 39.

(مشار إليه لدى أ/ أبا علال بومدين – أ/ لعروسي عبد الباسط –المسؤولية المدنية للمتعاقد المحترف – مذكرة ماستر في تخصص قانون تسيير المؤسسات الاقتصادية – كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة أحمد دراية أدرار – الجزائر – 2020/2019 – ص 7).

2- د/ معتز نزيه الصادق المهدي – المتعاقد المحترف – دار النهضة العربية – ص112 وما بعدها – د/جابر محجوب علي محجوب – قواعد أخلاقيات المهنة – الطبعة الثانية – 2001- ص 148، ص 158

تنشأ من الالتزامات المقررة بموجب العقد أو من الإخلال بالتشريعات فقط، ولكن قد تنشأ المسؤولية من الإخلال بالالتزامات المهنية والتي تتضمنها الأعراف والعادات المهنية السائدة وما تتضمنها نصوص مواثيق الشرف المهنية[1]، فتظهر أهمية تلك المسؤولية المهنية عند مخالفة المتعاقد للالتزامات المهنية التي تؤدي إلى خطأ من نفس الطبيعة وفي المعيار المتبع عند تقدير هذا الخطأ.[2]

وفي ضوء ما تقدم نرى أن مسؤولية وكلاء الضرائب تجاه عملائهم هي مسؤولية عقدية قائمة على عقد الوكالة الضريبية، وقد تكون مسؤولية تقصيرية في مواطن معينة كقيامه بعدم تنفيذ التزام مصدره القانون، ولكن يمكن اعتبار مسؤوليته مسؤولية مهنية حال مخالفته للأعراف والالتزامات المهنية السائدة في عرف المهنة والمعايير المهنية المعتمدة، وتتجلى رغبتنا في تطبيق القواعد المنظمة للمسؤولية المهنية على الأخطاء التي يرتكبها الوكيل الضريبي تجاه العميل في محاولة تشديد تلك المسؤولية على الوكيل الضريبي، وذلك على اعتبار أن الأخير يعد من المهنيين المحترفين في مزاولة أنشطتهم، على خلاف تطبيق كل من المسؤليتين العقدية والتقصيرية، فالمسؤولية المدنية المهنية يمكن اللجوء إليها إذا خلت المسؤوليتان التعاقدية والتقصيرية للوكيل الضريبي من القواعد التي تكفل حقوق المتعاملين معه من الممولين الذين تفرض عليهم الضرائب، فعندئذ تمتد المسؤولية لتشمل الالتزامات والجزاءات التي تضمنتها مواثيق الشرف المهني والأعراف التجارية السائدة في المهنة، والمعايير المهنية المعتمدة، ومن هنا يمكن القول بأن المسؤولية المهنية للوكيل الضريبي تكون قد اخترقت التقسيمات الخاصة بالمسؤولية المدنية التقليدية المقررة بموجب القواعد العامة.

<u>ونرى أن هناك عدة أسباب أدت إلى تشديد مسؤولية الوكيل الضريبي باعتباره مهنيا وتستوجب انعقاد مسؤوليته المهنية وهي كالتالي:</u>

1- د/ جابر محجوب – مرجع سابق – ص 156.

2- د/ محمد عبد الظاهر –صور ممارسة المهن الحرة وأثرها على مسئولية المهني – 1997- دار النهضة العربية – ص40.

1- استقلال الوكيل الضريبي مهنياً:

من أهم العوامل التي توجب تشديد مسؤولية الوكيل الضريبي باعتباره مهنياً محترفاً هو أنه مستقل في أعماله بمنأى عن أي ضغوط أو مضايقات، فتتجلى استقلاليته في قيامه بمزاولة مهامه دون توجيه أو إشراف من أحد إذ لا أحد يستطيع أن يتدخل في تعاملاته الضريبية.[1]

وكذلك تظهر استقلاليته عند قيامه بتنظيم العمل لدى الوكيل وتوزيع مهامه الضريبية على موظفيه التابعين له عند تنفيذ الالتزامات الضريبية، وتحديد المكان المناسب لممارسة عمله والمواعيد المناسبة لأداء العمل أي أنه مستقل في إدارة أعماله، فنتيجةً لاستقلاليته المهنية التامة ينبغي تشديد مسؤوليته القانونية.

2- التخصص العلمي والخبرة للوكيل الضريبي:

تلعب درجة المعرفة والدراية الفنية باعتبارها من الظروف الخارجية المهمة عند تقدير سلوك الشخص المدين، ونظرا لأن التخصصية من شأنها أن تؤثر على المستوى الفني الذي يحققه الشخص المدين المحترف، لذلك فإن تخصص المدين في مهنته يحدد المسلك المطلوب منه، فعلو درجة التخصص العلمي بالنسبة للمهني المحترف توجب عليه بأن يقوم ببذل العناية الكافية في القيام بتنفيذ التزاماته على النحو المطلوب والذي يتناسب مع مهنيته ومهارته، وهذا ما يتحقق في شأن الوكيل الضريبي باعتباره مهنياً متخصصاً.[2]

3- العرف المهني:

يُشكل عرف المهنة دورا مهماً لتحديد التزامات الشخص المدين، فعرف أي مهنة من المهن يعتبر مصدرا لالتزاماته، شريطة أن يكون هذا العرف عاماً على الجميع، ومستقراً لا

1- د/ أمد الله الجعيدي محمد – المتعاقد المحترف وأثر الصفة الاحترافية على تشديد قواعد المسؤولية المدنية – بحث منشور في مجلة أبحاث قانونية – كلية القانون جامعة سرت بليبيا – العدد السادس – 2019 – ص110.

2- د/ أحمد شوقي عبد الرحمن – المسئولية العقدية للمدين المحترف – 2003- ص7 ومابعدها.

نزاع فيه، فالعرف الضريبي يعد مصدراً لالتزام وكلاء الضرائب طالما توافرت فيه الشروط المشار إليها.[1]

وتتجلى مسؤولية وكلاء الضرائب المهنية حال مخالفتهم لما تضمنته الضوابط والمعايير المهنية للوكلاء الضريبيين المقررة في التشريع الإماراتي بموجب قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم 1 لسنة 2024، وذلك إذا ما خلت بنود عقد الوكالة الضريبية من تضمين تلك الضوابط والمعايير المهنية، فحينئذ تنعقد مسؤوليته المهنية لخروجه عن الالتزامات المقررة بموجب قواعد المهنة.

وإذا كان الأمر هكذا حال إخلال الوكيل الضريبي بالتزاماته المهنية وخروجه عن الأعراف السائدة في المهنة، فهناك تساؤل يطرح نفسه ألا وهو ما هي آليات الرقابة الفنية على التزام وكلاء الضرائب بالمعايير والضوابط المهنية المقررة قانونا من عدمه؟ وذلك حفاظاً على مصالح العملاء الخاضعين للضريبة، لذا يدعونا المقام للإجابة عن هذا التساؤل استعراض تلك الآليات الفنية:

آليات الرقابة الفنية على مدى التزام الوكيل الضريبي بالمعايير المهنية المقررة قانونا من عدمه

في حقيقة الأمر يمكن القول بأن كافة التشريعات المنظمة للضرائب في البحرين لم تتضمن الإجابة عن هذا التساؤل المطروح، لكن نقول لقد أحسن المشرع الإماراتي صنعاً عندما وضع جواباً لهذا التساؤل وذلك عند قيامه بالنص على الآليات التي من خلالها تستطيع الهيئة الاتحادية للضرائب مراقبة وكلاء الضرائب في مدى التزامهم بالمعايير المهنية المقررة قانوناً من عدمه، وفيما يلي بيان بتلك الآليات:[2]

1- التحقق من أن الإقرارات الضريبية الخاصة بالأشخاص الخاضعين للضريبة قد تم إعدادها بدقة وإمعان النظر في تاريخ تقديمها، وذلك في حالة قيام الممول بتعيين وكيل ضريبي عنه يتولى تقديم وإعداد هذه الإقرارات الضريبية.

1- د/ أحمد شوقي عبد الرحمن – المرجع السابق- ص7ومابعدها.

2- ينظر دليل المعايير المهنية للوكلاء الضريبيين في الإمارات العربية المتحدة – ص 14.

2- متابعة الهيئة الاتحادية للضرائب لطلبات الاستفسار والمراسلات المقدمة من جانب الوكيل الضريبي للهيئة، حيث تستطيع الهيئة في هذه الحالة تحديد المستوى الفني والمعرفة المهنية لهذا الوكيل طبقاً للمعايير المهنية المنصوص عليها قانوناً، فقد يكون الوكيل الضريبي على مستوى مرتفع وعال من الكفاءة المهنية وعلى إلمام كافٍ بكل التشريعات الضريبية النافذة في الدولة، وقد لا يمتلك هذه الكفاءة.

3- متابعة الهيئة الاتحادية للضرائب لكافة الشكاوى والمراسلات أو طلبات إعادة النظر أو الطلبات المتعلقة بالإعفاء من الغرامة الإدارية أو تخفيفها والتي سبق وأن قام بتقديمها العميل الخاضع للضريبة للهيئة المذكورة، وفي هذه الحالة تستطيع الهيئة تحديد ما إذا كان اعتماد الممول على الوكيل الضريبي كان سبباً رئيسياً في وقوع الخطأ الذي تحمله الممول أمام هيئة الضرائب من عدمه، فإذا كنا قد أشرنا فيما مضى إلى أن قيام الخاضع للضريبة بتعيين وكيل ضريبي عنه لا يحول دون استبعاد الشخص الخاضع للضريبة من ارتكاب الخطأ، إلا أنه يؤخذ في الاعتبار طبيعة الأخطاء الذي تسبب فيه الوكيل الضريبي، لمعرفة كونها أخطاءً عادية أم جسيمة.

في ضوء تلك الآليات الثلاثة المشار إليها عاليه تستطيع الهيئة الاتحادية للضرائب تقييم تعاملات الوكيل الضريبي مع العملاء الخاضعين للضريبة، والتحقق من كونه ذا كفاءة مهنية في مجال الضرائب من عدمه، كل ذلك يصب في مصلحة العميل الخاضع للضريبة لتجنبه إلحاق الضرر به جراء ذلك الأمر.

الفرع الثالث – أركان المسؤولية المدنية للوكيل الضريبي:

إن إخلال الوكيل الضريبي بتنفيذ الالتزامات الضريبية الملقاة على عاتق الممول العميل يُوجب قيام مسؤوليته المدنية، ولكي تنعقد تلك المسؤولية يتعين علينا استعراض أركانها وذلك على النحو الآتي:

أولاً – ركن الخطأ وصوره:

من الجدير بالذكر أنه قد تكون صور الخطأ الذي قد يُحدثه الوكيل الضريبي في مواجهة الممول متعددة والتي تستوجب تعويض الأخير، ونذكر منها على سبيل التمثيل وليس الحصر ما يأتي:

1- إخلال الوكيل الضريبي بالتزامه المتعلق بتقديم النصيحة والمشورة للعميل الخاضع للضريبة.
2- الإخلال بالقيام بسداد الضرائب المستحقة على العميل الخاضع للضريبة للهيئات الضريبية.
3- الإخلال بالالتزام بتقديم الإقرارات الضريبية للهيئات الضريبية.
4- الإخلال بالتزامه المتعلق بسداد غرامات التأخير والغرامات الضريبية ذات الصلة الموقعة على العميل الخاضع للضريبة.
5- تأخر وكلاء الضرائب في تنفيذ الالتزامات الضريبية الملقاة على عاتق الممول أمام الهيئات الضريبية.
6- إذاعة الوكيل الضريبي للمعلومات والبيانات الضريبية المتعلقة بالممول.
7- اختلاس وكلاء الضرائب أو عدم تحويل الأموال التي تسلمها من العميل إلى الهيئة الاتحادية للضرائب.
8- عدم قيام وكلاء الضرائب باتباع الإجراءات الكافية لتفادي تعارض المصالح بينه وبين المتعاملين معه من الأشخاص الخاضعين للضريبة، كقيامه بعدم إخطار عميله بوجود تعارض مصالح يحتمل تحققها.
9- قيام الوكيل الضريبي برفض أو عدم مساعدة الممول في تنفيذ التزاماته الضريبية المقررة بمقتضى عقد الوكالة الضريبية دون إبداء أية أسباب مقبولة.
10- قيام الوكيل الضريبي بتقديم مشورة غير صحيحة أو غير دقيقة للعميل الخاضع للضريبة.
11- عدم قيام وكلاء الضرائب بتوعية وإرشاد المتعاملين معه لقيامهم باتخاذ الإجراءات اللازمة لتصحيح وتلافي الأخطاء المكتشفة في شؤونهم الضريبية.

ثانياً – ركني الضرر وعلاقة السببية:

لا ينبغي لقيام مسؤولية الوكيل الضريبي ارتكابه لخطأ معين بمناسبة تنفيذ العقد الخاص بالوكالة الضريبية قبل التعاقد أو بعده ، لكن ينبغي أن يصيب الممول أضرارًا جراء هذه الخطأ، فقد يكن الضرر مادياً وقد يكون معنوياً.[1]

كما يمكن القول بأنه لا يكفي لانعقاد مسؤولية الوكيل الضريبي ارتكابه لخطأ معين وإصابة العميل الخاضع للضريبة بضرر نتيجة ذلك، لكن ينبغي توافر رابطة السببية بين الخطأ الذي أحدثه الوكيل والضرر الذي أصاب الممول.[2]

الفرع الرابع – الآثار المترتبة على دعوى المسؤولية المدنية للوكيل الضريبي:

كنا قد تحدثنا فيما مضى عن أن هناك العديد من الالتزامات المفروضة على الوكيل الضريبي وأن إخلاله بتنفيذ تلك الالتزامات يترتب عليها انعقاد مسؤوليته أمام الممول، لذا سنتحدث في هذا الفرع عن دعوى المسؤولية والجزاء المدني المترتب على تلك المسؤولية وهو التعويض وذلك على النحو التالي:

أولاً – مفهوم الدعوى وتحديد أطرافها:

تعتبر دعوى المسؤولية المدنية أداة من أدوات التقاضي أمام المحاكم المدنية، ومن المقرر قانوناً أن لكل دعوى أو منازعة أطراف معينة يمثلون الهيكل البشري لهذه الدعوى أمام الجهات المختصة بنظرها والفصل فيها، لذا سوف نتحدث في هذا الفرع عن ماهية دعوى المسؤولية المدنية وتحديد أطرافها.

1- د/ عبد الرزاق السنهوري – الوسيط في شرح القانون المدني الجديد – نظرية الالتزام بوجه عام (مصادر الالتزام) دار إحياء التراث العربي – بيروت لبنان– بدون سنة طبع– ص 1197 – د/ سليمان مرقس – الوافي في شرح القانون المدني – بدون دار نشر – ولا سنة طبع – ص 137.

2- د/ عبد الله مبروك النجار – مصادر الالتزام الإرادية وغير الإرادية – الطبعة الثانية – دار النهضة العربية – 2002– ص 256 ومابعدها.

يقصد بدعوى المسؤولية المدنية: هي دعوى كفلها القانون للمضرور بأن يرفعها أمام الجهات القضائية مطالبا بالتعويض عن الأضرار التي لحقته جراء ارتكاب الشخص الفعل الضار فهي تعد بمثابة الضمانة القانونية للمضرورين نتيجة الأضرار التي تصيبهم.

لدعوى المسؤولية المدنية للوكيل الضريبي طرفان وهما كالتالي:

1-المدعي (الممول):

يقصد بالمدعي في دعوى المسؤولية المدنية هو الشخص المضرور الذي يحق له أن يطالب بالتعويض نتيجة الأضرار التي لحقته من قبل المسؤول المدعي عليه.[1]

والمدعي في دعوى المسؤولية هذه هو الممول الخاضع للضريبة وهو الطرف الأول في عقد الوكالة الضريبية.

2- المدعى عليه (الوكيل الضريبي):

يقصد بالمدعى عليه في دعوى المسؤولية المدنية هو ذاك الشخص الذي ارتكب خطأً تسبب في إلحاق الضرر بالمدعي نتيجة تنفيذ التزام معين.

ويقصد بالمدعى عليه هنا هو الوكيل الضريبي ذاته وهو الطرف الثاني في عقد الوكالة الضريبية.

سبب الدعوى:

يراد بسبب الدعوى الواقعة القانونية المنتجة التي يستطيع المدعى التمسك بها والتي تعتبر سبباً منشئاً أو مصدراً قانونياً للحق المدعى به [2]، السبب الرئيسي لدعوى المسؤولية المدنية للوكيل الضريبي هو أن ثمة أضرار قد أصابت الممول الخاضع للضريبة من جراء تنفيذ عقد الوكالة الضريبية.[3]

1- د/ عبد الحميد عثمان محمد – المفيد في شرح القانون المدني – مصادر الالتزام – دار النهضة العربية – ص518.

2- د/ وجدي راغب فهمي – مبادئ القضاء المدني – دار النهضة العربية – القاهرة – 2001- ص 95.

3- د/ عبد الحميد عثمان محمد – مرجع سابق – ص 520.

ثانياً – التعويض:

من المقرر قانوناً أنه يترتب على انعقاد المسؤولية المدنية جزاء مدني يتناسب مع الأخطاء المرتكبة، ألا وهو التعويض وهو عبارة عن قيام المدين به (المسؤول عن الفعل الضار) بأداء للدائن (المضرور) يجبر به الضرر الذي لحقه بسبب الفعل الضار[1]، أو هو جبر الضرر الذي يلحق المضرور[2].

فمن أهم الجزاءات المدنية المناسبة لمسؤولية الوكيل الضريبي تجاه الممول الخاضع للضريبة قيامه بدفع تعويض عادل يهدف إلى جبر الأضرار التي أصابت الأخير جراء ارتكابه لخطأ تسبب في إصابة الممول بضرر بمناسبة تنفيذ عقد الوكالة الضريبية.

والمتأمل في التشريعين الإماراتي والبحريني يجدهما قد خليا من النص على وضع الضوابط المنظمة للتعويض عن الأضرار الناشئة عن عقد الوكالة الضريبية، ومن ثم يتعين الرجوع للقواعد العامة في هذا الشأن.

المطلب الثاني - المسؤولية التأديبية للوكيل الضريبي:

تقوم مسؤولية الوكيل الضريبي التأديبية عند إخلاله بالقواعد والضوابط المهنية والتشريعات المنظمة لمهنته، ومن هنا سنتحدث عن تلك المسؤولية في التشريع الإماراتي فقط، وذلك نظرا لعدم تنظيم التشريع البحريني للقواعد الخاصة بالمسؤولية التأديبية للوكيل الضريبي، وهو ما نراه عواراً تشريعياً يتعين تداركه، نظراً لأهمية عمل الوكيل الضريبي، كما أن هذا القصور يشكل مخالفةً للأعراف والتشريعات المهنية، فلا يتصور أن يزاول مهني نشاطاً دون أن يضع له المشرع الالتزامات المهنية المفروضة عليه، والمخالفات والجزاءات التأديبية المناسبة حال إتيانه بمخالفة تلك الالتزامات، وسنتحدث في هذا المطلب عن مفهوم المسؤولية

1- نبيل إبراهيم سعد – النظرية العامة للالتزام – الجزء الأول – مصادر الالتزام – دار الجامعة الجديدة – 2004 ص 481.

2- د/ محمد حسين منصور – النظرية العامة للالتزام – الكتاب الأول – مصادر الالتزام – دارالجامعة الجديدة – 2005– ص 638.

التأديبية وأساسها القانوني في فرع أول، ثم نتحدث عن الجزاءات التأديبية المترتبة على تلك المسؤولية وضوابط تحريكها في فرع ثان.

الفرع الأول – مفهوم المسؤولية التأديبية للوكيل الضريبي وأساسها القانوني:

أولاً – مفهوم المسؤولية التأديبية للوكيل الضريبي:

عرف بعض الفقه المسؤولية التأديبية بأنها (كل فعل أو امتناع يرتكبه العامل الموظف داخل أو خارج الوظيفة ويتضمن الإخلال بواجباتها أو المساس بكرامتها إخلالاً صادراً عن إرادة دون أن يكون هذا الفعل أو الامتناع استعمالاً لحق أو أداءً لواجب).[1]

ويمكننا تعريف المسؤولية التأديبية للوكيل الضريبي بأنها: إتيان الوكيل الضريبي بما يمثل إخلالاً بواجباته المهنية وخروجه عن التشريعات والقواعد التنظيمية والأعراف المهنية السائدة والمستقرة والثابتة في عرف المهن الضريبية.

لذا تقام المسؤولية التأديبية تجاه الوكيل الضريبي حال مخالفته لواجباته المهنية تجاه الجهات والهيئات الضريبية المعنية في الدولة، وفي هذه الحالة تستعمل الدولة سلطاتها تجاه الوكيل بما يخوله لها القانون حياله.

ثانياً – الأساس القانوني للمسؤولية التأديبية للوكيل الضريبي:

يتجلى الأساس القانوني للمسؤولية التأديبية في حدوث الخطأ الموجب لقيامها، فالخطأ التأديبي يُعد الأساس الذي ترتكز عليه تلك المسؤولية، فهو يمثل مظهراً خارجياً للمسؤولية التأديبية والذي يتبلور في شكل القيام بفعل معين أو الامتناع عنه بواسطة العامل أو المهني، فلا يشترط كونه سلوكاً أو مظهراً إيجابياً أو سلبياً.

1- د/ حسان عبد السميع أبو العلا – اختصاص ديوان المظالم بنظر الدعوى التأديبية – بحث منشور في مجلة البحوث القانونية – المركز القانوني – السعودية – العدد 51 – ابريل 2012- ص 12.

وعرف بعض الفقه الخطأ التأديبي بأنه (الفعل أو الامتناع عن فعل يكون مخالفًا للواجبات التي تفرضها المهنة).[1]

ويتعين أن يكون الخطأ التأديبي المتمثل في الإتيان بفعل أو الامتناع عنه محدداً، ومن ثم فلا تقوم المسؤولية التأديبية بمجرد توجيه الاتهام دون الوقوف على المخالفات المنسوبة للعامل أو المهني، حيث إن الاتهام لا يُشكل خروجاً عن واجبات الوظيفة أو المهنة.[2]

وتأسيساً على ما تقدم يعتبر الخطأ الذي يأتيه الوكيل الضريبي بمناسبة قيامه بتنفيذ عقد الوكالة الضريبية كخروجه عن ضوابط وقواعد المهنة ومزاولته لنشاطه على نحو غير مشروع، موجباً لانعقاد المسؤولية التأديبية تجاهه.

الفرع الثاني – الجزاءات التأديبية المترتبة على المسؤولية التأديبية للوكيل الضريبي وضوابط تحريك الدعوى:

في هذا الإطار يمكننا أن نستعرض ضوابط المخالفات التأديبية التي قد يأتيها الوكيل الضريبي والجزاءات المترتبة عليها، ثم نختتم هذا الفرع بالحديث عن الضوابط اللازمة لتحريك الدعوى التأديبية تجاه الوكيل الضريبي.

أولاً – ضوابط المخالفات التأديبية للوكيل الضريبي:

يتم تطبيق الجزاءات التأديبية أو ما تسمى بالنقاط السوداء حال مخالفة الوكيل الضريبي للمعايير المهنية المعتمدة في الدولة للوكلاء الضريبيين سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين، وذلك على النحو الآتي:[3]

1- salon (serge): Delingnance et Represssion diciplinaira dams La fonclion publique, these, paris, p, 41.

2- د/ محمد ماجد ياقوت – الإجراءات والضمانات في تأديب الشرطة – منشأة المعارف – 2002- ص 338.

3- ينظر نص المادة (3) من قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم 1 لسنة 2024 بشأن المعايير المهنية للوكلاء الضريبيين.

1- إذا ارتُكبت المخالفة من جانب وكيل ضريبي وكان شخصاً طبيعياً ولا يعمل لدى وكيل ضريبي ذي شخصية اعتبارية، ففي هذه الحالة يتم تطبيق النقاط السوداء على وكلاء الضرائب ذوي الشخصية الطبيعية.
2- إذا ارتُكبت المخالفة من جانب وكيل ضريبي وكان شخصاً طبيعياً ويعمل لدى وكيل ضريبي ذي شخصية اعتبارية، ففي هذه الحالة يتم تطبيق النقاط السوداء على وكلاء الضرائب ذوي الشخصية الطبيعية وكذا وكلاء الضرائب ذوي الشخصية الاعتبارية معاً.
3- إذا ارتُكبت المخالفة من جانب ممثل يعمل لدى وكيل ضريبي اعتباري وكانت المخالفة المرتكبة ترتبط أو تؤثر على العميل الذي يمثله الوكيل الضريبي الاعتباري، ففي هذه الحالة يتم تطبيق النقاط السوداء على الوكيل الضريبي ذي الشخصية الطبيعية الذي تم تعيينه لتمثل العميل وكذا الوكيل الضريبي الاعتباري معاً.
4- إذا ارتُكبت المخالفة من جانب ممثل يعمل لدى وكيل ضريبي اعتباري وكانت المخالفة المرتكبة غير مرتبطة أو غير مؤثرة على العميل الذي يمثله الوكيل الضريبي الاعتباري، ففي هذه الحالة يتم تطبيق النقاط السوداء على الوكيل الضريبي ذي الشخصية الاعتبارية فقط.

ثانياً – بيان الجزاءات التأديبية للوكيل الضريبي:

يمكننا أن نستعرض فيما يلي الجزاءات التأديبية للوكيل الضريبي والإجراءات المتبعة حال تطبيقها وذلك على النحو الآتي:[1]

1- توجيه تنبيه للوكيل الضريبي:

يتم توجيه تنبيه للوكيل الضريبي بكافة المخالفات التي يرتكبها، وفي هذه الحالة يتم تطبيق مجموعة من النقاط السوداء عليه، وذلك إذا تحققت الحالات الآتية:

1- ينظر نص المادة (5) من قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم 1 لسنة 2024 بشأن المعايير المهنية للوكلاء الضريبيين.

الأمر الأول: إذا كان الوكيل الضريبي شخصًا طبيعيًا وتم تطبيق نقاط سوداء عليه وحتى 75 نقطة.

الأمر الثاني: إذا كان الوكيل الضريبي شخصًا اعتباريًا وتم تطبيق نقاط سوداء عليه وحتى 75 نقطة × عدد الوكلاء الضريبيين الطبيعيين العاملين لديه.

ويتعين على الوكيل القيام باتخاذ الإجراءات الاحترازية لمنع وقوع تلك المخالفات مرة أخرى.

2- توجيه إنذار أول للوكيل الضريبي:

يتم توجيه إنذار أول للوكيل الضريبي بالمخالفات المرتكبة من جانبه وتطبيق نقاط سوداء عليه، وذلك إذا بلغت النقاط السوداء الموقعة عليه 149 نقطة بالنسبة للوكيل الضريبي الطبيعي، و 149 نقطة × عدد الوكلاء الضريبيين الطبيعيين العاملين لديه بالنسبة للوكيل الضريبي الاعتباري.

3- توجيه إنذار ثان للوكيل الضريبي:

يتم توجيه إنذار ثان للوكيل الضريبي بالمخالفات المرتكبة من جانبه وتطبيق نقاط سوداء عليه، وذلك إذا بلغت النقاط السوداء الموقعة عليه 199 نقطة بالنسبة لوكلاء الضرائب الطبيعيين، و 199 نقطة × عدد الوكلاء الضريبيين الطبيعيين العاملين لديه بالنسبة للوكيل الضريبي الاعتباري.

4- إلغاء قيد الوكيل الضريبي:

يتم إلغاء قيد وكلاء الضرائب من سجل الوكلاء الضريبيين، كما يتم إخطار كافة المسجلين المرتبطين به على نظام هيئة الضرائب بأنه تم إلغاء قيده من السجل، وذلك إذا بلغت النقاط السوداء الموقعة عليه 200 نقطة بالنسبة للوكيل الضريبي الطبيعي، و 200 نقطة × عدد الوكلاء الضريبيين الطبيعيين العاملين لديه بالنسبة للوكيل الضريبي الاعتباري.

5- شطب الوكيل الضريبي من السجل:

أجاز المشرع الإماراتي للهيئة الاتحادية للضرائب شطب قيد الوكيل الضريبي إذا تحققت إحدى الحالات التالية:[1]

أ- إذا ما تبين لهيئة الضرائب أن الوكيل الضريبي لا يستطيع القيام بواجباته المهنية، أو أنه لم يعد مستوفياً للاشتراطات المقررة قانونا للتسجيل في سجل الوكلاء الضريبيين.

ب- إذا ما توافر لهيئة الضرائب أسباب معقولة بأن استمرارية قيد الوكيل الضريبي في سجل الوكلاء الضريبيين من شأنه التأثير على سلامة النظام الضريبي في البلاد ونزاهته.

ج- حالة ما إذا ارتكب الوكيل الضريبي أية مخالفة جسيمة لأحكام التشريعات الضريبية في الدولة.

د- حالة ما إذا تبين لهيئة الضرائب أن الوكيل الضريبي قد شارك في محاولات التهرب الضريبي بأي شكل من الأشكال.

هـ- إذا تبين لهيئة الضرائب أن الوكيل الضريبي عضو في لجنة فض المنازعات الضريبية.

ونأمل من المشرع الإماراتي ضرورة تعديل نص البند (6.3) من دليل المعايير المهنية للوكلاء الضريبيين في الإمارات العربية المتحدة على نحو يجعل شطب وكلاء الضرائب من سجل الوكلاء الضريبيين أمراً وجوبياً وليس جوازيا كما هو وارد في النص المشار إليه، حيث لا يتصور استمرار الوكيل الضريبي في مزاولة مهامه الضريبية إذا ما تم الحكم عليه في إحدى الجنايات أو الجنح التي تعتبر مخلة بالشرف، أو ثبُت لهيئة الضرائب أنه سيئ السمعة وفقد حسن السير والسلوك، أو أن ديمومة عمله كوكيل ضريبي من شأنه التأثير على سلامة النظام الضريبي، أو أنه شارك الوكيل الضريبي الممول في محاولات التهرب الضريبي.

1- ينظر نص البند (6.3) من دليل المعايير المهنية للوكلاء الضريبيين في الإمارات العربية المتحدة – ص14.

ثالثاً – ضوابط تحريك الدعوى التأديبية تجاه الوكيل الضريبي:

نرى من جانبنا أن المشرع الإماراتي قد جانبه الصواب عندما أغفل النص على الضوابط القانونية اللازمة لتحريك دعوى المسؤولية التأديبية تجاه الوكيل الضريبي حال مخالفته لقواعد وآداب المهنة وخروجه عن مقتضيات المهنة.

ونحن نأمل من المشرع الإماراتي ضرورة النص على تلك الضوابط والتي من بينها تحديد الجهة المخولة قانوناً بتحريك دعوى المسؤولية التأديبية للوكيل الضريبي والتي قد تكون هيئة الضرائب نظراً لمنحها من قبل المشرع السلطات الكاملة في توقيع الجزاءات التأديبية على الوكيل الضريبي، وكذا النص على المدة القانونية لتحريك تلك الدعوى، وانقضاء الدعوى التأديبية للوكيل الضريبي، وضوابط التحقيق في المخالفات التأديبية التي يأتيها الوكيل الضريبي، وكافة الشروط الشكلية لقبول الدعوى التأديبية.

الخاتمة

في ختام هذه الدراسة نكون قد توصلنا إلى العديد من النتائج والتوصيات المتعلقة بها وذلك على النحو التالي:

أولاً - النتائج:

1- توصلنا في هذه الدراسة إلى أن الوكيل الضريبي في التشريعين الإماراتي والبحريني قد يكون شخصية طبيعية وقد يكون شخصية اعتبارية، لكن لم يضع المشرعان الإماراتي والبحريني الشكل القانوني الذي يتمتع به الوكيل الضريبي ذو الشخصية الاعتبارية، فلم يحددا نوعية الشركة التي تزاول نشاط الوكالة الضريبية.

2- أن من سمات الوكالة الضريبية أنها وكالة اختيارية وليست إجبارية وذلك في التشريعين الإماراتي والبحريني، فقد يعين الشخص الخاضع للضريبة وكيلا ضريبيا عنه، وقد لا يفعل ذلك، حيث لم يرد في التشريعين الإماراتي والبحريني ما يفيد إلزام الخاضع للضريبة بتعيين وكيل ضريبي عنه للقيام نيابة عنه بالتزاماته الضريبية تجاه الجهات المعنية.

3- وتوصلنا أيضاً إلى أن الوكيل الضريبي تفرض عليه أخلاقيات المهنة القيام بالعديد من الالتزامات والتي من أهمها التزامه بتقديم النصح والإرشاد للعميل الخاضع للضريبة فيما يتعلق بالتزاماته الضريبية، والتزامه بتجنب حدوث تعارض في المصالح بينه وبين عملائه الخاضعين للضريبة، وكذا قيامه بالحفاظ على سرية المعلومات والبيانات الضريبية إلا ما استثني بنص خاص، والتزامه بسداد الضريبة في مواعيدها القانونية، والمحافظة على أموال العميل المراد تسليمها للهيئات الضريبية للوفاء بالتزامات الأخير الضريبية تجاه تلك الهيئات، وأن الإخلال بأحد تلك الالتزامات يستوجب انعقاد مسؤوليته القانونية.

4- واستطعنا في هذه الدراسة التوصل إلى أن المسؤولية المدنية لوكلاء الضرائب تجاه عملائهم هي مسؤولية عقدية قائمة على عقد الوكالة الضريبية، وقد تكون مسؤولية تقصيرية في مواطن معينة كقيامهم بعدم تنفيذ التزام مصدره القانون، ولكن يمكن اعتبار مسؤوليتهم مسؤولية مهنية حال مخالفتهم للأعراف والالتزامات المهنية السائدة في عرف المهنة والمعايير المهنية المعتمدة، وتتجلى رغبتنا في تطبيق القواعد المنظمة للمسؤولية

المهنية على الأخطاء التي يرتكبها الوكيل الضريبي تجاه العميل في محاولة تشديد تلك المسؤولية على الوكيل الضريبي، وذلك على اعتبار أن الأخير يعد من المهنيين المحترفين في مزاولة أنشطتهم، على خلاف تطبيق كل من المسؤوليتين العقدية والتقصيرية، فالمسؤولية المدنية المهنية يمكن اللجوء إليها إذا خلت المسؤوليتان التعاقدية والتقصيرية للوكيل الضريبي من القواعد التي تكفل حقوق المتعاملين معه من الممولين الذين تفرض عليهم الضرائب، فعندئذ تمتد المسؤولية لتشمل الالتزامات والجزاءات التي تضمنتها مواثيق الشرف المهني والأعراف التجارية السائدة في المهنة والمعايير المهنية المعتمدة.

5- أن قيام الممول الذي تفرض عليه الضريبة بتعيين وكيل ضريبي عنه لا يعفيه من التزاماته الضريبية أمام هيئات الضرائب في التشريعين الإماراتي والبحريني، بل يظل مسؤولاً مسؤولية نهائية عن الإخلال بتلك الالتزامات، وفي المقابل لا يتحمل الوكيل الضريبي المسؤولية القانونية حال إخلال الممول بالتزاماته الضريبية، إلا إذا كان هذا الإخلال راجعاً إلى تصرفات الوكيل الضريبي ذاته، فعندئذ تنعقد مسؤولية الوكيل الضريبي عن تلك التصرفات الضارة.

6- توصلنا أيضاً إلى أن التشريع الإماراتي قد ألقى المسؤولية الكاملة على عاتق الوكيل الضريبي أمام الجهات الضريبية والممول حتى بعد انتهاء وكالته الضريبية، ومن ذلك مثلاً التزام الوكيل الضريبي بتسهيل وتقديم المساعدة اللازمة إلى المدقق الضريبي من أجل تمكينه من القيام بواجباته الوظيفية حتى بعد انتهاء الوكالة، بل ذهب المشرع إلى أبعد من ذلك وألقى عليه هذا الالتزام أيضاً حتى بعد فصله تأديبياً، على خلاف التشريع البحريني الذي لم يضع الضوابط المنظمة لهذه المسألة.

7- كما أن المشرع الإماراتي قد أحسن صنعاً وذلك عند قيامه بالنص على آليات الرقابة الفنية على عمل الوكيل الضريبي، التي من خلالها تستطيع الهيئة الاتحادية للضرائب مراقبة الوكيل الضريبي في مدى التزامه بالمعايير المهنية المقررة قانوناً من عدمه، والتأكد من درجة الكفاءة المهنية له، ومن بين تلك الآليات الفنية متابعة الهيئة لكافة المراسلات والإيضاحات المرسلة إليها من الوكيل الضريبي وكذا رصد ومتابعة الشكوى المقدمة من الخاضعين للضرائب، في حين أن المشرع البحريني لم يضع مثل هذه الآليات الفنية.

8-توصلنا في ختام هذه الدراسة إلى أن المشرع الإماراتي قد واجه بحسم كافة المخالفات المهنية المرتكبة من الوكيل الضريبي بمناسبة قيامه بمزاولة نشاطه المرخص له، وذلك بفرض الجزاءات التأديبية المناسبة لتلك المخالفات، على خلاف المشرع البحريني الذي لم يتطرق لتنظيم المسؤولية التأديبية للوكيل الضريبي.

ثانياً - التوصيات:

1-نوصي المشرعين الإماراتي والبحريني بالنص على اعتبار عقد الوكالة الضريبية من طبيعة التعاقدات النموذجية أو اللائحية، بأن يتضمن هذا العقد البيانات التي يجب أن يشملها التعاقد الخاص بالوكالة الضريبية، والتي تمثل الحدود الدنيا للتعاقد ومن ثم لا يستطيع ذوو الشأن غض الطرف عنها، ولكن يستطيع طرفي الاتفاق تضمين العقد ضوابط اتفاقية إضافةً إلى هذه الحدود الدنيا، وذلك من باب حوكمة الرقابة التشريعية على أعمال لوكلاء الضريبيين، وضماناً لحقوق الممولين مقابل الخبرة والمهارة والاحترافية التي يمتلكها الوكيل الضريبي في مزاولة النشاط، وعدم قيام أحد أطراف التعاقد بفرض اشتراطات تنطوي على نوع من التعسف والإضرار بشخص معين، وجاءت رغبتنا في هذا التعديل التشريعي نتيجةً لخلو القوانين المنظمة للضرائب في الإمارات والبحرين من النص على الحدود الدنيا للتعاقد الخاص بالوكالة المتعلقة بالضرائب.

2-نوصي المشرعين الإماراتي والبحريني بالنص على أن تكون المسؤولية المهنية هي الطبيعة القانونية المناسبة لمسؤولية الوكيل الضريبي المدنية، وذلك حال إخلاله بالمعايير المهنية المفروضة علي الوكلاء الضريبيين والتي تُلحق ضرراً للعميل الخاضع للضريبة، وكذا حال إخلاله بالمعايير الواردة في عرف المهنة ومواثيق الشرف المهنية، حتى ولو لم يتضمنها عقد الوكالة الضريبية المبرم بينه وبين العميل الخاضع للضريبة، ومن ثم إلزامه بتعويض العميل المضرور.

3-كما نوصي المشرع الإماراتي بضرورة النص على أنه يتعين على الهيئة الاتحادية للضرائب شطب الوكيل الضريبي من سجل الوكلاء الضريبيين حال تحقق إحدى الحالات الواردة في نص البند (6.3) من دليل المعايير المهنية للوكلاء الضريبيين في الإمارات العربية المتحدة، ليصبح الشطب أمراً وجوبياً وليس جوازيا كما هو مبين في هذا النص، إذ

لا يتصور استمرار الوكيل الضريبي في مزاولة مهامه الضريبية إذا ما تم الحكم عليه في إحدى الجنايات أو الجنح التي تعتبر مخلة بالشرف، أو إذ ثبُت لهيئة الضرائب أنه سيئ السمعة وفقد حسن السير والسلوك، أو أن ديمومة عمله كوكيل ضريبي من شأنه التأثير على سلامة النظام الضريبي ونزاهته، أو أنه شارك الوكيل الضريبي العميل الخاضع للضريبة في محاولات التهرب الضريبي، ومن ثم فإن كل هذه الحالات التي وردت في نص البند المشار إليه تجعل شطب الوكيل الضريبي وجوبياً وليس جوازياً للهيئة.

4- نوصي المشرع الإماراتي بضرورة النص على الضوابط المنظمة للآثار القانونية المترتبة على قرارات الهيئة الاتحادية للضرائب بتوقيع الجزاءات التأديبية علي الوكلاء الضريبيين حال مخالفتهم للمعايير المهنية والخروج عن واجباتهم المهنية، حيث خلا التشريع الإماراتي من النص على تنظيم مثل هذه الضوابط، ونحن نقترح النص على الضوابط الآتية:

أ- تحديد الجهة المعنية بالنظر في التظلمات المقدمة من الوكلاء الضريبيين في القرارات التأديبية.

ب- بيان الطبيعة القانونية للجهة المعنية بالنظر في تلك التظلمات.

ج- بيان المدة القانونية اللازمة لتقديم التظلم من قبل الوكيل الضريبي، وكذا بيان المدة القانونية للبت في التظلم وإعلام الوكيل الضريبي المتظلم بقرار الجهة المختصة بنظر تلك التظلمات.

د- النص على عدم قبول الدعوى المقامة من الوكيل الضريبي أمام القضاء المختص بطلب إلغاء تلك القرارات قبل التظلم منها ليصبح التظلم وجوبياً في هذه الحالة.

5- نأمل من المشرع البحريني ضرورة وضع القواعد المنظمة للمسؤولية التأديبية للوكيل الضريبي، حال قيامه بمخالفة المعايير والالتزامات المهنية المفروضة عليه، وذلك أسوةً بالمشرع الإماراتي في هذا الخصوص، حيث خلا التشريع البحريني من تنظيم مثل هذه القواعد، وهو ما يعد قصوراً تشريعياً ينبغي تداركه، نظراً لأهمية عمل الوكيل الضريبي، كما أن هذا القصور يشكل مخالفةً للأعراف والتشريعات المهنية الدولية، فلا يتصور أن يزاول مهني نشاطاً دون أن يضع له المشرع الالتزامات المهنية المفروضة عليه، والمخالفات والجزاءات التأديبية المناسبة حال إتيانه مخالفة تلك الالتزامات.

المراجع

أولاً – المراجع العامة:

1. د/ أحمد شوقي عبد الرحمن – المسئولية العقدية للمدين المحترف – 2003– بدون دار نشر.
2. د/ جابر محجوب علي محجوب – قواعد أخلاقيات المهنة – الطبعة الثانية – 2001– بدون دار نشر.
3. د/ حمدي عبد الرحمن – الوسيط في النظرية العامة للالتزام – الطبعة الأولى – 1999 – دار النهضة العربية.
4. د/سليمان مرقس – الوافي في شرح القانون المدني – بدون دار نشر – ولا سنة طبع.
5. د/ عبد الرزاق السنهوري – الوسيط في شرح القانون المدني – نظرية الالتزام بوجه عام – الجزء الأول – دار إحياء التراث العربي – بيروت – دون سنة نشر.
6. د/ عبد الرزاق السنهوري – نظرية العقد – منشورات الحلبي الحقوقية – بيروت لبنان– الطبعة الثانية – 1998 – الجزء السابع – المجلد الأول.
7. د/ عبد الله مبروك النجار – مصادر الالتزام الإرادية وغير الإرادية – الطبعة الثانية – دار النهضة العربية – 2002.
8. د/ عبد السلام أحمد فيغو – العقود المدنية الخاصة – بدون دار نشر ولا سنة طبع.
9. د/ عبد الحميد عثمان محمد – المفيد في شرح القانون المدني – مصادر الالتزام – دار النهضة العربية.
10. د/ محمد حسن عبد الرحمن – د/ أبو الحسن إبراهيم علي – أحكام الالتزام في القانون المدني المصري – 2007 /2008.
11. د/ محمد حسين منصور – النظرية العامة للالتزام – الكتاب الأول – مصادر الالتزام – 2005 – دار الجامعة الجديدة.
12. د/ محمد سامي عبد الباقي – تعارض المصالح في الأنشطة الخاضعة لقانون سوق رأس المال الواقع والحلول – 2012 –بدون دار نشر.
13. د/ محمد عبد الظاهر –صور ممارسة المهن الحرة وأثرها على مسئولية المهني – 1997– دار النهضة العربية.
14. د/ معتز نزيه الصادق المهدي – المتعاقد المحترف – دار النهضة العربية – بدون سنة نشر.
15. د/ معتز نزيه صادق المهدي – الالتزام بالسرية والمسؤولية المدنية – دار النهضة العربية – القاهرة – دون سنة نشر.
16. د/ نبيل إبراهيم سعد – النظرية العامة للالتزام – الجزء الأول – 2004 – دار الجامعة الجديدة.
17. د/ وجدي راغب فهمي – مبادئ القضاء المدني – دار النهضة العربية – القاهرة – 2001.

ثانياً – المراجع المتخصصة:

1. د/ سعود جايد مشكور – د/ قاسم محمد عبد الله البعاج – د/ نجوى عبد عليوي الكرعاوي – المحاسبة الضريبية (أطرها القانونية وتطبيقاتها العملية في العراق) الطبعة الأولى – 2014 – بدون دار نشر.

ثالثا – الرسائل العلمية:

1. د/أبا علال بومدين – أ/ لعروسي عبد الباسط –المسؤولية المدنية للمتعاقد المحترف – مذكرة ماستر في تخصص قانون تسيير المؤسسات الاقتصادية – كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة أحمد دراية أدرار – الجزائر – 2020/2019.
2. د/حلا صايل عاهد غانم – المسؤولية المدنية الناشئة عن إفشاء السر المهني – دراسة مقارنة – رسالة ماجستير – كلية الدراسات العليا – جامعة النجاح الوطنية – نابلس – فلسطين – 2018.
3. د/ مجدي نبيل محمود – امتيازات الإدارة الضريبية – دراسة تحليلية للنظام القانوني الفلسطيني – رسالة ماجستير – كلية الدراسات العليا – جامعة النجاح الوطنية – 2005.

رابعاً – الدوريات العلمية:

1. د/ أحمد نعمة عطية الشمري – الأساس القانوني للالتزام بالمحافظة على السر المهني – بحث منشور في مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية – مجلد 3 – عدد 15 – يوليو 2023.
2. د/ أمد الله الجعيدي محمد – المتعاقد المحترف وأثر الصفة الاحترافية على تشديد قواعد المسؤولية المدنية – بحث منشور في مجلة أبحاث قانونية – كلية القانون جامعة سرت بليبيا – العدد السادس – 2019.
3. د/ حسان عبد السميع أبو العلا – اختصاص ديوان المظالم بنظر الدعوى التأديبية – بحث منشور في مجلة البحوث القانونية – المركز القانوني – السعودية – العدد 51 – ابريل 2012
4. د/ زهراء مبروك عبد الله – أحكام عقد الوكالة في القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 المعدل – بحث منشور في مجلة معهد العلمين للدراسات العليا – العدد 18 – 2024.
5. د/ محمد سامي عبد الصادق – المسؤولية المدنية في مجال خدمات الاستثمار – (القسم الأول والثاني) – مجلة الحقوق الكويتية – العدد 3 – 2012 .
6. د/ محمد خليفة عيسى محمد – تحليل العلاقة بين الممولين والإدارة الضريبية في ظل أزمة الوباء العالمي وانعكاساتها على العدالة الضريبية دراسة ميدانية – المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية – كلية التجارة جامعة مدينة السادات – المجلد 6 – العدد 1 يونيو 2020.
7. د/ندى عبد الجبار جميل – الضرر أحد أركان المسؤولية المدنية – مجلة أكاديمية شمال أوربا المحكمة – الدنمارك – الإصدار الثاني عشر – في 2021/7/13.

خامساً – المراجع الأجنبية:

1. LOUis formery–Les impots en france, TOM (1). 1946. P. 211.
2. –Henery laufenburger : ECOnomie du système FiscaL Français National et local. 195. 131.
3. salon (serge) : Delingnance et Represssion diciplinaira dams La fonclion publique, these, paris, p, 41.

سادساً – القوانين واللوائح والقرارات ذات الصلة:

1. **المرسوم** بقانون اتحادي رقم (28) لسنة 2022 بشأن الإجراءات الضريبية، والمنشور في الجريدة الرسمية الإماراتية في العدد رقم 737 بتاريخ 10 أكتوبر 2022 – الصادر في 30 سبتمبر 2022 – والنافذ في 1 مارس 2023.
2. المرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2018 بشأن ضريبة القيمة المضافة البحريني –الصادر في 5 أكتوبر 2018 – المعمول به في أول يناير 2019 – المنشور في الجريدة الرسمية البحرينية في العدد 3387 لسنة 2018 – في 6 أكتوبر 2018.
3. المرسوم بقانون اتحادي رقم (41) لسنة 2023 الإماراتي بشأن تنظيم مهنة المحاسبة والتدقيق – الصادر في 28 سبتمبر 2023 – والمنشور في الجريدة الرسمية الإماراتية في 29 سبتمبر 2023 – في العدد 760 (ملحق 1) – والنافذ في 29 مارس 2024.
4. اللائحة التنفيذية للمرسوم بقانون رقم (48) لسنة 2018 بشأن ضريبة القيمة المضافة – الصادرة بقرار وزير المالية والاقتصاد الوطني رقم 12 لسنة 2018 في 13 ديسمبر 2018 – والمنشورة في الجريدة الرسمية البحرينية عدد 3397 في 13 ديسمبر 2018.
5. اللائحة التنفيذية لقانون الإجراءات الضريبية الإماراتي الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم 74 لسنة 2023 – في 10 يوليو 2023 – والمنشور في الجريدة الرسمية بتاريخ 31 يوليو 2023 – العدد 756– والنافذ في 1 أغسطس 2023.
6. دليل المعايير المهنية الخاصة بالوكلاء الضريبيين الصادر بموجب قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم (1) لسنة 2024 – الصادر في 15 يناير 2024 – والمعمول به في 1 يوليو 2024 – والمنشور في الجريدة الرسمية في العدد رقم 774 لسنة 2024 في 30 إبريل 2024.
7. الدليل الإرشادي لوكلاء وممثلي ضريبة القيمة المضافة في البحرين– الصادر في إبريل 2021– الإصدار الأول.
8. قرار الهيئة الاتحادية للضرائب رقم 14 لسنة 2023 بشأن الشروط الإضافية للشخص الاعتباري ليكون مؤهلاً للتسجيل كوكيل ضريبي– الصادر في 16 أغسطس 2023 – والمعمول به اعتبارا من 1 ديسمبر 2023، والمنشور في الجريدة الرسمية في 30 أغسطس 2023 في العدد رقم 758 لسنة 2023.

جريمة التزييف العميق

الديب فيك (Deep Fake)

الدكتور. عبدالحليم فؤاد عبدالحليم الفقي (1)

العضو القانوني بالشئون القانونية بقطاع مكتب وزير التعليم العالي – مصر

DOI: 10.12816/0062269

مستخلص

يتناول هذا البحث (جريمة التزييف العميق.الديب فيك Deep Fake) دراسة مقارنة ، وذلك باعتبار أن تقنية التزييف العميق من أخطر تطبيقات الذكاء الإصطناعي وأكثرها تطوراً ،وتتمثل خطورة التزييف العميق أو الديب فيك في إنتاج مقاطع فيديوأو صور أو مقاطع صوتية مزيفة ، يصعب معرفة تزييفها سواء عن طريق العين البشرية أو الأجهزة الآلية ، مما يمثل تحدياً كبيراً للمجتمع القانوني وكذا الأمان المعلوماتي، وكذلك تثير تلك التقنية مخاطر جسيمة على الحياة الخاصة وسمعة الأشخاص ، ولذلك يهدف هذا البحث إلى المواجهة الجنائية لجريمة التزييف العميق ووضع العقوبات المناسبة لها.

وقد تناول الباحث موضوع البحث في إطار منهج وصفي تحليلي مقارن، بين القانون المصري والإماراتي، مع الإشارة للتشريع الفرنسي والأمريكي حسبما تقتضيه طبيعة البحث.

ومن أهم النتائج التي توصل إليها البحث، ضرورة أن يتدخل كلاً من المشرعين المصري والإماراتي من أجل المواجهة الجنائية للإستخدام غير المشروع لتقنية التزييف العميق، وذلك إما بوضع تنظيم خاص بتقنية التزييف العميق أو بتعديل النصوص الحالية بما يتلائم مع خطورة تلك التقنية وتطورها التكنولوجي.

ويتمثل أثر هذه الدراسة في توعية الأفراد بخطورة التزييف العميق على حياتهم الشخصية، ومطالبة المشرع في كل من مصر والإمارات بالنص صراحة على جريمة التزييف العميق ووضع عقوبات رادعة لها.

مفردات البحث:

التزييف العميق، الذكاء الإصطناعي، التشهير، البيانات الشخصية. الحياة الخاصة، سمعة الأشخاص، التهديد، الابتزاز، المجتمع، التطور التكنولوجي.

1- حصل الدكتور على الدكتوراه في القانون الجنائي من كلية الحقوق بجامعة القاهرة عام 2012، وعلى درجة أستاذ مساعد (مشارك) في القانون الجنائي عام 2020. يشغل منصب مستشار قانوني بوزارة التعليم العالي المصرية، قطاع مكتب الوزير منذ عام 2011، وله إسهامات علمية بارزة من خلال نشر أكثر من 14 بحثًا محكمًا وأربعة كتب. كما يتمتع بخبرة تدريسية تزيد على عشر سنوات داخل مصر وخارجها، مما يجمع بين الخبرة الأكاديمية والعملية في المجال القانوني.

The Crime of Deepfake: A Comparative Study

Dr. Abdelhalim Fouad Abdelhalim Al-Faqi [1]
Legal Counsel, Legal Affairs Department – Office of the Minister of Higher Education - Egypt
DOI: 10.12816/0062269

Abstract

This paper examines the crime of deepfake through a comparative legal lens, recognizing it as one of the most advanced and dangerous uses of artificial intelligence. Deepfake technology can produce highly convincing videos, images, and audio recordings that are almost impossible to detect, whether by the human eye or by technical devices. This poses a serious challenge to legal systems and information security, while also raising major concerns about privacy and personal reputation. The study therefore focuses on how criminal law can respond to the misuse of deepfake technology and what sanctions are most appropriate.

The research adopts a descriptive and analytical comparative method, concentrating on Egyptian and Emirati legislation, with references to French and American law where relevant.

The findings point to the urgent need for lawmakers in both Egypt and the UAE to address the unlawful use of deepfake technology, either by creating specific legal provisions or by amending existing laws to reflect the seriousness of this fast-developing threat. Beyond its legal dimension, the study also aims to raise awareness among individuals of the risks that deepfakes pose to their private lives, while calling on legislators to explicitly recognize deepfake crimes and impose effective deterrent penalties.

Keywords: Deepfake – Artificial Intelligence – Privacy – Reputation – Defamation – Personal Data – Blackmail – Legal Policy – Technological Development.

1- Dr. Abdelhalim El-Faqi obtained his PhD in Criminal Law from the Faculty of Law, Cairo University, in 2012, and was awarded the rank of Associate Professor in the same discipline in 2020. He has held the position of Legal Advisor at the Egyptian Ministry of Higher Education – Minister's Office since 2011. His scholarly record includes the publication of more than fourteen peer-reviewed research articles and four academic books. Furthermore, he possesses over a decade of teaching experience in both national and international institutions, reflecting a distinguished integration of theoretical scholarship and practical application within the field of criminal law.

مقدمة:

يشهد العالم فى هذه السنوات تطورات متتالية غير مسبوقه في عالم التكنولوجيا خاصة في مجال الذكاء الإصطناعي، حيث ظهرت العديد من المشاكل نتيجة القدرة غير المسبوقة في اختراق البيانات والوصول الى مراكز الملعومات، واستخدام خوارزميات الذكاء الإصطناعي في انتاج محتويات كاذبة أومضللة بعدة اشكال سواء كانت على شكل صور، أونصوص، أوفيديوهات أوغيرها.

وتعتمد تقنية التزوير العميق أو ما يُعرف بال "ديب فيك" (Deep fake) على الذكاء الاصطناعي من أجل إنشاء صور أو مقاطع فيديو، أو تسجيلات صوتية، كأنها حقيقية رغم أنها مزيفة تماماً، ويستخدم الديب فيك كذلك فى الترفيه وصناعة الأفلام، حيث يُستخدم لتحسين المؤثرات البصرية أو إعادة تمثيل شخصيات مشهورة، وكذا يستخدم فى التسويق والإعلانات، وذلك بإنشاء محتوى إعلاني تفاعلي، وأخيراً يستخدم فى التعليم والتدريب، عن طريق إنشاء نماذج تدريبية تعتمد على تقليد شخصيات معينة.

ويثير التزييف العميق أو الديب فيك (Deep Fake) العديد من المخاوف لدى المجتمع وأفراده، فلو استطاع شخص عديم الأخلاق معرفة فنيات التزييف العميق أو الديب فيك، فإنه من الغالب إستخدامه على نحو يضر بالمجتمع والأشخاص مما يهدد الأمن الاجتماعي.

وتتمثل خطورة التزوير العميق أو الديب فيك (Deep fake) فى إنتاج مقاطع فيديو أو صور أو مقاطع صوتية مزيفة ، يصعب معرفة تزييفها سواء عن طريق العين البشرية أو الأجهزة الآلية[1]، وبالتالي يتيح التزييف العميق إمكانية استخدام أصوات أو وجوه الأفراد، سواء العاديين أم مشاهير السياسة والفن ووضعها على أجسام الأشخاص الذين يؤدون الأدوار في الفيديوهات الإباحية، أو المقاطع الصوتية، ثم نشر هذه الفيديوهات أو المقاطع دون إذن

1- Claire Langlais-Fontaine, Démêler le vrai du faux: étude de la capacité du droit actuel à lutter contre les deepfakes. La Revue des droits de l'homme, N°18, 2020, p.1

منهم، مما يمثل تحدياً كبيراً للمجتمع القانوني وكذا الأمان المعلوماتى، ويثير مخاطر جسيمة على الحياة الخاصة وسمعة الأشخاص، مما يوجب مواجهتها جنائياً ووضع العقوبات المناسبة لها.

أهمية موضوع البحث:

تتمثل خطورة التزييف العميق أوالديب فيك، فى التحريف والتضليل بنشر أخبار زائفة أو للتلاعب بالرأي العام، أو لإبتزاز الأشخاص عن طريق إنتاج محتوى مزيف يُظهرهم في مواقف غير لائقة، حيث يصعب التفريق بين المحتوى الحقيقي والمزيف، مما يشكل تهديداً للحياة الخاصة للأشخاص.

مما سبق يتضح ضرورة ملاحقة التشريع الجنائي للمستجدات الحديثة، والتي من أهمها تقنية التزييف العميق أو (Deep fakes) والتي يمكن من خلالها إصطناع مقاطع فيديو مفبركة للأشخاص يصعب أو يستحيل أحياناً إكتشاف تزييفها، وكذلك تستخدم تلك التقنية فى التلاعب بصور الأشخاص وتسجيلاتهم الصوتية[1]، وتعد هذه الجرائم من أخطر الجرائم في مجال الذكاء الاصطناعي.

وتعتمد تقنية التزييف العميق على التعلم العميق (Deep Leaning) والتعلم الآلي (Machine Learning) كأداتين لفحص تعابير الوجه وحركات الشخص المراد تزييفه مثل الابتسامة ونظرة العين وحركة الشفاه ونبرة الصوت، ثم بعد ذلك يتم تغذية التطبيق بها لتنتج لنا مقاطع فيديو مزيفة تبدو أنها حقيقية تماماً [2].

وعلى ذلك تكمن أهمية البحث فى دراسة جريمة التزييف العميق، من حيث التعرف على أركانها والعقوبة المقررة لها، وذلك لمواجهة تلك الظاهرة المستحدثة، والتى يتمكن الأفراد

1- Elena Igorevna Galyashina, Vladimir Dmitrievich Nikishin. The protection of megascience projects from deepfake technologies threats: information law aspects, Journal of Physics: Conference Series 2022, p5.

2- Robert Chesney, and Danielle Citron, Deepfakes and the new disinformation war: The coming age of post-truth geopolitics. Foreign Affairs, 2019, 98, 147.

من خلالها من التشهير والإساءة للغير، من خلال نشر مقاطع صوتية أو مقاطع فيديو مفبركة وغير حقيقية يصعب إكتشاف تزييفها، مما يمس سمعة الأشخاص وحياتهم الخاصة.

إشكالية البحث:

تتمثل إشكالية البحث فى ظهور وتطور تقنية جديدة من تقنيات الذكاء االصطناعي، يطلق عليها تقنية التزييف العميق، والتى يتم من خلالها إنتاج مقاطع فيديو أو صور أو مقاطع صوتية مزيفة للأشخاص بهدف إبتزازهم أو التشهير بهم، مما يمس بسمعة الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة، وعلى ذلك تتمثل إشكالية بحثنا فى بيان مدى كفاءة النصوص القائمة على مواجهة الجرائم المترتبة على الإستخدام غير المشروع لتقنية التزييف العميق.

تساؤلات البحث:

1- ماهو تعريف التزييف العميق وخصائصه؟
2- ما هى خطورة التزييف العميق؟
3- ما هي أركان جريمة التزييف العميق أو الديب فيك؟
4- ماهى عقوبة جريمة التزييف العميق أو الديب فيك؟ وما هى حالات تشديد العقوبة على الجاني أو تخفيفها أوالإعفاء منها؟

أهداف البحث:

تتمثل أهداف البحث فى تقديم دراسة وافية حول جريمة التزييف العميق، يتم من خلالها التعرف على مفهوم التزييف العميق وخصائصه، وأركانه، والعقوبات المقررة لجريمة الاستخدام غير المشروع لتقنية التزييف العميق، وذلك فى التشريعات محل المقارنة، للوقوف على ما يعتريها من قصور، وتقديم المقترحات اللازمة للتغلب على ذلك القصور.

منهج البحث:

سنتناول موضوع البحث – جريمة التزييف العميق- فى إطار منهج وصفي تحليلي مقارن، بين القانون المصرى والإمارتي، مع الإشارة للتشريع الفرنسى والأمريكى حسبما تقتضيه طبيعة البحث.

خطة البحث:

للإحاطة بموضوع البحث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث كالآتى:

- **المبحث الأول:** ماهية التزييف العميق وخصائصه.
- **المبحث الثاني:** أركان جريمة التزييف العميق.
- **المبحث الثالث:** عقوبة جريمة التزييف العميق.

المبحث الأول
ماهية التزييف العميـــــق وخصائصه

سنتناول فى هذا المبحث، تعريف التزييف العميق، والخصائص التى يتميز به، وذلك من خلال مطلبين كالآتي:

- المطلب الأول: تعريف التزييف العميق.
- المطلب الثاني: خصائص التزييف العميق.

المطلب الأول: تعريف التزييف العميق:

تعود تسمية التزوير العميق إلى حساب في موقع التواصل الاجتماعي ريديت Reedit فى عام 2017، وكان الحساب يحمل اسم deep fakes وإستخدم تقنيات الذكاء الاصطناعي للتعلم العميق من أجل العبث بوجوه النجوم والمشاهير، وإدخال وجوههم في فيديوهات لا علاقة لهم فيها، ولذلك فإن التسمية جاءت لتجمع بين تقنيات التعلم العميق والتزييف[1].

ولقد إستخدمت شركة سامسونج في مايو 2019، نظام يمكنه إنشاء مقاطع فيديو وهمية لشخص ما باستخدام صورة واحدة ثابتة، حيث استخدم الباحثون الصورة الطبيعية عالية الدقة لتمكين نماذج التعلم الآلي في أن تتعرف على شكل هندسي لوجه شخص ما بحيث يمكن تركيبها كقناع على وجه شخص آخر يتحدث في مقطع فيديو[2].

1- ما هو التزييف العميق تمت المشاهدة بتاريخ 20 أكتوبر/2024 https://cutt.us/Ty9qP

2- حصاد 2019 أبرز تطورات الذكاء الاصطناعي خلال العام. تمت المشاهدة بتاريخ 20/أكتوبر/ 2024.

ولم يقف الباحث على تعريف للتزييف العميق أو الديب فيك فى نصوص القوانين المصرية، فى حين أن تشريع ولاية تكساس الامريكية رقم SB 751 الصادر بتاريخ 2019/4/18 عرفه بأنه " الفعل المرتبط بعمل جريمة جنائية بتصنيع فيديو خادع بهدف التأثير على نتيجة الإنتخابات، إلا أن هذا التعريف قد جاء قاصراً لتركيزه بصورة أساسية على حماية المرشحين للمناصب السياسية[1].

ولقد تعددت التعريفات الفقهية للتزييف العميق، فقد عرفه البعض بأنه عبارة عن نسخة متطرفة ملفقة ووهمية من بيانات سمعية وبصرية تم التلاعب بها من خلال أحد تطبيقات الذكاء الإصطناعي المعدة لذلك، والذي يعني في جوهره التقول على شخص بشيء لم يقله بواسطة تقنيات تكنولوجية حديثة[2]، بينما عرفه أخرون بأنه مصطلح يشير إلى المقاطع المرئية التي يتم معالجتها، أو التعديل على صورة أو صوت شخص ما في الفيديو ليبدو حقيقيا[3]، وعرفه رأى ثالث بأنه تقنية تستخدم الذكاء الإصطناعي لخلق محتوى مزيف يبدو وكأنه حقيقي عادة ما يتم إستخدامها لخلق فيديوهات أو صور تظهر أشخاصاً أو أحداثاً أوأصواتاً تم إنشاؤها بواسطة الكمبيوتر بطريقة تجعلها وكأنها حقيقية [4].

---

https://cutt.us/Ty9qP

1- براء منذر كمال، دور القانون فى حماية حقوق الانسان من التزوير العميق، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، عام2024، ص9.

2- محمود سلامة عبد المنعم، جريمة الانتقام الاباحى عبر تقنية التزييف العميق والمسئولية الجنائية عنها، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، العدد الاول، يوليو عام 2022، ص369.

3- أحمد مصطفى معوض، إستخدامات الذكاء الاصطناعي، استخدام تقنية التزييف العميق فى قذف الغير، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون، جامعة دمنهور، العدد ال 39، أكتوبر عام2022، ص2528.

4- أشرف سيد أبوالعلا، المواجهة الجنائية لتقنية الديب فيك، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية، العدد الثالث، يناير عام2024، ص487.

ومن التعريفات السالفة يتضح أن التزييف العميق شكل من أشكال إستخدام الذكاء الإصطناعي فى معالجة الصور والفيديوهات والتسجيلات وتحويلها إلى فيديو جديد بحيث يبدو حقيقياً، إلا أنه مزيف يخالف الواقع تماماً [1].

وعلى ذلك يمكن للباحث تعريف التزوير العميق أو الديب فيك بأنه "إستخدام الذكاء الاصطناعى لإنتاج محتوى مزيف سواء كان فيديو أو مقطع صوتى، يظهر أشخاصاً أو أصواتاً أو أحداثاً، بطريقة تبدو وكأنها حقيقية، وذلك بهدف التلاعب، أو الاحتيال، أو السخرية أو الابتزاز أو المساس بسمعة الافراد أو حياتهم الخاصة".

المطلب الثانى: خصائص التزييف العميق:

تتميز تقنية التزييف العميق أو الديب فيك بالخصائص الآتية:

- **أولاً: إرتباط التزييف العميق بالذكاء الاصطناعي:**

تعد تقنية التزييف العميق واحدة من أخطر تطبيقات الذكاء الاصطناعي، حيث يمكن عن طريق هذه التقنية إنشاء مقاطع صوتية أو فيديو أو صور، مزيفة غير حقيقية ويصعب إكتشافها، فتقنية التزييف العميق هى شكل من أشكال الذكاء الاصطناعي.

وقد عرف البعض الذكاء الاصطناعى[2]: بأنه ذلك العلم الذي يبحث في كيفية جعل الحاسب يؤدي الأعمال التي يؤديها البشر بطريقة أقل منهم[3].

1- رباب مصطفى عبد المنعم، الجوانب القانونية للتزييف العميق، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون، جامعة دمنهور، العدد ال48، أكتوبر عام2025، ص2680.

2- ياسين سعد غالب: أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، ط1، دار المناهج، الأردن، 2012، ص165.

3- لقد ظهر مصطلح الذكاء الاصطناعي للمرة الأولى في مؤتمر عقد في هانوفر، عام 1956، في إشارة إلى تفاؤل الباحثين باستخدام الخوارزميات القائمة على الكمبيوتر سوف يحقق تقدما سريعا، ونجحوا في هذه المراحل المبكرة في كتابة كود لحل المشاكل، وتضمنت البرامج عناصر معينة لتحسين الأداء بالتعلم، ثم

بينما يعرفه البعض الآخر بأنه جزء من علوم الحاسب يهدف إلى تصميم أنظمة ذكية، تعطى نفس الخصائص التي نعرفها بالذكاء في السلوك الإنساني [1].

ويتخذ الباحثين في مجال الذكاء الإصطناعي اتجاهين على النحو الآتي:

- **الاتجاه الأول:** يقوم بتسليط الضوء على أن طبيعة الذكاء الإصطناعى تشبه ذكاء البشر [2].
- **الاتجاه الثاني:** يرنكز على العمل على أنظمة لها القدرة على عرض نشاط ذكي بغض النظر عن مشابهته للذكاء البشرى [3].

•ثانياً: إرتباط التزييف العميق بالتطور الحضارى:

لقد تحول السلوك الإجرامي في العصر الحاضر من سلوك عنف إلى سلوك يعتمد على الاحتيال والتشهير والتزييف من خلال أجهزة الحاسب الآلي، مما يعنى قدرة المجرم على الاستعانة بعقلة، وهو ما يرتبط بتطور المدنية وانتشارها وتشعب العلوم والثقافة ووسائل الطباعة الحديثة وتنوعها، فالتزييف العميق نوع من السلوك المرتبط بالقدرة على الإبداع وهو ما يتطلب بيئة أكثر حضارة وأكثر رقي[4].

توقف الأستثمار في أبحاثه وقل الأهتمام بها في ستينيات القرن الماضي ثم عاد للإنتشار في العصر الحالي، أنظر: ياسين سعد غالب، المرجع السابق، ص165.

1- خوالد ابو بكر: أنظمة المعلومات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي بين المفاهيم النظرية والتطبيقات العملية في المؤسسة الاقتصادية، الملتقى الوطني العاشر حول أنظمة الذكاء الاصطناعي، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2012، ص10.

2- mith T: Artificiel Intelligence, Computer sciences, lonon N° 165.2005.p78.

3- عادل عبد النور: أساسيات الذكاء الاصطناعي، ط1، دار الفيصل الثقافية، الرياض، السعودية، 2005، ص84، رهف الخزرجي: تسخير الذكاء الاصطناعي في مكافحة وباء "كوفيد- 19" مركز تريندز للبحوث والاستشارات، الإمارات العربية المتحدة، أغسطس، 2020، ص1.

4- عادل عبد النور: المرجع السابق، ص86.

●ثالثاً: يتسم التزييف العميق بالطابع الدولي:

إن أهم ما يميز جرائم التزييف العميق عن غيرها من الجرائم الأخرى هو طابعها الدولي، حيث إن الأفعال المكونة لها تعتمد على برامج متداخلة من خلال شبكات الحاسب الآلي.

وكذلك إنتشار المنتج الوليد من عملية التزييف العميق على شبكات الانترنت ليراه العالم، كما أنها تمس مصالح شخصيات متواجدة في أكثر من دولة، لذا يجب على السلطات المسؤلة في كل دولة، القيام بمكافحة التزييف العميق والعقاب عليه وملاحقة مرتكبيه.

حيث لا تشكل جريمة التزييف العميق خطراً على سمعة الاشخاص فقط، بل أن أثرها يمتد ليشمل إقتصاديات وسياسات الدول، فهي تنال من النظام العام وسلامة الدولة التي وقع التزييف بحق أفرادها وتؤدي إلى زعزعة الثقة العامة باستقرار النظام السياسي على نطاق واسع [1].

●رابعاً: التزييف العميق يقوم على التشهير:

يمكن أن نطلق على العصر الذي نعيشه الأن بأنه عصر الفبركة والتزييف العميق أو ما يعرف بالديب فيك الـ Deep fake، الذي يقوم بإنتاج فيديوهات مفبركة تستهدف الشخصيات العامة، وتستخدم لإظهارتلك الشخصيات يتحدثون بتصريحات لم يتحدثوا بها أو إنتاج فيديوهات تسيء لسمعتهم، وقد إستخدم التزييف العميق في بادئ الأمر مع فنانين مشهورين لتشويه سمعتهم، وذلك بالزج بصورهم في أفلام إباحية لم يكونوا فيها على الإطلاق[2]، ثم أصبح التزييف يهدد الأفراد العاديين فى حياتهم الخاصة وسمعتهم وشرفهم.

1- محمود سلامة عبد المنعم، جريمة الانتقام الاباحى عبر تقنية التزييف العميق، المرجع السابق، ص378.

2- محمد على: المونتاج والـ DEEP FAKE. عصر جديد من فنون الفبركة والتزييف، أخبار اليوم، الأحد 29 سبتمبر 2019 تمت المشاهدة بتاريخ /27 أكتوبر / 2024 https://cutt.us/Hffyo

المبحث الثاني
أركان جريمـــة التزييف العميق

لم يطلع الباحث على أى تشريع ينظم إستخدام التزييف العميق (Deep fake)، ويعاقب على استخدامه غير المشروع إلا ثلاث تشريعات: الأول: القانون الذي أصدرته ولاية فرجينيا الأمريكية بتاريخ 1 مايو 2019، وإستهدفت من إصداره تجريم نشر المواد الإباحية المزيفة، من خلال التقنيات المعدة لذلك بدون موافقة ذوي الشأن، بهدف الإكراه أو التخويف أو الابتزاز [1] .

أما التشريع الثاني فأصدرته ولاية تكساس الأمريكية بتاريخ (1 سبتمبر 2019)، وإستهدفت من إصداره تجريم صنع وتوزيع مقاطع الفيديو المفبركة، بقصد إيذاء أحمد المرشحين أو التأثير أو التلاعب بنتائج الانتخابات، إذا تم ذلك خلال ثلاثين يوما من الانتخابات [2] .

ويوجد تشريع ثالث أصدرته ولاية كاليفورنيا في أكتوبر سنة 2019، وإستهدفت من إصداره منع إنشاء أو نشر أو بث محتوى مزيف لأحد المرشحين، وذلك خلال ستين يوما من الانتخابات، غير أن هذا التشريع لا يتضمن تجريم الفعل، وإنما منح المضرور حق التعويض عما لحقه من الأضرار أو ما فاته من المكاسب [3].

ولم تصدر الدول العربية ومنها مصر والإمارات العربية المتحدة، أى قوانين خاصة تنظم استخدام تقنية التزييف العميق، ولكن يوجد بعض النصوص القانونية في القوانين الخاصة بمكافحة الجرائم الإلكترونية والمعلوماتية، يمكن سريانها على الإستخدامات غير المشروعة لهذه التقنية.

1- محمود سلامة عبد المنعم، جريمة الانتقام الاباحى عبر تقنية التزييف العميق، المرجع السابق، ص 277.

2- أشرف سيد أبوالعلا، المواجهة الجنائية لتقنية الديب فيك، المرجع السابق، ص 491.

3- رباب مصطفى عبد المنعم، الجوانب القانونية للتزييف العميق، المرجع، ص2696.

ففى مصر توجد المادة (26) من القانون المصري رقم (175) السنة 2018 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، والتى تنص على أنه " يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز خمس سنوات، وبغرامة لا تقل عن مئة ألف جنيه ولا تجاوز ثلاثمائة ألف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من تعمد إستعمال برنامج معلوماتي أو تقنية معلوماتية في معالجة معطيات شخصية للغير لربطها بمحتوى منافي للآداب العامة أو لإظهارها بطريقة من شأنها المساس باعتباره أو شرفه".

وفى الإمارات توجد المادتين (13) و (52) من المرسوم بقانون الإتحادي رقم (34) لسنة 2021 بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، حيث تنص المادة (13) على أنه " يعاقب بالحبس والغرامة التي لا تقل عن خمسين ألف درهم ولا تزيد على خمسمائة ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين، كل من إستخدم تقنية المعلومات أو إحدى وسائل تقنية المعلومات لجمع أو حفظ أو معالجة بيانات ومعلومات شخصية للمواطنين أو المقيمين بالدولة، بالمخالفة للتشريعات النافذة في الدولة".

وتنص المادة (52) على أنه: 1- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف درهم، كل من إستخدم الشبكة المعلوماتية أو وسيلة من وسائل تقنية المعلومات لإذاعة أو نشر أو إعادة نشر أو تداول أو إعادة تداول أخبار أو بيانات زائفة أو تقارير أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو مضللة أو مغلوطة أو تخالف ما يتم الإعلان عنه رسمياً، أو بث أي دعايات مثيرة من شأنها تأليب الرأي العام أو إثارته أو تكدير الأمن العام، أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة أو بالاقتصاد الوطني أو بالنظام العام أو بالصحة العامة. 2- وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنتين والغرامة التي لا تقل عن مائتي ألف درهم إذا ترتب على أي من الأفعال المذكورة بالبند (1) من هذه المادة تأليب الرأي العام أو إثارته ضد إحدى سلطات الدولة أو مؤسساتها أو إذا إرتكبت بزمن الأوبئة والأزمات أوالطوارئ أو الكوارث.

وجريمة الإستخدام غير المشروع لتقنية التزييف العميق، مثلها مثل غيرها من الجرائم تتكون من ركنين، مادى ومعنوي، فالركن المادي للجريمة يتمثل في المظاهر الخارجية المكونة

لماديات الجريمة، والتي تتسم بكونها ذات كيان مادي ملموس [1]، أي أنه السلوك الإجرامي الذي يصدر عن الجاني ويحاسب عليه القانون سواء كان هذا السلوك سلبيًا أو إيجابًيا، بمعنى قد يكون فعلاً أو امتناع عن فعل[2]، وقد عَرَّف البعض الركن المادي للجريمة بأنه مادياتها، فهو يشمل كل ما له صلة بالجريمة، ويكون له طبيعة مادية، يمكن إدراكها بأحد الحواس [3].

أما الركن المعنوى للجريمة فقوامه العلاقة النفسية التى تربط بين الجانى والجريمة التى إرتكبها، وعلى ذلك يتخذ الركن المعنوى فى الجريمة إحدى صورتين، الأولى: صورة القصد االجنائي، أى إتجاه إرادة الجانى إلى السلوك الإجرامى والنتيجة المترتبه عليه، وتكون الجريمة فى هذه الحالة جريمة عمدية، أما الصورة الثانية، فهى صورة الخطأ غير العمدي، أى إتجاه إرادة الجانى إلى إحداث السلوك دون النتيجة، وتكون الجريمة فى هذه الحالة جريمة غير عمدية [4].

وترتيباً على ما سبق سنقسم هذا المبحث إلى مطلبين على النحو الأتى:

- **المطلب الأول:** الركن المادي لجريمة التزييف العميق.
- **المطلب الثاني:** الركن المعنوي لجريمة التزييف العميق.

المطلب الأول الركن المادي لجريمة التزييف العميق:

إن الركن المادى فى أغلب الجرائم يتكون من ثلاثة عناصر هى، السلوك الإجرامي والنتيجة الإجرامية وعلاقة السببية التى تربط بين السلوك والنتيجة، ولذلك سنتناول تلك العناصر الثلاثة فى إطار جريمة التزييف العميق أو الديب فيك، وذلك على النحو الأتى:

1- راجع فى ذلك:

-Hermann BLEL: Strarecht; besonderer Teil II ; Verlag C.H.Beck ; Munchen;1978 S15. S.53.

2- أنظر مؤلفنا: جريمة تزوير التوقيع الإلكتروني، دار النهضة العربية، عام 2016، ص 87.

3- سامح السيد جاد، شرح قانون العقوبات، القسم العام، ط1، الدار الهندسية الحديثة للطباعة والنشر، عام 2005، ص204، أشرف توفيق شمس الدين: شرح قانون العقوبات، القسم العام، بدون دار نشر، ط4، عام 2015، ص 138 وما بعدها.

4- سليمان عبد المنعم: النظرية العامة لقانون العقوبات دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2014، ص34.

- **أولاً: السلوك الإجرامي فى جريمة التزييف العميق (العنصر الأول للركن المادى):**

ويتمثل السلوك الإجرامي للإستخدام غير المشروع لتقنية التزييف العميق (Deep fake)، في القيام بإجراء التعديلات والتغييرات على البيانات الشخصية للمجني عليه، وذلك عن طريق مزج، أو تركيب الصور، أو الفيديوهات، أو التسجيلات لأحد أفراد المجتمع بحيث تبدو حقيقية، ولا يتمكن من كشفها إلا المتخصصون [1]، وقد عبر عن هذا المعنى المشرع المصري بمصطلح "معالجة معطيات شخصية للغير"[2]، بينما عبر عنه المشرع الإماراتي بمصطلح "معالجة بيانات ومعلومات شخصية للمواطنين أو المقيمين بالدولة" [3].

ويقصد بالبيانات والمعلومات الشخصية كما نص عليه المشرع الإماراتي في المادة الأولى من قانون رقم (34) لسنة 2021 " المعلومات أو البيانات الخاصة بالأشخاص الطبيعيين متى كانت مرتبطة بحياتهم الخاصة أو تحدد هويتهم أو يمكن من خلال ربط هذه المعلومات والبيانات بطريقة مباشرة أو غير مباشرة تحديد ومعرفة هوية الشخص"، أما المشرع المصري فلم يعرف المقصود بالمعطيات الشخصية وإن كان قد عرف في المادة الأولى من

1- رامي متولي القاضي، شرح قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (175) لسنة 2018 مقارناً بالتشريعات المقارنة والمواثيق الدولية، مركز الدراسات العربية، ط1 ،2020؛ ص179، محمد على سويلم، شرح قانون جرائم تقنية المعلومات، دار المطبوعات الجامعية، ط1، 2019، ص415.

2- ويقصد بالمعالجة وفقا للتشريع المصري بأنه أي عملية إلكترونية أو تقنية تتم كليا أو جزئيا لكتابة أو تجميع، أو تسجيل، أو حفظ، أو تخزين، أو دمج، أو عرض، أو إرسال، أو استقبال، أو تداول، أو نشر، أو محو، أو تغيير، أو تعديل، أو استرجاع، أو استنباط للبيانات والمعلومات الإلكترونية، وذلك باستخدام أي وسيط من الوسائط أو الحاسبات أو الأجهزة الأخرى الإلكترونية أو المغناطيسية أو الضوئية أو ما يستحدث من تقنيات أو وسائط أخرى، وهذا التعريف وإن لم ينص على تزييف البيانات كالتشريع الإماراتي إلا أنه كان أكثر وضوحا، حيث تضمن عبارات الدمج والمحو والتغيير والتعديل، وصور التزييف لا تخرج عن إحدى هذه العمليات.

3- ويقصد بالمعالجة وفقا للتشريع الإماراتي إجراء أو تنفيذ عملية أو مجموعة عمليات على البيانات أو المعلومات، سواء تعلقت بأشخاص طبيعية أو اعتبارية، بما في ذلك جمع واستلام وتسجيل وتخزين وتعديل ونقل واسترجاع ومحو تلك المعلومات، يلاحظ أن التعريف لا يشتمل على تزييف البيانات، إن كان قد يدخل ضمن التعديل.

القانون رقم (175) لسنة 2018 البيانات الشخصية بقوله[1]: "بيانات متعلقة بشخص طبيعي محدد أو يمكن تحديده، بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الربط بينها وبين بيانات أخرى"، إلا أنه لا يوجد في الحقيقة أي فرق بينهما، وإن كان من المستحسن التعرض لتعريفه، لاسيما وأنه قد خصص هذه المادة لذكر التعريفات[2]، وبناء على ذلك فإن البيانات الشخصية تشمل صورة المجني عليه وصوته وعنوان سكنه ورقم هاتفه، لأن الجاني قد يستخدم هذه البيانات في التلاعب وإجراء التغييرات والتعديلات في الصوت أو الصورة الخاصة بالضحية"[3].

وإن البيانات الشخصية نوعان إما أن تكون متاحة وهي تلك البيانات التي تنازل صاحبها طواعية عن خصوصيتها بوضعها على وسائل التواصل أمام الجميع، وإما أن تكون تلك البيانات محمية وذلك بتخزينها على الإيميل الخاص أو أجهزة الكمبيوتر أو الهاتف أو في بنوك المعلومات[4]، فهذه البيانات لم يرغب صاحبها في تركها للعامة وإنما اتجهت نيته لإضفاء الخصوصية عليها من خلال وجودها في أماكن لا يجوز التسلل لها من غير كلمة سر لا يعلمها إلا هو (بيانات المرور)، فالتقاط هذه البيانات أصبح غير متاح إلا إذا إخترق

1- وعرف المشرع المصري البيانات الشخصية مرة أخرى بتفصيل أكثر في القانون رقم (151) لسنة2020 بشأن حماية البيانات الشخصية، حيث تنص الفقرة الأولى من المادة الأولى على أنها "بيانات متعلقة بشخص طبيعي محدد، أو يمكن تحديده بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق الربط بين هذه البيانات وأي بيانات أخري كالاسم، أو الصوت، أو الصورة، أو رقم تعريفي، أو محدد للهوية عبر الإنترنت أو أي بيانات تحدد الهوية النفسية، أو الصحية، أو الاقتصادية، أو الثقافية، أو الاجتماعية".

2- محمود سلامة عبد المنعم الشريف، المرجع السابق، ص413.

3- أحمد عبد الموجود أبو الحمد، جريمة التزييف الاباحى العميق، دراسة مقارنة، مجلة كلية الحقوق جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، المجلد 11، العدد 7، سنة 2022، ص2281.

4- وتعد البنوك وشركات الاتصالات والهيئات الحكومية كهيئة البريد والصحة والسجل المدني أهم أمثلة لبنوك المعلومات، وجدير بالذكر أن تجميع هذا النوع من البيانات جريمة عاقب المشرع المصري عليها الأشخاص ممن لهم سيطرة على البيانات الفعلية بحكم عملهم، راجع بالتفصيل نص المادة 36 من قانون حماية البيانات الشخصية المصري لعام 2020.

الجاني هذه الحماية وهو ما يعرف بجريمة الدخول غير المشروع لحساب خاص ، وهى جريمة معاقب عليها كجريمة مستقلة في مصر [1]، والامارات[2] ، وفرنسا[3] وأمريكا[4].

وإن السلوك الإجرامي للإستخدام غير المشروع للتزييف العميق، يمر بمرحلتين: الأولى هى جمع المعلومات والبيانات [5]، وقد تكون هذه البيانات متوفرة، وقد تكون غير متوفرة فيحصل عليها الجاني بطرق غير مشروعة مما يشكل جريمة بذاتها، فتتحقق حينئذ حالة تعدد الجرائم، وتتمثل المرحلة الثانية في اصطناع فيديو مزيف من خلال معالجة البيانات والصور

1- راجع نص المادة (14) من قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018.

2- راجع نص المادة (2) من المرسوم بقانون الاتحادى رقم 34 لسنة2021 بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الالكترونية.

3- Art 323-1; Modifié par LOI n°2015-912 du 24 juillet 2015 art. 4; Le fait d'accéder ou de se maintenir, frauduleusement, dans tout ou partie d'un système de traitement automatisé de données est puni de deux ans d'emprisonnement et de 60 000 € d'amende.

Lorsqu'il en est résulté soit la suppression ou la modification de données contenues dans le système, soit une altération du fonctionnement de ce système, la peine est de trois ans d'emprisonnement et de 100 000 € d'amende.

Lorsque les infractions prévues aux deux premiers alinéas ont été commises à l'encontre d'un système de traitement automatisé de données à caractère personnel mis en œuvre par l'Etat, la peine est portée à cinq ans d'emprisonnement et à 150000 € d'amende.

4- U.S. Code § 1030 Fraud and related activity in connection with computers: (a) Whoever-……

7 with intent to extort from any person any money or other thing of value, transmits in interstate or foreign commerce any communication containing any-

(A) ……

(B) threat to obtain information from a protected computer without authorization or in excess of authorization or to impair the confidentiality of information obtained from a protected computer without authorization or by exceeding authorized access; or

(C) ……

5- راجع نص المادة الثانية من المرسوم بقانون الاتحادي رقم 34 لسنة 2012 بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية.

والفيديوهات والتسجيلات الحاصلة سابقا بواسطة خوارزميات الذكاء الاصطناعي والتي تقوم بإنتاج فيديو أو تسجيل خاص بالمجني عليه لا يتمكن من كشفه إلا المتخصصون. [1]

وإن تطبيقات التزييف العميق قد لا تستخدم لغرض إجرامي وإنما لصناعة محتوى كالأفلام والإعلانات والترفيه والمؤثرات البصرية، إضافة إلى خدمة العملاء (المساعد الافتراضي) وإذاعة الأخبار (مقدم الأخبار الافتراضي)، وبناءاً عليه لا عقاب على من يستخدم تطبيقات التزييف العميق في تلك الأغراض المشروعة، ولا عقاب على من يستخدم ذات التطبيقات بغرض التعلم والتدريب أيا كان محتوى ما يقوم به من تجارب طالما لم يمس المصالح الجوهرية المحمية جنائياً، لأن القصد الجنائي انتفى في الحالتين.

ولكن إذا ما شرع الجاني باصطناع مقاطع صوتية أو فيديوهات مزيفة بإستخدام بيانات شخص معين من خلال تطبيقات الذكاء الإصطناعى، ولم يقم بنشرها، فقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصرى رقم 175 لسنة 2018 عبر عن ذلك بمصطلح "المعالجة الإلكترونية" [2].

وتنص المادة 26 من القانون رقم 175 لسنة 2018 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات المصرى على أنه "يعاقب ... كل من تعمد استعمال برنامج معلوماتي أو تقنية معلوماتية في معالجة معطيات شخصية للغير لربطها بمحتوى مناف للآداب العامة، أو لإظهارها بطريقة من شأنها المساس باعتباره أو شرفه".

ونلاحظ على هذه المادة:

1- إن المشرع المصري قد إشترط للعقاب على تزييف البيانات الشخصية ، أن يكون المجني عليه من الغير، وبالتالي من يقوم بمعالجة بياناته الشخصية لنفسه لا

1- محمود سلامة عبد المنعم الشريف، المرجع السابق، ص407-410؛ أشرف سيد أبو العلا، المرجع السابق، ص505.

2- محمود سلامة عبد المنعم: جريمة الانتقام الإباحي، المرجع السابق، ص 412.

يندرج تحت مظلة نص المادة حتى ولو كان المحتوى مناف للآداب العامة، وحتى لو كان من شأن المحتوى المساس بشرفه وسمعته واعتباره، طالما لم يقم بنشره على الإنترنت أو الإعلان عنه بأي صورة إلكترونية ، سواء بإرساله للعامة من خلال البريد الإلكتروني أو بإرفاقه على مواقع إلكترونية أو غيرها من وسائل التواصل [1]، ومن ثم لا عقاب على من يقوم باصطناع مقطع فيديو مزيف لنفسه دون نشره، بإستثناء الحالة التي يدمج فيها صوراً وتسجيلات صوتية لشخص آخر، فيسأل جنائياً في هذه الحالة عن هذا الفعل، كمن يصطنع مقطع فيديو جنسي مزيف لنفسه مع إحدى الفنانات[2].

2- لم يقم المشرع المصري بتجريم فعل المعالجة إستقلالاً لأي بيانات شخصية للغير، إلا إذا تم ربطها بمحتوى مناف للآداب العامة، أو لإظهارها بطريقة من شأنها المساس باعتباره أو شرفه.

وعلى عكس المشرع المصرى، فقد اعتبر المشرع الإماراتي بموجب المادة 13 من القانون رقم (34) لسنة 2021 بشأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية أن مجرد إستخدام تقنية المعلومات أو إحدى وسائل تقنية المعلومات بهدف جمع أو حفظ أو معالجة بيانات أومعلومات شخصية للمواطنين أو المقيمين بالدولة جريمة، شريطة أن يتم ذلك بالمخالفة للتشريعات النافذة في الدولة، أى أن المشرع الإماراتي لم يشترط لتحقق الجريمة ربط البيانات بمحتوى مناف للحياء العام أو الآداب العامة، كما لم يشترط وجود قصد الإضرار بالآخرين.

1- وفي هذه الحالة تتطابق الأفعال مع ما نصت عليه المادتان 1 و14 من قانون مكافحة الدعارة رقم 10 لسنة 1961.

2- محمود سلامة عبد المنعم: جريمة الانتقام الإباحي، المرجع السابق، ص 418.

- **ثانياً: النتيجة الإجرامية (العنصر الثانى من عناصر الركن المادي):**

تعد النتيجة الإجرامية العنصر الثاني من العناصر المكونة للركن المادي، وهي الأثر المترتب على النشاط الإجرامي الذي يمكن ملاحظته من خلال التغيير الذي يحدث في العالم الخارجي [1].

وقد إختلف الفقه في جريمة الإستخدام غير المشروع للتزييف العميق (Deep fake) على إتجاهين [2]:

- **الاتجاه الأول:** يرى جانب من الفقه وبحق أن جريمة الإستخدام غير المشروع لتقنية التزييف العميق، هى من جرائم السلوك المادي ذي المضمون النفسي، فلا يستلزم أمراً آخر سوى معالجة البيانات الشخصية للغير، فوقوع الجريمة لا يستلزم نتيجة معينة حتى يؤدي عدم وقوعها إلى توقف النشاط في مرحلة الشروع [3].
- **الاتجاه الثاني:** يرى جانب آخر من الفقه أن الاستخدام غير المشروع لتقنية التزييف العميق من الجرائم ذات النتيجة، وتتمثل هذه النتيجة في إصطناع فيديو أو تسجيل مزيف يبدو حقيقيا ولا يتمكن من كشفه إلا المتخصصون [4].

مما سبق يتبين أنه لا يلزم لتحقق الجريمة وفقا للإتجاه الأول سوى التلاعب بالبيانات الشخصية للمجني عليه، فإذا حقيقا،لجاني بهذا التصرف فتعتبر الجريمة قد تحققت في حين أنه يلزم أن تؤدي معالجة البيانات والتلاعب بها إلى إنتاج فيديو أو تسجيل مزيف يتضمن نسبة أقوال للمجني عليه وهو لم يتقول بها أساساً، أو يظهره في حالة الإتيان ببعض تصرفات

1- محمد زكي أبو عامر، قانون العقوبات القسم العام، منشأة المعارف بالإسكندرية، سنة 1993، ص118، أمين مصطفى محمد، قانون العقوبات القسم العام (النظرية العامة للجريمة)، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، سنة 2010 ص231.

2- رباب مصطفى عبد المنعم، الجوانب القانونية للتزييف العميق، المرجع السابق، ص 2711.

3- رامي متولي القاضي، المرجع السابق، ص181، أحمد عبد الموجود أبو الحمد زكير، المرجع السابق، ص2280.

4- محمود سلامة عبد المنعم الشريف، المرجع السابق، ص420-421.

لم يأتها، فإذا لم يتم اصطناع الفيديو أو التسجيل وتوقف النشاط في مراحله الأولى، أو تم الاصطناع إلا أنه لا يبدو حقيقا بل مشوها ويمكن كشفه، فلا تعتبر الجريمة متحققة، وإنما تكون قد توقفت عند مرحلة الشروع.

ويتمثل الشروع في جريمة التزييف العميق أو الديب فيك ، عندما يشرع الجاني ببدء عملية معالجة البيانات من خلال تسخير الصور الثابتة والمتحركة والتسجيلات الصوتية ومقاطع الفيديو، لخوارزميات الذكاء الاصطناعي، لاصطناع المقطع الصوتى أو الفيديو المفبرك، حيث يتم إنشاء هذا المقطع من خلال مدخلين من مداخل الذكاء الاصطناعي يعتمد المدخل الأول على إنشاء مقطع صوتى أو فيديو جديد مستحدث غير حقيقي، بينما يعتمد المدخل الثاني على إدخال التعديلات على هذا المقطع أو الفيديو لجعله أكثر صدقاً[1]، فإذا لم تتحقق النتيجة كلية وهو عدم إصطناع المقطع الصوتى أو الفيديو المزيف نتيجة لخطأ تقني ما نكون أمام صورة الشروع الناقص[2]، أما لو تم اصطناع المقطع الصوتى أو الفيديو المزيف ولكن كانت جودته سيئة لدرجة يفقد معها ملامح الأشخاص الموجودة فيه أو كان المقطع مشوهاً في الصوت والصورة ، أدى لعدم معرفة شخصياته ، فنكون أمام صورة الشروع التام[3].

1- أحمد محمد فتحي الخولي: المسئولية المدنية الناتجة عن الاستخدام غير المشروع التطبيقات الذكاء الاصطناعي الديب فيك نموذجا، مجلة البحوث الفقهية والقانونية جامعة الأزهر بدمنهور، العدد السادس والثلاثون أكتوبر 2021-1443، ص252.

2- الشروع الناقص هو تنفيذ الجاني للسلوك الإجرامي دون إتمامه، ويقال أيضا للشروع الناقص الجريمة الموقوفة، أنظر، محمود محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات، دار النهضة العربية، القاهرة 1987، ص 297 وما بعدها.

3- الشروع التام وهو قيام الجاني بتنفيذ السلوك دون تحقق النتيجة الاجرامية لأسباب لا دخل لإرادة الفاعل فيها، أنظر، محمود نجيب حسني: الحق في صيانة العرض في الشريعة الإسلامية وفي قانون العقوبات المصري، دار النهضة العربية، دون سنة نشر فقرة 359، ص333 وما بعدها، عوض محمد عوض، قانون العقوبات القسم العام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية 2007م، فقرة 231، ص 293 وما بعدها.

- **ثالثاً: علاقة السببية (العنصر الثالث من عناصر الركن المادى):**

يقصد بعلاقة السببية بأنها الرابطة التي تصل بين السلوك الإجرامي والنتيجة الإجرامية، فهي حلقة الإتصال بين النشاط والأثر، بحيث يمكن القول بأن النتيجة ثمرة للنشاط[1]، ويترتب على عدم تحقق هذا العنصر إنتفاء مسئولية الجاني عن جريمة تامة، وإنما يسأل حينئذ عن الشروع في الجريمة، وذلك إذا كانت الجريمة المرتكبة من الجرائم العمدية، حيث لا شروع في الجرائم غير العمدية"[2].

وبالنسبة للإستخدام غير المشروع لتقنية التزييف العميق (Deep fake) فقد سبق القول إنها من جرائم السلوك المادي وفقا للاتجاه الأول، وبالتالي لا يستلزم تحققها تحقق نتيجة معينة، فمجرد معالجة البيانات الشخصية والتلاعب بها يحقق الجريمة التامة.

أما بالنسبة للاتجاه الثاني فيلزم أن يكون بين النتيجة الإجرامية والنشاط الإجرامي علاقة سببية، فيلزم أن يترتب على معالجة البيانات والتلاعب بها إصطناع فيديو أو تسجيل يبدو حقيقياً لا يتمكن من كشفه الأفراد العاديون، ولكن إذا توقف النشاط ولم يتم اصطناعه، أو تم، ولكنه لا يبدو حقيقيا، فحينئذ تعتبر الجريمة غير متحققة، وتقف عند حد الشروع [3] .

المطلب الثاني الركن المعنوي لجريمة التزييف العميق:

من المتفق عليه فقها وقضاءاً بأن كل جريمة يستلزم لقيامها وجود ركن معنوي، والذي يترتب عليه المسئولية الجنائية عن هذه الجريمة [4]، وإن إرادة الجاني عند إرتكاب الجريمة قد تتخذ صورة القصد الجنائي، وذلك إذا اتجهت إلى الفعل ونتائجه، وقد تتخذ صورة

1- محمود نجيب حسني، علاقة السببية في قانون العقوبات، دون دار نشر، سنة 1983، ص151.

2- أمين مصطفى محمد، قانون العقوبات، القسم العام، المرجع السابق، ص234.

3- رباب مصطفى عبد المنعم، الجوانب القانونية للتزييف العميق، المرجع السابق، ص2712.

4- Hosni M... L' Eneur de droit et son influence sur la responsabile pénale, Rev. Sc. Chim, Vol. 4, 1999, p711.

الخطأ غير العمدي، وذلك إذا اتجهت إلى الفعل دون نتائجه، غير أنه يجب أن يتوقع حدوث النتائج عن الفعل الذي يرتكب، أو على الأقل يمكن أن يتوقع حدوثها [1].

وتعد جريمة الاستخدام غير المشروع لتقنية التزييف العميق (Deep fake) من الجرائم العمدية، وقد نص على ذلك المشرع المصري في المادة (26) من القانون رقم (175) لسنة 2018 في شأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، حيث تنص على أنه " يعاقب ... كل من تعمد استعمال برنامج معلوماتي أو تقنية معلوماتية في معالجة معطيات شخصية ....."، ويفهم ذلك أيضا من عبارات باقي التشريعات، إذ القيام بمعالجة البيانات المتعلقة بالغير عبر استخدام تقنية المعلومات أو مزج أو تركيب الصور والتسجيلات المتعلقة به عبر هذه التقنية يستلزم التعمد وتوجيه الإرادة إلى ذلك ، وبالإضافة إلى ذلك فإن طبيعة هذه الجريمة تقتضي ذلك، لأن تنفيذها يستوجب معرفة الجاني التعامل مع تقنية المعلومات والتكنولوجيا الإلكترونية، فهذه الجريمة لا يتصور ارتكابها عن طريق الخطأ غير العمدي.

ولما كانت هذه الجريمة من الجرائم العمدية فإن الركن المعنوي لها يتخذ صورة القصد الجنائي، ويقصد به علم الجاني بكافة العناصر التي استلزمها المشرع لقيام الجريمة واتجاه إرادته إلى تحقيق النتيجة المترتبة عليها [2]، ويقوم هذا القصد على عنصرين هما: العلم والإرادة، فلا يتحقق إلا باجتماعهما، ويترتب على انتفاء أحدهما انتفاء القصد الجنائي، وبالتالي لا يسال الجاني عن الجريمة العمدية"[3]، وتفصيلهما على النحو التالي:

- **العنصر الأول: عنصر العلم:**

يقصد بالعلم الحالة النفسية التي تقوم في ذهن الجاني، وجوهرها الوعي بحقيقة الأفعال التي يتكون منها الركن المادي للجريمة، مع توقع النتيجة التي يمكن أن يحدثها النشاط الإجرامي[4]، والأصل أنه يجب أن ينصرف علم الجاني إلى كافة عناصر الجريمة، فيلزم أن

1- د. أحمد شوقي عمر أبو خطوة، قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، عام 2004، ص228.

2- د. أحمد فتحي سرور، المرجع السابق، ص646.

3- د. أحمد عوض بلال، مبادئ قانون العقوبات القسم العام، المرجع السابق، ص87.

4- د. محمد زكي أبو عامر، قانون العقوبات القسم العام، المرجع السابق، ص244.

يعلم الجاني النشاط الإجرامي الذي يأتيه، والنتائج المترتبة عليه، وأن يتوقع علاقة السببية التي تربط بين نشاطه والنتيجة، كما يجب أن يعلم الشروط المفترضة أو الأولية إذا استلزمها المشرع، وأن يعلم المصلحة المحمية جنائيا، وأن فعله يشكل خطورة عليه، ويلزم أيضا علمه بتجريم القانون للفعل الذي يأتيه، إلا أن المشرع قد افترض علم الناس بالقانون، وبالتالي لا يعذر بالجهل بالقانون إلا في حالة توافر قوة قاهرة يستحيل معها علم الجاني بالقانون"[1].

وبناء على ذلك يجب أن يعلم الجاني أنه يستخدم تقنية المعلومات لاصطناع فيديو أو تسجيل مزيف خاص بالمجني عليه عبر تقنية التزييف العميق (Deep fake) والذي يتضمن نسبة قول إليه لم يتقول به، أو نسبة واقعة أو تصرف إليه لم يقم به فعليا على أرض الواقع، وأنه يقوم بربط البيانات التي حصل عليها بمحتوى مناف للآداب العامة وفقا للتشريع المصري ، فإذا لم يكن الجاني عالما بذلك كأن قام بمعالجة البيانات بغرض حميد كان بقصد التعليم ، إلا أنه أخطأ ونتج عن ذلك ربط الفيديو بمحتوى مخالف للآداب العامة فلا يتحقق القصد الجنائي"[2].

- **العنصر الثانى: عنصر الإرادة:**

تعد الإرادة العنصر الثاني للقصد الجنائي، ويقصد بها النشاط النفسي الذي يتجه إلى تحقيق غرض معين عن طريق وسيلة معينة [3]، وهذا العنصر يستلزم الوعي والإدراك لكونه نشاطا نفسيا، وبالتالي يقتضي العلم بالغرض المراد تحقيقه، والوسيلة التي يستعان بها لتحقيق ذلك الغرض ويعتبر الغرض هدفا قريبا للإرادة، إذ إن لها هدفاً بعيداً أيضاً، وهو الغاية، التي تتمثل في إشباع الحاجة"[4].

1- د. محمود نجيب حسني، النظرية العامة للقصد الجنائي، دار النهضة العربية، عام 2004، ص61 وما بعدها.

2- د. رامي متولي القاضي، المرجع السابق، ص181.

3- د. فوزية عبد الستار، قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر، ص491.

4- د. محمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص202-204.

وعنصر الإرادة في جريمة الاستخدام غير المشروع لتقنية التزييف العميق ، يتمثل في اتجاه إرادة الجاني إلى الإتيان بالسلوك الإجرامي لهذه الجريمة، وإرادة تحقيق النتيجة التي تتمثل في اصطناع فيديو أو تسجيل مزيف للمجني عليه عبر استخدام تقنية التزييف العميق[1] (Deep fake)، وربط البيانات التي تمت معالجتها بمحتوى مناف للآداب العامة أو إظهارها بصورة تمس شرف المجني عليه واعتباره وفقا للتشريع المصري ، في حين أن المشرع الإماراتي اكتفى بالتلاعب بالبيانات ومعالجتها، وبالتالي لا يستلزم تحقق الجريمة قصد الإضرار أو ربط هذه البيانات بمحتوى مناف للآداب العامة.

- **الشروع في جريمة التزييف العميق:**

يقصد بالشروع: السلوك الذي لم يؤدى إلى تحقق النتيجة التي كان الجاني يسعى إليها، بسبب تدخل عامل خارج عن إرادته، فالجاني يأتي بجميع الأعمال اللازمة لتحقيق النتيجة ومع ذلك لا تتحقق بسبب أمر غير إرادي"[2]، وينقسم الشروع إلى شروع تام حيث ينفذ الجاني نشاطه الإجرامي كاملاً ومع ذلك لا تتحقق النتيجة، ويسمى هذا القسم من الشروع بالجريمة الخائبة، وشروع ناقص حيث يبذل الجاني نشاطه الإرادي لارتكاب الجريمة، ولكنه يتوقف قبل تمامه، وبالتالي لا تتحقق النتيجة، ففي هذا القسم من الشروع لم يتم النشاط نفسه، ويسمى بالجريمة الموقوفة[3].

وبناء على ما سبق فإن الشروع الناقص بتصور في الاستخدام غير المشروع لتقنية التزييف العميق، بأن يبدأ الجاني بمعالجة البيانات الشخصية المتعلقة بالمجني عليه والتلاعب بها بهدف اصطناع فيديو أو تسجيل مزيف، ولكن نشاطه الإجرامي لم يتم نتيجة سهو في إحدى الخطوات أو نتيجة خطأ تقني ما، أما الشروع التام فلا يتصور إلا بناء على رأي من

1- د. محمود سلامة عبد المنعم، المرجع السابق، ص429، د/ أشرف سيد أبو العلاء، المرجع السابق، ص506.

2- د. أحمد عوض بلال، المرجع السابق، ص324.

3- د. أحمد فتحي سرور، المرجع السابق، ص599.

يعتبر الاستخدام غير المشروع لتقنية التزييف العميق من الجرائم ذات النتيجة المادية، لأن هذا القسم من الشروع يفترض وجود النتيجة في الركن المادي للجريمة، بخلاف جرائم السلوك فلا يفترض ذلك، وإنما تتحقق الجريمة بمجرد ارتكاب الجريمة، فيتحقق الشروع التام وفقا لهذا الرأي في حالة اصطناع فيديو أو تسجيل مزيف إلا أن جودته سيئة، أو كان مشوها في الصورة والصوت، لا تظهر فيه ملامح المجني عليه أو لا يمكن تشخيص صوته، وبالتالي لا تحدد شخصيته[1].

ولقد عاقب على الشروع في جريمة الاستخدام غير المشروع لتقنية التزييف العميق كل من المشرع الإماراتي في المادة (57) من قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، والمشرع المصري في المادة (40) من قانون جرائم تقنية المعلومات.

المبحث الثالث عقوبة جريمة التزييف العميق (Deep Fake)

سنتناول العقوبة المقررة لجريمة الاستخدام غير المشروع لتقنية التزييف العميق (Deep fake) فى كل من القانون المصرى والقانون الاماراتى والقانون الفرنسي والقانون الامريكى، كما سنتناول ظروف تشديد العقاب أوتخفيفه، أو إعفاء الجاني من العقوبة، وذلك فى مطلبين على النحو التالي:

- **المطلب الأول:** العقوبة المقررة لجريمة التزييف العميق.
- **المطلب الثانى:** حالات تشديد أو تخفيف العقوبة أو الإعفاء منها.

المطلب الأول: العقوبة المقررة لجريمة التزييف العميق:

أولاً: عقوبة جريمة التزييف العميق فى القانون المصرى:

نص المشرع المصري فى المادة (26) من القانون رقم (175) لسنة 2018 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات، على عقاب من قام بمعالجة المعطيات الشخصية للغير وربطها بمحتوى مناف للآداب أو لإظهارها بطريقة ما من شأنها المساس باعتباره وشرفه،

1- د. محمود سلامة عبد المنعم، المرجع السابق، ص422.

وذلك بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن خمس سنوات وغرامة لا تقل عن مئة ألف جبنه، ولا تجاوز ثلاثمائة ألف جنيه، أو إحدى هاتين العقوبتين [1].

وكذا نص المشرع المصرى على مصادرة الأجهزة والبرامج والأدوات والمعدات التي استخدمها الجاني في جريمة التزييف العميق كعقوبة تكميلية واجب الحكم بها [2] وذلك بموجب نص المادة (38) والتي تنص على أنه: "مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية، على المحكمة في حالة الحكم بالإدانة في أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، أن تقضي بمصادرة الأدوات والآلات والمعدات والأجهزة مما لا يجوز حيازتها قانونا، أو غيرها مما يكون قد إستخدم في ارتكاب الجريمة، أو سهل أو أسهم في ارتكابها".

كما أنه يحكم بالعزل كعقوبة تكميلية إذا كان مرتكب الجريمة من الموظفين العمومين ووقعت الجريمة أثناء تأدية الوظيفة أو بسببها، تطبيقا لنص المادة (39) من قانون جرائم تقنية المعلومات رقم (175) لسنة 2018 التى تنص على أنه: "للمحكمة إذا قضت بالإدانة على أحد الموظفين العموميين، لارتكابه جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، أثناء وبسبب تأديته لوظيفته، أن تقضى بعزله مؤقتا من وظيفته، إلا في الحالات المشار إليها في المادة (34) من هذا القانون فيكون العزل وجوبياً".

علماً بأنه فى حالة إرتكاب جريمة التزييف العميق من قبل الأشخاص الاعتبارية ، فتطبق عليها العقوبة المنصوص عليها فى المادة 36 من قانون مكافحة جرائم تقنية

1- راجع نص المادة 26 من القانون 175 لسنة 2018 بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

2- لم يعرف التشريعين المصري والاماراتي المصادرة، وقد عرفها الفقه بأنها نزع ملكية المال جبرا بغير مقابل وإضافته إلى ملك الدولة، أو هي تحويل ملكية الأموال ذات الصلة بالجريمة إلى الدولة من غير مقابل؛ أحمد فتحي سرور، الوسيط فى قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، ط6، عام 2015، ص1004؛ محمد زكي أبو عامر، قانون العقوبات القسم العام، دار المعارف، الاسكندرية، عام 1993، ص537؛ أحمد عوض بلال، النظرية العامة للجزاء الجنائي، دار النهضة العربية، ط2، عام 1996، ص435.

المعلومات، وذلك باعتبار جريمة التزييف العميق إحدى جرائم معالجة البيانات الشخصية للغير، وقد إرتكبت باسم ولحساب الشخص الاعتباري، ويعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية إذا ثبت علمه بالجريمة أو سهل ارتكابها تحقيقاً لمصلحة له أو لغيره بذات عقوبة الفاعل الأصلي، وللمحكمة أن تقضى بإيقاف ترخيص مزاولة الشخص الاعتباري للنشاط مدة لا تزيد على سنة، ولها في حاله العود أن تحكم بإلغاء الترخيص أو حل الشخص الاعتباري بحسب الأحوال، ويتم نشر الحكم في جريدتين يوميتين واسعتي الانتشار على نفقة الشخص الاعتباري[1]، وذلك مع عدم الاخلال بالمسئولية الجنائية للأشخاص الطبيعيين الفاعلين الأصليين أو الشركاء وفقاً لما نصت عليه المادة 37 من القانون نفسه.

ثانياً: عقوبة جريمة التزييف العميق فى القانون الإماراتي:

نص المشرع الإماراتي على عقاب من يقوم بالاستخدام غير المشروع لتقنية التزييف العميق، بالحبس والغرامة في المادة (13) من المرسوم بقانون إتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، غير أنه لم يحدد حده الأدنى والأقصى مما يعني أنه لا يجوز أن يقل الحد الأدنى للحبس عن شهر ولا يزيد حده الأقصى على ثلاث سنوات، وذلك وفقا لقانون العقوبات الاتحادي رقم (3) لسنة 1987، وبالنسبة للغرامة فهي لا تقل عن خمسين ألف درهم ولا تزيد على خمسمائة ألف درهم[2]، كما أنه يتم الحكم بالمصادرة وفقاً لنص المادة (56) والتي تنص على أنه: "مع عدم الإخلال بحقوق الغير حسن النية، وفي حال الإدانة بحكم بمصادرة الأجهزة أو البرامج أو الوسائل المستخدمة في ارتكاب أي من الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون أو الأموال المتحصلة منها، وبحذف المعلومات أو البيانات".

1- راجع مؤلفنا: المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية عن الجرائم الاقتصادية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، عام 2019، ص 45 وما بعدها.

2- راجع نص المادة المادة (13) من المرسوم بقانون اتحادي رقم (34) لسنة 2021 في شأن مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية.

ثالثاً: عقوبة التزييف العميق فى القانون الفرنسى:

جرم المشرع الفرنسي التزييف العميق بموجب نص المادة 226 من قانون العقوبات، وكانت التشريعات الموجودة تميل إلى الحماية المدنية للضحايا أكثر من الحماية الجنائية، إذ رسمت المادة 2/9 من قانون 17 يوليو 1970 طرق إزالة الاعتداء الواقع على خصوصيات الفرد، فأجازت له اللجوء إلى القضاء لاتخاذ التدابير التي من شأنها أن تمنع أو توقف الاعتداء على خصوصية الفرد[1]، وهو الطريق الذي رسمته المادة 9 من القانون رقم 17 لسنة 1970، وتأسيساً على ذلك، قضت محكمة النقض الفرنسية أنه لا يجوز لقاضي المحكمة الكلية إستصدار هذه الأوامر التحفظية أو الوقائية ، ما لم تكن تلك الأفعال المطلوب وقفها تشكل إعتداء على الحق في الخصوصية [2].

وإن جريمة التزييف العميق قبل هذا التعديل التشريعي في فرنسا، لم تكن تخضع لقانون العقوبات، وتطبيقاً لذلك فقد قضت محكمة استئناف نيمز Nimes الفرنسية بمسئولية الجاني الجنائية عن التزييف العميق، وذلك لنشره صورة للمضرور على الإنترنت بدون إذنه، إلا أن محكمة النقض الفرنسية قضت ببراءة المتهم، ورفض الدعوى المدنية بسبب موافقة المجني عليه على نشر الصورة الخاصة ذات الطبيعة الجنسية وأنها غير مجرمة بمقتضى قانون العقوبات، وإنما تخضع المساءلة بمقتضى المادة 6 من قانون الثقة في الاقتصاد الرقمي[3].

وقد إنتقد جانب من الفقه الفرنسي ذلك الوضع لكونه ينال من أعراض وسمعة الأفراد، وهو ما يقتضى توفير الحماية لهم، كما أن هذه الصور والفيديوهات من الصعب إزالتها في العصر الرقمي، كما أن الآخرين يمكنهم الاستمرار في نشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، كما أن جريمة التزييف العميق من الجرائم العمدية التي يستلزم لانعقادها توفر

1- Basile Ader, la protection de la vie privée en droll positif Français, LEGICOM (20), 1999, p.v.

2- أشرف سيد ابوالعلا: المواجهة الجنائية لمخاطر تقنية الديب فيك المرجع السابق، ص57.

3- Cass. Crim. 16 mars 2016, no. 15-18, 676, Bull, Crim, no.86

القصد الجنائي العاوعدماً (جبه تم إضافة المادة 226 إلى قانون العقوبات التي بموجبها تتوفر حالين من الرضا، هما: الرضا على تسجيل الصورة أو محتوى الفيديو، والرضا على النشر، وأن تخلف حالة الرضا الأخيرة يجعل نشر هذه الصور بقصد التشهير أو المساس بالسمعة هو مناط التجريم الذي تنعقد معه المسئولية الجنائية والمسئولية المدنية التي تدور معا وجوداً وعدماً[1].

ومن أجل زيادة الحرص على حماية حق الأفراد في السمعة والكرامة، حظر المشرع الفرنسي إعادة نشر أخبار عن المجنى عليه قد تضر بسمعته وشرفه، كحظر نشر أخبار عن تعرض المجنى عليه لاعتداء جنسي من أحد أقاربه مثل أبيه أو أخيه، أو من أبيها أو أخيها، وهو الفعل المجرم في المادة 35 مكرر/4 من قانون الصحافة، وهي المادة المنشأة بالقانون رقم 516، الصادر في 15 يونيو 2000[2]، والتي تنص على أنه يعاقب بغرامة قدرها 15000 يورو كل من نشر بأي طريقة كانت أو أعاد نشر ظروف جناية أو جنحة، والتي من شأن إعادة نشرها أن يسبب ضررا جسيماً بكرامة المجنى عليه، ويكون النشر قد تم بدون موافقة المجنى عليه، لأن نشر هذه الأخبار يسهم في إصابة المجنى عليه بأمراض نفسية، والتي قد تدفع القاصر إلى الانحراف أو التمادي في الانحراف، وتجعل منه مشروع مجرم في المستقبل، بما يسهم في زعزعة استقرار المجتمع، والاعتداء على حقوق المجتمع في منع الجريمة[3].

رابعاً: عقوبة التزييف العميق فى القانون الأمريكى:

جرم المشرع الأمريكي التزييف العميق فى قانون مستقل، فقد جرم للمرة الأولى التزييف العميق أو الديب فيك كجريمة مستقلة إذا كان الهدف منه هو عمل أفلام إباحية بقصد الإكراه

1- محمود سلامة عبد المنعم: جريمة الانتقام الإباحي عبر تقنية الديب فيك، المرجع السابق، ص398.

2- Art re quater. Créé par Loi 2000-516 du 15 Juin 2000, art. 97, JORF 16 Juin 2000, Ordonnance 2000-916 du 19 Septembre 2000, art. 3. JORF 22 septembre 2000)

3- Nérac-Croisier, D.R.. Le mineur et la droit pénal, Paris, 1997, pp240-243.

والتخويف لأصحابها، وجعلها من جرائم الدرجة الأولى، وقرر لها عقوبة الحبس مدة لا تزيد عن عام، وغرامة لا تقل عن 2500 دولار [1].

ولقد حرصت كل ولاية من الولايات الأمريكية، على مواجهة التزييف العميق من خلال تشريعات مستقلة، وحسبنا من ذلك الإشارة إلى توقيع حاكم ولاية كاليفورنيا بتاريخ 3 أكتوبر 2019 القانون AB 602 المعروف بقانون تصوير الأفراد باستخدام التقنية الرقمية: الاستغلال الجنسي المادي، ويعاقب هذا القانون على استخدام الأفراد تقنية التزييف العميق (الديب فيك) في عمل صور جنسية أو إباحية، أو نشر هذه الصور بدون موافقة المجنى عليهم، إلا أن أسهم النقد قد وجهت إلى هذا القانون لأنه يركز بصورة أساسية على إستخدام تقنية الديب فيك في الأغراض الجنسية، على الرغم من إمكانية استخدامها في مجالات أخرى مثل الامور السياسية والتحريض على كراهية الغير [2].

كما أصدرت ولاية كاليفورنيا قانون الانتخابات الذي تم إصداره بتاريخ 3 أكتوبر 2019، الذي عرف بقانون AB 730، وذلك بغرض حماية المرشحين من الاعتداء عليهم وعلى حقهم في الخصوصية من خلال إستخدام تقنية التزييف العميق، غير أن هذا التشريع لا يتضمن تجريم الفعل، وإنما منح المضرور حق التعويض عما لحقه من الأضرار أو ما فاته من المكاسب [3].

وفي ولاية تكساس، فقد صدر قانون التزييالمسموع (رقم SB 751 في 18 أبريل 2019، والذي عرف التزييف العميق بأنه "الفعل المرتبط بعمل جريمة جنائية بتصنيع فيديو خادع بهدف التأثير على نتيجة الانتخابات، إلا أن هذا القانون، كما هو الحال مع القانون AB751 في ولاية كاليفورنيا، الهدف منه حماية المرشحين لمناصب سياسية، كما ركز القانون

1- أشرف سيد ابوالعلا: المواجهة الجنائية لمخاطر تقنية الديب فيك، المرجع السابق، ص59.

2- AB-602. Depiction of individual using digital or electronic technology sexually вкрасява, сде of action, CAL LEGIS INFO. 2019-2020 https://leginfo legislature.ca.gov/faces/tStatusClient.humbl

3- أشرف سيد ابوالعلا: المواجهة الجنائية لمخاطر تقنية الديب، فيك المرجع السابق، ص60.

SB751 على التزييف المرئي دون التزييف المسموع[1]، وإعتبر المشرع الأمريكى فى هذا القانون أن فعل التزييف العميق، جنحة من الدرجة الأولى، وعاقب عليه بالسجن لمدة عام أو غرامة تصل إلى 4000 دولار.

وفي ولاية فرجينيا خلال عام 2019، صدر قانون النشر غير القانوني أو البيع غير القانونى لصور الغير [2]، والذي جرم إصطناع صور لأحد الأفراد باستخدام تقنية الديب فيك، وذلك إذا ما كان الفرد في حالة عرى، أو عمل صور تكشف عن أجزاء خاصة من جسده، وذلك لمكافحة التزييف العميق، وقد إعتبر المشرع في هذا القانون، أن صنع وبيع وتوزيع الصور ومقاطع الفيديو الإباحية المزيفة، جنحة من الدرجة الأولى، وعاقب عليها بالسجن لمدة تصل إلى عام وغرامة قدرها 2500 دولار [3] .

المطلب الثانى: حالات تشديد أو تخفيف العقوبة أو الإعفاء منها:

أولاً: الظروف المشددة لعقوبة التزييف العميق (Deep fake):

إن أسباب تشديد العقاب ماهى إلا ظروف يجب فيها على القاضي –أو يجوز له –أن يعاقب المجرم بعقاب أشد من العقاب المقرر أصلاً لجريمته، أى بعقاب أغلظ نوعاً، أو يتجاوز مقداره الحد الأقصي المقرر للجريمة فى الأصل عند تجردها من مثل تلك الظروف [4]، وسنتناول تلك الظروف المشددة للعقاب على النحو الآتى:

1- https://capitol.texas.gov/tlodocs/AR/billtext/html/SB00751S.htm.

2- Virginia Code Annolated 18.2- 386.2

3- أشرف سيد ابوالعلا: المواجهة الجنائية لمخاطر تقنية الديب فيك، المرجع السابق، ص63.

4- شيماء عبد الغني محمد، الحماية الجنائية للتعاملات الالكترونية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، عام 2007، ص94.

1-إستخدام تقنية التزييف العميق في نشر البيانات والتقارير والأخبار المزيفة والكاذبة: لقد إعتبر المشرع الإماراتي أن قيام الجانى باستخدام تقنية التزييف العميق في نشر بيانات وتقارير وأخبار مزيفة وكاذبة، ظرفاً مشدداً للعقاب، وذلك وفقاً لنص الفقرة الأولى من المادة (52) من قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية رقم (34) لسنة 2021[1] .

2-إستخدام تقنية التزييف العميق في إثارة الرأي العام: لقد إعتبر المشرع الإماراتي أن قيام الجاني بنشر الأخبار والتقارير المزيفة من أجل إثارة الرأي العام من الظروف المشددة للعقاب، وذلك وفقاً لنص الفقرة الثانية من المادة (52) من قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية رقم (34) لسنة 2021[2].

3-إستخدام تقنية التزييف العميق للإخلال بالمصالح السيادية والاقتصادية للدولة: لقد إعتبر المشرع المصري أن قيام الجاني بارتكاب أى جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (175) لسنة 2018، والتي من ضمنها الاستخدام غير المشروع لتقنية التزييف العميق (Deep fake) ظرفا مشددا إذا كان الغرض منه الإخلال بالمصالح السيادية والاقتصادية للدولة، وذلك وفقاً لنص المادة (34) من القانون سالف الذكر [3] .

1- حيث تنص الفقرة الأولى من المادة (52) من القانون المذكور على أنه: "1- يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة والغرامة التي لا تقل عن مائة ألف درهم، كل من استخدم الشبكة المعلوماتية أو وسيلة من وسائل تقنية المعلومات الإذاعة أو نشر أو إعادة نشر أو تداول أو إعادة تداول أخبار أو بيانات زائفة أو تقارير أو إشاعات كاذبة أو مغرضة أو مضللة أو مغلوطة أو تخالف ما تم الإعلان عنه رسمياً، أو بث أي دعايات مثيرة من شأنها تأليب الرأي العام أو إثارته أو تكدير الأمن العام أو إلقاء الرعب بين الناس أو إلحاق الضرر بالمصلحة العامة أو بالاقتصاد الوطني أو بالنظام العام أو بالصحة العامة.

2- حيث تنص الفقرة الثانية من المادة (52) من القانون المذكور على أنه: "وتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن (2) سنتين والغرامة التي لا تقل عن مائتي ألف درهم، إذا ترتب على أي من الأفعال المذكورة بالبند (1) من هذه المادة تأليب الرأي العام أو إثارته ضد إحدى سلطات الدولة أو مؤسساتها أو إذا ارتكبت بزمن الأوبئة والأزمات والطوارئ أو الكوارث".

3- حيث تنص المادة (34) من القانون سالف الذكر على أنه: " إذا وقعت أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا القانون بغرض الإخلال بالنظام العام أو تعريض سلامة المجتمع وأمنه للخطر، أو الإضرار

كما إعتبر المشرع الإماراتي أن إرتكاب الجانى أي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية رقم (34) لسنة 2021 والتي من ضمنها التزييف العميق (Deep fake) لحساب، أو مصلحة دولة أجنبية، أو الجماعة معادية، أو إرهابية، أو أي تنظيم غير مشروع، ظرفاً مشدداً للعقاب [1] .

4-الإستخدام غير المشروع لتقنية التزييف العميق بمناسبة أو بسبب تأدية العمل:

وكذلك إعتبر المشرع الإماراتي أن صفة الجانى باعتباره موظفا عاماً، ظرفاً مشدداً للعقاب، وذلك إذا إرتكبت أى جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية، بمناسبة أو بسبب أداء العمل [2] .

ثانياً: الظروف المخففة وحالات الإعفاء من عقوبة جريمة التزييف العميق:

نص كلاً من المشرعين المصري والإمارتي على الإعفاء من العقاب، وذلك إذا بادر أي من الجناة أو الشركاء إلى إبلاغ السلطات القضائية أو السلطات العامة بما يعلمه عن الجريمة قبل البدء في تنفيذها وقبل كشفها.

فقد نص المشرع المصري في المادة (41) من قانون جرائم تقنية المعلومات، على أنه " يعفى من العقوبات المقررة للجرائم المنصوص عليها في هذا القانون، كل من بادر من الجناة

بالأمن القومي للبلاد، أو بمركزها الاقتصادي، أو منع، أو عرقلة ممارسة السلطات العامة لأعمالها، أو تعطيل أحكام الدستور، أو القوانين، أو اللوائح، أو الإضرار بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي تكون العقوبة السجن المشدد".

1- حيث تنص الفقرة الثالثة من المادة (60) من القانون المذكور على أنه: "في تطبيق أحكام هذه المرسوم بقانون بعد ظرفا مشدداً: 3- ارتكاب الجاني أي جريمة منصوص عليها في هذا المرسوم بقانون لحساب، أو المصلحة دولة أجنبية، أو أي جماعة معادية، أو جماعة إرهابية، أو تنظيم غير مشروع".

2- حيث تنص الفقرة الأولى من المادة (60) من القانون سالف الذكر على أنه: "في تطبيق أحكام هذا المرسوم بقانون يعد ظرفا مشددا: 1- ارتكاب الجاني لأي جريمة منصوص عليها في هذا المرسوم بقانون بمناسبة أو بسبب تأدية عمله".

أو الشركاء إلى إبلاغ السلطات القضائية أو السلطات العامة بما يعلمه عنها قبل البدء في تنفيذ الجريمة وقبل كشفها. ويجوز للمحكمة الإعفاء من العقوبة أو التخفيف منها إذا حصل البلاغ بعد كشف الجريمة وقبل التصرف في التحقيق فيها، إذا مكن الجاني أو الشريك في أثناء التحقيق السلطات المختصة من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين، أو على ضبط الأموال موضوع الجريمة، أو أعان أثناء البحث والتحقيق على كشف الحقيقة فيها، أو على القبض على مرتكبي جريمة أخرى مماثله لهذا النوع والخطورة.

ولا يخل حكم هذه المادة، بوجوب الحكم برد المال المتحصل من الجرائم المنصوص عليها بالقانون". وكذلك إعتبر المشرع الإماراتي إخبار الجهات القضائية أو الإدارية بأي معلومة تتعلق بالجرائم الواردة في قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية والتي من ضمنها الاستخدام غير المشروع لتقنية التزييف العميق (Deep fake) من الظروف المخففة أو الإعفاء من العقاب، شريطة أن يؤدي ذلك إلى كشف الجريمة أو مرتكبيها أو القبض عليهم أو إثباتها عليهم. حيث تنص المادة (61) من القانون سالف الذكر على أنه:

1- تقضي المحكمة، بناء على طلب من النائب العام، بتخفيف العقوبة أو بالإعفاء منها، عمن أدلى من الجناة إلى السلطات القضائية أو الإدارية بمعلومات تتعلق بأي جريمة من الجرائم المنصوص عليها في هذا المرسوم بقانون، متى أدى ذلك إلى الكشف عن الجريمة ومرتكبيها أو إثباتها عليهم أو القبض على أحدهم.
2- الجرائم الماسة بأمن الدولة للنائب العام للاتحاد دون غيره أن يطلب من المحكمة المنظورة أمامها الدعوى إعمال حكم الفقرة السابقة في غير الحالات المنصوص عليها فيها، إذا تعلق الطلب بالمصلحة العليا للدولة أو بأي مصلحة وطنية أخرى، فإذا صدر حكم في الدعوى جاز له أن يقدم الطلب إلى المحكمة التي أصدرته قبل التنفيذ أو أثناء التنفيذ".

وبناءاً على ما سبق يجوز للمحكمة الإعفاء من العقوبة أو التخفيف منها إذا حصل البلاغ بعد كشف الجريمة وقبل التصرف في التحقيق فيها أذا مكن الجاني أو الشريك،

السلطات المختصة أثناء التحقيق من القبض على مرتكبي الجريمة الآخرين أو على ضبط الأموال موضوع الجريمة، أو أعان أثناء البحث والتحقيق على كشف الحقيقة فيها، أو على القبض على مرتكبي جريمة أخرى مماثلة لها في النوع والخطورة [1].

مع ملاحظة أن سلطة المحكمة فى الإعفاء أو التخفيف من العقوبة هي سلطة جوازية للمحكمة حال توقيع العقاب المقرر للجريمة.

ويبدو للباحث أن المشرع فى مصر والإمارات قد أحسن صنعاً بتقرير حالات الإعفاء أو التخفيف من العقاب، وذلك حتى يسهل على السلطات المختصة كشف الجريمة، خاصة وأن إثبات هذه الجريمة من الصعوبة بمكان فضلاً عن ذكاء مرتكبيها.

1- أحمد طلعت عبد الحكيم: السياسة الجنائية فى مواجهة جرائم تقنية المعلومات، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، عام 2022، ص281، راجع: رباب مصطفى عبد المنعم، الجوانب القانونية للتزييف العميق، المرجع السابق، ص 2720 وما بعدها.

الخاتمة

لقد تناولنا من خلال دراستنا لموضوع –جريمة التزييف العميق (دراسة مقارنة) – تعريف التزييف العميق وخصائصه، إضافة إلى أركان جريمة التزييف العميق أو الديب فيك، وتحديد العقوبات المقررة لها فى القوانين القائمة بالتشريعات محل المقارنة، مع بيان حالات تشديد العقوبة على الجاني أو تخفيفها أوالإعفاء منها، وقد توصلنا من خلال تلك الدراسة، إلى النتائج والتوصيات الأتية:

أولاً: النتائج:

1- إن التزييف العميق أو الديب فيك هو: إستخدام الذكاء الاصطناعى لإنتاج محتوى مزيف سواء كان فيديو أو مقطع صوتى، يظهر أشخاصاً أو أصواتاً أو أحداثاً، بطريقة تبدو وكأنها حقيقية، وذلك بهدف التلاعب، أو الاحتيال، أو السخرية، أو الابتزاز، أو المساس بسمعة الافراد، أو حياتهم الخاصة.

2- إن للتزييف العميق عدة خصائص منها، إرتباطه بالذكاء الاصطناعي، وكذا إرتباطه بالتطور الحضارى، وكذلك يتسم التزييف العميق بالطابع الدولي ويقوم على التشهير.

3- إن النشاط الإجرامي لجريمة الاستخدام غير المشروع لتقنية التزييف العميق في التشريع المصري، يتمثل في معالجة البيانات الشخصية للأفراد والتلاعب بها عبر استخدام تقنية المعلومات بهدف ربطها بمحتوى مخالف للآداب العامة.

4- إختلف الفقه في جريمة الإستخدام غير المشروع لتقنية التزييف العميق، فاعتبرها البعض من جرائم السلوك المادي، وأنها تقع تامة بمجرد معالجة البيانات بإصطناع مقطع صوتى أو فيديو مفبرك، في حين أن جانباً آخر من الفقه إعتبرها من الجرائم ذات النتيجة التي تتمثل في إنتاج فيديو مزيف، فوفقا لهذا الرأي يجب أن تتوافر علاقة السببية بين النشاط والنتيجة.

5- إن جريمة الإستخدام غير المشروع لتقنية التزييف العميق من الجرائم العمدية، ولم يتطلب المشرع المصري قصداً خاصاً لهذه الجريمة، بل اكتفى بتوافر القصد العام، والذي يقوم بمجرد توافر عنصري العلم والإرادة.

6- إن المشرع الإمارتي قد إعتبر نشر الأخبار الكاذبة أو إعادة نشرها باستخدام تقنية التزييف العميق، بهدف إثارة الرأي العام من الظروف المشددة للعقاب، وكذا فإن إستخدام تقنية التزييف العميق بهدف الإخلال بالمصالح السيادية والاقتصادية يعد من الظروف المشددة للعقاب فى كلاً من التشريعين المصري والإماراتي.

ثانياً: التوصيات:

1- يجب أن يتدخل كلاً من المشرعين المصري والاماراتي من أجل المواجهة الجنائية للإستخدام غير المشروع لتقنية التزييف العميق ، وذلك إما بوضع تنظيم خاص بتقنية التزييف العميق أو بتعديل النصوص الحالية بما يتلائم مع خطورة تلك التقنية وتطورها التكنولوجى ، وذلك لأن النصوص القائمة إما إنها تجعل العقوبة تخييرية بين الحبس والغرامة كما في التشريعين المصري والإماراتي ، أو تستلزم لتحقق الجريمة أن تتم معالجة البيانات بهدف ربطها بمحتوى مخالف للآداب العامة كما في التشريع المصري ،وذلك في الوقت الذى يكفي فيه لوقوع الجريمة مجرد معالجة البيانات أوالتلاعب بها.

2- يجب أن تكون عقوبة الحبس المقررة للأستخدام غير المشروع لتقنية التزييف العميق هى عقوبة وجوبية وليست تخييرية، سواء تم وضع تنظيم خاص بتقنية التزييف العميق أو تم تعديل النصوص الحالية، وذلك نظراً لخطورة جريمة التزييف العميق على الحياة الخاصة للأفراد، بل والمجتمع بأكمله.

3- ضرورة العمل على عقد ندوات ومؤتمرات عامة بهدف توعية أفراد المجتمع بالمخاطر المترتبة على إستخدام تقنيات وتطبيقات الذكاء الإصطناعى، وعدم إستغلالهم ووقوعهم ضحايا لها.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. أحمد شوقي عمر أبو خطوة، قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، عام 2004.
2. أحمد طلعت عبد الحكيم: السياسة الجنائية فى مواجهة جرائم تقنية المعلومات، رسالة دكتوراة، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، عام 2022.
3. أحمد عوض بلال: النظرية العامة للجزاء الجنائي، دار النهضة العربية، ط2، عام 1996.
4. أحمد فتحي سرور، الوسيط فى قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، ط6، عام 2015.
5. أحمد محمد فتحي الخولي: المسئولية المدنية الناتجة عن الاستخدام غير المشروع التطبيقات الذكاء الاصطناعي الديب فيك نموذجا، مجلة البحوث الفقهية والقانونية جامعة الأزهر بدمنهور، العدد السادس والثلاثون أكتوبر 2021.
6. أشرف توفيق شمس الدين: شرح قانون العقوبات، القسم العام، بدون دار نشر، ط4، عام 2015.
7. أشرف سيد ابوالعلا: المواجهة الجنائية لمخاطر تقنية الديب فيك وأثرها على حجية الأدلة الرقمية فى الإثبات الجنائي، دار النهضة العربية، القاهرة، عام 2024.
8. أمين مصطفى محمد، قانون العقوبات القسم العام –النظرية العامة للجريمة–منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، سنة 2010.
9. براء منذر كمال، دور القانون فى حماية حقوق الانسان من التزوير العميق، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، عام 2024.
10. رامي متولي القاضي، شرح قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم (175) لسنة 2018 مقارناً بالتشريعات المقارنة والمواثيق الدولية، مركز الدراسات العربية، ط1 ،2020.
11. رهف الخزرجي: تسخير الذكاء الاصطناعي في مكافحة وباء "كوفيد- 19" مركز تريندز للبحوث والاستشارات، الإمارات العربية المتحدة، أغسطس، 2020.
12. سامح السيد جاد، شرح قانون العقوبات، القسم العام، ط1، الدار الهندسية الحديثة للطباعة والنشر، عام 2005.
13. سليمان عبد المنعم: النظرية العامة لقانون العقوبات دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2014.
14. شيماء عبد الغني محمد، الحماية الجنائية للتعاملات الالكترونية، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، عام 2007.
15. –عادل عبد النور: أساسيات الذكاء الاصطناعي، ط1، دار الفيصل الثقافية، الرياض، السعودية، 2005.
16. عبد الحليم فؤاد الفقي: المسئولية الجنائية للأشخاص المعنوية عن الجرائم الاقتصادية، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، عام 2019.
17. .....: جريمة تزوير التوقيع الإلكتروني، دار النهضة العربية، عام 2016.

18.عوض محمد عوض، قانون العقوبات القسم العام، مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية 2007م.
19.فوزية عبد الستار، قانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، بدون سنة نشر.
20.محمد زكي أبو عامر، قانون العقوبات القسم العام، دار المعارف، الاسكندرية، عام 1993.
21.محمد على: المونتاج والـ DEEP FAKE. عصر جديد من فنون الفبركة والتزييف، أخبار اليوم، الأحد 29 سبتمبر 2019 تمت المشاهدة بتاريخ /27 أكتوبر / 2024.
22.محمد على سويلم، شرح قانون جرائم تقنية المعلومات، دار المطبوعات الجامعية، ط1، 2019.
23.محمود سلامة عبد المنعم: جريمة الانتقام الإباحي عبر تقنية التزييف العميق deepfake والمسئولية الجنائية عنها، مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، جامعة الإسكندرية عدد 2، 2022.
24.محمود محمود مصطفى، شرح قانون العقوبات، دار النهضة العربية، القاهرة 1987.
25.محمود نجيب حسنى: شرح فانون العقوبات، القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، عام 1987.
26.....: الحق في صيانة العرض في الشريعة الإسلامية وفي قانون العقوبات المصري، بدون ذكر دار نشر 1984.
27.-.....: علاقة السببية في قانون العقوبات، دون دار نشر، سنة 1983.
28.-.....: النظرية العامة للقصد الجنائي، دار النهضة العربية، عام 2004.
29.ياسين سعد غالب: أساسيات نظم المعلومات الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأولى، دار المناهج، الأردن، 2012.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

1. Anderson, David L., Arrigo, Robert T., & Schmidgall, Andy. "Artificial Intelligence: Can a Machine Think?" National Science Foundation Grants, 2006.
2. Galyashina, Elena Igorevna, & Nikishin, Vladimir Dmitrievich. "The protection of megascience projects from deepfake technologies threats: information law aspects." Journal of Physics: Conference Series, 2022.
3. Hall, M., & Hearn, J. Revenge Pornography: Gender, Sexuality, and Motivations. Routledge, 2018.
4. Martinez, C. "An Argument for States to Outlaw Revenge Porn and for Congress to Amend 47 U.S.C. §230: How Our Current Laws Do Little to Protect Victims." Pittsburgh Journal of Technology Law & Policy, vol. 14, no. 2, 2014.

5. Chesney, Robert, & Citron, Danielle. "Deepfakes and the New Disinformation War: The Coming Age of Post-Truth Geopolitics." Foreign Affairs, 2019.

ثالثاً: المراجع الفرنسية:

1. Ader, Basile. "La protection de la vie privée en droit positif français." LEGICOM, no. 20, 1999.
2. Langlais-Fontaine, Claire. "Démêler le vrai du faux : étude de la capacité du droit actuel à lutter contre les deepfakes." La Revue des droits de l'homme, no. 18, 2020.
3. Baize, Delphine. "De la contrefaçon à l'imitation." Revue française de gestion, juin-juillet-août, 1999.
4. Blel, Hermann. Strafrecht: Besonderer Teil II. Verlag C.H. Beck, München, 1978..
5. Hosni, M. "L'honneur de droit et son influence sur la responsabilité pénale." Revue des sciences chimiques, vol. 4, 1999.
6. Nérac-Croisier, D. R. Le mineur et le droit pénal. Paris, 1997.

Contents

Topic ..... Page No		
The Impact of Instagram Use on Social Relationships: An Applied Study on Employees of the Sharjah Police Academy	***LT. Colonel Dr. Jasim Hamdan Al-Suwaidi*** *Assistant Professor of Criminology, Sharjah Police Academy – UAE*	*19*
The Impact of Emotional Regulation on the Quality of Security Decision-Making through Transformational Leadership an Applied Study at Sharjah Police General Headquarters	***Prof. Dr. Sayed Kamal Reesha*** *Professor of Psychology, Department of Social Sciences – Sharjah Police Academy*	*73*
Foresight into the Future of International Environmental Transformation in Solar Geoengineering Research Supported by Artificial Intelligence	***Dr. Gamal Abdu Abdelaziz Sayed*** *Lecturer of Law, Technical Commercial Institute, Middle Valley Technological College, Egypt*	*131*
Mandatory Parole: A Comparative Study between Portuguese and French Legislation	***Dr. Yasser Arafa Issa*** *Assistant Professor of Law, Al-Kunuz University, Republic of Iraq*	*175*
The Legal System of the Tax Agent: A Comparative Legal Study in Light of UAE and Bahraini Legislation	***Dr. Amro Sayed Marai Shalqami*** *PhD in Private Law – Faculty of Law, Assiut University, Egypt*	*227*
The Crime of Deepfake: A Comparative Study	***Dr. Abdelhalim Fouad Al-Faqi*** *Legal Counsel, Legal Affairs Department – Office of the Minister of Higher Education*	*285*
A questionnaire on Customers' Satisfaction with Alfikr Alshurti Periodical.	**Editorial Board**	

Editorial
Contemporary Security between Digital Transformation and Socio-Legal Challenges

Police thought remains a vital foundation for safeguarding security and promoting stability, acting as a bridge between scientific research and practical application. It equips police institutions with the ability to anticipate the future and to approach emerging challenges with awareness and flexibility. In today's world, where social, technological, and legal changes unfold at a rapid pace, the need for sound and reliable security knowledge has become more urgent than ever.

In this spirit, the current issue of the (Police Thought periodical) reflects the diversity of issues that lie at the heart of policing. The studies featured address the impact of social media applications on university youth relationships, drawing attention to the digital challenges facing the social fabric and the important role of police in spreading digital awareness and preventing harmful behaviors. Another study examines the influence of effective administrative organization on decision-making, affirming that wise leadership and sound management are key to boosting the efficiency of police institutions and strengthening their readiness in different situations.

On the technological front, one study highlights digital transformation and AI-powered smart systems as an inevitable path for advancing police work, enabling faster and more accurate responses. At the same time, the legal research included in this issue addresses challenges related to parole, taxation systems, and newly emerging crimes such as deepfakes, which threaten the reliability of forensic evidence and call upon both police and judicial systems to develop proactive legislation and preventive mechanisms.

What makes this issue truly distinctive is its integration of social, administrative, technological, and legal perspectives within one cohesive framework. This reflects the holistic nature of police thought and its ability to tackle the many dimensions of modern security. These studies not only enrich the body of security knowledge but also serve as practical tools for shaping a renewed policing approach—one that anticipates challenges, helps build the future, and ensures lasting and comprehensive safety for our society.

Colonel Dr. Jasim Mohammed Al Suwaidi

Director of Research and Development Center
Editor-in-Chief of Al-Fikr Al-Shurati

Members of Alfikr Alshurti's

Scientific Panel

1- Colonel Dr. Ali Mohammed Al Kai	Vice President of the Scientific Authority of Al Fikr Al Shurati Periodical
2- Colonel Dr. Saifan Ali Khalifa Bin Saifan	Managing Editor of Alfikr Alshurti Periodical Director of Competency Development Department – Sharjah Police Sciences Academy
3- Colonel Dr. Ruqaiya Jasim Al Mazmi	Director of Legal Affairs Department
4- Colonel Dr. Ahmed Adil Al Mamari	Doctorate in Philosophy, Public Law and Public Administration
5- Colonel Dr. Hamdan Rashid Al Tunaiji	Doctoral Degree in Crisis and Disaster Management.
6- Lt Colonel Dr. Abdullah Saif Al Dhabahi	Doctoral Degree in Public Law Deputy Director of Legal Affairs Department

Editorial Board

General Supervisor:	***Major General. Abdalla Mubarak Bin Amir*** *General Commander of Sharjah Police GHQ*
Executive Oversight:	***Colonel Dr. Jasim Mohammed Al Suwaidi*** *Director of Research and Development Center*
Managing Editor:	***Colonel Dr. Saifan Ali Khalifa Bin Saifan*** *Director of Competency Development Department – Sharjah Police Sciences Academy*
Scientific Supervision:	***Captain Dr. Faisal Juma Al-Hosani*** *Head of Scientific Research Section* *Research and Development Center*
Releases & Publication:	***1- Assistant Officer. Ahmed Amin Al Zarouni*** ***2- Assistant Officer. Hajer Mubarak Al balooshi*** ***3- Warrant Officer. Mona Mohammed Al Mazroui*** ***4- Staff Sergeant. Abrar Ali Al balooshi*** ***5- Staff Sergeant. Mohamed Abdalla Alajil Al zaabi***
Translation:	***Security Media Department*** ***Translation & Proofreading Section***
Proofreading:	***El Hadi Baba***

Rules of publication in Alfikr Alshurti

Articles are published on the authors' own responsibility, and all views expressed here are those of the authors and do not necessarily reflect those of Al Fikr Alshurti Periodical.

Publication Conditions:

1. Alfikr Alshurti mainly publishes scientific, field, empirical and qualitative analytical research articles in police and security sciences besides relevant articles in legal, social, anthropological and other fields related to the comprehensive security perspective.
2. Manuscripts submitted should observe rules and principles of scientific research in terms of style, examination and methodology.
3. Empirical field researches should contain an introduction showing theoretical framework; previous studies, hypotheses, objectives and questions of the research in addition to the significance of study, determinants, scientific terms and procedures of the study, including study's sample, tool, authenticity, method, findings, conclusions and recommendations.
4. Footnotes should be placed at the end of each page; references at the end of the study (bibliographical list).
5. Manuscripts submitted for publication should be either in Arabic or English in not more than 35 pages.
6. The author of an article should make amendments and introduce changes to his article as suggested by the referees and submit a new copy with all changes and amendments as required.
7. After being thoroughly refereed by the Editorial Board as per scientific and technical standards, articles will be published successively as per date of submission.
8. Copyright of articles transfers wholly to Alfikr Alshurti Periodical, however, authors will be given one copy of the issue in which his\her article is published along with separate 15 copies of his\her article.
9. Manuscripts whether or not published, will not be returned to authors.
10. Alfikr Alshurti Periodical has the right to publish, not publish, add and omit any part of the submitted articles which conflicts with the general publication policy.

Correspondences:

1. Manuscripts should be sent in two hard copies with an additional soft one, along with an English and Arabic abstract (in one page). Abstract should embody the subject's related terminologies.
2. Manuscripts are to be sent to the address of the periodical.

Documentation Style:

1. Whether it is a literal quotation or an elaboration of another author's idea, the author should refer to what he quotes from others.
2. Bibliographical references mentioned in each page should be referred to in the same one. Then all references should be listed in the bibliography list with Arabic references first followed by the foreign ones.

3. The American accredited citation style APA (Fifth Edition) should be adopted in documenting electronic references. Website Address along side with the scientific material's date of downloading, and name of author who owns the electronic copyrights should be mentioned.
4. References should be listed in the bibliography list in an alphabetical order, with the first name of the author in Arabic References and the Family title in foreign ones.

Refereeing Process:

Papers submitted for publication are refereed by accredited referees. The following are the yardsticks of refereeing:

1. Scientific value of the paper.
2. Novelty and authenticity.
3. Suitability of the theory framework.
4. Suitability of research method.
5. Suitability of research tools used.
6. Accuracy and clear interpretation of results
7. Scientific integrity.
8. Authenticity and variety of references.
9. Style and language.
10. Practical significance of recommendations.

Financial Rewards:

In order to arrange for bank remittances, authors are asked to send detailed contact information (full name, address, name and code of the bank and account's number) so that they can claim their financial rewards for published articles.

Quality Policy of Al Fikr Al Shurti Periodical

2024-2027

Al Fikr Al Shurti Periodical Unit at Sharjah Police Research Center seeks to work actively on the publication of Al Fikr Al Shurti Periodical which is a quarterly, scientific periodical, refereed and indexed, specialized in police sciences and other relevant ones. The Unit receives manuscripts submitted for publication as per a specific mechanism, and carries out a wide range of processes on them before printing. Processes include editing, refereeing, typing, designing and proofreading as per requirements of ISO 9001: 2015. After the printing process is completed, the unit oversees the local and overseas distribution of the periodical.

Objectives of Al Fikr Al Shurti Periodical:

- Promotion of police and security ideology by means of sustainable development of policing - related knowledge.
- Publication of studies and researches on such areas as policing, security, administration, law and other relevant fields.
- Publication of translated into/ submitted in English Language police, legal and security researches.
- Publication of conferences and symposia reports as well as relevant book reviews.

Al Fikr Al Shurti Periodical Unit is furthermore committed to carry out internal reviews on a regular basis and take required preventive and correctional measures to ensure continuous improvement.

Al Fikr Al Shurti Periodical is also keen to be an authentic, reliable scientific reference accessible for researchers, concerned persons and personnel of local, regional and international security institutions.

Major General\ Abdalla Mubarak Bin Amir

General Commander of Sharjah Police

Al Fkir Al Shurti Periodical's Strategy Plan

2024-2027

Vision:

To be one of the best Arab scientific refereed and indexed periodicals dealing with police and security research.

Mission:

To work efficiently and effectively to enhance the quality of published security and police scientific research in the periodical by regularly presenting peer-reviewed scientific papers on a quarterly basis in a locally and internationally indexed periodical.

Values:

- Teamwork.
- Impartiality and scientific integrity.
- Social responsibility of the scientific community.
- Scientific objectivity.

Strategic Objectives:

- Scientifically highlight security and police issues that matter to the community and police work.
- Seriously contributing to enriching scientific research in the field of police sciences by publishing security and policing studies.
- Unleash creativity and scientific competition while opening opportunities for academic advancement.
- Support the scientific and academic standing of the "Sharjah Police Research Center."
- Enhance customer satisfaction with the services provided.

Target Audience:

- Employees and members of the police and security forces, including officers, individuals, civilians, Academy students, colleges, and security and police institutes, as well as experts and researchers in the security field.
- Security decision-makers and decision support centers.
- Universities, scientific research centers, regional and international organizations, media, experts, and specialists in Al Fkir Alshurti's areas of interest.

Sharjah Police Headquarters' Strategy Plan
2024-2027

Vision:

A safe community and leading police.

Mission:

We aim for the Sharjah Police to be a leader in the security field through its qualified talents and the utilization of advanced technology to maintain public order and provide the best police services that enhance the quality of life in the community.

Values:

- Humanity
- Justice
- Professionalism
- Integrity and Transparency
- Participatory and Integration
- Leadership and Innovation

Strategic Objectives:

- Achieving security and safety
- Enhancing road safety
- Increasing crisis and disaster management's readiness
- Strengthening community partnerships and improving customer experience
- Providing efficient and effective institutional services and digital infrastructure with the highest standards of governance
- Promoting innovation practices and future readiness

Al Fikr Al Shurti Periodical

Al Fikr Al Shurti is a quarterly, scientific, refereed and indexed Periodical, specialized in police sciences. The periodical is published by Sharjah Police Research Center– UAE Ministry of Interior. It publishes research papers both in Arabic and English language and adopts Open Access Principle (CC By – NC – ND 3.0) via which content of the periodical can be downloaded and printed from the dedicated website of the periodical for personal use only without copyrights' or intellectual property rights infringement. Except as otherwise provided by Open Data Access Rules , content of the periodical or any part thereof which is obtained electronically, shall not be amended or published or reproduced or transferred or translated or sold or leased or licensed by any means. The periodical is an international journal intended to uplift police sciences with a view to assisting criminal justice system to realize security within society. It publishes original contributions in a host of police sciences and other related fields.

Publisher

Sharjah Police Research Centre:

Is considered one of the most prominent security research centers in UAE whose major task is to prepare researches, and scientific studies on police, security, and criminal justice issues.

Albeit young, Sharjah Police Research Center managed to strikingly attract attention as a scientific and security think- tank which adopts the latest and state – of – the- art techniques and practices. The center publishes a wide range of security – related studies including studies on police, security and criminal justice fields as well as preparing statistical studies and those related to political and social developments on local, regional and international levels which leave an impact on the security condition in UAE.

Striking solutions for existing problems doesn't mean turning a blind eye to the potential ones. So, the center dedicates a stupendous concern to proactive studies a matter that necessitates tracing the history and drawing an analogy between its findings and the present ones so as to come out with the most appropriate alternatives to address future challenges.

Preparing operational studies that back decision makers in Sharjah Police GD is also among the key concerns of the center. Additionally, the center conducts myriads of field surveys; preparing researchers; organizing conferences and debates as well as awareness and training programs. Locally, the center is committed to raise security awareness and beef up the library with a wide range of scientific publications, and finally, it conducts researches and studies for civil society institutions.

Correspondences:

United Arab Emirates - Police Research Center- Sharjah Police
P. O Box 29 Sharjah Police
Phone +97165945130 Fax: +97165382013
E-mail: alfikr.alshurti@shjpolice.gov.ae , www.shjpolice.gov.ae
www.facebook.com/Alfikralshurti - http://twitter.com/#!/Alfikralshurti

Articles are Published on the author's own responsibility, and all views expressed therein are theirs, and do not necessarily reflect the Periodical's ones

Al-Fikr Al-Shurti

A Quarterly Scientific Periodical - Refereed and Indexed
Specialized in Police Researches

Issued by
Police Research Center
Sharjah Police Headquarters
United Arab Emirates

Volume 34 - Issue No. 4
Serial No (135) – October 2025

ISSN: 1681 – 5297

E-ISSN: 2218 – 7073

ULRICH's: 1312297

ISO 9001:2008
Number of Approval Certificate: MEA 6021211
Approved in: January, 2016